جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ
د. أجفان الصغير

إشراف:
أ. د. سهيل زكار

المؤسسات الإدارية في الخلافة الفاطمية



إلى الذي انضمّ لشهداء الوطن الغالي

إلى شقيقي مرهف

تقديم

غير خافٍ على أحد لاسيما في العصر الحديث مدى أهمية الدور الذي تشغله الإدارة في تقدم أي شعب من الشعوب، لكونها المنسق، والمنظم، والموجه لشتى طاقات وفعاليات المجتمع، فهي الوظيفة التي تحرك كافة الوظائف الأخرى، وتشكل الهيكل التنظيمي بين الإنتاج والرقابة والتوزيع لمشروع من المشاريع، وعلى غالبية الأصعدة الأخرى، هذا ولأنه توجد اهتمامات في الدراسات الإدارية الحديثة لمعرفة تاريخ تطور الفكر الإداري منذ أقدم العصور وعند كل الشعوب، ولكون المؤسسات الإدارية كانت بالغة التعقيد عند الفاطميين في التاريخ الإسلامي جاءت أهمية اختيار هذا البحث .

والإدارة شأنها شأن سائر الاختصاصات الأخرى هي مهنة، أو اختصاص، وعلم، وفن كالطب والهندسة والفيزياء وغير ذلك، ويصنف علمها غالباً ضمن العلوم الاجتماعية بما أنه يحكم الفعاليات ويضبط العلاقات وينظمها داخل التجمعات البشرية المتنوعة ذات الأهداف المتباينة، وبالتالي فإن علم الإدارة يستمد جذوره من داخل المجتمع التي يتحرك بداخله فعليه أن يراعي عند التطبيق اختلاف ظروف المجتمعات وخصائصها .

حقيقةً إن شكري الجزيل لأستاذي الجليل الباحث العلامة الدكتور سهيل زكار ليس لأنه أشرف على موضوعي هذا، وأغناه بتوجيهه السديد لي، ليس لذلك فحسب، بل لأنه هو الذي اختاره لي، كي أبحث فيه، علما بأنه لا يفرض عادةً مواضيعاً على أحد من طلابه، وإنما يناقشهم في مدى أهمية أن يكون الموضوع جديداً، وقيماً، ومفيداً، ويستحق البحث، والتقصي، والعناء، سواء أكان هو الذي يطرح فكرته، أو الطالب نفسه، فموضوعي السالف الذي خضت فيه بأطروحتي للماجستير، كنت قد طرحتُ فكرته عليه، وكان بعنوان : ((القلاع في فترة الحروب الصليبية، ودورها الاقتصادي، والاجتماعي، والإداري، عند المسلمين في بلاد الشام))، وقد وافقَ عليه إبان مناقشتي معه حوله، لكونه جديد في جوانبه الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، التي تُعدُ موادها التاريخية قليلة إن لم تكن نادرة في بطون المصادر والمراجع، على عكس مواد التاريخ السياسي، والعسكري، للدول الإسلامية، أو لمدنها، فكيف بمثل تلك المعلومات عن داخل القلاع الشامية، وفي فترة محددة . وقد تمكنت بعون الله،

وبتوجيهات أستاذي المشرف الخوض فيه، كما أرجو من الله سبحانه وتعالى أن أكـون قـد تمكنت من الخـوض في بحث الدكتـوراه هذا الذي هو بعنوان ((المؤسسات الإداريـة فـي الخلافة الفاطمية))، فغير خافٍ على أحد أن هذا الموضوع جديد في فكرته، وهام في محتواه، لما بلغته شبكة الإدارة عند الدولة الفاطمية من شدة تعقيد، وعمق تنسيق، وإحكام بـالغ، فقـد ساهمت تلك الشبكة بتنسيق وتنظيم كل الجوانب الأخرى في حياة الدولة تنسيقاً ساهم جداً فـي قوتها بشتى المجالات معنوياً ومادياً، لا سيما بعد انتقالها من المغرب العربي إلى مصر .

هذا وإن كنت لا أكتم سراً بأن مشاعر القلق، والحذر، والتوقر التي اجتاحتني عندما كنت أبحث في موضوع الماجستير لم تفارقني هي عينها، بل أشد منها وأطول إبان بحثي فـي هذا الموضوع، وذلك لندرة المواد التاريخية غير السياسية والعسكرية كما تقـدم الذكـر، ولأن موضوعي هذا محصوراً في الجانب الإداري دون غيره، بينما كان الجولان أوسع في جوانـب اقتصادية، واجتماعية، فضلاً عن الإدارية في موضوعي للماجستير، مما خفف القلق عني إبان بحثي فيه الأمل بإمكانية الحصول على مواد أكثر لتنوع مناحيه عن موضوعـي للدكتـوراه، الذي زدت فيه تقصياً، وبحثاً، وسبراً، واستنتاجاً، واستقراءً من أجل الحصول على معلومـات تغنيه، فكم كان مضنياً الخوض فيه بالنسبة لي، وإذا كان أستاذي المشرف قـد شـبهني قبيـل جمعي مواد موضوع الماجستير بمن يجمع الماء من قطارة، فإنني أشبه نفسـي فـي جمـع معلومات موضوع الدكتوراه بمن يبحث نحتاً ونقراً عن عـروق الزمـرد الخضـراء وسـط الصخور البيضاء، مع محاولتي تتبع أخبار نتائج عمليات التنقيب الأثري التي أجريت وتجـري في مصر لعله يوجد ما يفيد الموضوع الذي اضطررت للمرور به أحياناً في ممرات إجباريـة سياسية نظراً لتأثير السياسة على كل شيء، على الرغم من حذري خشية أن يُعدّ ذلك انزلاقـاً أو خروجاً عن الموضوع الذي كانت خطتي في العمل به هي تقسيمه إلى ثلاثة أبواب، وكـل باب إلى فصلين، وكل فصـل إلى قسمين، بعدما ابتدأت عقـب المقدمـة بمدخل هو عبـارة عن دراسـة نقديـة لأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، ثـم قسمته إلـى ثلاثـة أبـواب، حمل الباب الأول عنوان (المرحلـة المغربيـة ٢٩٦-٣٦٢هـ/٩٠٩-٩٧٣م)، وقـد قسمته إلى فصـلين، وقسمتُ الفصل إلى قسمين، حمـل القسـم الأول مـن الفصـل الأول عنـوان (نشوء الدولـة الفاطميـة، الإدارة في ظـل أبي عبد الله الداعي)، وحمـل القسم الثاني من الفصل الأول عنوان (السمات العامـة لشبكـة الإدارة المدنية عند الفـاطميين في المغرب العربي)، وحمل القسم الأول من الفصـل الثـاني عنـوان (الادارة العسـكرية، [ديوان الجيش " القسم البحري "، " القسم البري "، ديوان البريد " الفـرع البري "، " الفـرع

الجوي "، ديوان صناعة السفن]، وحمل القسم الثاني من الفصـــل الثـــاني عنـــوان (المـــدن الفاطمية بوصفها مؤسسات إدارية كبرى للخلافة الفاطمية في المغرب العربي) .

وقد حمل الباب الثاني من الموضوع عنوان (المرحلة المصرية الأولـــى ٣٥٨-٤٦٧هـ/٩٦٩-١٠٧٥م) الذي قسمته إلى فصلين أيضاً، والفصل إلى قسمين، حمـــل القسم الأول من الفصل الأول عنوان (الأعمال الإدارية الأولية التي قـــام بـــها جوهـــر الصقلبـــي، والفاطميون بعد انتقالهم إلى مصر .)، وحمل القسم الثاني من الفصل الأول عنوان (ســـمات شبكة الإدارة العامة للدولة الفاطمية في مصر) .

وحمل الفصل الثاني عنوان الأعمال الإدارية الأساسية، والمؤسسات التـــي أسســـها جوهر الصقلبي، والخلفاء الفاطميون . وقد قسمت هذا الفصل إلى قسمين أيضاً، وحمل القســـم الأول منه العناوين التالية (المؤسسات المدنية عند الفاطميين في مصر) ((" ديوان الإنشـــاء "، " ديـــوان المظالم "، " ديوان بيت المال والخراج "))، " ديوان الصناعة "، (المؤسسات الدينيـــة العامة عند الفاطميين في مصر)، ((" إدارة القضاء " [القضاة ، وقـــاضي القضـــاة]، " إدارة الحســـبة أو نظام الحسبة "، " إدارة التوجيه المذهبي [الدعاة وداعي الدعاة]، وحمـــل القســـم الثاني من الفصـــل الثاني عناوين (الإدارة العسكرية عند الفاطميين في مصر) ((" ديـــوان الجيش "، " ديوان العمائر [ديوان الجهاد] "، " ديوان البريد "، الـــولاة "، " إدارة الشـــرطة، والاستخبارات "، " الإدارة السياسية ")) .

وقد حمل الباب الثالث والأخير لهذا البحث عنوان (المرحلة المصريـــة الثانيـــة، أو العصر الفاطمي الثاني في مصر، أو دور الضعـــف (٤٦٧-٥٦٧هـــ/١٠٧٥-١١٧٣م) أو المرحلة الجمالية .) .

وقد قسمته إلى فصلين، وقسمت الفصل الأول منه إلى قســـمين، حمـــل القســـم الأول عنوان (سمات الإدارة العامة في مصر إبان المرحلة الجماليـــة) . والقســـم الثـــاني عنـــوان الوزارة الاستبدادية (وزارة أرباب السيوف) .

وقد حمل الفصل الثاني عنوان (موازنة بين الأساليب العامة لإدارة الدولة، والرعايـــا، عند الخلافتين العباسية والفاطمية) .

ثم جاءت خاتمة في آخر المطاف تحدثت فيها عن كنه، وفلسفة هذا الموضـــوع، علـــى شكل ضغط مكثف لهيولى ما ورد في هـــذا البحث، من حيث تقويم مدى تعقيد شـــبكة الإدارة وتنسيقها شؤون المؤسسات عند الفاطميين، وما آل إليه تعقيدها وشدة حبكها إلى انبثاق قـــوة اقتصادية، أدت إلى امتداد نفوذ استراتيجي أوصل حدود هذه الخلافة في حقبة مـــن الحقب من

المحيط الأطلسي غـرباً، حتى بغداد شرقاً، ومن بيزنطة شمالاً، حتى اليمن وأسفل الجزيـرة العربية جنوباً، ومدى مساهمة قوة شبكتها الإدارية في إبقاء الرمق الحيوي من حياة هذه الدولـة ممتداً بعد نهاية عصر قوتها قرناً كاملاً تقريباً، وهي في طور السـقوط منـذ بـدء عمليـات تدهورها وضعفها الـذي تزامن مع وصول بدر الجمالي إلى القاهـرة سنة ٤٦٧هـ/١٠٧٥م حتى تلاشيها نهائياً، فوهج قوة شبكتها الإدارية المحكمة قد ساهم جداً في امتداد أمـد رمقـها الأخير حتى أسلمت الروح سنة ٥٦٧هـ/١١٧٣م .

وفي الختام إنني أكرر شكري الجزيل لأستاذي الجليل الدكتور سهيل زكـار علـى اختياره لي البحث في هذا الموضوع الهام، وإن كان شاقاً بالنسبة لي، وأشكره على دعمه إياي بالمصادر، والمراجع الهامة من مكتبته العامرة، راجياً من الله عزّ وجل أن يطيل في عمـره، كما أنني أتوجه بالشكر الجزيل والعميق جداً إلى السادة أساتذة التاريخ الكبار أعضـاء لجنـة مناقشتي في موضوعي هذا، راجياً من الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في الخروج بـه مخرجاً مقبولاً على الرغم من إمكانياتي المتواضعة، وها أنا ذا أضعـه بين أيـدي أعضـاء اللجنة الكريمة للحكم عليه، مع تكرار خالص الشكر للجميع، والله من وراء القصد، وهو ولـي التوفيق .

دراسة نقدية لأهم المصادر والمراجع المعتمدة

لم تعر جُلّ المصادر والمراجع التي تمكنت من الاعتماد عليها في هذا البحث اهتماماً واضحاً للجوانب الإدارية في تاريخ الخلافة الفاطمية، على الرغم مما اتصف به الجهاز الإداري العام لهذه الخلافة من دقة وتنسيق وتنظيم يدعو للدهشة، بينما قلة قليلة جداً من المصادر اهتمت بوضوح بتلك الجوانب لأنها اختصت بالإدارة، وبالنتيجة كان حجم المعلومات لا يكفي للتصدي ببحث دكتوراه في التاريخ الإداري للخلافة الفاطمية، الأمر الذي دفعني للإيغال أكثر بكافة الأبعاد في عشرات المصادر والمراجع الأخرى، حتى التي أوحت بعض عناوينها أن موادها ليس لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد بتاريخ إداري للخلافة المذكورة بحثت فيها، وبمضاعفة الجهود وزيادة الإمعان والتبصر والتقصي تمكنت بعون الله تعالى وبتشجيع وتوجيه أستاذي الكبير المشرف من الخوض في هذا البحث .

لقد تنوعت مصادر ومراجع بحثي في هذا الموضوع بين السياسية، والعسكرية، والإدارية، والجغرافية .

فمن أهم المصادر التي اختصت بالتاريخ السياسي والعسكري، وحاولتُ استخلاص بعض المعلومات الإدارية منها كتاب المنتقى من أخبار مصر لابن ميسر السني المذهب المولود في مصر في الربع الأول من القرن السابع الهجري/الثالث عشر للميلاد والذي استعرض تاريخ الفاطميين السياسي بمصر، وأشار إلى الحملة الدعائية التي شنتها السلطات العباسية من أجل القدح بالنسب الفاطمي، وركز على تاريخ الحقبة الجمالية، وكانت معلوماته التي تعلقت بشؤون الإدارة طفيفة استخلصت منها ما أفاد بحثي فيما خص بعض الأعمال الإدارية لبدر الجمالي، وإشارات تعلقت بجهاز الشرطة والقضاء .

ومصدر آخر هو كتاب نصوص من أخبار مصر لابن المأمون المتوفّى في القاهرة بأواخر القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، والذي نقل عنه ابن ميسر، وإن لم يشر إلى ذلك، وكذلك فعل المقريزي في خططه، والنويري . وكتابه اختص بالحقبة الجمالية منذ ابتداء عهد الأفضل بن بدر الجمالي مركزاً على عهد الخليفة الآمر بأحكام الله، وكانت استفادتي منه بالمعلومات الإدارية لا بأس بها كالتعرف على بعض أسماء الوظائف التي

استجدت بمصر في هذه الحقبة، وإشاراته إلى بعض الدواوين كديوان التحقيق، والمجلس، وديوان الرواتب، وبعض الومضات الأخرى . غير أن مواد التاريخ السياسي طغت على غيرها فيه .

وأيضاً كتاب أخبار الدولة الفاطمية من نهاية الأرب للنويري السني المذهب، والذي تحدث عن نشوء الدولة الفاطمية في المغرب العربي وانتقالها إلى مصر، ثم سقوطها على يد صلاح الدين الأيوبي، ولم ترد فيه سوى إشارات قليلة جداً عن بعض الجوانب المتعلقة بالإدارة . وكذلك كتاب النجوم الزاهرة في حُلى حضرة القاهرة، وقسمه الخاص بالقاهرة من كتاب المُغرب في حُلى المغرب الذي صُنف بالموارثة في مائة وخمس عشرة سنة من قبل ستة من أهل الأندلس من المذهب السني منهم عبد الله بن إبراهيم الحجاري، وأحمد بن عبد الملك، وموسى بن محمد، وحوى بعد وصف القاهرة بأوله على أخبار انتقال الفاطميين من المغرب إلى مصر وأخباراً عن الخلفاء الفاطميين حتى سقوط دولتهم، وعن وزرائهم بما فيهم صلاح الدين الأيوبي، وجزءاً من تاريخ مصر نقلاً عن بعض المصادر، وكانت إفادتي منه إدارياً بسيطة كالإشارة الخفيفة إلى شيء من الإدارة المالية عند الفاطميين بالمغرب، وعلاقة المعز التنظيمية بالكتاميين وشؤونهم .

وأيضاً كتاب أخبار مصر في سنتين (٤١٤-٤١٥هـ) للمسبحي السني المذهب المولود في مصر سنة ٣٦٦هـ/٩٧٦م، وهو مقسوم إلى قسمين : الأول في التاريخ السياسي، والثاني في الأدب، وقد اقتبس عنه المقريزي في خططه، وكانت إفادتي منه من الناحية الإدارية يسيرة أيضاً كإشاراته إلى بعض الدواوين مثل ديوان الجيش، وإلى بعض الأجهزة كجهاز الشرطة، وبعض الأنظمة كنظام الحسبة .

هذا وعلى سبيل الاستئناس والاستقراء ونظراً لشح المواد المتعلقة بالتاريخ الإداري عموماً طفقت أبحث ببعض المصادر البعيدة في مواضيعها عن شؤون الإدارة مثل كتاب " الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر " " لمحي الدين بن عبد الظاهر " (٦٢٠-٦٩٢ هـ/١٢٢٣-١٢٩٢ م)، وهو سني المذهب، وكتابه من الحجم الكبير احتوى على ٥١٩ صفحة تحدث فيها عن سيرة الظاهر بيبرس عموماً وما قام به من أعمال عمرانية للحصون، وما أنفق على الفقراء، وركز على مواقفه الحسنة، وتطرق إلى أعماله العسكرية والسياسية، لكنه أهمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، لذا كانت استفادتي منه عبارة عن إشارات خفيفة جداً . ومصدر آخر هو " خزانة السلاح " لمؤلف مجهول بحث بالأسلحة في العصرين الأيوبي والمملوكي حاولت الاستئناس به نظراً لالتصاق العصر الأيوبي بالفاطمي،

ولأن السلاح سيرد الحديث عنه في بحثي بخزائن الأسلحة التي تبعت إدارياً إلى ديوان الصناعة العسكرية . والأمر عينه ينطبق على كتاب " الفروسية والمناصب الحربية " " لنجم الدين حسن الرماح المعروف بالأحدب " السني المذهب، والذي عاش في القرن السابع الهجري / الثالث عشر للميلاد. وكتاب " النفحات المسكية في صناعة الفروسية " " الشريف السيد أحمد بن محمد الحموي الحنفي " الذي عاش في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر للميلاد والسني المذهب . فتمكنت من استخلاص بعض المعلومات القليلة جداً منه أفادت البحث في الحديث عن ديوان البريد البري . وأيضاً كتاب " تفريج الكروب في تدبير الحروب " لمؤلفه " عمر بن إبراهيم الأوسي الأنصاري " السني المذهب والذي أفادني إفادة طفيفةً بالإشارة إلى بعض معلومات تعلقت بالبريد الجوي والبري . مع توفر بعض المصادر التي جلبت معلومات هامةً تعلقت بجوانب إدارية أفادت الموضوع على قلتها مثل كتاب " الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة " لابن شداد السني المذهب والذي عاش في القرن السابع الهجري / الثالث عشر للميلاد، وقد تفرد بمعلومات ما كدت أجدها في غيره من حيث استخلاص ماهية التبعية الإدارية لمدن الساحل الشامي الى الفاطميين بمصر، ما دام أنه بحث في تاريخ لبنان والأردن وفلسطين، فقدمها بالذكر على مدن الثغور البحرية والداخلية بكل جنوب بلاد الشام، على الرغم من عدم تطرقه بوضوح للتاريخ الإداري أسوةً بالجغرافي والسياسي بل كثيراً ما يخل حتى بالإشارات إلى التبعية الإدارية لكثير من المدن التي ذكرها، وأحياناً كان يتخطى تبعية بعض المدن للفاطميين ويتحدث عنها فوراً إبان العصر الأيوبي، وقليلةٌ هي المدن التي ذكر أسماء نوابها من طرف الفاطميين، وحين ذكر بعض الأسماء لم يشر إلى مدة الولايات، لكنه اعترف بعدم عثوره أحياناً على معلومات تحدد المدد الزمنية لكل والٍ من ولاة الفاطميين، غير أنه بدلاً من أن يسهب ولو قليلاً بتاريخ المدن الشامية، طفق يذكر المزارات والمقامات في العديد منها .

هذا وقد بدت الفائدة بالمعلومات الإدارية وغيرها أكبر وأعم وأشمل في مصدر آخر، وهو كتاب " أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم " لأبي عبد الله محمد الصنهاجي السني المذهب (المولود على وجه التقريب ٥٤٨هـ /١١٠٥م)، والذي تميز بتسلسل منطقي لخط سير الأحداث وإيراده معلوماتٍ هامةً عن مدن شغلت من جملة أدوارها دوراً إدارياً بالتاريخ الفاطمي مثل " المهدية " و " المسيلة " و " المنصورة "، مع توضيحه إلى حد ما رأيه بمشكلة النسب الفاطمي .

وبالطبع فقد تجسدت غزارة المعلومات أكثر في كتاب " اتعاظ الحنفا بأخبار

الأئمة الفاطميين الخلفا "، للمقريزي (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م) السني المذهب وهو من اشهر المؤرخين الذين كتبوا عن تاريخ الخلافة الفاطمية، فعلى الرغم من قلة مواده الإدارية استفدت كثيرا مما ذكره عن الدواوين عموما، ونظام الحسبة، وجهاز الشرطة، فضلا عن أخبار الوزراء، عدا المعلومات التي استخلصتها من كتابه الآخر " المقفى الكبير "، بتراجمه لبعض الشخصيات التي شغلت أدوارا إدارية وسياسية هامة في تاريخ الدولة الفاطمية، ومعلومات أخرى حول بناء المسيلة، والمهدية، وكذلك كتابه " إغاثة الأمة بكشف الغمة، أو تاريخ المجاعات في مصر " باستقراء بعض النقاط الهامة المتعلقة بوظائف استحدثها الفاطميون في مصر مثل " متولي السر " و" صاحب السبيل "، وبكلا الكتابين كان المقريزي دقيقاً، ميالاً إلى الموضوعية، مع محاولاته الجولان ببعض المسائل الشائكة وإيراده أكثر من رأي بخصوصها كقضية النسب الفاطمي، لكنه لم يوضح رأيه بالكثير من الأخبار مع أنه لم يعتمد على مصدر واحد أو رأي واحد . ولم يقلّ عنه أهمية بالنسبة لبحثي كتاب " سفرنامه " لناصر خسرو الإسماعيلي المذهب الذي وفد على الفاطميين ما بين ٤٣٧-٤٤٤هـ / ١٠٤٥-١٠٥٢م ، المولود سنة ٣٩٤هـ / ١٠٠٣م وعُيِّن حجةً من قبلهم في خراسان، وقد أورد في كتابه معلومات دقيقةً وهامةً تعلقت بجوانب إدارية من تاريخ الدولة الفاطمية وإن كانت أقل بكثير من حيث الكم عن المعلومات التي أوردها المقريزي لكن الأول تميز بإيراده الأخبار الجديدة والدقيقة من التي لم ينتبه إليها غيره مثل ذكره لبعض الصناعات الفاطمية في مصر، وأماكن المعامل وإيراده معلومات عن أجهزة الدعاية المذهبية، وأخرى عن الجيش والشرطة وغيرها. وشيئاً فشيئاً تصبح خفايا المعلومات الإدارية أوضح بما أورده الداعي المطلق الإسماعيلي حتى العظم إدريس عماد الدين فى كتابه " عيون الأخبار وفنون الاثار " (السبع الخامس) الذي تميز بالإفادة عن المرحلتين المغربية والمصرية، لاسيما لذكره معلومات تفصيلية عن أساليب إدارة الخلفاء الفاطميين للرعية في المغرب واهتمامهم بشؤون دور صناعة السفن، وديوان المظالم وغير ذلك . وأيضاً بما أورده من معلومات مفصلة في (السبع السادس) تعلقت بعمل الدعاة الفاطميين . لكن ما يؤخذ عليه سرده للأخبار سرداً بدا مطروياً به دون التدخل وإبداء الرأي، وتركيزه على الجوانب الهامة بنظره في تاريخ الخلافة أو الدعوة الفاطمية نظرا لميوله المذهبية مثله مثل القاضي النعمان الذي سيمر ذكره مراراً وتكراراً بهذا البحث وهو إسماعيلي المذهب ومالكي النشأة، وكتابه " رسالة افتتاح الدعوة " تحدث فيه عن الإجراءات الإدارية الأولى للمهدي بعد استقراره في " رقادة "، وأورد معلومات تعلقت بتبعية " صقلية " إدارياً إلى الفاطميين، ومع غلبة التاريخ السياسي على كتابه أمكن استخراج معلومات أخرى ارتبطت

بأمور إدارية في التاريخ الفاطمي .

وتحدث في كتابه الهام الآخر " المجالس والمسايرات " عن بعض أخبار الخلفاء الفاطميين بالمرحلة المغربية مركزاً على المعز لدين الله الذي اصطفاه معه، وكان يجالسه دوماً، فكتب النعمان ما كان يتحدث به المعز في تلك المجالس، والحقيقة أن هذا المصدر يعد هاماً جداً لغناه بالعديد من الإشارات التي تسلط الضوء بشكل واضح ومركز على بعض شؤون وقضايا الإدارة، والأساليب التي اتبعت فيها عند الفاطميين إبان الحقبة المغربية .

هذا وعلى الرغم من أن كتاب " راحة العقل " للفيلسوف الإسماعيلي " أحمد حميد الدين الكرماني " (٣٥٢ – بعد ٤١٢هـ/٩٦٣ – ١٠٢٢م)، اختص بكنه الدعوة الفاطمية وماهية الفلسفة الإسماعيلية وكهوفها الباطنية، إلا أن معلومات هامةً ارتبطت بإدارة مجالس الحكمة وشبكة الدعاة أمكن استخلاصها منه . وقد وجد مصدر على نقيض المصدرين المتقدمين من حيث ميول صاحبه تجاه المذهب الفاطمي هو " البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب " " لابن عذاري " (.. – نحو ٦٩٥هـ / .. – ١٢٩٥م)، السني المذهب قد أورد معلومات هامةً أفادت بحثي عن أخبار الإدارة على الرغم من قلتها، منها ما تعلق بديوان العمائر، أو ما كان يسمى أحياناً ديوان الجهاد، أو ديوان صناعة السفن الفاطمية في المغرب، وشذرات أخرى لأخبار ارتبطت بالإدارة عند بعض المدن التي أنشأها الفاطميون هناك مثل " المهدية "، و"المنصورية " أو " المسيلة "، و" أشير ". وما ينطبق من نقد على عموم المصادر المذكورة ينسحب على هذا المصدر لعدم إعارته الجانب الإداري، والأخبار الاجتماعية اهتماماً أو حيزاً معقولاً بين الكم الكبير من المعلومات السياسية والعسكرية والمذهبية التي أوردها .

أما المصادر التي اختصت بشؤون الإدارة فهي أربعة فقط كتاب " قوانين الدواوين " لابن مماتي المتوفى سنة ٥٩٩هـ / ١٢٠٢م وهو سني المذهب الذي فصّل في أعمال الدواوين واختصاصات موظفيها لاسيما ديوان الخراج والضرائب والأموال، فضلاً عن تطرقه لأعمال المحتسب، ودار العيار، علاوةً على ذكره أخباراً عن صناعة السفن، وخزائن الأسلحة . ومن أهميته أيضاً توسعه في جوانب اقتصادية وضّحت كثيراً من الإجراءات والمعاملات الإدارية التي شكلت مساس الصلة بالعلاقات الاقتصادية بين الحكومة ممثلةً بإدارة الدواوين، والزّرّاع وغيرهم من الرعية . فالحقيقة إن هذا المصدر بالغ الأهمية خصوصاً وأن مؤلفه يتمتع بروح الموضوعية والدقة، ولم تظهر عنده إطالات لا معنى لها، فلا غنى عنه لأي باحث في التاريخ الإداري والاقتصادي عند المسلمين، ولاسيما في تاريخ

مصر، لكن ما يؤخذ عليه الاقتضاب الشديد، والاكتفاء بإيراد التعاريف دون دعمها بشواهد وأمثلة تاريخية توضح طبيعة عمل الدواوين التي ذكرها، ومدى قدرة قوانينها وأنظمتها على الانسجام مع الواقع آنذاك، لكنه جاء في الدرجة الثانية بين المصادر الإدارية التي أفادت موضوعي هذا .

أما الذين أتوا في الدرجة الأولى فهم كتابا " القانون في ديوان الرسائل، والإشارة إلى من نال الوزارة " " لابن الصيرفي " (٤٦٣-٥٤٢هـ / ١٠٧١-١١٤٧م)، وكتاب نزهة المقلتين في أخبار الدولتين لابن الطوير، ويعد المصدران المذكوران لابن الصيرفي من أهم مصادر تاريخ العصر الفاطمي بمصر، لمدى أهمية المعلومات الواردة فيهما ودقتهما، فابن الصيرفي كان قد تسلّم رئاسة ديوان الإنشاء إبان عهدي الخليفتين الفاطميين " الآمر بأحكام الله " و " الحافظ لدين الله "، وكتب أغلب السجلات التي صدرت عن البلاط الفاطمي الذي عاش فيه متناولاً في الأول ما يجب أن يسترشد به الموظفون العاملون بديوان الإنشاء والمؤهلات الواجب توفرها لديهم، وفي الثاني أخبار وزراء الدولة الفاطمية بمصر من ابن كلّس حتى المأمون ابن البطائحي، ويعدّ كتاب الإشارة أول مؤلف عن أخبار الوزراء المصريين، ولاغنى عنه لكل من يبحث في تاريخ الإدارة العربية الإسلامية عموماً، والمصرية الفاطمية خصوصاً، وبالطبع كانت الفائدة من هذين المصدرين جمةً لاسيما ما تعلق بديوان الإنشاء، ومنصب الوزارة، فابن الصيرفي كان مطلعاً على دقائق الأمور داخل الإدارة الفاطمية، وخبيراً كبيراً بشؤونها لقضائه نيفاً وخمسين عاماً متدرجاً بين الدواوين حتى أمسى رئيس ديوان الإنشاء .

وأغلب السجلات التي وصلت إلى هذه الأيام من عهد الآمر (٤٩٥-٥٢٤هـ/١١٠١-١١٣٠م) هو الذي أنشأها وكتب سجل انتقال المستعلي، وولاية الآمر سنة (٤٩٥هـ/١١٠١م)، يضاف إلى ذلك أن الفائدة لم تقتصر على ديوان الإنشاء من كتاب القانون بل تعدت إلى دواوين أخرى مثل " الخراج "، و" المظالم " حيث ذكر تداخلات ديوان الإنشاء مع الديوانين المذكورين، حتى جاء كتاب الإشارة ليتصدر قائمة المصادر والمراجع التي استفدت منها فيما خصّ أخبار الوزراء على الرغم من طغيان مواد الأحداث السياسية والعسكرية على الإدارية وغيرها فيه، ومما يذكر لابن الصيرفي تميزه بأسلوب دقيق جداً وواضح حمل معاني بليغةً ببراعة اختزال حتى كاد كتاباه يخلوان من كلمةِ حشو أو زيادة، لكن اختزاله وصل حدّ الزيادة فانقلب عكساً مما قلّص جداً حجم المعلومات لدرجة أنه في مراتٍ عديدةً اكتفى بذكر الأسماء والمُدد الزمنية فقط التي قضاها الوزراء في حياة الدولة الفاطمية في مصر دون شروح ومعلومات أحياناً .

أما كتاب نزهة المقلتين في أخبار الدولتين لابن الطوير المولود في مصر (٥٢٤-٦١٧هـ/١١٣٠-١٢٢٠م) السني المذهب فقد أفاد هذا البحث إفادة واضحة، وهو أهم مصدر نقل عنه المقريزي، والقلقشندي، وأبو المحاسن، وابن خلدون، وابن الفرات، وابن الزيات الأخبار المتعلقة برسوم ونظم الفاطميين، وقد اختص بالنصف الأول من القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، واستفدت منه فيما تعلق بمعلومات عن بعض الدواوين كديوان الترتيب، وديوان المفرد، وديوان الزمام، والرواتب، وسوى ذلك مما تعلق بأخبار أجهزة الدعاة، وأمور القضاة، وإن كانت تلك المعلومات قد تعلقت بالمراحل المتأخرة من حياة الخلافة الفاطمية، وأيضاً كتاب " صبح الأعشى في صناعة الإنشا "، للقلقشندي السني المذهب، فقد أفاد هذا الموضوع إفادةً واضحة لاحتوائه على كمية كبيرة من الوثائق التي ارتبطت بشؤون الإدارة في مصر عموماً، فضلاً عن كتابه الآخر " مآثر الإنافة في معالم الخلافة " .

وبالنسبة للمصادر الجغرافية فقد تقدمها من حيث الفائدة لهذه الأطروحة كتاب " صورة الأرض " لابن حوقل " (.. - بعد ٣٦٧هـ / .." ٩٧٧م ")، وهو إسماعيلي المذهب، والذي لا تخفى مدى أهمية كتابه، فحتى ياقوت الحموي نقل عنه في كتابه الشهير معجم البلدان، وقد طُبِعَ صورة الأرض أول مرة في ليدن بعنوان " المسالك والممالك والمفاوز والمهالك " ثم مرة ثانية بعنوانه المعروف، وفيما ذكر عن أن ابن حوقل أنه كان قد اطلع على كتاب " المسالك والممالك " للاصطخري أبي اسحق الفارسي، وأعاد صياغته ونسبه إلى نفسه، فممكن جداً أن يكون ابن حوقل قد اطلع على الكتاب المذكور وغيره، وهذا أمر طبيعي بل ضروري، لكن فيما يبدو لي غير طبيعي أنه كتبه من جديد ونسبه إلى نفسه، ولو صحّ ذلك لما نال كتابه الأهمية والقيمة العلمية التي نالها لإيراده معلومات دقيقة وجديدة حصل عليها من جراء رحلته الشاقة التي جمع فيها معلومات قيمة ليغطي من خلالها ثغرات اكتشفها بالمصادر الجغرافية التي عرفها . فقد ذكر في مقدمة كتابه أنه جاء بالجديد ((...، ولأن الغرض في كتابي هذا تصوير هذه الأقاليم التي لم يذكرها أحد علمته ممن شاهدها . فأما ذكر مدنها وجبالها وأنهارها وبحارها والمسافات فيها، وبعض ما أنا ذاكره فقد يوجد في الأخبار متفرقاً، ولا يتعذر على من أراد تقصي شيء من ذلك من سافرة أهل كل بلد، وإن كانت المتعصبة للبلدان والقبائل جارية على خلاف ما توخيته، وشرعت فيه ورسمته من قصدها لحقائقها، وإيرادها على ما هي عليه من طرائقها .))(١)، هذا وعلاوة على أمر هام وردت إشاراته في

---

(١) صورة الأرض، ابن حوقل، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت د . ت، ص ١١ .

بعض الكتب، يمكن أن يستنتجه الدارس لهذا المصدر وهو أن ابن حوقل كان متمذهباً بالإسماعيلية وأن كتابه هو مهمة علمية واستطلاعية واستكشافية بآن معاً، رسم من خلالها الطبيعة التضاريسية وحتى الديمغرافية للأندلس والمغرب بمثابة خارطة مفصلة لتقدم إلى السلطات الفاطمية التي كانت متطلعةً إلى السيطرة على الجناح الغربي للعالم الإسلامي للقضاء على أمويي الأندلس وضم ذلك إلى الجناح الشرقي (بغداد) تحت رايتها البيضاء، من هنا جاء العنوان الذي اختاره ابن حوقل مناسباً لطبيعة الهدف والغاية وهو " المسالك والممالك والمفاوز والمهالك "، فالأندلس كانت موضوعة في مخطط التوسع الفاطمي وكان الداعيان " أبو اليسر الرياضي " و " ابن حوقل " ممن تخصصوا بمثل تلك المهام، فرسم الأخير صورةً مشجعةً لغزو الأندلس بتحديده تضاريسها وتعريفه مسالكها اليسيرة والصعبة، وطبيعة شعبها بعد تنكره بزيّ تاجر . والدليل على أنه تمذهب بالمذهب الفاطمي هو أنه عندما ذكر الأئمة الفاطميين فقد بجلهم إلى حد الجلالة والتعظيم، وكان حديثه بنفس فاطمي واضح عند ذكره الأخبار المتعلقة بالخلافة الفاطمية، فمثلاً قال عند ذكره المهدية بعد وصفه لحسنها ونظافتها وأهميتها ((...،أدركتُها سنة ست وثلاثين وملوكها كماة، وجيوشها حماة، وتجارها طُراة، وقد اختلّت أحوالها والتاثت أعمالها وانتقل عنها رجالها بانتقال ملوكها عنها . وكان أول نحس أظلها أبو يزيد مخلد بن كيداد، وخروجه بالمغرب على أهلها، وانثالت المناحس عليها إلى الآن وقد بقي بها بعض رمق . وانتقل عنها رجالها بانتقال المنصور عليه السلام وبعده عنها وسكناه المنصورية من ظهر القيروان، وذلك لما دهمه من أبي يزيد مخلد بن كيداد وقصده المخالفة عليه، واطّرد له عند خروجه بالمغرب في أحزاب الكفر والنفاق والإباضية والنكارية المرّاق،...))(١) .

وكان قد ذكر في مقدمة كتابه المشاق التي عاناها والصعوبات التي كابدها مما يشير إلى هدف بعيد المدى لديه ازدوج مع الدوافع العلمية ليشكلا رغبة استسهل عبرها الصعاب، ((وقد ذكرت في آخر كتابي هذا كيف تعاورتني الأسفار،واقتطعتني في البر دون ركوب البحار، إلى أن سلكت وجه الأرض بأجمعه في طولها وقطعت وتر الشمس على ظهرها،ووصفت رجالات أهل البلدان وأعيان ملوكها من ذوي السلطان وأهل الإمكان ،...))(٢) .

هذا وصحيح أنه لم يقتصر بكتابه على جغرافية وأخبار المغرب بل توسع إلى مصر،

---

(١) ابن حوقل، (صورة الأرض)، المصدر المتقدم، ص ٧٣ والتي تليها .

(٢) ابن حوقل، المصدر نفسه، ص ١١ .

والشام، وبلاد الروم، وبلاد فارس، وما وراء النهر، والسند، والهند، والصين، وقبل ذلك كان قد بدأ بالجزيرة العربية، والخليج العربي لكنه ذكر فيما خصَّ المغرب والأندلس ((... ثم ذكرت المغرب ورسمته في وجهين وبدأت بشكل ما حاز منه أرض مصر إلى المهدية والقيروان، وما في براريها من المدن وإن قلّتْ، وأعقبتها بباقي صورته من القيروان والمهدية إلى أرض طنجة وأزيلي، ورسمتُ على بحره مدنه الساحلية وشكلتُ طرقه إلى جميع أنحائها وكيفيتها مُغرّبة ومشرّقة في سائر جهاتها . ... وكنت استوفيت صورة الأندلس في أشكال المغرب فلم أُعِدْ شيئاً منها، وقد رسمت في هذا البحر الجزائر المشهورة المسكونة، وما دعت الحاجة إلى ذكره إذ كان مسكوناً مشهوراً .))(١)

وقال في موضع آخر شارحاً للسطرين الأخيرين ((... وقد صورتها بذاتها ورسمت فيها مواقع مياهها ومجاريها وأمكنة مدنها ومواقعها من شرقها وغربها وجنوبها وشمالها في جملة صورة المغرب . وابتدأت منها بصورة ما بين مصر إلى القيروان والمهدية، وما في أضعاف ذلك، واتبعتها بباقي صورته من القيروان والمهدية إلى طنجة مما يحتاج إلى رسمه وذكره ومثاله، ...))(٢) . فليس من المعقول أن يكون قد نقل الكتاب عن الاصطخري وبذهنه مهمة خاصة يرى لأجلها أموراً ضرورية لا يراها غيره.

أما عن إفادتي من هذا المصدر بالمعلومات الإدارية فقد جاءت هامةً على قلتها لاسيما التي استخدمتها في ديوان الصناعة بالمرحلة المصرية، وقد اتسمت معلومات المصدر المذكور عموماً بالدقة والأهمية نظراً لأن مؤلفه كان شاهد عيان .

أما عن تعاملي مع المراجع فلم يقل صعوبةً عن تعاملي مع المصادر من حيث البحث عن معلومات تخص الإدارة عند الفاطميين، ولم يتجاوز عدد المختص منها بالتاريخ الإداري عندهم كتابين هما " الوزارة، والوزراء في العصر الفاطمي " للدكتور " محمد حمدي المناوي "، وكتاب " نظم الفاطميين ورسومهم في مصر " للدكتور " عبد المنعم ماجد (جزآن)؛ فالكتاب الأول لم أعتمد عليه اعتماداً كبيراً نظراً لوجود مصدر اختص بأخبار الوزراء لابن الصيرفي سالف الذكر الذي لم يمنعني بالطبع من الرجوع إلى كتاب " المناوي " الهام لتوضيحه كثيراً من المسائل الإدارية وأعمال بعض الدواوين في مصر الفاطمية فقد بذل فيه جهداً كبيراً وخرج بمعلومات لا غنى للباحث بهذا الصدد من الرجوع إليها، لاسيما وأنه

---

(١) ابن حوقل، (صورة الأرض)، المصدر المتقدم، ص ١٦ .

(٢) ابن حوقل، المصدر نفسه، ص ٦٦ .

تابع أخبار الوزراء الذين لم يتطرق إليهم ابن الصيرفي . أما الكتاب الثاني وعلى الأخص الجزء الأول منه فقد أفادني إفادة جمة لتوضيحه وبلورته الكثير من عمل المؤسسات الإدارية الفاطمية عدا عن الدقة بالشرح لأمور تعلقت بالوساطة والوزارة وديوان المجلس وغير ذلك، لكن ما لفت نظري هو ورود بعض التناقضات بأفكار طرحها المؤلف، فقد ذكر مثلاً التسامح الديني عند الفاطميين أكثر من مرة، ثم عاد ليذكر عنهم التعصب المقيت . غير أن كتاب الجامع في أخبار القرامطة في الأحساء – الشام – العراق – اليمن للدكتور سهيل زكار، وهو من جزئين قد تفردَ بإفادة موضوعي هذا بكشف النقاب عن نقاط غاية في الأهمية مثل عمليات أبي عبد الله الشيعي في إعادة تنظيم الدعوة الإسماعيلية، واختلاف أسلوبه عن المهدي الذي مال إلى أبهة الملك، فضلا عن قطع هذا الكتاب الهام الشك باليقين بأن المهدي اسمه عبد الله، وليس عبيد الله، وغير ذلك من معلومات غزيرة، وهامة جداً، وغنية للغاية عن علاقة الفاطميين بالقرامطة وسوى ذلك . وكذلك كتاب " الحرف والصناعات بمصر الإسلامية منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي " (٢٠-٥٦٧هـ/٦٤١-١١٧١م) للدكتور " طه السيد أبو سديرة " جاء من أهم المراجع التي أفادتني على الرغم من أنه اختص بشؤون اقتصادية، غير أن طبيعة العلاقات الصناعية وعملياتها بدوائر الدولة الفاطمية شكلت الفائدة منه لموضوعي، لذكره العديد من الصناعات التي تمت إدارة ورشاتها ومعاملها من قبل ديوان الصناعة الفاطمي، فضلاً عن تطرقه للحديث عن أجهزة إدارية كجهاز الشرطة، والحسبة، وديوان الرواتب وسوى ذلك . زيادة على المعلومات الجيدة الأخرى التي خدمت البحث لاسيما ما ارتبطت بشؤون ديوان الصناعة نفسه .

وهناك مرجع آخر غاية في الأهمية هو " الدولة الأغلبية (١٨٤-٢٩٦هـ/٨٠٠-٩٠٩م) التاريخ السياسي " للدكتور " محمد الطالبي " فعلى الرغم من أنه غير أساسي بالنسبة لطبيعة المواد المطلوبة لأطروحتي فقد استخرجت منه مواد أفادتني وإن لم تتجاوز الصفحتين بينما تجاوزت عدد صفحاته الثمانمائة .

فقد شملت أخبار إدارية عن الدولة الأغلبية دعمت فكرة الموروث الإداري للفاطميين عن الأغالبة، مع تميز هذا الكتاب الهام بالدقة والتحليل العلمي وسلاسة الأسلوب .

والحقيقة أن مرجعاً آخراً أتحف البحث بمعلومات جديدة ودقيقة ومميزة هو كتاب " يهود في الحياة الاقتصادية والسياسية الإسلامية في العصور الوسطى " لمؤلفه ولتر.ج. فيشل، ترجمة الأستاذ الدكتور سهيل زكار، ويعدّ من الكتب الهامة جداً، ولا غنى عنه لكل باحث بتاريخ اليهود الذين شغلوا أدواراً متنوعةً بالعصور الوسطى، وكانت فائدتي منه جمة

لأمرين اثنين، أولاً أسلوبه التحليلي في مناقشة الأخبار التاريخية بما فيها الإدارية، وبعض كبرى الأحداث، مع محاولاته القراءة بين سطور بعض المصادر لخفايا الأحداث، وذكره الكثير من المصادر المتباينة والمتفقة حول المسائل الشائكة والقضايا ذات الجدل، وشموله للعديد من نقاط ارتبطت بالمؤسسات الإدارية الفاطمية بشكل أو بآخر . وثانياً لتركيزه على مسائل لها صلة بأمور إدارية في مصر الفاطمية، عدا عن إيراده معلومات تعلقت بالدولة العباسية الأمر الذي نفعني بدعم معلوماتي حول الموازنة التي أجريتها بأواخر هذا البحث بين الأساليب العامة لشبكتي إدارة الدولة والرعايا عند الخلافتين العباسية والفاطمية، ومما سهّل تعاملي مع هذا المرجع الهام واستخراجي منه معلومات قيمة هو دقة أسلوبه ورشاقة ألفاظه، ومما لا شك فيه أن مستوى ترجمته شغل دوراً أساسياً جداً بإخراجه بهذه الانسيابية التي تميز بها، ومن الجدير بالذكر أن هذا المرجع كشف العديد من تاريخ شخصيات ذات أصل يهودي تسربت إلى أخطر الأجهزة الإدارية بكلا الخلافتين، وقد حلل شخصياتها " فيشل " وتطرق إلى الأحداث والظروف والنوايا وراء وصولها إلى ما وصلت إليه وآثارها ومصائرها، فالكتاب غنيٌّ جداً بمعلوماته يميل ميلاً كبيراً عبر مؤلّفه إلى التوثيق والدقة والموضوعية، ولم أجد أدنى صعوبة بالتعامل معه .

مخطط البحث

الباب الأول

{{ المرحلة المغربية (٢٩٦-٣٦٢هـ/٩٠٩-٩٧٣م) }}

الفصل الأول

- القسم الأول : نشوء الدولة الفاطمية، الإدارة في ظل أبي عبد الله الداعي .
- القسم الثاني : السمات العامة لشبكة الإدارة المدنية عند الفاطميين في المغرب العربي .

الفصل الثاني

- القسم الأول : الإدارة العسكرية [ديوان الجيش ((القسم البحري))، ((القسم البري)) ديوان البريد ((الفرع البري))، ((الفرع الجوي))، ديوان صناعة السفن] .
- القسم الثاني : المدن الفاطمية بوصفها مؤسسات إدارية كبرى للخلافة الفاطمية في المغرب العربي .

الباب الثاني

{{ المرحلة المصرية الأولى (٣٥٨-٤٦٧هـ/٩٦٩-١٠٧٥م) }}

الفصل الأول

- القسم الأول : الأعمال الإدارية الأولية التي قام بها جوهر الصقلبي، والفاطميون بعد انتقالهم إلى مصر .
- القسم الثاني : سمات شبكة الإدارة العامة للدولة الفاطمية في مصر .

الفصل الثاني

الأعمال الإدارية الأساسية، والمؤسسات التي أسسها جوهر الصقلبي، والخلفاء الفاطميون .

- القسم الأول : [المؤسسات المدنية عند الفاطميين في مصر]، " ديوان الإنشاء "، " ديوان المظالم "، " ديوان بيت المال والخراج "، " ديوان الصناعة " .
[المؤسسات الدينية العامة عند الفاطميين في مصر]، إدارة القضاء ، (القضاة، وقاضي القضاة) ، إدارة الحسبة، إدارة التوجيه المذهبي (الدعاة وداعي الدعاة) .

- القسم الثاني : المؤسسات العسكرية عند الفاطميين بمصر، " ديوان الجيش "، " ديوان العمائر [ديوان الجهاد]، " ديوان البريد "، " الولاة "، " إدارة الشرطة والاستخبارات "، " الإدارة السياسية " .

الباب الثالث

{{المرحلة المصرية الثانية " الحقبة الجمالية "(٤٦٧-٥٦٧هـ/١٠٧٥-١١٧٣م)}}

الفصل الأول

- القسم الأول : سمات الإدارة العامة في مصر بالمرحلة الجمالية .
- القسم الثاني : الوزارة الاستبدادية [وزارة أرباب السيوف] .

الفصل الثاني

موازنة بين الأساليب العامة لإدارة الدولة والرعايا عند الخلافتين العباسية والفاطمية .

****

خاتمة

ملخص باللغة الفرنسية

الباب الأول

{{ المرحلة المغربية (٢٩٦-٣٦٢هـ/٩٠٩-٩٧٣م) }}

الفصل الأول

- القسم الأول : نشوء الدولة الفاطمية، الإدارة في ظل أبي عبد الله الداعي .
- القسم الثاني : السمات العامة لشبكة الإدارة المدنية عند الفاطميين في المغرب العربي .

الفصل الثاني

- القسم الأول : الإدارة العسكرية [ديوان الجيش ((القسم البحري))، ((القسم البري)) ديوان البريد ((الفرع البري))، ((الفرع الجوي))، ديوان صناعة السفن] .
- القسم الثاني : المدن الفاطمية بوصفها مؤسسات إدارية كبرى للخلافة الفاطمية في المغرب العربي .

الفصل الأول

- القسم الأول : نشوء الدولة الفاطمية، الإدارة في ظل أبي عبد الله الداعي.
- القسم الثاني : السمات العامة لطبيعة الإدارة المدنية عند الفاطميين في المغرب العربي.

القسم الأول

نشوء الدولة الفاطمية
الإدارة في ظل أبي عبد الله الداعي

نشوء الدولة الفاطمية،
الإدارة في ظل أبي عبد الله الداعي

سعى مؤسسو الدولة الفاطمية إلى تسميتها بالخلافة الفاطمية لتأكيد نسبهم إلـــى آل البيت إثر تعرضهم لحملة دعائية مسعورة حاولت القدح فيهم، والغمـــز مـــن قناتـــهم، قادتـــها السلطات العباسية ضدهم لعدم تمكنها من أن تطالهم عسكرياً .

وغدا مفهوم الإمامة في الدولة الفاطمية يسهل كثيراً في سرعة إنجاز الأوامر، وتنفيذ الإجراءات، والتوجيهات الإدارية بكل شؤون الدولة الفاطمية لغلبة طابع القدسـية علـى تلـك الأوامر كونها صادرة عمن يمثل الله عز وجل في الأرض، وفق مفهوم المذهب الإسـماعيلي، مع استئثار مطلق منه بكل كبيرة وصغيرة فـــي شـــؤون الحكـــم، وإدارة الدولـــة، والفئـــات الاجتماعية والرعايا .

فالفاطميون اشتهروا بمفهوم الإمامة لديهم، وعلقوا أكثر مسائل مذهبهم فيـــه، وجعلـــوه المركز لهم حتى عدّوا أن وجود الإمام على رأس أتباعه من علائم الرحمة ليرشدهم إلى سواء السبيل، بل عدّوه خازن علم الله تعالى وترجمان وحيه، فكيف سيترددون في تنفيذ مـــا يصـــدر عنه من أوامر وتوجيهات، فالسلطتان السياسية والدينية ظلتا متلازمتين دائمـــاً عنـــد الخلفـــاء الفاطميين بدولتهم، وبقيت الجاذبية الدينية للدعوة الإسماعيلية مرتبطة بالطابع الإمـــامي لـــها، وبالتالي بخلافة الإمام المسؤول عن كل شؤون الحكم والإدارة(١) .

أما فيما يخص نشوء الدولة الفاطمية في المغرب العربـــي فـــالحديث عنـــه ســـيتم باقتضاب شديد خشية أن يعد الإسهاب فيه انزلاقاً نحـــو التـــاريخ السياســـي وخروجـــاً عـــن الموضوع الذي ما أزال أسيراً فيه داخل الممرات الإجبارية والضرورية والتمهيدية للوصـــول إلى المؤسسات الإدارية في الخلافة الفاطمية .

لقد ذكر المقريزي أنه منذ أيام جعفر الصادق تمّ التمـــهيد فـــي المغـــرب العربـــي للدعوة الفاطمية، فتحدث عن رجالات الشيعة الذين كانوا وراء التأسيس، وأن الأئمـــة الأوائل

---

(1) Paul E walker, Hamidal – Dinal – Kiramani : Ismaili Thought in the Age of al – *Hakim* , (I . B . Tauris , London and Nou Yourk , 1999) . P . 8

((أوفدوا إلى المغرب رجلين أحدهما يعرف بالحلواني والآخر يعرف بأبي سفيان؛ وقالوا لهما : ((إن المغرب أرضٌ بور، فاذهبا فاحرثا حتى يجيء صاحب البذر)) . فسارا، ونزل أحدهما بأرض كتامة، فمالت قلوب أهل تلك النواحي إليهما، وحملوا إليهما الأموال والتحف، فأقاما سنين كثيرة وماتا، وكان أحدهما قريب الوفاة من الآخر ..))(١) . وكان زمن إيفادهما إلى المغرب سنة (١٤٥هـ/٧٦٢م) .

وكانت استراتيجية التفكير الإسماعيلي قد وصلت إلى أن المغرب العربي مناسب أكثر من غيره لإقامة كيان شيعي فاطمي يسمح ببلورة دولة قوية تنجح بعد تراكم إخفاق العديد من ثورات الشيعة، لبُعد المغرب عن مركز الخلافة العباسية، ووعورة مسالكه، ولأن بغداد لن تستطيع إرسال جيوش جرارة لملاحقة تحركات الفاطميين هناك، بالوقت الذي لن يستطيع فيه أيضاً أمويو الأندلس القضاء على تلك الحركة نظراً لوجود كيانات تفصلهم عن تونس، لاسيما أن دعاة الدعوة الفاطمية كانوا منتشرين في كل مكان من الديار العربية والإسلامية يمهدون لها ويؤلّبون الرعايا على حكامهم بحجج تبدو منطقية تعمل لصالح الدعوة .

وشكلت السرية البالغة العامل الأساسي جداً في نجاحها فالإمام المهدي كان يكتم بعض النقاط الخطيرة، والخطوات الحساسة حتى عن أقرب المقربين منه، بدليل أن خاصته كانوا يظنون أنه يقصد اليمن بعد خروجه من سلمية حيث ذكر جعفر الحاجب أحد كبار المقربين منه وأحد دعاته الملتصقين به : ((.. فسرنا مع المهدي .. لا نشك أن إلى اليمن سيرنا، ...))(٢) .

وكان خط تحركهم من سلمية إلى حمص، فطرابلس الشام، فالرملة ومنها إلى مصر، وتتفق المصادر بأن المهدي تمكن من الوصول إلى سجلماسة متخفياً على الرغم من المَراصد التي أُقيمت له في الطرقات، لأن زيادة الله الأغلبي الثالث كان قد علم بدخوله أراضي المغرب وتمكنه من التقرب إلى " اليسع بن مدرار " صاحب سجلماسة الذي حبسه إثر كتاب وصله إما من زيادة الله أو من الخليفة العباسي المكتفي (٢٦٣-٢٩٥هـ/٨٧٦-٩٠٨م) بأنه الرجل الذي يدعو إليه الداعية الأكبر أبو عبد الله الشيعي في المغرب والذي كان قد أرسل رجالاً من كتامة إلى مولاه المهدي في سلمية يخبره بأنه تمكن من تمهيد الأوضاع لقدومه وأنه حقق

---

(١) اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، المقريزي، تحقيق جمال الدين الشيّال، دار الفكر العربي ١٩٤٨م، ص ٥٤ .

(٢) مذكرات في حركة المهدي الفاطمي (استتار الإمام وسيرة جعفر الحاجب)، النيسابوري واليماني، تحقيق ايفانوف، ترجمة محمد كامل حسين، القاهرة ١٩٣٧م ص ١١١ .

انتصارات عسكرية بخصوص ذلك، وأن الأتباع ينتظرونه بالوقت الذي كان قد فشا خبرُ وجود المهدي بسلمية، ووصل ذلك إلى السلطات العباسية فأمسى لا مندوحة من خروجه منها(١) .

هذا ويُعد أبو عبد الله الشيعي الممهد المباشر لقيام الدولة الفاطمية في المغرب، وقد عُرف بالمحتسب لأنه عمل محتسباً بالبصرة، ولُقّب بالصنعاني لكونه من مواليد صنعاء، وكان انطلق عام ٢٧٩هـ/٨٩٢م إلى مكة بموسم الحج سعياً للاتصال مع حجاج كتامة تمهيداً لنشر الدعوة داخل المغرب، وبعد عودته معهم إلى مصر، ومنها إلى المغرب تمكن بعد جهود كبيرة من بسط نفوذه على معظم أرجاء إفريقية سنة ٢٩٥هـ/٩٠٧م وكلل أعماله بالنجاح إثر دخوله بلدة رقادة سنة ٢٩٦هـ/٩٠٨م في أحواز القيروان وإبطاله ذكر الخليفة العباسي بخطبه يوم الجمعة في القيروان، وبهروب اليسع بن مدرار أمير سجلماسة ليلاً مع أسرته ومقربيه عقب سماعه بنجاحات أبي عبد الله العسكرية وإطلاقه سراح مولاه بالسنة المذكورة، تمَّ زوال سلطان بني رستم من تاهرت، والأغالبة من تونس، ونشوء الدولة الفاطمية في شمال إفريقية عقبما كان المهدي قد سلك طريق الصحراء من سلمية في بلاد الشام، ووصل بعد رحلة شاقة إلى مدينة سجلماسة المذكورة بالمغرب، ((فنهض أبو عبد الله الشيعي في عساكره، وحصر سجلماسة، حتى دخلها بالسيف . وأحضر اليسع بن مدرار، فضرب عنقه ... وبايع المهدي بالخلافة، وسلم إليه الأمر . وأركبه إلى الفسطاط الذي ضرب له، ومشى بين يديه))(٢) .

أما الإدارة في ظل أبي عبد الله الداعي، فالحقيقة يعود الفضل الأكبر في تأسيس الخلافة الفاطمية بالمغرب العربي إليه ليس لما حققه من انتصارات عسكرية مهدت لنشوء دولتها فحسب، وإنما للإجراءات الإدارية المبكرة التي طفق يقيمها داخل المغرب بُعيد استتباب الأمور له، وخير دليل على مهارته الإدارية وقدرته على التصرف بتوجيه الأمور وضبطها وتنظيمها في الدولة الناشئة أنه اعتمد على نفسه، فلم يكن يتسنى له مراسلة مولاه بينما الأحداث تجري وتتطور على مدار الساعة لاسيما بعد دخوله رقادة فتطلب ذلك تصرفات ارتجالية ومحاكمات ذهنية سريعة ((وكان دخول أبي عبد الله رقادة يوم السبت مُستهل رجب من سنة ست وتسعين ومائتين فنزل ببعض قصورها، وفرّق دورَها على كتامة، ولم يكن بقي

---

(١) انظر المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٨١-٨٤ .

(٢) النجوم الزاهرة في حُلى حضرة القاهرة، تصنيف عبد الله بن إبراهيم الحجاري وأحمد بن عبد الملك وآخرون، تحقيق د . حسين نصار، وزارة الثقافة المصرية، دار الكتب، القاهرة ١٩٧٠م، ص ٣٦ .

أحـد من أهلها فيها، وأمر فنودي بالأمان، فرجع الناس إلى أوطانهم، وأخـرج العمـال إلـى البلاد، وطلب أهل الشر فقتلهم، وأمرّ بجمع ما كان لزيادة الله من الأموال والسلاح، وغـيره، فاجتمع منه كثير، ... فلما كان يوم الجمعة أمر الخطباء بالقيروان ورقـادة، فخطبـوا ولـم يذكـر أحداً ؛ وأمر بضرب السكة وأن لا ينقش عليها اسم، ولكنه جعل مكـان الإسـم مـن وجـه . ((بلغت حجـة الله))، ومن الوجه الآخر ((تفرق أعداء الله)) ؛ ونقش على السـلاح ((عدة في سبيل الله)) ؛ ووسم الخيل على أفخاذها : ((الملك لله)) . وأقام على ما كان عليـه من لبْس الخشن الدون .))(١) .

مما ورد في هذا النص أن أبا عبد الله فرّق دُور رقادة على كتامة، والسبب غير خافٍ، لأنـها شغلت دوراً أساسياً جداً في قيام الدولة الفاطمية، وقد أفـادت الخلفـاء الفـاطميين وأفادوهـا، لاعتمادهم عليها ونهوضهم بها مع اتخاذ إجراءات إدارية عدة أدخلت عنـاصر كثـيرة منـها بشتى أجهزة الدولة الفاطمية لتنسى ما لحق بها من ذل وجور على يد أهل بلزمة الذين كـانوا قد اتخذوا عبيداً خدماً منها، وفرضوا العشور والصدقات عليها مما شكل حـافزاً قويـاً لديـها للانضمام إلى أبي عبد الله والعمل تحت لواء الدعوة الفاطمية خلاصاً مـن الجـور وتحسـيناً للأمور(٢) .

هذا ومن الجدير بالذكر أن موروثاً إدارياً أخذه الفاطميون عن الاغالبة الذين كـانوا قـد استمروا في دولتهم بتونس نيفاً ومائة عام (١٨٤-٢٩٦هـ/٨٠٠-٩٠٩م) والتي كـانت قـد تأثرت بالنظم الإدارية العباسية . فيمكن القـول إن الفـاطميين استأنسـوا بـالخطوط الإداريـة العريضة التي حرك من خلالها الأغالبة دولتهم ووجهوا مسـارها لاسـيما بعـض الدواوين، فكما هو معروف كان للأغالبـة ديوان للبريد والأخبـار، وديـوان للخـراج بـالغ الأهمية لدرجة أن زيادة الله أحرقه قبيل سقوط دولته وهربه إلى المشرق، إضافة إلى ديـوان بيت المال الذي ترتبت موارده على الجباية والمغارم والجزية، عدا دُور الضـرب، ومنصـب قاضي القضاة، فضلاً عن ديوان المظالم وجهاز الشرطة، وذكر ابن حوقل بكتابـه " صـورة الأرض " مدى ازدهار القيروان إبان عصر الأغالبة ((وكانت القيروان أعظم مدينة بـالمغرب وأكثرها تجراً وأموالاً وأحسنها منازل وأسواقاً، وكان فيها ديـوان جميع المغرب وإليها تُجبى

---

(١) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٨٧ والتي تليها .

(٢) القضاء في المغرب الإسلامي من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية (٩٦-٢٩٦هـ/٧١٥-٩٠٩م)، د . إبراهيم بحاز ، رسالة دكتوراه، الجزائر ١٩٩٦-١٩٩٧م، ص ٥٣٨ .

أموالها وبها دار سلطانها، وبظاهرها المكان المدعو رقادة وهـــو مدينـــة كـــانت منـــازل لآل الأغلـــب .))(١) .

ولكن بالوقت نفسه حاول القادة الفاطميون أن يغـــيّروا بـــالإرث الإداري بمـــا رأوه مناسباً لطبيعة المرحلة الجديدة، ومن الطبيعي أن يكون في محاولات التجديد لديهم تصحيح مـــا ألفوه غير صالح ببعض الأساليب الإدارية المتقدمة لهم بغية كسب ود الرعيـــة علـــى الأقـــل، فحتى ابن عذاري المتحامل على الفاطميين والذي وصف مذهبـــهم بالفاســـد، ذكـــر تغيـــيرهم لأساليب إدارة الأموال وجبايتها إلى بيت المال حيث قال : ((وفـــي هـــذه الســـنة (يقصـــد ٢٩٣هـــ)، تغـــلب أبو عبد الله الداعي على مدينة بَلْزَمة وعلى مدينة طُبْنة، ودخلهما بأمـــان في آخـــر ذي الحجـــة، وبها أبو المقارع حسن بن أحمـــد والي زيادة الله وعاملـــه عليـــهما . وكان بهما جباة على ضروب المغارم ؛ فأتـــوه بما في أيديهم من الجبايـــة ؛ فقال لأحـــدهم : ((من أين جمعت هذا المال ؟)) فقال له : ((من العُشرُ)) فقال أبو عبد الله : ((إنمـــا العُشـــرُ حبوب، وهذا عين !)) ثم قال لقوم من ثقات طُبْنة ((اذهبوا بهذا المال، فَلْيُردّ على كـــل رجل ما أُخذ منه، وأعلموا الناس أنهم أمناء على ما يخرج الله لهم من أرضـــهم ؛ وسُـــنّةُ العشـــور معروفة في أخذه وتفرقته، على ما يَنصّه كتاب الله عز وجل !)) ثم قال للآخر : ((من أين هـــذا المال الذي بيدك ؟)) قال : ((جبيتهُ من اليهود والنصارى جزيـــةً عن حول مضـــى لهـــم .)) فقال : ((وكيف أخذته عيناً، وإنما كان يأخذ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مـــن المـــلء ثمانية وأربعين درهماً، ومن المتوسط أربعـــة وعشرين درهماً، ومن الفقـــير اثنـــي عشـــر درهماً !)) فقال له : ((أخذتُ العين عن الدراهم بالطرف الـــذي كان يأخذه عُمـــر – رحمـــه الله ! –)) فقال أبو عبد الله : ((هذا مال طيب !)) ثم أمر أحد الدعاة بأن يفرقه على أصحابـــه، وقال لمن أتاه بمال الخراج : ((هذا مال لا خير فيه، ولا قبالة ولا خراج على المســـلمين فـــي أموالهم !)) ثم أمر ثقات أهل طبنة برده على أهله، وقُبضت أموال الصدقة عن الإبل والبقـــر والغنم، بعد أن قيل له إن الأنعام قبضت على الأسنان الواجبة في الصدقات ثم بيعت وجمعـــت أثمانها فرضى ذلك وجوّزه، فلما نظر أهل طُبْنة إلى فعله، سُرّوا به ورجوا أن يستعمل فيـــهم الكتاب والسنة . وانتشر فعله في جميع نواحي إفريقية؛ فتاقت أنفسهم إليه وكاتبوه، ودخلوا فـــي طاعته .))(٢) .

---

(١) ابن حوقل، (صورة الأرض)، المصدر المتقدم، ص ٩٤ .

(٢) البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمَغرب، ابن عذاري تحقيق ومراجعـــة ج . س . كـــولان و إليفـــي بروفنسال ، دار الثقافة، ط ٢، بيروت ١٩٨٠م، جـ ١، ص ١٤٢ .

هذا وقد فصّل ابن عذاري الحديث عن بعض الإجراءات الإدارية الأولى عبر الأوامر التي أصدرها أبو عبد الله الشيعي بإفريقية والتعيينات التي قام بها فكان أن عيّن على القيروان الحسن ابن أحمد بن علي بن كليب المعروف بابن أبي خنزير، ووجه إليه أمراً بملاحقة الزعران والسكارى، وكل من ينقل خمراً أو يضبط عنده أمر بقتله : وعيّن والياً على مدينة القصر القديم خلف بن أحمد بن علي بن كليب وهو أخ ابن أبي خنزير ووجه إليه الأوامر نفسها ((... وأمر بجمع ما انتهب من الأموال بمدينة رقادة، وضمَّ عبيد زيادة الله، ووقف جواريه، وولى النظر في ذلك أحمد بن فَروخ الطُّبنِّي الأحدب . وولى السكة أبا بكر الفيلسوف المعروف بابن القَمُّودي، .. وكان نقش خاتم أبي عبد الله . ((فتوكل على الله ! إنك على الحق المبين !)) وفي الخاتم الذي يطبع به السجلات : ((وتمت كلمات ربك صدقاً وعدلاً لا مُبدّل لكلماته وهو السميع العليم)) .. وولّي أبو عبد الله على قضاء مدينة القيروان محمد بن عمر ابن يحيى بن عبد الأعلى المروزيٌ من جند خراسان، .. فقعد في الجامع ....))(١) .

يضاف إلى ذلك أنه كانت من أولى أعماله الإدارية تنظيمه القوي لصفوف القبائل البربرية التي استمالها بنشاطه المكثف لدرجة أنه تمكن خلال سنوات قليلة من أن يمسي سيداً للمغرب الأوسط بعد تحقيقه العديد من الانتصارات العسكرية

وهو الذي طفق ينسق شؤون الدعوة الإسماعيلية، فكان قد جاهر بأن الإمام الذي يدعو إليه هو من نسل إسماعيل بن جعفر الصادق، ولقبه المهدي، فأبو عبد الله الداعي هو الذي ((نقل الدعوة من التشيع العام إلى التشيع الإسماعيلي الخاص))(٢)، وقام بإعادة تنظيم جهازها الدعوي، وهيأ الدعاة الجدد من الناحيتين العقائدية الإسماعيلية، والبدنية العسكرية، وقد ساعده في ذلك ممارسته لمهنة التعليم التي سهلت له أيضاً إقامة علاقات وصداقات مع زعماء القبائل البربرية، وكان يركز في الأفكار التي نظمها بذهنه على أحقية آل البيت بالإمامة، وعلى فكرة المهدي المنتظر بقرب ظهوره، وضرورة تقديسه، وإطاعته، والإيمان به مستغلاً بعض عادات وعقائد البربر بأنهم ينحدرون من قبائل حمير، وسكناهم فلسطين، وزعيمهم المتقدم هو جالوت، وقتل النبي داود جالوت، وطرد القبائل التي كانت تتبع له من فلسطين إلى المغرب، فأكد لهم أبو عبد الله الداعي بأن عبد الله المهدي هو القادر على نقض قرار النبي داود، وزين

---

(١) (البيان المُغرب)، المصدر المتقدم، ص ١٥١ .

(٢) الجامع في أخبار القرامطة في الأحساء – الشام – العراق – اليمن، د . سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق ١٩٨٧م، جزآن، جـ ١، ص ٦٩ .

لهم الاستعدادات لضرورة الزحف صوب فلسطين التي سينتصرون فيها لأن المهدي سيقودهم(١) . وعمد إلى إضفاء الصبغة الشيعية على عمل المؤسسات الإدارية في الدولة الفاطمية التي قامت على أنقاض الأغالبة، وتمتين قبضته على السلطة، وسعيه إلى تهدئة الناس، وتولية البعض منهم مناصباً في الدولة الناشئة، وسعى بخلاف سياسة أخيه أبي العباس إلى عدم استخدام القوة بالتعامل مع الآخرين، فوجّه الدعاة لاستعمال أساليب الإقناع فيما خص شؤون الدعوة، وإدخال الناس فيها، مع نهجه أسلوب العيش البسيط المتقشف على عكس إمامه المهدي – فيما بعد – الذي سعى إلى أبهة المُلك، فقد كان يقوم ليسلم على من يدخل إلى عنده من الناس، وعين عاملاً شيعياً من وجوه أهل ميلة لإدارة شؤون القيروان المليئة بالفقهاء المالكيين، مما يؤكد سعيه للعمل وفق منهج تكريس الدعوة الإسماعيلية، كذلك منح منصب القضاء إلى فقيه قيرواني ، أصله من جند خراسان له تشيع قديم دعي محمد بن عمر المرورّوذي، وعين خطيبين، واحد في جامع رقادة، والآخر في جامع القيروان، مع تضمينه الخطبة، الصلاة فضلاً عن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، الصلاة على أمير المؤمنين علي، وعلى الحسن والحسين، وفاطمة الزهراء . وزيادة عبارة حي على خير العمل في الآذان، ونقشه إشارات شيعية على شعارات السلطة الفاطمية تشيعت بالعقيدة الشيعية(٢) . فأبو عبد الله الداعي كان مدبراً لشؤون دولة المهدي الناشئة ومؤسساً لها ((.. وصحبه مدبراً لدولته إلى أن حل رقادة التي إلى جانب القيروان .))(٣) .

أما فيما يخص دور الخليفة الفاطمي الأول عبد الله المهدي في الإجراءات الإدارية الأولية في المغرب بعد إعلان قيام الخلافة الفاطمية هناك فقد كانت توطيدية ومتممة لإجراءات أبي عبد الله الشيعي شكلت القاعدة الإدارية الكبرى للدولة الفاطمية واسمه هو عبد الله وليس عبيد الله كما يرد أحياناً ببعض المراجع والكتب، وهذا ما تؤكده الدنانير الذهبية الفاطمية، فيوجد في متحف دمشق دينار ذهبي، وربع دينار يؤكدان ذلك، كما الديناران الموجودان في القيروان، المضروب أولهما سنة ٣٠٢هـ/٩١٤م، وثانيهما عام ٣٠٤هـ/٩١٦م، ونَقْشُهما، الإمام عبد الله، لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وحده لا شريك له،

---

(١) د . زكار، (الجامع)، المرجع المتقدم، ص ٧٠ .

(٢) تاريخ الفاطميين في شمال إفريقية ومصر وبلاد الشام، د . محمد سهيل طقّوش، دار النفائس، ط١، بيروت ٢٠٠١م، ص ٧٤ .

(٣) الحجاري وابن عبد الملك، (النجوم الزاهرة في حُلى حضرة القاهرة)، المصدر المتقدم، ص ٣٦ .

المهدي بالله أمير المؤمنين(١) . وقد سعى المهدي منذ الوهلة الأولى إلى اتباع أسلوب إداري مرن نوعاً ما عبر طابع التسامح الذي رافق بعض الإجراءات، والتوجيهات الإدارية الأولى التي صدرت عنه بهدف كسب قلوب أكبر عدد ممكن من الرعية بالوقت الذي اتخذ فيه بعض الإجراءات الإدارية السريعة، فمنذ أن كان ما يزال في رقادة وبهدف تثبيت أركانه بالمغرب العربي عيّن على طرابلس والياً من قبيلة " أجانة "، هو " ماكنون بن ضبارة " الذي كان عاملاً على " ميلة " من قبل، وأمرَ منادياً أن ينادي في القيروان عمن يريد العودة والاستقرار بسلام في وطنه، فرجع بعضهم، ولاحق الزعران، وأرسل الولاة إلى الجهات التي وصل نفوذه إليها، وثبّت على قضاء القيروان محمداً ابن عمر المروزي الذي كان قد عينه قاضياً أبو عبد الله الشيعي بسبب توفر ميول شيعية لديه الأمر الذي ناسب وجوده داخل القيروان المليئة بفقهاء المالكية المناوئين للفاطميين الشيعة، وأوكل إليه تعيين أو انتخاب من هم أهل للقضاء والحكم في مناطق وبلدان أمست تابعة للسيادة الفاطمية، ولقّبه فيما بعد بقاضي القضاة، وأوكل إلى امرأة دُعيت " رويند " أمر الاهتمام بجواري زيادة الله بن الأغلب وأمرها أن ترفع له كل ما تعلق بشؤونهن وطلباتهن وبما يصلح حالهن، وأمر بإقامة الخطبة في جامع رقادة مع إدخال عبارة حي على خير العمل، ووجه أوامره لسك النقد، وعيّن على منطقة طُبنة في إيكجان شخصاً عرف بأبي المقارع هو " أبو القاسم الحسن بن أحمد بن نافذ "، وأصدر كتباً وجهها إلى البلدان التابعة له ركّز فيها على طلبه الأمن والاستقرار للرعية، وشدد على ذلك متطرقاً إلى انتصاره على بني الأغلب وإماتته للباطل عندهم، ((فلما قُرئت كتبه في البلدان أمن أهلها واطمأنوا وسكنوا وشكروا وهدأت روعاتهم، وأتوه وفوداً من كل بلد يشكرون له ويهنئونه، ورأوا من عدله ورفقه وحسن سياسته ما زادهم غبطةً وسروراً به .))(٢) .

هذا وقد أطنب القاضي النعمان الفاطمي الهوى والرأي والدين بالحديث عن سياسة المهدي مع الناس وفي استماعه لشكواهم وإشرافه مباشرةً على ديوان المظالم، وأنه استأثر بقلوب الخاصة وسلب ألباب العامة فمالت الرعية إليه ليظهر التباين بين إدارتي المهدي وأبي عبد الله الشيعي الذي لم تنقصه الحكمة ولا الحلم، ولكن يبدو أنه قصّر عن مولاه بمسألة،هي أن المهدي كان حازما في موضع الحزم وليناً بموضع اللين، بينما كان الآخر حازماً بجميع

---

(١) د . زكار، (الجامع)، المرجع المتقدم، ص ٧٨ .

(٢) رسالة افتتاح الدعوة (رسالة في ظهور الدعوة العبيدية الفاطمية) القاضي النعمان بن محمد، تحقيق وداد القاضي، دار الثقافة، ط ١، بيروت ١٩٧٠م، ص ٢٢٢ .

المواقف تقريبا حتى بالحقبة الأولى ميالا أكثر إلى الرسمية لضبط حدود التعامل مع الرعية، ظهر ذلك إبان انتقاده لاستقبال المهدي العامة وانكشافه ببساطة عليهم ذلك الانتقاد الذي قدح الشرارة الأولى لتشتعل جذوة توتر العلاقة بينهما تحت رماد الانتصارات التي كان قد حققها أبو عبد الله الشيعي مما أجبر المهدي فيما بعد لإزهاق روح الداعية الأكبر له مكرها بعد تفاقم التوتر إثر إهماله لأبي عبد الله ((....، ونسي أبو عبد الله وانكسف ما كان ظهر من نوره لنور المهدي ...))(١) .

وقد استرسل النعمان بذكر الإجراءات الإدارية الأولى لمولاه المهدي فقال : ((... دون الدواوين وأمر باقتضاء واجب الأموال . وكان ديوان الخراج قد أحرق لما هرب زيادة الله، واستصفى أموالهم وترك ما كان لنسائهم لهن وأمر بسترهن وحفظهن، واتخذ العبيد من السودان والروم ونصب ديوانا للعطاء، وأمر بإثبات الموالي وأبناء العبيد فيه ومن سارع إلى الرزق واكتتب به، ... وجعل بيتا للمال وأقام له ديوانا ...))(٢)، ومن الإجراءات الأولى للمهدي إبان استتباب الأمور له بالمغرب، عنايته الخاصة بأسلوب إدارة صقلية التي تبعت له منذ أن كان ما يزال في رقادة، وقد ظهر ذلك من خلال تخصيص جزء من الكتب التي وجهها بعد نسخها إلى البلدان والأقاليم إلى صقلية التي أمست تدور في فلكه حيث ذكر بإصداره لها سنة ٢٩٧هـ/٩٠٩م ((.. وأنتم معشر أهل جزيرة صقلية أحق بما أولته من المعروف والإحسان وأزديته، وأولى به وأقرب إليه، لقرب داركم من دار المشركين، ولجهادكم الكفرة الظالمين، وسوف أملأ إن شاء الله جزيرتكم خيلاً ورجلاً من المؤمنين الذين يجاهدون في سبيل الله حق جهاده، فيعز الله بهم الدين والمسلمين، ويذل بهم الشرك والمشركين، والحول والقوة لله العلي العظيم، وهو حسبنا ونعم الوكيل،))(٣) . وكان من إجراءاته الإدارية الهامة اهتمامه الكبير بجهازه البريدي أو بديوان البريد الجوي والبري، لاسيما أن جهازه الاستخباري كان مشمولاً ضمن عمل هذا الديوان، وقد بالغ بالاهتمام به لأن مقتضيات المرحلة التوطيدية اقتضت منه مواصلة المراسلة مع ولاته بالمدن المغربية، وصقلية، وجواسيسه بالعراق، وعند أمويي الأندلس، وقد تبلور ديوان البريد عنده بعد استقراره بالمهدية باسم " مصلحة الخبر " وكان رئيس هذا الديوان يُعرف " بصاحب الخبر " وجاءت مكانته

---

(١) النعمان، (رسالة افتتاح الدعوة)، المصدر المتقدم، ص ٢٥٨ .

(٢) النعمان، المصدر نفسه، ص ٢٥٦ والتي تليها .

(٣) النعمان، المصدر نفسه، ص ٢٢٢ .

بالمرتبة الثالثة بين رجالات الدولة الكبار بعد الخليفة وولي عهده، وقد كانت بعض الأخبار تصل إليه باليوم نفسه، وأحيانا خلال ساعات قليلة حسب المسافة والوسيلة بين الزاجل أو الهجن منذ أن كان برقادة، فمثلاً إبان مراسلة عامله على طرابلس ذكر ابن عذاري ((.. وكتب إلى عبيد الله .. مع حمام وصل إلى رقادة من ساعته، وذلك يوم الثلاثاء غرة ذي الحجة سنة ٢٩٨ ...))(١) . ومن الذين تسلموا ديوان البريد إبان عهده محمد بن أحمد بن هارون البغدادي، الذي عرف بأبي جعفر الذي تسلمه سنة ٣٠٠هـ/٩١٤م وظل به حتى وفاته . هذا وبالوقت الذي كان المهدي يتابع ويراقب تشكيل وتثبيت وتغيير كبار العمال بمؤسساته الإدارية كان قد ((.. استحجب أبا الفضل جعفر بن علي، وأبا أحمد جعفر بن عبيد، وأبا الحسن طيب بن إسماعيل المعروف بالحاضن، وأبا سعيد عثمان بن سعيد المعروف بمسلم السجلماسي، واستكتب أبا اليسر إبراهيم بن محمد البغدادي الشيباني . وولى على بيت المال أبا جعفر الخزري، وعلى ديوان الخراج أبا القاسم ابن القديم، وأقرّ على عمالة القيروان الحسن بن أبي خنزير، وعلى القضاء بها المروزي ...))(٢) .

كذلك كانت من إجراءاته الأولى للمعاملة الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة لقبيلة كتامة مما ميزها عن غيرها لكسب دعمها فجلّ عناصر جيشه منها، ووفاءً لجميلها في تثبيت أركانه منذ أن تم استخدام عناصر من كتامة كقوات بجيش أبي عبد الله الشيعي، فقد ((... قسم عليهم أعمال إفريقية وجعل لكل عسكر من كتامة ناحية منها ومن غيرها من البلدان حيث انتهت طاعته وبلغ أمره، واستعمل وجوههم على مدائنها، وأمرهم بالتزيين والتجمل، فلبسوا خير الثياب وحلوا سروجهم ولجمهم وأظهروا زيّاً حسناً، فخرجوا من الحلية التي كانوا عليها واتسعت أموالهم وكثرت ما أصابوا من الأعمال وملكوا من البلدان . وأجرى عليهم مع ذلك الصلات وأسبغ عليهم العطاء، ...))(٣) .

وكان أيضاً من إجراءاته الإدارية اتخاذه بعض الوظائف مثل وظيفة " الحجابة " فقد تسلمها إبان عهده جعفر بن علي كما تمت الإشارة، ووظيفة " حامل المظلة " التي عين فيها مسعود الفتى ثم غرس الفتى، وقد وصف الصنهاجي عمل صاحب هذه الوظيفة عند حديثه عن العلاقة بين المهدي وولي عهده القائم أبي القاسم بقوله : ((... وكان أبو القاسم يركب بالمظلة

---

(١) (البيان المُغرب)، المصدر المتقدم، ص ١٦٤ .

(٢) ابن عذاري، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٣) النعمان، (رسالة افتتاح الدعوة)، المصدر المتقدم، ص ٢٥٦ والتي تليها .

في أيام أبيه وباسمه كانت تنفذ الكتب والعهود، وإليه كانت ترفع المسائل وعليه تفــدُ الوفــود، وكان أبوه كلِفاً به شديد المحبة له، متيماً بكل ما عسى أن يفعله، وكذلك هو كان لأبيــه بــاراً، متمثلاً لأمره مغتنماً لمرضاته . والمظلة التي اختصوا بها دون سائر الملوك شبه درقــة فــي رأس رمح، محكمة الصنعة، رائعة المنظر، ظرف ... من الصناعة فــي الصياغــة، ونظــم الأحجار الغالية حوث ما يروق مرآه، ويدهش من رآه، يمسكها فارس من الفرسان يُعرف بــها فيقال : صاحب المظلة . وكان عندهم خطة يتداولها من يؤهل لها فيحاذي بها الملك من حيــث كانت الشمس، يقيه حَرّها بظلها ... ولا يُعلم أحد من الملوك اتخذ مثل هذه المظلة إلا بنو عبيــد الله خاصة ثم ملك الروم بصقلية، وحسبتُ أنهم أهدوهــا إليه في بعــض هداياهـــم وكــأني سمعت بهذا .))(١)، والطريف أن حامل المظلة كان يساعده خمسة موظفين وربما اعتمــدوا بالوقت نفسه من جملة الحرس الشخصي للخليفة ولكبار رجالات الدولة المرافقة له فضلاً عــن الحرس الشخصي المرافق أساساً للخليفة، وكانوا يعملون على نقلها وفتحها والحــرص علــى عدم زوال ظلها عن رأس الخليفة رأس الدولة .

هذا وقد كان القائم يشارك المهدي بأمور الإدارة والحكم، ((وصارت الكتــب تنفــذ باسم وليّ العهد أبي القاسم، ونقش خاتمه : من وليّ عهد المسلمين .))(٢)، وقد تسلم الخلافــة وعمره سبع وأربعون سنة ((.. واجمع أمره، وأظهر من الحزم ما لم يسمع بمثله .))(٣) .

---

(١) أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، محمد الصنهاجي، تحقيق جلول احمد البدوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ١٩٨٤م، ص ٢٥ والتي تليها .

(٢) المقفى الكبير، المقريزي، تحقيق محمد اليعلاوي، ثمانية أجزاء، دار الغرب الإســلامي، ط ١، بــيروت ١٩٩١م، جـ ٦، ص ١٧٠ .

(٣) المقريزي، المصدر نفسه، ص ١٧٥ والتي تليها .

القسم الثاني

السمات العامة لشبكة الإدارة المدنية
عند الفاطميين في المغرب العربي

السمات العامة لشبكة الإدارة المدنية عند الفاطميين في المغرب العربي

الاستئثار بكل شؤون الحكم من قبل الخليفة الفاطمي سمةٌ أولى من سمات الإدارة العامة للفاطميين في دولتهم بالمغرب العربي، فقد حاول الخليفة أن يُبقي حكمه مركزياً متسماً بالعظمة ليعكس تأثيراً معنوياً هدفه فرض الهيبة، والتعبير عن القوة كون المرحلة المغربية لاسيما مرحلتها الأولى تطلبت ذلك، فهي مرحلة نشوء الدولة التي غدت بطور التأسيس طيلة المرحلة المذكورة تقريباً لبحثها عن الاستقرار مع القوة تطلعاً لبسط النفوذ ولتوطيد الحكم والسيادة لذا استأثر الخليفة بكل كبيرة وصغيرة، وطفق يشكل شبكةً محكمةً لإدارة شؤون الدولة لكنها لم تصل بأي حال من الأحوال إلى التبلور والحبكة المعقدة التي وصلت إليها بالمرحلة المصرية، حيث التاريخ الإداري الفعلي للفاطميين والمؤسسات الإدارية بكل معنى الكلمة . مع ذلك حاول الخليفة الفاطمي الأول أن يؤطر أجهزته الإدارية بالمغرب بإطار من الموظفين الثقاة، مستفيداً كما سلفت الإشارة من الموروث الإداري عن الأغالبة، فأبقى كل ما رآه صالحاً لاستمرار دولته، وشرع لإنشاء المزيد من الوظائف التي يطلبها الوضع الجديد، مثل وظيفة " داعي الدعاة "، الذي كان له نوّاب كنواب الحكم في سائر البلاد، ويحضر إليه فقهاء الدولة، ... يتفقون على دفتر يقال له ((مجلس الحكمة)) ...))(١)، وكذلك وظيفة " صاحب الستر "، و " حامل المظلة "، بالوقت الذي أبقى فيه موظفين قدامى حتى من الأغالبة أنفسهم، وعيّن آخرين جدد، وأقرّ معظم التدابير الإدارية التي كان قد اتخذها أبو عبد الله الشيعي لاسيما " الديوان الخاص بأموال الهاربين "، وطفق للعمل على مزيد من ترتيب الأمور بالشكل الرسمي، ووجه أتباعه الذين عملوا على إنشاء وظيفة جديدة هي وظيفة صاحب الوثائق أو " مصلحة الوثائق "سنة ٣١٩هـ/٩٢٧م وبدا أن متوليها له علاقة بالجهاز العدلي فغالباً ما كان قاضٍ، ووظيفة جديدة أخرى هي وظيفة " صاحب الستر " الذي اختص

---

(١) نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، ابن الطوير، أعاد بناءه وحققه وقدم له د . أيمن فؤاد سيد، دار النشر فرانتس شتاينر، ط ١، شتوتغارت ١٩٩٢م، طبع على نفقة الجمعية الألمانية للبحث العلمي بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، دار صادر، ص ١١٠ والتي تليها .

برفع الستار الحاجب بين الخليفة والرعية قبيل مقابلته لهم بعد جلوسه على كرسـي العـرش، وكان يتولى الشؤون البروتوكولية المتعلقة برئاسة الدولة بوصفه مدير تشريفات . فضلاً عـن استحداث دواوين جديدة مثل " ديوان الرواتب "، الذي حوى سجلات تضمنت أسماء كل الـذي يتعيشون من أرزاق الدولة، وكان فيه كاتب رئيس ساعده عشرة مـن الموظفيـن الإداريـين، والمبيضين، وشمل جرائد بأسماء جميع أرباب الدولة توضح مستحقاتهم من الجرايات، وعلـى عاتق هذا الديوان ملاحقة المستجدات التي تطرأ على سجلاته بخصوص من يصنـف جديـداً بها، ومن يسقط استحقاقه لوفاته أو لسبب لآخر(١)، وكان يتقاضى منـه رواتبـهم كـل مـن ((الحواشي))، وأرباب الخدم، والكتّاب، والأطباء، والشعراء، والفراشين الخـواص، والجـوق، والمؤذنين، والخياطين، والرفائين، وصبيان بيت المال، ونـواب البـاب، ونقبـاء الرسـائل، وأرباب الرواتب المستقرة من ذوي النسب والبيوتات، والضعفاء، والصعـاليك مـن الرجـال والنساء))(٢)، وبقية الموظفين في الدولة عدا القطاع العسكري فلعل الأجناد كانوا يتقـاضون مرتباتهم من ديوان الجيش .

واهتموا اهتماماً بالغاً " بديوان الإنشاء " الذي قصّروا التعيين فيه على كبار المثقفيـن وأفاضل الكتاب وألمع البلغاء ممن عرفوهم وتعاملوا معهم سواء أكـانوا مسـلمين أم ذميـين، وكان يسمى صاحبه أو متوليه ((كاتب الدست))، خصص له حاجب من الأمراء الشـيوخ(٣) . وبهذا التعديل وبإدخالهم دواوين جديدة إلى الأقاليم والولايات ارتفع شأن المؤسسات الاداريـة بالدولة الناشئة وأمسى ضرورياً اختيار نوعيات ولاتها وجعلهم ملتصقين بالحكومة عبر التبعيـة الإدارية للمركز (العاصمة)، فطفق الخليفة ليكون ولاته ليسوا سوى أدوات تنفيذيـة لأوامـره وتوجيهاته الإدارية وغيرها، وغالبا ما كان مقر الوالي داخل مدينة تتوسط قرى ونواح تابعـة لها وضياع، ومن خلال الموقع المتوسط تمكن الوالي من الإشراف على كل ما تبع لمدينتـه، فالموقع الوسط بين المناطق ساعده في الإشراف على مختلف الجهات التابعـة لـه ورصـد مجالاتها، وتمّ تقسيم كل ولاية إلى عدة أقسام وكل قسم إلى عدة ضياع تابعة مباشرة للوالـي، وكل التقسيمات الإداريـة كانت تنفّذ وفق الخطط المدروسة من قبل الخليفـة بالـذات . ففي

---

(١) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٨٣ .

(٢) نصوص من أخبار مصر، ابن المأمون، تحقيق ومقدمة وحواشي وفهارس د . أيمن فؤاد سيد، المعـهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٨٣م، ص ٣٨، هامش(٤) .

(٣) ابن الطوير، المصدر نفسه، ص ٨٧ .

المرحلة المغربية لم يكن هناك قانون مجهّز تسير عليه شؤون الدولة بقدر ما كانت الأمور تجري بناءً على أوامر وتوجيهات وتعديلات صادرة عن البلاط . وبزيادة التعقيدات وجد الخليفة نفسه لا يستطيع ملاحقة الشؤون الإدارية لكل الأقاليم التابعة له، فسعى لتكليف ولاته بانتخاب وتعيين الموظفين المناسبين على أجهزة إدارية رئيسية وفرعية لمساعدته على إدارة شؤون الأقاليم بالتنسيق مع بعضها، فضلاً عن اختيار موظفيها الكبار بموافقته مثل صاحب الخراج، وصاحب الشرطة، والقاضي وسواهم، فأضحى الوالي ضمن ولايته كأنه الخليفة ضمن دولته ظاهرياً . وبذلك يكون الخلفاء الفاطميون ضيقوا الخناق على ولاتهم من حيث أشعروهم أنهم أكسبوهم المزيد من الثقة والصلاحية لترأسهم موظفين كبار عدوا هم المسؤولون عن تصرفاتهم وأعمالهم أمام الخليفة لأنهم كانوا قد رشحوهم ورفعوا أسماء تعييناتهم ليصادق عليها ويفهمهم أنه صادقَ عليها بناءً على ثقته الكبيرة بهم (المركزية واللامركزية) . ليس هذا فحسب بل أحياناً لم يكن يجازف الخلفاء الفاطميون حتى بهذا الأسلوب الإداري في بعض الولايات، فبقي الخليفة يتولى بنفسه تولية بعض الموظفين ولو كانت مناصبهم صغيرة لإشعار الوالي وكبار مساعديه ورؤساء الوظائف أنهم تحت الرقابة غير المباشرة من خلال أولئك الموظفين الصغار . مع العلم أن جهاز البريد الداخلي كان يتولى إرسال التقارير باستمرار إلى السلطات الفاطمية العليا حول سير الأمور داخل الأقاليم والولايات، وبالنتيجة وجد الولاة أنفسهم محاصرين أو شبه معزولين، ففي عهد الخليفة المعز لدين الله أمسى الولاة الصغار تابعين له مباشرة دون أن يمروا بالولاة الكبار أي من تولى شؤون قرية تعامل معه مباشرة دون أن يراجع والي المدينة التابع لها، وكان هدفه من هذه الطريقة علاوة على التبعية المركزية الشديدة له عكس حالة إيجابية للرعية ولأمن الدولة من ناحية محدودية صلاحية كبار الولاة ليدفعهم بالوقت نفسه إلى مزيد من العمل بإخلاص وتبعية كليّة للعاصمة دون أدنى تفكير مجرد التفكير بمحاولة التمرد لشعورهم الأكيد بالإخفاق نظراً لقوة الشبكة الإدارية التي علقوا داخلها وكأنها شبكة عنكبوت، وبالتالي غابت أو خفّت جداً هيمنة الولاة على الرعية وقويت بالوقت عينه تبعية الأطراف للمركز . وإذا حصل أن أحد الولاة الكبار تململ من الحصار وفكر بالخروج على الخليفة بدافع أن صلاحياته قليلة قياساً بحجم منصبه فسرعان ما يدهش بطريقة إحباط محاولته لأن النواحي الصغيرة التابعة لولايته تبقى على ولاءها للمركز الفاطمي كونها على اتصال مباشر معه ومدركة أن من مصلحتها البقاء تابعة للمركز فهي متجاوزة الوالي أصلاً، وقد حصل مثل هذا بالفعل حينما تمرد والي تاهرت " يعلي بن خزر الزناتي " على الخليفة المعز سنة ٣٤٧هـ/٩٥٩م فانتهى أمره بتلك

الطريقة المحكمة . فقد كان لهذا الخليفة الدور الأحكم في ضبط شؤون ومسائل الإدارة في الخلافة الفاطمية بأسلوب المرونة التي جمعت بين القسوة واللين، مع التفكير السديد، وهو الذي كان قد سعى إلى حض الكتاميين على التعليم، وسلوك الطرق القويمة، واستخدام الحلم في المعاملة، والتعاون فيما بينهم، والامتثال لتنفيذ أوامره، وحفظ أسرار الدولة، والنشاط في العمل، والاقتصاد في المعيشة(١) .

هذا وطبعاً كانت ولاية برقة تحظى بالأهمية القصوى في الإدارة الفاطمية نظراً لموقعها بمثابة همزة وصل بين المغرب ومصر، تلتها بالأهمية ولاية طرابلس كونها شكلت مع برقة خط الهجوم الأول على مصر، وكان والي كل منهما يتصل مباشرة بالخليفة، وظلت العناية الإدارية الزائدة من قبل المعز بهما قبل وبعد انتقاله إلى مصر لدرجة أنه لما ارتحل إلى مصر لم يترك إدارتهما لنائبه هناك " بلكين بن زيري " بل عين والياً على طرابلس هو " عبد الله بن يخلف الكتامي "، وجعل برقة تلحق إدارياً بالقاهرة . إضافة إلى أن الخلفاء الفاطميين لم ينسوا الاهتمام بالأجهزة الداخلية للولايات والأقاليم التي تبعت لهم لاسيما الحساسة منها كالحسبة، والمظالم، والقضاء.

فقيما يخص جهاز الحسبة أعارته الإدارة الفاطمية العليا عناية كبيرة جداً حتى اشتهر عندها بدقته، وحزم متوليه وعناصره، فقد كان المحتسب المدعوم من السلطات الفاطمية ((... يأمر نوابه بالختم على قدور الهراسين، ونظر لحمهم، ومعرفة من جزاره، وكذلك الطباخين، ويتتبعون الطرقات ويمنعون من المضايقة فيها، ويلزمون رؤساء المراكب أن لا يحملوا أكثر من حد السلامة، وكذلك مع الحمالين على البهائم، ويأخذون السقائين بتغطية الروايا بالأكسية . ولهم عيار وهو أربعة وعشرون دلواً كل دلو أربعون رطلاً، ... وينقبون على من يكون سيئ المعاملة فينهونه بالردع والأدب، ...))(٢) .

وبالنسبة لديوان المظالم فعدا عن اهتمام الإدارة الفاطمية العامة بتسيير عمله سعى الخلفاء الفاطميين إلى الاهتمام الشخصي بشؤون المظالم، فقد كان المعز لا يرد حاجة على الناس الذين يعترضونه وهو في طريقه، حتى ولو كان خارجاً للتنزه وتسريح البصر

---

(١) المجالس والمسايرات، القاضي النعمان، تحقيق الحبيب الفقي وإبراهيم شبوح ومحمد اليعلاوي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ١٩٧٨م، ص ٢٢٢ .

(٢) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ١١٦ والتي تليها .

والترويح عن النفس لاسيما في أيام الربيع، فلم يكن يتضايق منهم، وينــهي جنــوده وحرســه الشخصي عن دفعهم عنه ((.. وإن كثيراً منهم ليُطيل مسايرته، ويكرر حاجته، فيــأمره مَــن حوله بالانصراف، ويغمزه بعضهم إرادة التخفيف عليه، وأن ينظر إلى ما خرج إليه، فينــهاهم عن ذلك، ويأمر أن يدعو مَن كلّمه إلى أن يقضي حاجته وينصرف عن رأي نفسه .))(١) .

أما القضاء فقد استعار الفاطميون عن الأغالبة مبدأ اتخاذ أعوان القضاة من شــهود وأمناء أولئك الذين أودع عندهم القضاة ودائع المختصمين، مع العلم أن نظرية فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية لم تعرف بشكل واضح بالعصور الوســطى الإســلامية عموماً، ولم تنفذ تحت ظل الأنظمة المطلقة لتلك العصور، لأنها كانت في القبضة العليا التــي وجهت سائر الشؤون الإدارية العامة للدولة . فالخليفة كان يجمع بشخصه كــل الشــخصيات الحاكمة في الدولة على ما كان هناك من توزع لبعض السلطات، فالقضاء كان يعمــل بحــيز خاص به والكتّاب والعمال مثّلوا الناحية التنفيذية أو الأداة، مع الامــتزاج عمليــاً والخضــوع وجدانا وجماعات لرأي الخليفة الذي هو دائماً فوق الآراء وفوق القانون والنظام، فمدى حريــة القضاء مثلاً واستقلاله عاد بالدرجة الأولى للخليفة، مع الأخذ بعين التقديــر إمكانيــة شــغل شخصية القاضي دوراً باستقلال أحكامه، إضافة إلى أن الخليفة يمكن أن يكون أحيانــاً ممــن يحترم القانون وينحني للعدالة . ولقد سيطر القادة والخلفاء الفاطميون على شــؤون مصلحــة القضاء، وكان أبو عبد الله الشاعي سرعان ما أصدر أوامره بعد انتصاره بإلغاء الرجوع إلــى المذهب المالكي والمذاهب الأخرى، والعمل وفق المذهب الإسماعيلي بشــتى قضايــا العــدل وإصدار الأحكام وكل ما تعلق بالشكاوى والدعوات والمشاكل والخلافات والأحوال الشــخصية ذلك المذهب الذي اختلف عن بقية المذاهب الإســلامية بمســائل عــدة، منــها : المواريــث، والطلاق، وهلال رمضان، فقد نص المذهب الإسماعيلي بخصوص المواريث أن ترث الفتــاة كأخيها تماماً، ولم يقل بصحة الطلاق البات ،وأن هلال رمضان وشوال يثبتان بالحساب والعدد وليس بضرورة التقيد برؤية الهلال، وقد أظهر الخلفاء الفاطميون مبالغةً أمام الشــعب بمــدى أهمية القاضي عندهم، ودرجة حرصهم على دقة عمله مع إغداقهم العطاءات عليه كيلا يتركوا حجة له للتفكير بقبول الرشوة، فهو ممثل ميزان العدل على الأرض، وكان عليــه أن يكــون حازماً بموضع الحزم، رحيماً بموضع الرحمة، ولأجل أن يكونوا عارفين بكل صغيرة وكبــيرة تخص عمل القضاة وكيلا يتدخلوا ظاهراً بعمل كل واحــد منهم، ويلاحقوا تصرفاته وأحكامه

---

(١) النعمان، (المجالس)، المصدر المتقدم، ص ٢٥٩ .

اعتمدوا " منصب قاضي القضاة " الذي كان يجتمع دورياً مع الخليفة ليخبره بشتى التفاصيل المتعلقة بعمل المؤسسة القضائية، وليتلقى منه التعليمات والتوجيهات والأوامر ليطلقها بدوره على قضاة الدولة، من خلال إشرافه على عملهم وتشكيله صلة الوصل بينهم وبين الخليفة، مع قيامه بمهام أخرى منها إلقاء الخطب بالمساجد الرئيسية في المناسبات الدينية وغيرها ليستفيد الخليفة من الصبغة الدينية التي ميزت قاضي القضاة فضلاً عن تكليفه باقتراح أسماء النوّاب للتعيينات، والتنقلات، والعزل، عدا مهمته في التوجيه الدائم لقضاته وما يُطلب منهم بين الحين والآخر من مهماتٍ قضائية ودينية ممزوجة بالدعاية السياسية .

أما جهاز الشرطة فكانت مهمته تنفيذ أوامر وأحكام القضاء والحسبة وحتى النظر في الجرائم وملاحقة حيثياتها، والسرقات وتنفيذ الأحكام، بمعنى أن هذا الجهاز هو الأداة التنفيذية للقرارات وفق أحكام القضاء . وكانت عناية الخلفاء الفاطميين على أشدها بهذا الجهاز لأن من مهامه توفير الأمن والاستقرار داخل الدولة ورصد تحركات المفسدين وملاحقة الذعران، ومثيري الشغب، وقمع التمردات الداخلية وكل ما يثير البلبلة ويؤثر على أمن الدولة، وبهذا نلاحظ الاستئثار الفعلي للخلفاء الفاطميين بشؤون الإدارة والحكم عبر إحكام قبضتهم على عموم الأجهزة الفعالة بدولتهم آنذاك . بينما تجافوا عن بعض التصرفات التي توحي مباشرةً بالاستئثار السلطوي الشكلي كان يمنعوا الداخلين إليهم من تقبيل الأرض أمامهم كالمنصور والمعز(١) اللذين عرفا بذلك.

هذا ولشدّ ما يظهر استئثار الخلفاء الفاطميين بإدارات دولتهم أنهم استحوذوا على جهاز حساس ذي إدارة توجيهيّة معنوية هو " جهاز الدعاة " الذي ساعد على قوته أساساً توفر مرجعيـة كبرى من معلمين أوائل كان منهم " أبو عبد الله الشيعي "، و " فيروز " الذي سمي داعي الدعاة وباب الأبواب للإمام الفاطمي، وهو من خرّج أبا عبد الله وأخاه أبي العباس بعد أن فقههما ووجههما إلى اليمن أول الأمر ثم إلى مصر(٢)، وكان من أهم مظاهر عمل الدعاة، لاسيما الأوائل، السرية الفائقة، تلك التي ساهمت أصلاً بنجاح الدعوة كلها، وأكسبت الخلفاء الفاطميين خبرة كبيرة جداً بشؤون التعامل مع أجهزة الإدارة والحكم، فمثلاً كان " المنصور بالله " قد تكتم على خبر وفاة والده " القائم بأمر الله " إبان صراعه المرير مع صاحب الحمار " أبي يزيد مخلد بن كيداد الخارجي النكاري الأباضي " كيلا يؤثر ذلك على سير

---

(١) النعمان، (المجالس)، المصدر المتقدم، ص ٥٨ .

(٢) النعمان، (رسالة افتتاح الدعوة) المصدر المتقدم، ص ١٤٩ مع هامش(٤) .

الأحداث، فالقائم ((... توفي يوم الأحد ثالث عشر شوال سنة اربع وثلاثين وثلثمائة، .. بالمهدية وأبو يزيد الخارجي محاصرٌ له، فقام بالأمر ولده المنصور إسماعيل، وكتم خبر موته خوفاً من الخارجي أن يطلع عليه فيطمع فيه، وكان بالقرب منه على مدينة سوسة، فأبقى الأمور على حالها وأكثر من العطايا والصلات ولم يتسمّ بالخليفة وكانت كتبه تَنْفُذُ من الأمير إسماعيل ولي عهد المسلمين، ...))(١) . ومنذ أيام المهدي تمت العناية القصوى بجهاز الدعاة حتى بعد نجاح الدعوة ونشوء الدولة فقد واصل الخلفاء الفاطميون العناية الفائقة بشبكة الدعاة تقليداً للمهدي الذي كان قد ترأس هذا الجهاز أسوة بترؤسه كلّ شؤون الإدارات والحكم متخذاً معاونين كبار رتبهم مراتب شغلت أدواراً غايةً في الأهمية بشؤون تنظيماته الإدارية لمختلف مؤسسات الدولة ففي الغرابة نفسها التي حبك بها عمل دعاته طفق يؤلف أنظمة عمل بقية الأجهزة الإدارية، ومع عنصري الدقة والسرية اللذين ركز عليهما في عمل شبكة الدعاة فضلاً عن الإخلاص وضرورة توفر المهارة، أكسب الخلفاء بعده خبرة إدارية كبيرة فسار بعضهم على نهجه تقريبا لاسيما بربط الاطراف بالمركز، وحياكة الخطوط الدقيقة، ووضع عقد احتياطية من الدعاة قرب مساحات الخيوط التي يمكن أن تُهدد بالانقطاع بين كل اثنين يمسكان مسافة خُصصت بينهما من مساحة الخيط الكلية الذي شكل شبكة الإدارة المحكمة لكل ما خصّ شؤون الدعوة والدولة داخلياً وخارجياً .
هذا وأمكن لممثلي تلك العقد التدخل بالوقت المناسب لربط ووصل ما انقطع : فقد مثّل المهدي القيادة العليا المطلقة الدينية والدنيوية وشكل من نفسه مصدر كل قانون وكل تنظيم وكل تشريع .

من هنا ومن أهمية عمل الدعاة داخل حدود السيادة الفاطمية وخارجها دعائياً ومذهبياً وسياسياً، فقد ذكرتُ في المرحلة المصرية عنهم بأنهم كانوا مُفضلين عند الخلفاء الفاطميين باطنياً، أو عمليا، أو حقيقةً، أو فعلياً على القضاة، وبالتالي كان داعي الدعاة يتقدم من حيث الباطن على قاضي القضاة، ولم يكن التفضيل الظاهري للقضاة على الدعاة من حيث المراسم وغير ذلك في الدولة الفاطمية إلا نوعاً من الحنكة السياسية، والمداراة، ولإضفاء نوع من تمسكهم بالصالح العام لتفضيلهم من حيث الشكل القضاة على الدعاة على الرغم من أن

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق د . إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٠م ، خمسة أجزاء، جـ ٥ ، ص ٢٠ .

الدكتور أيمن فؤاد سيد يستغرب ذلك التفضيل بقوله ((.. يبدو غريباً أن يقدم الفاطميون في رسوسهم قاضي القضاة على داعي الدعاة .))(١) .

أولئك الذين تلقوا أفضل عناية، وتكريم، وتوجيه من قبل الخلفاء الفاطميين فعبرهم كانت تتم عمليات التمهيد لدخول الناس في الدعوة عدا عن الكثير من المهمات السياسية الأخرى، والتمهيدات للعمليات العسكرية، ولم يخف الخلفاء الفاطميون اهتمامهم بهم، وإعجابهم الشديد بسلوكهم وبمآثرهم وتواضعهم، فقد تحدث المعز عن تواضع أحد دعاته، وكان قد تُوفّي ((ثم ترحم عليه، وأثنى عليه بالجميل، ثم قال : ولقد أخبرني بعض من كان من أهل دعوته أنه ربما صبَّ الماء على يديه، فإذا فرغ من ذلك أخذ الإناء وصب على يدي ذلك الرجل، فيمتنعُ من ذلك ويتعاظمه، فيقول له : والله لأفعلنَّ ! إن كنت إنما أردتَ بصبك الماءَ على يديَّ براً تناله وثوباً، فأنا إلى ذلك أحوجُ، وإن كان ذلك لحقٍّ رأيته لي عليك، فالحقّ لولي الله . فما أردتَ أن تقضيه، فقضاؤه إليه .))(٢) .

هذا وبمزيد من تسليط الضوء لمعرفة درجة استئثار الخليفة الفاطمي بنتائج وعمل هذا الجهاز الدعائي لا بد من الشرح قليلاً في مسألة أن متسلم منصب الداعي توجب أن يكون حصرا من ذوي المكانة المرموقة ومصدر ثقة وأمان وله دراية ومعرفة بمبادئ الطريقة الفاطمية وخفايا دعوتها، فمثلاً قاضي الفاطميين في طرابلس بليبيا لم يُرفع إلى مرتبة داعي إلا بعد تخميره بالخميرة الفاطمية، فقد كان من كتامة، وهو " أفلح ابن هارون " من قبيلة ملوسة نشأ تلميذاً عند " أبي عبد الله الشيعي " الذي أشبعه بتعاليم الدعوة والفكر الإسماعيلي وتمكن من ضمه إلى الدعوة خلال مرحلة زمنية قصيرة، ثم وجهه إلى العمل بوصفه داع للفاطميين بقبيلته قبل أن يتسلم القضاء في طرابلس الغرب، ولكونه كان من ملوسة دعي الداعي الملوسي، وأضحى فيما بعد متسلماً لقضاء رقادة والقيروان فأمسى بأعلى منصب قضائي عند الفاطميين، وبالتالي ازداد التصاقه مع البلاط، وبالوقت عينه غدا مرشحاً ليستحوذ على منصب داعي الدعاة على الرغم من أن هذا المنصب لم يكن متبلوراً تماماً بالمرحلة المغربية، ويمكن القول إن القاضي مثّل الظاهر عند الفاطميين والداعي الباطن، ولما جاز أحياناً أن يتسلم شخصٌ واحدٌ منصبي القضاء والدعاية المذهبية أمسى المنصبان متصلين أو مندمجين للمزيد من إضفاء الصبغة الدينية والشرعية على عمل الداعي مع الإشارة إلى بقاء وجود قضاة

---

(١) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٧٧ .

(٢) النعمان، (المجالس)، المصدر المتقدم، ص ٩١ .

منفصلين عن الدعاة لكن تحت زعامة واحدة انبثقت عن سلطة الخليفة منذ سنة ٣٣٦هـ/٩٤٨م عندما عين الخليفة الفاطمي المنصور من مقره بالمنصورية قرب القيروان النعمان بن محمد قاضٍ للقضاة وداعٍ للدعاة في المغرب العربي كله، مع ممارسة الرقابة الشديدة من قبل الخلفاء على النشرات التي كانت تصدر عنه على الرغم من فرط الثقة به وعلى الرغم من أن ميزاته الشخصية وشدة إخلاصه للخلفاء الفاطميين هي التي جعلتهم يلصقون وظيفتا داعي الدعاة وقاضي القضاة بشخصه .

أما السمة الثانية التي برزت بسمات شبكة الإدارة المدنية العامة عند الفاطميين بالمغرب العربي فهي عدم وجود أو عدم ظهور منصب الوزارة بسبب الاستئثار الذي تمّ الحديث عنه توا، فقد اقتدى بعض الخلفاء الفاطميين بالمهدي بأنه يجب عدم فتح أية نافذة لذوي النفوذ من غير الإمام وولي عهده، لأن ذلك قد يشكل خطراً على أمن الدولة والخلافة مهما كانت تلك النافذة ضيقة، فإحكام السيطرة من قبل الخليفة طالت جميع عمال دولته من أصغر موظفيها إلى اكبرهم، فقد أدرك المهدي ومن حذا حذوه أن منصب الوزارة حتى لو خلا من النفوذ سيلفت انتباه الجميع لدرجة استئثار ونفوذ الخليفة المطلق بالحكم ما دام الوزير مجرداً من السلطة الفعلية، من هنا لم يظهر هذا المنصب أو لم يطلق لقب وزير على أيّ من الموظفين الإداريين الكبار المساعدين المقربين للخلفاء الفاطميين الذين وجدوا أنفسهم أمام ثلاثة أمور هي : تغييب مساعد إداري وسياسي كبير، وثانياً ضرورة البحث عن تعويض لذلك التغييب لما ضاع من مساعدات وإجراءات إدارية وغيرها كبيرة كان يمكن أن يقوم بها صاحب هذا المنصب للخليفة والدولة، ولكن ليس عبر شخص واحد يعادل بالنفوذ الوزير وإنما باعتمادهم أشخاص قلائل مقربين يمكن أن يغطي كل واحد منهم حيزاً من مهام الوزير، وإذا تعذر ذلك فيمكن الاعتماد على شخص واحد مع الحذر الشديد من منحه صلاحيات واسعة أو حتى رفع معنوياته عبر إطلاق لقب الوزير المحظّر آنذاك . والأمر الثالث الذي وجد الخلفاء الفاطميون أنفسهم وجهاً لوجه أمامه هو ضرورة التركيز والتخطيط من قبلهم في شتى أمور الدولة لإنفاذ ما يمكن إنفاذه من إجراءات كان يمكن أن يقوم بها الوزير الذي قال عنه أهل اللغة إنه ((.. الملجأ والمعتصم، والوزر الثقل، فالوزير إما مأخوذ من الوزرْ، فيكون معناه أنه يحمل الثقل . أو أن يكون مأخوذاً من الوزَر، فيكون المعنى أنه يرجع ويلجأ إلى رأيه وتدبيره، وكيف تقلبت لفظة وزير كانت دالة على الملجأ والثقل .))(١)، و((... الوزير مشتق

---

(١) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، ابن طباطبا، نشر إبراهيم زيدان، مصر د . ت، ص ١١٠ والتي تليها .

من المؤازرة، والمؤازرة هي المساعـدة والمعاونـة والمظاهرة...))(١)، وإذا كان المنصب فارسي فاللفظة عربية تلك التي عرّف معناها ابن خلدون بأنـها ((.. أم الخطـط السلطانية والرتب الملوكية لأن اسمها يدل على مطلق الإعانة فإن الوزارة ... وهي المعاونة ... الـوزر وهو الثقل كأنه يحمل مع مفاعله أوزاره وأثقاله وهو راجع إلى المعاونة المطلقة ..))(٢) .

في مطلق الأحوال حاول الخلفاء الفاطميون تعويض المسـاعدات المبـددة جـرّاء تغييبهم منصب الوزير فشرعوا بالاعتماد الكبير على شخص أو أكثر من كبار المقربين منـهم بهدف جعل المنصب الغائب كما لـو أنه حاضـر فعـلياً، فالخليفـة المـهدي أنـاط مـهاما كبيرة " بخليل بن إسحاق" الذي كلفه بتصريف الكثير من الأعمال والإشراف علـى جبايـات الأموال ومحاسبة حتى رؤساء الدواوين وباقي فئات العمال، وسار على منواله بعض من جـاء بعده بالاعتماد جداً على الثقاة فإذا ما وثقوا بأحدهم كثيراً لم يتركوه حتى في تنقلاتهم، فعندمـا انتقل الخليفة المعز إلى المنصورية طلب بعـد وقت قصيـر " الأستاذ جوذر " وأسكنه " بـدار البحر " عنده داخل قصره ما دام أنه اعتمد عليه اعتماداً كبيراً فقد ((.. جرت به عادته مـن السكن مع مواليه ...، وقد قَدِمَ عليه من المهدية، وكان مقيماً بها، وأمـره بالمقـام بحضرتـه، وخصه بالقرب منه لقديم ولايته وصحبته وخفافه، ق))(٣)، فجوذر هو الذي كان يشرف علـى عمل أرباب الوظائف الإدارية المختلفة في دولة الفاطميين المغربية ((وكان العمال بالمهديـة على يد جوذر ومن تحت أمره، وهو المورد فيهم والمصدر عن أمر أمير المؤمنيـن مـولاه، ...، فكان " نصير" خليفته في المهدية، و" نظيف " صاحب بيت المال، و " حسين بن يعقـوب " صاحب البحر، ...))(٤)، والدارس لسيرة الأستاذ جوذر يدرك أنه شغل دوراً مهماً جداً بشـتى شؤون الإدارة والحكم لدرجة يمكن القول فيها أنـه شكل نداً إلى حـدّ ما من حيث الإيغـال بشؤون الدولة لمن سيشغل دوراً بارعاً وهاماً جداً بنظم الإدارة وغيرها عند الفـاطميين إبـان المرحلـة المصرية، وهو الوزير يعقوب بن كلّس، فالأستاذ جوذر شغل أدواراً فعالة بتنشيط

---

(١) القانون في ديوان الرسائل والإشارة إلى من نال الـوزارة، تحقيق وتقديم وحواشي، د. أيمـن فؤاد سيد، الدار المصرية اللبنانية، ط ١ ، القاهرة ١٩٩٠م، ص ٨ .

(٢) المقدمة، تحقيق المعلم عبد الله البستاني، ط ٤، بيروت ١٩٩٠م، ص ٢٣٦ .

(٣) عيـون الأخبار وفنـون الآثار في فضائل الأئمـة الأطهار، إدريس عماد الـدين القرشي، تحقيـق د. مصطفى غالب، السبع السادس، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت د . ت ص ٣٥ .

(٤) القرشي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها والتي تليها .

وتفعيل سائر العمليات الإدارية وسواها وإن كان منفذا لكل ما يريده الخليفة لكنه أثبت قدرتـــه على الأقل في تنفيذ مهام عادل بها مهام الوزير ورئيس الحكومة، فقد شكل ما يشبه المدرسة لتخريج كبار الإداريين، وكان بمثابة معلم كبير أو خبير مختص بتخريج الموظفين المميزين، ففي كتاب " عيون الأخبار " " لإدريس عماد الدين القرشي " ورد أن إداريين كبار كلهم كـانوا قد ((.. نشأوا على يد جوذر...))(١)، فالخلفاء الفاطميون كانوا يريدون أن يجعلوا من بعض ثقاتهم مساعدين فعالين يقومون بأعمال الوزير دون تمتعهم بالنفوذ الفعلـي وحتـى الصـدى الإسمي له، لأنهم كانوا يخشون إذا ما منحوا أحدا هذا اللقب ان تلتف حوله حاشية او بطانة قد تعمل على لفت نظره للسلطة الفعلية وتزيّن له ذلك مما يشكل خطراً كبيراً على الخليفة إذا مــا تجاوب معها الوزير، وفعلاً فإن تلك المخاوف كانت في مكانها فنهاية الدولة الفاطميـــة تمـت على يد الوزراء، لكن عندما أحرجتهم بعض المراحل ووجهت أنظار الرعية إلى شخص أكـثر من غيره لاعتماد البلاط عليه اعتماداً كبيراً في تسيير شؤون إدارية وغيرها اضطروا لإطلاق لقب أقل رتبة من الوزير وهو " الوسيط " على من تولى التوسط أو الوســاطة بيـن الخليفـة والناس إضافـة إلى وسيط آخـر خارجي هو " السفير " مع اعتمـاد موظف ثـالث مسـاعد لهمـا هو " المدبر " للتقليل من أهميتهما حيث يمكنه أن يقوم بمهامهما بأي وقت، فكان الخلفاء الفاطميون بتلك المرحلة يخشون خطر حتى اعتمادهم منصبي الوسـيط والسـفير مـا دامـوا سارعوا بعملية (الاستلاب) لتبخيس أصحاب هاتين الوظيفتين حقهما بالنفوذ في الوقت الـذي طلبوا منهما أو طالبوهما بتنفيذ مهام تتجاوز نطاق عمل الوزير، فكما ذكر " ابن طباطبـا " أن ((الوزير وسيط بين الملك ورعيته، فيجب أن يكون في طبعه شطر يناسب طبــاع الملـوك، وشطر يناسب طباع العوام، ليعامل كلاً من الفريقين بما يوجب له القبول والمحبـة والأمانـة، والصدق رأس ماله . قيل : إذا خان السفير، بطل التدبير، وقيل ليس لمكذوب رأي . والكفــاءة والشهامة من مهماته، والفطنة والتيقظ والدهاء والحزم من ضرورياته، ولا يستغنى أن يكـون مفضالاً مطعاماً، ليستميل بذلك الأعناق، وليكون مشكوراً بكل لسان . والرفق والأناة والتثبـت في الأمور، والحلم والوقار والتمكن ونفاذ القول مما لا بد منه ...))(٢) .

هذا وربما لو لم يقتل المهدي أبا عبد الله الشيعي لتولى منصب وزير تنفيذ عنده، فضـلاً عـن وصفـه داعي دعاة كبير لكن منذ سنة ٢٩٨هـ/٩١١م حسم هذا الظن، ولعلّ قـرار المهدي

---

(١) المصدر المتقدم، ص ٣٦ .

(٢) (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١١٠ والتي تليها .

بالتخلص من أقرب المساعدين له خلق لديه ردة فعل عنيفة ساهمت بفقده الثقة فيمن حوله وبالتالي أدت إلى عدم اعتماده منصب الوزارة لا سيما وأن ذلك ينسجم مع فكرة استئثاره بالحكم، على الرغم من أنه كان مُكرها على فعلته تلك التي اضطُرَّ إليها بعدما أدرك أن مؤامرةً تحاك ضده من قبل المذكور بتحريض من أخيه أبي العباس، وبدا أنه متأسفٌ على ما آلت إليه الأمور فقد ذكر " الصنهاجي " أنه بعد ((أن أمر المهدي بقتلهما في بستان بالقصر يوم الثلاثاء عام ثمانية وتسعين ومائتين وبعد أن أمر بغسلهما وتكفينهما وأدى الصلاة عليهما اقترب من أبي عبد الله وقال : ((رحمك الله أبا عبد الله، وجزاك الله في الآخرة بقديم سعيك، والتفت إلى أبي العباس فقال : ولا رحمك الله يا أبا العباس فإنك صددته عن السبيل، وأوردته موارد الهلاك ... أمر بدفنهما في موضعهما الذي قتلا فيه من البستان ..))))(١)، فيتضح أن المهدي كان مقدراً لقيمة أبي عبد الله ليس لما فعله وقدمه من قبل من جهود جبارة أنجحت قيام الخلافة فحسب، وإنما لما كان يمكن أن يقدمه مستقبلاً أيضاً من خدمات فعالة للدولة الناشئة غير أنه اضطرَّ للتخلص منه عندما لمس خطره الأمر الذي يمكن أن يكون قد أثّر تأثيراً عميقاً في فقده الثقة بأي شخص آخر يمكن أن ينال مكانة أبي عبد الله الذي لم يكن يليق به فيما لو شاء الله أن يبقى حياً أقل من منصب الوزير كتناسب طردي مع قوة شخصيته، ولما أظهره من إمكانيات وبراعة في القيادة العسكرية والتخطيط السياسي والتوجيه الإداري، فضلاً عن إخلاصه للدعوة التي قضى من أجلها، وقد أخذ المهدي بالبحث عمن يمكن أن يغطي جزءاً من الفراغ الذي تركه أبو عبد الله لكنه لم يعتمد منصب الوزارة علما أنه كان معروفاً من قبل الفاطميين في بعض أنظمة الدول الإسلامية وعند الغالبة . فاستعان ببعض المعاونين الكبار لديه كأنه يبحث عمن يقوم مقام وزير حتى ولو كان من أعدائه الماضيين شرط المهارة والإخلاص، فقد اعتمد مثلاً على " أبي القاسم بن القديم " الذي تنقل بين عدة وظائف إدارية هامة من رئاسة ديوان البريد إلى ديوان الخزانة وتسلم منصب الكتابة وخَوّل إليه أحقية الاطلاع على سائر عمل الدواوين، وأجاز له التولية والعزل لبعض العمال والموظفين، والإشراف على استخراج الأموال، والمحاسبة، لكنه قضى مقتولاً بأمره عندما أثبتت التحريات ضلوعه بالتخطيط سابقاً مع الداعية المقتول وتورطه بالعمل أو بالشروع في العمل سابقاً ضد المهدي الذي فرّط بأبي عبد الله فكيف به . مما زاده قلقاً وقلة ثقة وبحثاً عن شخص آخر

---

(١) (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٢٢ والتي تليها .

يعتمد عليه بمهام كبرى دون منحه لقب الوزير فاعتمد على " إبراهيم بن محمد الشيباني " العراقي الأصل البغدادي النشأة الاجتماعية المُكنى بأبي اليسر الملقب بالرياضي المرتحل إلى المغرب، أحد كبار إداريي الأغالبة من قبل، حتى تسلم عند المهدي رئاسة ديوان الرسائل (ديوان الإنشاء) بعد سطوع نجمه منذ عهد " زيادة الله الثالث " الذي كان قد خول إليه الإشراف على بيت الحكمة برقادة جنباً إلى جنب، مع وظيفته كرئيس لديوان الإنشاء، فقرّبه المهدي لخبرته الواسعة مع حذره الشديد منه، واستعان به على تثبيت نفوذه بعد أن كسب ثقته وظل ذو حظوة لديه حتى وفاته سنة ٢٩٨هـ/٩١٢م، تلاه بمنصبه "محمد بن أحمد بن هارون البغدادي أبي جعفر " الذي أدناه المهدي منه واعتمد عليه اعتمادا كبيراً بالمهام الخاصة والخطيرة بعدما كان فاراً من بلاط العباسيين لكن اتصاله بالمهدي قبل نشوء الخلافة الفاطمية نفعه، فقدم إليه العهد فأرسله إلى الأندلس بمهمة إختبارية لنشر الدعوة فيها، وبعد نشوء الخلافة عاد إلى رقادة وطفق يمارس صلاحيات جمةً متمتعاً بمكانة كبيرة كأنه وزير مشتملاً بصلاحياته عمل الكتابة التي كانت تؤهل صاحبها لتسلم الوزارة، وبالطبع لم يصل إلى ما وصل إليه من الشروع بأعمال على مستوى وزير لولا دهائه السياسي ومهارته الإدارية وإخلاصه وتفانيه في خدمة الفاطميين مما رفع شأنه، فعديدةٌ هي المرات التي توسطه الناس فيها عند المهدي، فالفقيه " ابن البلد " الذي حكم عليه قاضي القضاة " إسحاق بن أبي المنهال " بالسجن لم يطلق سراحه المهدي إلا بمساعي المذكور، وكيان رجلٌ من فقهاء القيروان دعي " بأبي جعفر أحمد بن زياد " المتوفى سنة ٣١٨هـ/٩٣١م وقع تحت عجز ماليّ لخلل سببه في إحدى مصالح الدولة، توسل للبغدادي فتدخل للتوسط عند المهدي، وانتهى الموضوع بقرضه مالاً سدد به ذمته، وكثيراً ما عيّن البغدادي موظفين وسرّح آخرين، وبالنهاية أمسى الشخصية الثالثة بالدولة الفاطمية بعد الخليفة وولي العهد .

هذا وتتالت الشخصيات التي حاول من خلالها الخلفاء الفاطميون في المرحلة المغربية تعويض مكانة الوزير، منهم من كان أساساً متولي منصب الكتابة " كالأستاذ جوذر " و " جوهر الصقلبي "، فالأول تسلم الوساطة والسفارة واستمر خطه البياني بالصعود خارقاً عهد " القائم " إلى " المنصور " الذي استخلفه وأمنّه على حكم البلاد كلها بعد تركه لها لقتال " صاحب الحمار "، وفوّضه بالسلطة، وخوّله حقّ التصرف بكافة شؤون الدولة وما تعلق بإدارتها واستمرّ نجمه بالصعود حتى الذروة بعهد " المعز " فيمكن القول إنه عادل الوزير عندما لقبه " بالكاتب " ليُعتبر صاحب أرقى منصب عند الفاطميين في المغرب الذي لم يحق لمتوليه أن يناله إلا بعد إثبات جدارة فائقة وكفاءة عالية وقدرة كبيرة على تسوية الشائك من الأمور

الإدارية، ووصل إلى أوج ألقه سنة ٣٤٧هـ/٩٥٩م بل تصرف كوزير بعهد المعز منذ سنة ٣٤٥هـ/٩٥٧م .

وقد يكون قلة اتساع حجم الأعمال إبان المرحلة المغربية قياساً لما أمسى عليه الحال في المرحلة المصرية خفف أو سهّل على الخلفاء الفاطميين تغييب منصب الوزير على الرغم من أن قلة حجم الأعمال لم ينطبق على الربع الأخير من المرحلة المغربية ففي سيرة الأستاذ جوذر " ورد نص عبّر فيه صراحة الخليفة " المعز لدين الله الفاطمي " عن ضغط العمل عليه رداً على كتاب رفعه له جوذر معاتباً إياه لقلة اعتماده من قبله بعدما كان قد بلغ من العمر عتيًا فقال له : ((يا جوذر، والله ما نسيناك ولكن تعاورتنا أشغال وفِكَر حالتْ بيننا وجميع ما نريده من ذلك، فو الله ما أخرج من بيتي إلا هرباً منه لثقل ما يرد على النفس عند الخلوة، إذ لا مُعين إلا الله القهار، فأخرج لكي أستريح من بعض ما أجده، فما أزداد إلا تعباً ونصباً، والله ييسر لنا كل عسير، ويسهل كل مستصعب، والذي رغبت فيه تناله على ما تحب بحول الله وقوته إن شاء الله))(١)، ولكن " جوهر الصقلبي " لم يصل إلى مرتبة وزير عند " المعز " بالمغرب، بل كان أداة تنفيذ أوامره على الرغم من مكانته المرموقة وقيمته الكبيرة عنده وفي الدولة كلها، بل كان أبعد شأواً من جوذر " منسق شؤون الخليفة المعز الذي سايره بعد تقدم سنه، مع ذلك لم يتخط جوهر حدود المنفّذ لأوامر الخليفة حتى المقترحة من قبل جوذر العجوز، منها مثلاً ما يتعلق بطلبه عدداً من الجمال لنقل مؤن ثقيلة من مكان إلى آخر، وقد ردّ المعز عليه بقوله : ((يا جوذر والله لقد أردنا أن نبدأك بهذا من أنفسنا لعلمنا بثقل مئونتها، ثم عاق عن ذلك ما يعرض من الأشغال، فاذكر خبرها لجوهر عن أمرنا ليكتب لك كتاباً بما أردت من العدد لحمل جميع المئونة في جميع ما حملت، وفي باب المنصورية وغيره حيث ما توجهت إن شاء الله .))(٢) .

مع ذلك وعلى الرغم من وجود معاونين كبار أمثال " جوذر وجوهر " ظل " المعز " يعمل بفكره في تنظيم الشؤون الإدارية وغيرها وضبط أنظمة التعامل وقوانين الدواوين، وإصدار القرارات الحازمة عند اللزوم وإدخال توجيهاته بكل شيء، مع تركه هامش بسيط لمعاونيه . فبمطلق الأحوال كان يرد على جوذر بما يريده هو ويراه مناسباً، فمثلاً كان رده دقيقاً

---

(١) سيرة الأستاذ جوذر، وبه توقيعات الأئمة الفاطميين، أبو علي منصور العزيزي الجوذري، تقديم وتحقيق د.محمد كامل حسين ود. محمد عبد الهادي شعيرة، دار الفكر العربي، مصر ١٩٥٤م، ص ٩١والتي تليها .

(٢) (الجوذري)، المصدر نفسه، ص ٩٥ .

وتفصيلياً على رقعة رفعها له جوذر تعلقت بأحد عمال الدولة " بتونس " تأخر برفع الخراج السنوي، ((وكتب رقعة إلى مولانا .. يذكر ما أوجبه شفيع الصقلبي على نفسه في المنازل التي كانت لميسور بتونس وعاد النظر في أمرها إلى الأستاذ، فرجع إليه الجواب :

((إقبل منه ما أعطى فيها، على أنه ينزل لكل سنة واجبها، ولا يترك له مال سنة إلى غيرها، فإن ذلك معنىً من الحيل قد انتبهنا له، وأمرنا أصحاب الدواوين أن لا يقبلوا من العمال إلا اتصال ما لكل سنة عند انقضائها، فمن عجز عن الوفاء في أول سنة كان عنه في التي تليها أعجز، وتلافي النظر في الأول أحق من النظر في أدبار الأمور .))(١) .

فالخليفة الفاطمي لم يكن يريد أبداً أن يُنصِّب شخصاً مسؤولاً رسمياً وكبيراً على أنه وزير فيكون من صلاحياته التدخل بشؤون الدولة والإدارة والحكم حتى لو كان من الثقاة المقربين جداً . للأسباب التي أعود فأضغطها هنا وهي حب الاستئثار بالحكم بفردية ومركزية مطلقة، والقلق على عرش الخلافة كونها بطور تأسيس ونشوء بالمرحلة المغربية عموماً، والتخوّف من البطانة التي يمكن أن تلفّ حول الوزير، وتزّين له التمرد ضد الخليفة، مع ذلك ظهر التنافس بين بعض كبار المعاونين لعلّ الخليفة يرفّع أحدهم لمنصب قد يكون الوزارة، الماء الذي ظل سراباً على الآفاق البعيدة في أعين الطامحين التي صدأت طوال المرحلة المغربية وهي متطلعةً إليه أمام الخلفاء فاقدي الثقة بالآخرين، بل أمسى التنافس ليس بين الواحد والآخر من كبار المعاونين والإداريين وإنما بين الواحد ونفسه محاولاً حثّ الخطى بمزيد من المهارة والعمل والإخلاص لعلّ الخليفة يجعله وزيراً ما دام هذا المنصب شاغراً، لكن حمّى قلق الخلفاء الفاطميين بالمرحلة المغربية حال دون اعتماد ذلك المنصب الضائع .

بناءً على هذا فلا يثبت قول ابن خلدون على بساط البحث، الذي أعاد فيه غياب منصب الوزارة عند الفاطميين بالمرحلة المغربية إلى عمق البداوة بطبائع القائمين على الدعوة الفاطمية ((... ثم جاءت دولة الشيعة بإفريقيّة والقيروان وكان للقائمين بها رسوخ في البداوة فاغفلوا أمر هذه الخطط أولاً وتنقيح أسمائها ..))(٢)، فأبو عبد الله الشيعي، والمهدي، والقائم، والمنصور، والمعز وغيرهم ممن وفدوا إلى المغرب من الشيعة لم يكونوا ممن رسخت البداوة فيهم بالمعنى الذي أراده ابن خلدون، فنمط حياتهم كان منسجماً مع المناخ

---

(١) الجوذري، (سيرة الأستاذ جوذر)، المصدر المتقدم، ص ٩٥ والتي تليها .

(٢) الجوذري، المصدر نفسه، ص ٢٤٠ .

العام لنمط حياة العـرب المسلمين عموماً بحواضر المشرق العـربي في ذلك العصر لاسـيما وأن المؤسسين الأوائل كانوا قد طافوا في حواضر ذلك المشرق وعاشوا بطقس بزخ الحضـارة العباسية العبقة بالزهو الفارسي،ولو أنهم من البداوة بالمعنى الذي قصده ابن خلدون لما تمكنـوا من إحكام ضبط شبكة الإدارة السرية جدا لدعوتـهم وتعـاملوا بالمراسـلات عـبر الزاجـل واستخدموا " الشيفرة " والرموز كما سيمر في بحران هذا البحث، ولما أجهدوا أنفسـهم بكـل ذلك الجهد من أجل الاستقرار بدولة قوية، ولما خاطروا كل تلك المخاطرة لقـهر العباسـيين تحت وطأة التخفي والتنكر خشية الانكشاف، فكان يمكن أن يتحولوا من حالمين بدولة عظيمـة واسعة الأرجاء إلى رؤوس مبعثرة تكمل أعداد من أخفقوا في الثورات السالفة ضد العباسـيين وسابقيهم الأمويين، فضلاً عن اشتهارهم بحب المعرفة والعلوم وسعة الإطلاع، والغريـب أن ابن خلدون يذكر رسوخ البداوة عند دولة الشيعة بإفريقية، في حين أنه يذكر بموضع آخر مـن المقدمة إبان حديثه في الفصل السابع والثلاثين عن الحروب ومذاهب الأمم وترتيبـها، كلامـاً عن أسـباب الحروب فيقـول : ((.. وسبب هذا الانتقام في الأكثر إما غيرةٌ ومنافسـةٌ وإمـا عدوان وإما غضب لله ولدينه . وإما غضب للمُلك وسعي في تمهيده، فالأول أكثر ما يجـري بين القبائل المتجاورة والعشائر المتناظرة، والثاني وهو العدوان أكثر مـا يكـون مـن الأمـم الوحشية الساكنين بالقفر كالعرب والترك والتركمان والأكراد وأشباههم، لأنهم جعلوا أرزاقـهم في رماحهم ومعاشهم فيما بأيدي غيرهم ومن دافعهم عن متاعه آذنوه بالحرب، ولا بغية لـهم فيما وراء ذلك من رتبة ولا ملك، وإنما همهم ونصب أعينهم غلب الناس على ما في أيديـهم، والثالث وهو المسمى في الشريعة بالجهاد، والرابع هو حروب الدول مـع الخـارجين عليـها والمانعين لطاعتها فهذه أربعة أصناف من الحروب، الصنفان الأولان منهم : حـروب بغـي، وفتنة والصنفان الأخيران : حروب جهاد وعدل ...))(١)، وبناءً على ما ذكر ابن خلدون مـن رسوخ طابع البداوة في القائمين على الدولة الشيعية بإفريقية والقـيروان يفـترض أن يكـون القائمون عليها من الصنفين الأولين اللذين ذكرهما، ولكن لم يستطع ابن خلدون سـوق أمثلـة عن حروب البداوة خاضها القائمون على الدولة الفاطمية، بل على العكس فقد خاضوا حروبـاً تدخلهم في الصنفين الأخيرين، كحروبهم ضد الذي خرج عليهم وهو أبو يزيد مخلد بن كيـداد، وغيره، وحروبهم ضد أمويي الأندلس، وضد الروم، وبالتالي يجب تصنيف حروبهم بالصنفين

---

(١) المقدمة، المصدر المتقدم، ص ٢٧١ .

الواقعين ضمن نطاق (الجهاد والعدل) حسب تصنيف ابن خلدون للحروب، وليس من بين من كانت أهدافهم العدوان ونهب أرزاق الغير، هذا ومن المعروف عن مؤسسي الدولة الفاطمية بالمغرب أنهم جاؤوا قلة من سلمية، ولم يأتوا على شكل قبائل غازية أو متنقلة، ولم تتوفر لديهم القوة العسكرية أو الضاربة أول الأمر، وعندما توفرت عندهم القوة عبر كتامة وغيرها طفقوا يقيمون دولة مستقرة وفق تخطيط وتنسيق نهض أساساً على سرية مطبقة، وانتقال من المشرق إلى المغرب وفق استراتيجية ذات هدف عقائدي بعيد المدى غائر النوايا تجلى بدولة خاضت حروبا برية وبحرية بأسطول كبير وعلى عدة جبهات مقدرة القيمة الاستراتيجية لصقلية مع مركزية حكم قوي ناتج عن انبثاق مؤسسات إدارية بالغة الإحكام كما سيتبلور أكثر فأكثر بجريان هذا البحث، فضلاً عن طابع حضاري ظهر شيء منه حتى قبل تبلور إدارات الدولة بمعنى الكلمة عقب الانتقال إلى مصر، وقد ظل الخلفاء الفاطميون في تلك المرحلة لا يصرحون بمنصب الوزير بالرغم من أنه كان من أجلّ المناصب بعد الخليفة وولي العهد لأنهم كانوا يدركون أنه من المفروض أن يطلع الوزير بحكم منصبه على ما يطّلع عليه الخليفة تقريباً، مما لا يناسب برأيهم تلك المرحلة التي اعتبروها توطيدية . هذا وفي سياق القول بأن الصواب قد يكون جانب ابن خلدون فيما ذكر آنفاً، هو أن الفاطميين سكنوا بقصور منيفة واستقروا بها بما يتنافى مع طبائع البدو في التنقل والترحال، ولحسم هذا الأمر يمكن تسليط الضوء أكثر على طبيعة العلاقة بين الأستاذ جوذر والخلفاء الفاطميين بالمغرب فندرك أن عمق الاستراتيجية الفاطمية هي التي جعلتهم لم يتخذوا منصب الوزارة ظاهرياً بل اعتمدوها كتكتيك فرضته عليهم طبيعة الظروف والمرحلة، فجوذر كان قد دخل بولاء المهدي منذ أن كان في رقادة، وقبل بناء المهدية، وظل يلازمه بعد انتقاله إلى القيروان، والمهدية، كما لازم المعز بالمنصورية، وهو أصلاً من العبيد الصقالبة الذين جُلبوا مع الموالي إلى المهدي عبر الأندلس، وكان وهبه الأخير إلى القائم الذي وثق به ثقةً كبيرةً بسبب إخلاصه، فاستخلفه على قصره عندما خرج لحرب صاحب الحمار، وهو الذي حفظ سر عهد استخلاف المهدي لابنه القائم ولم يَبح به إلا بعد أن أعلنه القائم نفسه، وبعد توليه وكله بأمور بيت المال وخزائن البَز والكساء، وصيّره سفيراً مسؤولاً عن كافة الأعمال الخارجية لكل أوليائه، وسلمه سائر الدواوين(١)، وكان القائم يعامله وكأنه وزير تماماً فهو لم يوص إلا به قبيل وفاته إبان

(١) الجوذري، (سيرة الأستاذ جوذر)، المصدر المتقدم، ص ٧ والتي تليها .

استخلافه لابنه المنصور الذي خاطبه بالقول : ((وديعتي عندك جوذر المسكين فاحفظه ولا يُذل بعدي .))، ورد المنصور : ((يا مولاي : هل جوذر إلا واحد منا))(١)، وعند وفاة القائم رأى ابنه المنصور كتم الخبر حتى ينتهي من قتاله مع أبي يزيد مخلد كيلا تهبط معنويات قواته ويستغل ذلك الخارج ضده، وكان جوذر الوحيد الذي استأمنه على ذلك(٢)، وقد استخلفه عند خروجه للقتال على دار الملك وسائر البلاد، وكان يتسلم البريد المرسل من الخليفة المنصور إلى المهدية مكتوباً باسم القائم، وبعد تحقيق الانتصار باركه المنصور بمنحه صفة الحر وأسبغ عليه لقب (مولى أمير المؤمنين) فظل متفرداً بهذا اللقب طيلة الوجود الفاطمي بالمغرب العربي، ولم يشاركه فيه إلا جوهر الصقلبي ولكن بعد الانتقال إلى مصر، وقد أدرك المعز أن كبار معاونيه بالمغرب هما جوذر وجوهر، وخشية وقوع التوتر بينهما أمر بالمؤاخاة بينهما؛ وبناءً على ما تقدم يكون الخلفاء الفاطميون عوّضوا منصب الوزير من خلال معادلة جوذر للوزير وهو المخلص لهم كأمين سر لدولتهم ومنسق لشؤونها الداخلية والخارجية بمساعدة جوهر، فلقد كان ((... جوذر بلغ أرقى مرتبة في الدولة الفاطمية وهي المرتبة الثالثة بعد الإمام وولي عهده مباشرة وهي المرتبة نفسها التي تكون للوزراء حين يتخذ الخلفاء الوزراء .))(٣)، لا بل إن الخليفة المنصور كان قد أمر بحياكة اسم جوذر على الطراز والبسط زيادةً في تشريفه، وألا يتحرك إلا بموكب رسمي، وقد أجلسه معه على المائدة(٤) . ولما انتقل من المهدية إلى المنصورية بقي جوذر متسلماً رئاسة جميع الدواوين في المهدية العاصمة الإدارية للدولة الفاطمية بالمغرب، وبلغت درجة ثقة الخليفة المعز به أنه استأمنه على كتمان خبر وفاة المنصور حيناً من الزمن لإجراءات سياسية كان يقوم بها، من جهة أخرى توقع الناس إبان ارتحاله إلى مصر أن يُبقي جوذراً النائب الأول له بالمغرب غير أن الأخير طلب من المعز أن يأخذه معه ليبقى قريباً منه، لكن كبر سنه لم يسمح له بتحمل وعثاء السفر أو القيام بمهمة النائب بالمغرب، ففارقه المعز بوقفة وداع عبرت عن تقديره له للحب الكبير الذي كان متبادلاً بينهما(٥) .

وفي نهاية المطاف هنا، فقد كان من نتائج تغييب الخلفاء الفاطميين لمنصب

---

(١) الجوذري، (سيرة الأستاذ جوذر)، المصدر المتقدم، ص ٨ .

(٢) الجوذري، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٣) الجوذري، المصدر نفسه، ص ٩ .

(٤) الجوذري، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٥) الجوذري، المصدر نفسه، ص ١٠ .

الوزير بدولتهم في المغرب وجود فرط استئثار بإدارة شؤون الدولة من قبلهم الأمر الذي أجبرهم على اعتماد وظيفة الحجابة والاهتمام بها أكثر مما لو كان هناك وزير لا كما قال ابن خلدون بأن وظيفة الحجابة لم توجد عندهم بالمغرب لطابع البداوة فيهم ((.. ثم لم يكن في دولة المغرب وإفريقية ذكر لهذا الاسم للبداوة التي كانت فيهم، وربما يوجد في دولة العبيديين بمصر عند استعظامها وحضارتها إلا انه قليل .))(١)، فقد اعتمدوها في دولتهم بالمرحلة المغربية بدليل أن جعفر الحاجب قام بدور الحاجب عند المهدي الذي قال : ((.. وكنت لا أحوجه أن يأمرني بشيء، وكان إذا نظر إليّ عرفتُ الذي في نفسه، فأتيت بما يحب كما يحب.))(٢)، والذي يؤكد أن المهدي استحجب أكثر من واحد، ما ورد عند ابن عذاري إبان حديثه عنه بأنه ((... استحجب أبا الفضل جعفر بن علي، وأبا أحمد جعفر بن عبيد، وأبا الحسن طيب بن إسماعيل المعروف بالحاضن، وأبا سعيد عثمان بن سعيد المعروف بمسلم السجلماسي .))(٣) .

وبناء على هذا يكون الخلفاء الفاطميون قد اعتمدوا وظيفة الحجابة بالمرحلة المغربية، وبالتالي كأنهم اعتمدوا منصب الوزير فعلياً على الرغم من تغييبهم له إسمياً، وكان يمكن لهم أن يرثوا هذا المنصب من جملة الموروث الإداري عن الأغالبة إلا أن استراتيجية تفكيرهم جعلتهم يؤجلون اعتماده إلى مزيد من استقرار شؤون دولتهم وتوطيد أركانها الأمر الذي تمّ بعد انتقالهم إلى مصر.

هذا ومن السمات التي برزت في شبكة الإدارة العامة عند الفاطميين بدولتهم في المغرب العربي اعتمادهم على عناصر من قبيلة واحدة أكثر من سواها وهي " كتامة " في شؤون إدارية وغيرها . على الرغم من ما سعى إليه الخليفة الأول المهدي منذ الوهلة الأولى من اعتماد سياسة المسامحة الدينية بغية كسب الآخرين والإيحاء للناس بعدم تعصبه لعنصر على الآخر وانه لا يمانع باعتماد أشخاص ممن كانوا في صف أعدائه إذا عاهدوه على الإخلاص وكانوا من ذوي الخبرة والمهارة في العمل الإداري وغيره ((... فلما وصل المهدي .. إلى إفريقية نادى بالأمان لجميع الناس في سائر البلدان، ونادى بالأمان لعبد الله بن القديم، وأيوب خليفة زيادة الله وقت دخول أبي عبد الله، فلما سمعا بالأمان ظهرا، وكان أيوب

---

(١) (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٤١ .

(٢) إيفانوف، (مذكرات)، المصدر المتقدم، ص ١٠٨ .

(٣) (البيان المُغرب)، المصدر المتقدم، ص ١٥٩ .

هذا من كبار المتصرفين في دولة بني الأغلب فقرّب المهدي .. عبد الله بن القديم ورد إليه النظر في جميع الدواوين والأعمال، ...))(١)، لكنه ظل يعتمد على كتامة لدورها البارز في نجاح الدعوة فعمل وفق السياسة الإدارية التي اتبعها أبو عبد الله الشيعي معها بتقسيمها إلى أسباع، لكل سبع عسكر وقائد دعي مقدم، وجعل في كل مكان له داعي، وأطلق على المقدمين والدعاة تسمية مشايخ، وسعى للمزيد من كسب كتامة، والسيطرة عليها بإصداره قرارات نظمت أمورها الاجتماعية مع سواها من القبائل التي تبعت له مثل تحريمه على جميع أفراد القبائل الاتصال أو إقامة أية علاقة مع مقترفي الجرائم والذنوب، وعيّن المشرفين على تنفيذ العقوبات من أقرباء المذنبين، كما عمل على توكيل أعمال الجماعات للمشايخ وحفظ الفيء في أيديهم،حتى اشتهرت سياسة حسن المعاملة الفاطمية لكتامة عرفاناً لجميلها وزيادةً في كسب ولائها لما لمسه الفاطميون من فعاليتها فاشتهرت هذه القبيلة منذ بداية العصر الفاطمي بالمغرب بالجندية والأعمال الإدارية، وكان منها القادة، والولاة، والإداريون، والقضاة، وكتامة هي مجموعة القبائل المستقرة المنتمية إلى فرع البرانس، بناءً على التقسيم الكلاسيكي للمجتمع الأمازيغي، وسميت بهذا الاسم بنظر نسابة البربر نسبة إلى جد أعلى لكل فروعها قد يكون اسمه " كتام " أو " كتم " ابن برنس بن مازيغ بن كنعان بن حام(٢)، ولكن هذا الكلام لا يخلو من السطحية والطابع اللاعلمي أو غير الدقيق، فيوجد رأي آخر يبدو أفضل بكثير وهو أن ((.. آخر الاعتبارات في محاولة تفسير اسم كتامة تتمثل في توضيح الصلة بين كلمة كتامة العربية من جهة وكلمتي (ucutamii) أو uctumani اللاتينيتين من جهة أخرى، وقد وردت بعض النقوش اللاتينية التي ترجع إلى العصر البيزنطي وتدل على وجود مجموعة من سكان قبائل جنوب منطقة جبل بابور، يعيشون في إطار نظامهم الاجتماعية وتحت سلطة أمير منهم، وهذه المنطقة في مضارب قبيلة كتامة نفسها .

ويلاحظ أن هذا النقش عثر عليه في فج فيدول (col de fe doules) الذي يقع بين ميلة وجيجل أي في بيئة كتامة الأصلية وبين حواضرها الكبرى .

---

(١) إيفانوف، (مذكرات)، المصدر المتقدم، ص ١٢٢ .

(٢) دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية منذ تأسيسها إلى منتصف القرن الخامس الهجري (١١م)، د . موسى لقبال، الجزائر ١٩٧٩م، ص ٩٢ .

ويبدو قياساً على أخذ العرب لكلمات أجنبية قديمة ومنها إفريقية وطبنة(١)، ومقرة، وطرابلس، وانطابلس، وغيرها أن كلمة الأكوتوماني، وهي صيغة جمع في اللغة اللاتينية، هي الكتاميين نفسها في اللغة العربية، وقد تصيد المؤرخون والرحالة المسلمون كلمة كتامة منها، كما تصيدوا كلمة بربر، وشاعت في كتاباتهم وأصبحت ذات طابع عربي وتلمسوا لها بعد ذلك أصولاً نسبية كعادتهم وصرفوا النظر عن أصولها الأجنبية الأولى، عند الأمم التي تقدمتهم في هذه البلاد .))، وربما يدعم هذه المقولة طريقة ضبط ونطق هذه التسمية بالضم بعدما كان أغلب الباحثين يلفظونها بالكسر مثل صنهاجة، فأضحى لفظها بالضم مثل عُمارة ويبدو ((... أن الضم هو النطق الصحيح وبه أخذ الباحثون القدماء . وهو الشكل المناسب لصيغتها اللاتينية التي جاءت في النقوش (ucutamii)(٢) . هذا وكانت أماكن توزع هذه القبيلة في منطقة إفريقية والمغرب الأوسط وشمال المغرب الأقصى وجنوب شبه جزيرة الأندلس(٣) ، ((وكان الكتاميون قبيلاً ضخماً من البربر البرانس يسكنون ما يعرف اليوم بمنطقة القبائل غرب مدينة الجزائر ويمتدون جنوباً في جبال الأوراس(٤)، وكانوا قوماً فيهم عدد وقوة وإيمان وتطلع إلى السلطان، ...))(٥)، لا بل وصفت كتامة بأنها ليست قبيلة وإنما مجموعة أحلاف شملت كتلة زواوة وانتشرت فروع لها في شتى مناطق المغرب ((.. ولها مراكز هامة وحواضر عظيمة بعضها باقٍ مثل سطيف، وجيجل، وبعضها اندثر مثل إيكجان(٦) وتازورت .))(٧) .

---

(١) طُبْنة : TOBNA،ويرد اسمها بضم أولها وتسكين ثانيها،كانت تعد من كبرى مدن الزاب في الجزائر،وهي منتشرة الآن وتبدو خراباً،النعمان،(رسالة افتتاح الدعوة)،المصدر المتقدم،ص ٥٨،هامش(١)

(٢) لقبال، (دور كتامة)، المرجع المتقدم، ص ٩٧ .

(٣) لقبال، المرجع نفسه، ص ١٢٣ .

(٣) أوراس : جبال جنوب شرق الجزائر من جبال الأطلس الصحراوي، سكنتها قبائل هوارة ومكناسة وهم أباضية، النعمان، المصدر نفسه، ص ١٦٦ مع هامش(٥) .

(٥) معالم تاريخ المغرب والأندلس، د. حسين مؤنس، دار الرشاد، ط ٢ ، القاهرة ١٩٩٩م، ص ١٣٩ .

(٦) إيكجان : تعدّ من أهم حصون كتامة وتقع على مسافة ٦٦كم شمال مدينة سطيف، ومعنى كلمة إيكجان في اللهجة البربرية الكلاب فهي جمع أكجون، ويكون المعنى النهائي خربة الكلاب، ويعود ذلك إلى اعتماد سكان المنطقة على الكلاب بحراسة المواشي التي كانت توضع في المرتفعات لتشرف على سائر الجهات والنواحي، وكان يوجد وادي يجاور حصن إيكجان يعرف اليوم باسم وادي الكلاب، لقبال، المرجع نفسه، ص ١٥٥ والتي تليها .

(٧) لقبال، المرجع نفسه، ص ٦٠٩ .

هذا والسبب الأساسي في تسخير أنفسهم للعمل في خدمة الدولة الفاطمية وإنجاح دعوتها هو علاوة على تأثيرات أبي عبد الله الشيعي فيهم، محاولتهم تغيير واقع الحال الذي كانوا يعيشونه إثر تعرضهم للذل والجور من قبل أهل بلزمة .

ومن السمات التي برزت بشبكة الإدارة العامة في الدولة الفاطمية بمرحلتها المغربية الاهتمام بإدارة شؤون صقلية التي استمرت ذات مكانة خاصة عند الفاطميين بعد انتقالهم إلى مصر .

فمنذ أيام المهدي بدا الاهتمام واضحاً بها، وقد أكد ذلك المقريزي بقوله : ((.. فاستعمل على جزيرة صقلية الحسن بن أحمد بن أبي خنزير، فوصل إلى مازر عاشر ذي الحجة سنة سبع وتسعين ومائتين، فولى أخاه على جرجنت، وجعل قاضياً بصقلية إسحاق بن المنهال ـ وهو أول قاضٍ تولى بها للمهدي ..))(١) . وبالطبع إن الاهتمام بصقلية لم يقتصر على الفاطميين، فهم ورثوا ذلك الاهتمام عن الأغالبة الذين كانوا شرعوا باخذها منذ العقد الثاني للقرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، ولم يقصّر خليفة فاطمي عن آخر من حيث الاهتمام بإدارتها، فكلهم أعاروها عناية بالغة لاسيما في شؤون ديوان الصناعة فيها، خصوصاً صناعة السفن والمراكب الحربية والتجارية كونها شكلت قاعدة للأسطول الفاطمي الذي خُصص لجهة أوروبة على الرغم من وجود مراكز عديدة لصناعة السفن والأسلحة ذات إدارات فاطمية خاصة بالمغرب مثل بونة (عنابة) والمهدية، غير أن موقع صقلية ساعد الفاطميين جداً على التحكم عبر أسطولهم القوي بمياه حوض المتوسط، وهي بالطبع محطة هامة للمسلمين عموماً منذ فتحهم لها سنة ٢١٢هـ/٨٨٧م .

وظهر اهتمام الخلفاء الفاطميين بها من خلال عنايتهم باختيار ولاتها التابعين إدارياً وعسكرياً لهم، فقد اعتمد الخليفة أبو القاسم محمد القائم على خليل بن اسحاق بتوليته عليها منذ عام ٣٢٥هـ/٩٣٧م خلفاً لواليها سالم بن راشد الذي انتفض سكانها ضده بمدينة جرجنت لسوء سيرته، لكن أشهر ولاتها على الإطلاق من قِبَل الفاطميين كان علي بن أبي الحسن متوليها سنة ٣٣٦هـ/٩٤٨م بعهد الخليفة المنصور لمكانته الجليلة وحسن إدارته لها ولقوة شخصيته، وكان عيّنه المنصور لأن المسيحيين فيها استضعفوا مسلميها بعهد واليها السالف لعجزه، وامتنعوا عن دفع أموال الصلح والهدنة التي كانوا قد اتفقوا عليها مع السلطات الفاطمية .

---

(١) (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٩٢ والتي تليها .

هذا وانسجاماً مع الفكر الاستراتيجي عند الخليفة المعز وصلت صقلية لذروة اهتمام الفاطميين بها في عهده، فقد عدّها قاعدة شن الهجمات على الروم وأمويي الأندلس، ومركز صناعي وتجاري شديد الأهمية ليس بين الشرق والغرب فحسب بل بين المغرب وبلاد الروم أيضاً، ويمكن تقدير مدى اهتمامه بها أنه فصلها عن إدارة نوابه بني زيري بالمغرب بعد ارتحاله إلى مصر، وأبقاها تابعةً له من خلال إشراف حسن بن علي الكلبي أبي القاسم عليها الذي اشتهرت أسرته بولايتها، وقد ورد في سيرة الأستاذ جوذر أنه ((.. كان نفذ أمر مولانا (المعز) .. . باعتقال المراكب عن السفر إلى صقلية لما يريده من حمل العدة والسلاح والأطعمة لنصرة العساكر بعد انصراف أحمد بن الحسن عنها، ...))(١)، وقد كانت الحاجة ماسة إليها لتصدير الأخشاب منها إلى دار صناعة السفن بالمهدية تحت إشراف إدارة ديوان الصناعة المركزي بالمهدية ((ووصل إلى الأستاذ عود كثير في مركبه من صقلية وكانت دار صناعة مولانا محتاجة إلى العود، ...))(٢) . ليس هذا فحسب بل ركز الفاطميون على إقامة دواوين غير ديوان الصناعة بصقلية لإنشاء شبكة إدارة محكمة تتبع إلى المركز الإداري بالمهدية عبر ديوان البريد، فأوجدوا فيها ديواناً للإنشاء وديواناً للخاصة الذي كان لصاحبه صلاحية السلطة التنفيذية الأولى بالجزيرة إبان غياب الوالي المعين من قبل الخليفة الفاطمي شخصياً . ويمكن القول بالخلاصة حول سبب الاهتمام الإداري والسياسي الفاطمي بصقلية إن ((.. دور الفاطميين في صقلية دور في الدرجة الأولى من الأهمية لا بالنسبة للفاطميين أنفسهم بل بالنسبة لأهل إفريقية أيضاً . أما بالنسبة للفاطميين الذين يعدون الجهاد من أركان الدين فإن صقلية كانت الميدان الذي استطاعوا أن يؤدوا فيه حق الجهاد كاملاً أداءً لم يتهيأ لهم مثله طول أيام دولتهم في مرحلتيها الأولى والثانية . أما بالنسبة لأهل إفريقية فإن نقل ثغورهم إلى صقلية كان أمراً حيوياً لهم . وهكذا التقى البربر وحكامهم عند هدف واحد، وتعاونوا في الثغر الصقلي تعاوناً تاماً .))(٣) .

أيضاً من السمات الإدارية التي برزت في الشبكة العامة عند الفاطميين بالمرحلة المغربية الاهتمام البالغ بالإدارة المالية متجسدة بديوان بيت المال والسكة لتقوية رصيد الدولة الناشئة، ذلك الديوان الذي سُمي ديوان النظر كان لدى رئيسه وموظفيه جرائد ودساتير حوت

---

(١) الجوذري، (سيرة الأستاذ جوذر)، المصدر المتقدم، ص ١٠٣ .

(٢) الجوذري، المصدر نفسه، ص ١٢١ .

(٣) الجوذري، المصدر نفسه، ص ١٥ .

أرقام كميات الأموال المرفوعة إلى بيت المال من الضرائب على المحاصيل وغيرها مما هو في استحقاق الدولة، فغير خاف على أحد دور النقد وما يشغله بقوة اقتصاد أي دولة من الدول قديماً وحديثاً، لذا نظم الخلفاء الفاطميون شؤونهم المالية عبر ديوان بيت المال أو الخزينة باهتمام بالغ لما تكفلوه من رواتب للجند وسواهم من موظفي الدولة، ولشراء المواد الأولية للصناعات المختلفة من سفن ومراكب حربية وغيرها، ولمدى اهميته عندهم فقد كانوا يولّون دار ضرب النقد إلى قاضي القضاة في زمنهم(١)، فقد اهتموا برصد ما يدخل ويخرج إلى ومن خزينة الدولة بدقة بالغة ابتداءً من قبض المعاليم المفروضة كالمكوس والجزية والخراج والعشور وشتى الضرائب، وانتهاءً بالإنفاق على مصالح الدولة وكل ما تفرع عنها، وقد وجد جهاز خاص من الموظفين قام بالعمليات الحسابية وضبطها ومراجعة أوراقها ووثائقها وكشوفها، وكان على رأس كل مصلحة من المصالح المتعلقة بشؤون بيت المال موظف رئيسي مسؤول، وكل مصلحة كانت لها قطاعات معينة مسؤولة عنها فيما خصّ الأمور المالية من دخلٍ وخرجٍ، وقد عادت المعاملات كلها بالنهاية إلى صاحب بيت المال أو رئيس ديوان المال ليتفحصها وينظر فيها ويصادق على ما يستحق ويرفض مالا يستحق وكل ذلك بأوامر الخليفة وبالتنسيق معه، من هنا سعى لاختيار الموظفين الأمناء والمناسبين لهذه الوظائف المرتبطة بديوان بيت المال، وكان المهدي قد عيّن بعد قدومه من سجلماسة عام ٢٩٧هـ/٩١١م صاحباً لبيت المال أبا جعفر الخزري ولو لم يكن يدرك فيه الثقة والأمانة لما عينه بهذا المنصب الذي تجاوز الكثير من المناصب أهمية، فديوان بيت المال كان بطليعة الدواوين التي أمر المهدي بتدوينها، وموظفوه من أوائل كوادر أجهزته الإدارية التي شكلها، وممن تولوا رئاسة هذا الديوان إبان عهده أيضاً أحمد بن الحسين أبي علي، تلاه ابنه أبو الحسن، وممن تسلمه خلال عهد القائم بأمر الله جوذر الذي شملت سلطته وظائف أخرى كما سلفت الإشارة، وهو الذي كان يحصي أموال بيت المال بنفسه، وفي عهد المعز تولى بيت المال أبو جعفر بن حسين بن مهذب، وقد عمل بخدمته عدد من الموظفين، والخدم الذين خُصصوا لبيت المال بمثابة فراشين وغيرهم، من الصقالبة وسواهم، وكان المعز قد كلفه باستعمال خاتمه في ختم الوثائق، والمعاملات المالية(٢) . هذا ويُذكر أن الخلفاء الفاطميين اتبعوا سياسة الرفق واللين بجمع الأموال الضرائبية من الرعية الأمر الذي جعلهم يقلبون نقمة

---

(١) ابن المأمون، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٣٨ هامش(٤) .

(٢) الحجاري وابن عبد الملك، (النجوم الزاهرة في حُلى حضرة القاهرة)، المصدر المتقدم، ص ٤١ .

أهل المغرب على الإدارة المالية الأغلبية إلى رضىً وقبول لهم، لاختلاف ليس فقط أسلوب الجباية وإنما مقادير الضرائب وما تعلق بشؤونها منذ أيام أبي عبد الله الشيعي الذي لم يسمح للولاة ولا للجباة بالتعسف في الجبايات، ولم يسمح بقبض مال الصدقة عن الإبل والبقر والغنم إلا بعد التأكد من صحة جمعها شرعاً، ومثل هذه الإجراءات الجديدة وغيرها والاهتمام بالموارد الاقتصادية من تشجيع الزراعة والإدارة الحسنة للتجارة وسواهما زاد في دخل الدولة الفاطمية لتعدد المصادر، مما سمح بالتخفيف من حجم الضرائب الأمر الذي احتيج فيه لمزيد من الدقة إبان التعامل بأموال الدولة الفاطمية التي قامت فعلياً ليس فقط على أنقاض الدولة الأغلبية بل على الرستمية، والمدرارية، والأدريسية أيضاً، فأمست مالية المغرب المتعددة المصادر تحت السيادة الفاطمية، وتعجُ الكتب المختصة بالتاريخ الفاطمي بذكر حجم الأموال التي أنفقها المعز لدخوله مصر فضلاً عن تكاليف تسوية الطريق من المنصورية إليها، وحفر الآبار للحصول على ماء الشرب للمسافرين ونقله الخزائن والأموال والتحف النفيسة والكتب الكثيرة والأثاث الفاخر ورفات أجداده وغير ذلك على ظهور مئات الجمال، هذا وكانت مصادر أخرى تقدم الكثير من الأموال إلى الخزينة الفاطمية بالمرحلة المغربية فعدا عن الزكاة، والمكوس، والجزية، غنائم الحروب وأتاوات خارجية كالتي فرضها الفاطميون على الروم بمثابة ضرائب صلح فضلاً عن جهات أخرى شكلت رديفاً مالياً للخزينة مثل مردود ضرائب المراعي ومصائد الأسماك والمكوس على السلع الصادرة والواردة البرية، والبحرية إلى، ومن الأندلس، وبلاد الروم، ومصر، والسودان، خلا أموال الأعشار المفروضة على الحبوب والحيوانات، وأموال الجوالي (أهل الذمة) وهي الجزية، وما أتى من مال البحر المأخوذ على السفن الراسية بالموانئ الواقعة تحت السيطرة الفاطمية، وأموال القُبالات التي هي نوع من الضمان للجماعات التي تدفع مبلغاً من المال يُتفق عليه مع الحكومة مقابل أن يضمنوا جزءاً من مياه البحر لصيد الأسماك، علاوة على أموال " اللطف " والمقصود بها الهدايا والهبات التي ترد إلى البلاط من الملوك وغيرهم كهدايا سنوية أو بالمناسبات، عدا عن مكوس مرور السفن بمياه الفاطميين الإقليمية . فضلاً عن أن من طبيعة الدعوة الفاطمية مساهمة المريدين فيها أصلاً بقسط غير معين من المال حسب الإمكانيات لدعم الخزينة وذلك من جميع أنحاء العالم الإسلامي، وقد عين الفاطميون موظفاً إدارياً مالياً كبيراً في ديوان الخراج سمي المستوفي كان صاحب مجلس في هذا الديوان تمّ على عاتقه تدقيق ومراجعة الأموال ورفع حساباتها في أوقاتها عن طريق التسلسل إلى الخليفة، وتنبيه صاحب ديوان الخراج على ما يتوجب استخدامه من الأموال في الأوقات المناسبة، والموازنة بين الجرائد

والتقارير المالية الواردة إليه من الجباة وعمال الخراج، وتجهيز السجلات النهائية بذلك بعد تخريج ما يستوجب تخريجه من الأموال، وتجهيز طلبات وأوامر الأموال المستحقة للجباية(١)، إضافة إلى إمكانية الاستنتاج أن الفاطميين حاولوا أصلاً كسب الرعايا بالمغرب عبر إظهار أنفسهم أفضل من الأغالبة الذين اشتهروا بوفرة مصالحهم الإدارية فحاولوا أن يستفيدوا من تجاربهم ويعدّلوا في بعض أساليبهم منذ أيام أبي عبد الله الشيعي الذي أظهر أن الأغالبة كانوا متعسفين لفرضهم الخراج على سكان المغرب المسلمين، وأن هذا غير جائز، فالخراج يفرض على الأراضي التي صولح عليها المشركون فيستفيدوا منها ويستغلوها مقابل دفع مقدار معين من المال سنوياً متفق عليه إلى الإدارة الإسلامية حسب اجتهادات الأئمة، والأرض التي أسلم أهلها لا يجوز فرض الخراج عليها، من هنا ألغى أبو عبد الله الخراج الذي فرضه الأغالبة مع عدم كتم استنكاره لذلك بطُبْنة عام ٢٩٣هـ/٩٠٧م، هذا والخلفاء الفاطميون حاولوا إظهار أنفسهم أكثر ألقاً وحسن إدارة مالية وغيرها من الأغالبة لكسب ولاء السكان فزادوا عدد الموظفين بديوان بيت المال وعدّدوا الاختصاصات فيه، ففي مجال الضرائب مثلاً جعلوا القسم المختص بها التابع لديوان بيت المال ينقسم إلى ستة شُعَب، شُعَب لتحديد نوعية العمل الذي تفرض عليه ضريبة، وثاني لتحديد الطبيعة الجغرافية ومدى خصوبة البلدة وأهمية موقعها ومعرفة حكم أراضيها من عشر أو خراج، وثالث لتحديد مساحات الأراضي المتوجبة عليها الضرائب، ورابع تفرد بدراسة ومعرفة وتحديد طبائع كل بلدة ونسبة فقرائها إلى أغنيائها، والخامس في ذكر وتحديد أسماء ومواقع البلدان التي تتوفر فيها الثروات وتمتاز عن سواها بالغنى والمعادن، والشُعب السادس اختص ببلدان الثغور والحدود الفاطمية وكمية الأموال المتوجبة على أهلها، وهذه تختلف عن سواها نظراً لمواقعها الخطرة ولبعدها عن الأمن والاستقرار قياساً بالداخلية، ومنها ما تفرض عليها الضرائب أكثر من غيرها تلك التي تشمل أهالي من غير التابعين للدولة الفاطمية، فيتوجب هنا على الموظفين العاملين بقسم الضرائب معرفة طبيعة الأموال ومقاديرها المترتبة، وهل هي صلحٌ أم عنوةً(٢) . وتشمل أعمال موظفي القسم الضرائبي بديوان بيت المال عدا جباية الضرائب . المُصادرات، والزكاة التي شكل التعامل بها أعقد المعاملات في ديوان بيت

---

(١) أخبار مصر في سنتين (٤١٤-٤١٥هـ)، المسبحي، تحقيق وليم ج . ميلورد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠م، الجزء الأربعون، ص ٣٧ هامش(٧) .

(٢) انظر الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الماوردي، مراجعة د. محمد فهمي السرجاني، نشر المكتبة التوفيقية، القاهرة د . ت ص ٢٣٠-٢٤٤ .

المال، فالضرائب يجب أن تكون موضّحة على لوائح بسجلات خاصة، وأمــور المصــادرات تصدر فيها أوامر مباشرة وواضحة من الخليفة . أما جباية الزكاة فكـــانت تتطلــب موظفيــن مهرة، لديهم الخبرة والمعرفة، لأن الزكاة كانت ترد أموالها من مصدرين سُميا ظاهر وبــاطن، الظاهر مثل الزرع والثمار والمواشي مما لا يمكن إخفاؤه، والبـــاطن مــن المــال والذهــب والفضـــة وعقود تجاريـــة مما يمكن إخفاؤه، والموظـــف المختص أو ولي الصدقات ليس لـــه الحق في المطالبة بزكاة المال الباطن فهي تخرج طواعيـــة من أصحابها . أما زكاة الأمـــوال الناتجـــة عن الظواهـــر من الأرزاق فتُطلَبُ أمراً (ضريبة)(١) . والأموال المزكّـــاة هـــي على المواشي، والنخل والشجر، والزروع، والفضة والذهب، ولو كان الأمر كذلك لهان علـــى الموظفين المختصين بالزكاة لكن توجب عليهم دراسة كل مـــن المصـــادر المذكـــورة حســب أعمارها وأحجامها فيما خص المواشي والأشجار والزرع، وما تقدمه من نتاج ومــــا يتوجــب على كل صنف منها، فما يترتب على الإبل غير ما يترتب على البقر والغنم، وما يترتب علـــى هذه غير ما يفرض على الماعز والسخال والجواميس، ويجب أن يُراعى مقـــدار مـــا يـــترتب عليها حسب مصدر شربها والكلأ، فالمواشي التي تشرب من ينابيع تحـــت حمايـــة وإشـــراف الحكومة غير التي ينأى بها أصحابها لتشربها من غدائر بعيدة، وتختلف أيضاً عن التي تشـــرب من مصادر مياه قريبة أو داخل أراضي أصحابها، كذلك التي ترعى من سهوب تابعة للدولـــة وتحت إشرافها وحراستها غير التي ينائي بها أصحابها باكراً ويؤوبون عشية، أيضـــاً الأمـــور تنسحب على المزروعات والأشجار المثمرة ومصادر سقايتها، ويتوجـــب علـــى الموظفيـــن المختصين متابعة الجديد مما يصدر من أوامر وتعليمات وتعديلات مـــن الخليفـــة بخصـــوص ذلك(٢) . من هنا نال موظفو الجباية عناية أكثر من غيرهم وتمّ اختيارهم مـــن ذوي الأذهـــان الصافية والمهَرة بالحسابات والثقاة . لأن وظيفتهم تعد ((... من الوظائف الضرورية للملـــك وهي القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخـــل والخـــرج ..))(٣)، وكـــانت تسمى أعمالها جباية الصدقات وهي ((الزكوات الواجبة في المواشـــي والنقـــود والـــزروع، وتحصيلها من أربابها، وحملها إلى بيت المال .))(٤)، وجميع موظفي الإدارة المالية تبعـــوا

---

(١) الماوردي، (الأحكام)، المصدر المتقدم، ص ١٢٨ .

(٢) انظر كتاب الماوردي، المصدر نفسه، ص ١٢٨-١٤٢ .

(٣) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٤٣ .

(٤) تاريخ ابن خلدون، دار البيان، د . ت، سبعة مجلدات، مج ٤، ص ١٠٣ .

لرئيس ديوان المال الذي سمي ((صاحب بيت المال)) . هذا وخلاصة ما يمكن قوله عن إدارة الخلفاء الفاطميين إبان المرحلة المغربية لأموال الدولة أنهم حاولوا عدم العسف بالرعية بخصوص الضرائب وجباية الأموال المستحقة للدولة، كسباً لود الفئات الاجتماعية التي حكموها، ففي جزء من نص الخطبة التي أمر الخليفة الفاطمي المنصور بالله أحد معاونيه إلقائها عقب صلاة الجمعة في القيروان بعد انتصاره على أبي يزيد مخلد بن كيداد ورد ((... فقد ترك لكم الأمير أعزه الله ما يجب عليكم في هذه السنة الآتية، وفي سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، من العشر والصدقة، وجميع اللوازم . وفعل ذلك بجميع الناس مسلمهم وذميهم، رفقاً بهم، على عمارة أرضهم، وبواديهم، فليبلغ الشاهد الغائب، وليرجع كل بدوي منكم إلى باديته، بلا جريرة عليه، ولا كلفة .

ثم إنه لا يؤخذ منهم في إقبال السنين إلا العشر والصدقة، الطعام من الطعام، والشاة من الغنم، والثور من البقر، والبعير من الإبل، على فرائض الله وسنة جدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ...))(١) .

ومن الجدير بالذكر أنه بلغ اهتمام الخلفاء الفاطميين بشؤون أموال الدولة درجة جعلتهم يضعون السكة ودور ضربها تحت رقابة شديدة من قبلهم، تلك التي عرفها ابن خلدون بقوله : ((وأما السكة فهي النظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما يداخلها من الغش أو النقص إن كان يُتعامل بها عدداً أو ما يتعلق بذلك ويوصل إليه من جميع الاعتبارات ثم في وضع علامة السلطان على تلك النقود بالاستجادة والخلوص برسم تلك العلامة فيها من خاتم حديد اتُّخذ لذلك ونُقش فيه نقوش خاصة به فيوضع على الدينار بعد أن يُقدّر ويُضرب عليه بالمطرقة حتى ترسم فيه تلك النقوش وتكون علامةً على جودته بحسب الغاية التي وقف عندها السبك والتخليص في متعارف أهل القُطْر، ومذاهب الدولة الحاكمة، فإن السبك والتخليص في النقود لا يقف عند غاية وإنما ترجع غايته إلى الاجتهاد، فإذا وقف أهل أفق أو قُطر على غاية من التخليص وقفوا عندها وسموها إماماً وعياراً يقدرون به نقودهم وينتقدونها بمماثلته، فإن نقصَ عن ذلك كان زيفاً والنظر في ذلك كله لصاحب هذه الوظيفة وهي دينية بهذا الاعتبار فتندرج تحت الخلافة ...))(٢) .

وبنهاية المطاف هنا يمكن القول إن الخلفاء الفاطميين في المرحلة المغربية عينوا موظفين

---

(١) القرشي، (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، السبع الخامس، ص ٢٥٤ .

(٢) المقدمة، المصدر المتقدم، ص ٢٢٦ .

بمثابة مشرفين مختصين على دور ضرب النقد، جرى عملهم بالتنسيق مع صاحب بيت المال، وإذا حصلت إشكالات ما بشؤون العمل ومسائل التنسيق بين الموظفين وديوان المال ودور الضرب كان يصار إلى رفعها إلى الخليفة مباشرة عبر صاحب ديوان بيت المال للنظر فيها، مثلما جرى بخبر ورد في نص عند أبي علي منصور العزيزي الجوذري في كتابه سيرة الأستاذ جوذر ((... وكان الأستاذ رفع إلى مولانا المعز .. كتاباً ورد من نظيف الكاتب متولي بيت المال بالمهدية يذكر ما وقع بينه وبين علوش السكاك من المشاجرة على الطبع بسكة المهدية، وما نسبوه إلى علوش في أمر العيار، وذكر نظيف أن علوش رغب في أن يختبر عليه العيار من الغلة، فوقّع مولانا.. الجواب عن هذا الفصل ببيان واضح هو :

يا جوذر : هذا الذي ذكره في الاختبار عليه من الغلة محال، وإذا هو يعرف ما يرفع في الغلة فليس يجعل على نفسه شاهداً منها، ولكن إنما يختبر عليه ما بأيدي الناس فيها تقع المصانعة، لأن التاجر يرضى له أن يأخذ من الغلة على الجودة ويسامح في غير ذلك إذا الربح مشترك بينهما، فعرّفه ذلك، وحذره من السقطة، وحذّر بدراً إلى نفسك واسمع كلامه على ذلك، ...))(١) .

إضافة إلى ذلك فقد وجد وكيل عن الخليفة سمي وكيل بيت المال، كان من الثقاة بالطبع، فوّض له الخليفة حق النظر في الأمور المالية المتعلقة بشؤونه داخل بيت المال، ولم تسند مثل هذه الوظيفة إلا لمن عُدّ من السلك الديني والقضائي، أو من الشيوخ العدول، فحق للوكيل أن يبيع، ويشتري، ويتصرف شرعاً بذلك، وأن يضمّن ما ينطبق عليه الضمان، وأن يصرف أموالاً من أجل إنشاءات معينة، ويعمر مراكب، وغير ذلك(٢) .

---

(١) المصدر المتقدم، ص ٩١ .

(٢) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ١١٧ .

الفصل الثاني

القسم الأول : الإدارة العسكرية

[ديوان الجيش « القسم البحري » « القسم البري »
ديوان البريد « الفرع البري » « الفرع الجوي »
ديوان صناعة السفن]

القسم الثاني : الدور الفاطمية بوصفها مؤسسات إدارية كبرى للخلافة الفاطمية في المغرب العربي.

القسم الأول

الإدارة العسكرية: [ديوان الجيش ((القسم البحري))، ((القسم البري)) ديوان البريد ((الفرع البري))، ((الفرع الجوي))، ديوان صناعة السفن]

الإدارة العسكرية

ديوان الجيش ((القسم البحري)) ((القسم البري))، ديوان البريد ((الفرع البري)) ((الفرع الجوي)) ديوان صناعة السفن

لقد قسّمَ ابو عبد الله الشيعي الجيش الفاطمي في المغرب تقسيمات معينة لتسهّل إدارته وعمل على تصنيفه إلى فرق لتسهُل قيادته، وليتم التنسيق فيما بينها، وكانت تقسيماته إلى أسباع احتوى كل سبع مجموعة من القوات أدار شؤونها وقادها مقدم ساعده داعٍ بمثابة ضابط توجيه سياسي، عدا عن دعاة آخرين اختصوا بتوجيه الضباط ونقل الأوامر إليهم، منهم من عرفوا بدعاة المشايخ، فالقائد العسكري (المقدم) ترأس مجموعة من الجنود لازمه داعي التوجيه المعنوي جنباً إلى جنب، وتساوى معه بالصلاحية تقريباً، ولعله تقدّمه قليلاً نظراً لغلبة الطابع الديني عليه، فعبره كان الناس يرون إمكانية التفاهم والتقرب من الدولة أكثر من المسؤول العسكري الآخر. هذا ولدرجة اهتمام أبي عبد الله الشيعي بالجانبين السياسي والعسكري وإدارتهما وأهمية أن يكون الداعي ممهداً للمقدم، ولضرورة ضبط أعداد القوات وقادتها، وتنظيم مرتبات الجند شهرياً دون تقصير في الجرايات والعطاءات فقد أنشأ ديواناً خاصاً بالعسكر هو (ديوان الجيش) سعى لأن تكون الدعاية السياسية الممزوجة بالمذهبية تستحوذ على نصف السلطة الإدارية والتنفيذية فيه، تاركاً عنصر التنافس يشغل دوره ليظهر كل من الداعي والمقدم مدى مهارة كل منهما في استقطاب الأجناد والإخلاص للدولة .

أما الأساليب التي اتبعت في إدارة الجيش البحري عند الفاطميين بالمغرب فهي نفسها تقريباً التي اتبعت في إدارة الجيش البري، فالبحري شكل القسم الثاني للجيش الفاطمي عموماً، وعومل بالأساليب الإدارية عينها تقريباً من حيث التوجيه السياسي والمعنوي، وضرورة المحافظة على العلاقات الحسنة بين الرؤساء والمرؤوسين مع الإغداق المادي على القوات البحرية لرفع معنوياتها تقديراً لجهودها، فضلاً عن تعهد الالتزام بكامل النفقات للأهالي في حال فقدان أفراد من أبنائهم أو أرباب أسرهم مع التعويض المناسب، وذلك لتشجيع الرعايا والفئات الاجتماعية أبنائهم على التطوع في الجيوش الفاطمية هذا من

جهة، ومن جهة أخرى العمل على زيادة عدد القطع البحرية بسبب كثرة المعارك في البحر الأبيض المتوسط ضد أمويي الأندلس والقوات البيزنطية، وكان كل ما له علاقة بمراسلات ديوان الجيش محتوى ضمن سجلات خاصة، فلفظة السجل والسجلات أطلقت على المراسلات التي كانت توجه عبر ديوان الإنشاء إلى ديوان الجيش وغيره من المؤسسات الإدارية بأوامر الخليفة إلى شتى تفرعات ومراكز الدواوين داخل الأقاليم والمناطق التي تبعت للسيادة الفاطمية بغية الإخطار عن حادثة ما، أو لتوجه قوات معينة في مهمة عسكرية، أو استطلاعية أو للإخبار عن تحرك سيقوم به الخليفة، أو لتعيين موظف كبير في الدولة، ومنحه الألقاب أو لأخبار الولاة والدعاة عن أمور أخرى(١) . هذا ولكون سواحل المغرب العربي من طنجة غرباً حتى خليج برقة شرقاً عامرةً بالثغور البحرية فقد خصصت لها محطات إدارية ومصالح فرعية تبعت للقيادة العليا بالمهدية وسواها من العواصم الفاطمية سميت بمجموعها " ولاية الثغور " تولى إدارتها قائد كبير عينه الفاطميون بمثابة خبير مختص بشؤون البحر والعمليات العسكرية فيه، كان من مهامه وصلاحياته النظر بأمور شتى، كالقلاع البحرية ومحارس الرصد والإمداد والإخبار عن التحركات البحرية العامة، ومن تلك الثغور سبتة، مليلة، وهران، صفاقس، قابس، طرابلس، بنغازي، وغيرها من الحصون، والمراصد التي بنيت من الحجارة وطليت بالكلس وزودت بأبواب حديدية، وقد تمت الاتصالات بين الرباطات والقلاع والمحارس على طول الثغور البحرية بواسطة الدخان نهاراً والنار ليلاً للإعلان عن خطر داهم، فلما كان يرى رجال المحرس الثاني الإشارة يوقدون النيران بدورهم حتى يراها رجال المحرس الثالث، وهكذا بالتالي أمكن وصول الخبر من سبتة غرباً إلى برقة شرقاً في ليلة واحدة، عدا عن استخدام الحمام الزاجل، فبكل ثغر من الثغور وجد موظفون اختصوا بتعليق واستلام البطاقات البريدية (البراجون)، وسيتم الحديث عن الزاجل لاحقاً ضمن ديوان البريد الذي تبع إلى ديوان الجيش .

هذا ولقد تمّ تثبيت ذاتيات الضباط والجنود في ديوان الجيش عبر مصنفات خاصة لكل من القوى البرية والبحرية بتشعباتها، وذُكرت في الذاتيات الصفات الخَلْقية والخُلُقية لكل عنصر، وعمره، ورتبته، ومدة خدمته، وسنة دخوله السلك العسكري، ومرتبته، وإجازاته، والتقارير التي رُفعت لتحديد أوضاعه، ولم يثبّت في ديوان الجيش أو لم يصبح من المتطوعين

---

(١) ابن المأمون، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٤، هامش(٢) .

الدائمين إلا من تمّ قبوله وفقاً لشروط معينة، منها أن يكون بالغاً وكفؤاً للقتال، وسليماً بأعضائه وحواسه، وموصوفاً بالشجاعة والإقدام، ومشهوداً له بذلك، ورتّب الجنود فيه من ذوي الرتبة الواحدة حسب الجنس أو القبيلة، ونظموا واحداً تلو الآخر، وإن وجد من هم متساوون بالجنس (الانتماء) رُتبوا حسب الأعمار، وإن كانوا من العمر نفسه رُتبوا حسب الشجاعة، وإن تقاربوا بها رُتبوا بالقرعة(١) . وفي داخل هذا الديوان حددت رواتب الضباط والعناصر مع وجود تميز للقوات البحرية على البرية إبان هذه المرحلة المغربية لأن معظم حروب الفاطميين خلالها كانت بحرية . فقد تقاضت مرتبات أعلى من مرتبات القوات البرية، وقد ترك الخلفاء الفاطميون للأجناد البحرية ما غنموا من متاع وأموال وثياب بينما الأسلحة والأسرى بقيت تحت تصرفهم، إضافة إلى تكليفهم بنوع من العمل في الأراضي لربطهم بها لاسيما من ليس لهم أسر وأهال في المغرب ممن قذفت بهم السنون والظروف للعمل بوصفهم مرتزقة مقاتلين ضمن صفوف القوى الفاطمية الأمر الذي جعلهم أكثر استبسالاً بالعمليات الحربية فضلاً عن رواتبهم المنتظمة وعطاءاتهم الجزلة، وكل ذلك تمّ وفق الخطط الإدارية لديوان الجيش، وقد كان من طواقم البحارة من تقاضوا دينارين، وآخرون ثمانية، ومنهم خمسة وعشرين ديناراً، وذلك حسب الرتبة والقدم، والاختصاص بين مستطلع في البحر من مراكز ثابتة في المحارس، وكشّاف عبر المراكب الحربية السريعة، ومقاتل بعمق البحر .

ونظراً لدرجة اهتمام الخلفاء الفاطميين بالقوى البحرية وشؤون الإسطول والملاحة لم يكتفوا بتمييز العاملين في الإسطول بميزات إيجابية من حيث الأجور وغيرها عن بقية الأجناد بالجيوش البرية فحسب، بل إن " رئيس ديوان الجيش العام " أو " صاحب ديوان الجيش " كان أمير الإسطول أو ما سمي " المستوفي " أو قائد القواد، وهذا من جملة أسس نظام البحرية الذي بلغ أوج ألقه إبان عهد الخليفة المعز لدين الله، وقد نهج بعده الخلفاء الفاطميون النهج نفسه بالإدارة، وهذا الخليفة هو الذي أسس دواوين أخرى ثانوية ضمن ديوان الجيش ، وأمثاله من التي اشتهرت في المرحلة المصرية حتى غدت أساسية ومستقلة، وسيتم التطرق لها ولغيرها بالتفصيل إبان الحديث عن الإدارة العسكرية عند الفاطميين في مصر . فقد كانت عادة خروج الخلفاء الفاطميين شخصياً لتوديع القوات البحرية (الموادعة) معروفةً منذ المرحلة المغربية، وما كان الخليفة المعز عند

---

(١) انظر كتاب الماوردي، (الأحكام)، المصدر المتقدم، ص ٢٣٠-٢٤٤ .

خروجــه من قصره بالقيروان مودعاً جيوش الفاطميين الذاهبــة لدخول مصــر ولضمها إلــى الخلافة الفاطمية إلا تقليداً لمن تقدمه من الخلفاء الفاطميين الذين أدركوا مــدى تــأثير الــروح المعنوية في نفسيات مقاتليهم، فعززوا لهم ثقتهم بأنفسهم وبخلفائـــهم وزينــوا لـــهم الأهــداف والغايات التي يقاتلون من أجلها مصحوباً ذلك بالدعم المادي، وعبر هـــذه الحنكــة السياســية والإدارة المدروسة أثبت الفاطميون قدرات عاليةً في تفوق أساطيلهم البحرية على غيرها، فقــد تمكنوا بوساطتها من الخروج عدة مرات بغزوات مظفرة في أعماق المتوسط وأطرافــه ضــد بيزنطة، وأسبانيا وفرنسا حتى سيطروا على ساحل إفريقية كله . فقد اشتهرت القوات المســلحة لديهم بشدة انضباطها، وانقيادها لقائدها العسكري الكبير، وهو " الاسفهسلار " المنفذ لتوجيــهات الخليفة، وقــد عرفت قيادة الاسفهسلار بالاسفهسلارية، ((وصاحبها زمّــام كل زمّام، وإليــه أمــر الأجناد والتحدث فيهم، وفي خدمتــه، وفي خدمـــة الباب تقف الحُجّاب علـــى اختــلاف طبقاتهم .))(١) .

ولكن الاهتمام بإدارة القوات البحرية لا يعني إهمال الفاطميين لإدارة القـــوات البريــة فــهي الأساس بعمليات التوسع، وأغلب الظن أن أجنادها كانوا يتقاضون مرتبات أعلى من مرتبـــات الموظفين المدنيين العاديين، مع الأخذ بعين التقدير اعتمادهم المؤكد على العطــاءات والغنـــائم والهدايا التي قُدّمت لهم من قبل الخلفاء بشتى المناسبات قبيل الحروب وعند الاستعدادات لــها، وبعد الانتصارات، وإبان القضاء على التمردات والحركات الداخلية، وفي مناســبات الأعيــاد، وذكرى الانتصارات، فالخليفة المعز اشتهر بإغداقه العطاء على عموم أفــراد جيشــه . أمــا ضباط القوات البرية فقد استفادوا علاوةً على مرتباتهم العالية ومردود بعض مهامهم الخاصــة، من إيرادات زراعية خُصّصت لبعضهم، لا ليقدموا عوضاً عنها أجناداً للجيوش الفاطمية وإنمــا لــزيادة دعمهم اقتصادياً، فلم توجــد هذه الحاجــة عنــد الفاطميين حتى إن ظاهرتي الإقطاع والإلجاء لم تتبلورا عندهم بحقبة قوتهم كما ظهرتا في العصور الأموية، والعباسية، والأيوبيــة، والمملوكية، والعثمانية، بسبب قوة اقتصادهم المنعكس عن نشاط مختلف الفعاليات الاقتصاديــة، وسيتم تسليط ضوء مركز على هذه القضية في بحران البحث لاحقاً . وكان من جملـــة مـــهام موظفي ديوان الجيش دراسة الأضـــابير والأوراق المختصـــة لمحـــاصيل مواســـم بعــض الأراضي الزراعية لاستيفاء خراجها للدولة عقب التدقيق والدراسة بغية التـــأكد مـــن كميــات المحصولات وتسجيل ما إذا طــرأ نقص على غير العادة في الإنتاج، وإذا طــرأ إحالـــة ذلك

---

(١) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ١٢٣ .

إلى ديوان التحقيق لكشف الأسباب .

هذا ومن خلال الدراسة والبحث يمكن القول إن أكثر شخصين اعتمد عليهما الخلفاء الفاطميون بالمرحلة المغربية في الإشراف الإداري على شؤون القوات العسكرية العامة وإدارة ديوان الجيش وما ارتبط به من مؤسسات عسكرية فرعية هما " جوذر وجوهر"، وهذا الأخير اعتمد عليه الفاطميون في قيادة القوات حتى قبل انتقالهم إلى مصر بحروب الشام، وغيرها من المعارك التي خاضوها ضد أمويي الأندلس حتى ((.. انتهى جوهر القائد إلى البحر المحيط بالمغرب، وجاء بهدايا إلى أمير المؤمنين ..))(١)، فسطع نجمه إبان عهد المعز ((ثم انتهى به الحال إلى أن بلغ من المعز لدين الله .. الرتبة الجليلة، .. وآخى بينه وبين جوذر، وقرن بينهما لفضلهما، ودينهما، وأمانتهما، ومودتهما للأئمة .. ونصيحتهما، وجعل جوهر قائد القواد، وسيره في عساكره، وأمراء جنوده، واستفتح البلاد وجرى في خدمة الأئمة .. على الصلاح والرشاد والسداد، ..))(٢)، وقد اقتسم الشخصان المذكوران أمور الجيش فاختص جوذر بمتابعة الشؤون الإدارية، وعَمَلِ جهاز الاستخبارات وكل ما تعلق بالتحضيرات المادية للقوات ونشرات الإدارة السياسية، وكُتُبها الموجهة لرفع معنويات الأجناد، واختص جوهر بأمور القيادة، وعمليات التدريب والخطط الحربية والمناورات والعروض العسكرية، وبالنسبة للأول تشهد عشرات الرقاع التي أخرجها الخلفاء الفاطميون بمدى أهميته عندهم وعلو مرتبته على الرعية وكبار الموظفين العسكريين والمدنيين، أما الثاني فقد صرّح الخليفة المعز علنا وبخطاب رسمي أمام كبار القادة والأجناد عن مدى أهميته عنده ((.. لولا السُنَّة التي أمر الله جل جلاله باتباعها التي لا يصلح العباد إلا بها ما قدمت عليكم أحداً منكم، ولا من غيركم، إذ كل واحد منكم عندي يستحق أن يكون المقدم، ولكن لا يصلح الناس إلا برئيس، وقد قدمت عليكم من قد علمتموه – يعني جوهراً – أقمته فيكم مقام نفسي، وجعلته معكم كأذني وعيني، ...))(٣) .

ومن المؤسسات الإدارية التي تبعت إلى ديوان الجيش عند الفاطميين بالمغرب وظلت ملتصقة به أو تابعة له بالرغم من انفصالها عنه فيما بعد نوعاً ما لاتساع نطاق أعمالها، هي المؤسسة التي تمثلت بجهاز نقل الرسائل أو ديوان البريد الذي عرف منذ العصر

---

(١) القرشي، (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، ص ٨١ .

(٢) القرشي، المصدر نفسه، ص ٨٣ .

(٣) القرشي، المصدر نفسه، ص ٨٦ .

الأغلبي لا بل يعد من أقدم الدواوين الإدارية في تاريخ الدول العربية الإسلامية، وقد وسع الفاطميون مجالات استخدامه وزادوا حجم أعماله، واستخدموا وسائل منها الخيول الهجينة المضمّرة السريعة التي نقلت الرسائل من مركز إلى آخر بالتتالي بوساطة فرسان وخيول مستريحة بين المراكز حتى وصول البريد بأقصى سرعة ممكنة، وظهر اهتمام الفاطميين بهذا الديوان منذ عهد المهدي، الذي انتخب أشخاصاً أكفاء له منهم : محمد بن أحمد بن هارون البغدادي الذي عرف بأبي جعفر تسلم رئاسة هذا الديوان عام ٣٠٠هـ/٩١٤م، وظل فيه حتى وفاته، وسمي عمال البريد عند الفاطميين بالمرحلة المغربية " الفرانقيين " أو " الفرنقيين " والمفرد الفرانق والمعنى الدقيق هو (الدلالين) أو (الدلال) من يدل البريديين على الطرق(١)، ويبدو أن هذه التسمية شاعت ببدايات الحركة البريدية الفاطمية، وتطورت دلالتها قليلاً فيما بعد حتى أمست بعهد المعز تطلق على عمال البريد أنفسهم، لاسيما وقد أمسوا عارفين بالطرق البريدية لاكتسابهم الخبرة، وقد وردت التسمية في كتاب سيرة الأستاذ جوذر، الذي يُدرك من بعض أخباره الحرص من قبل الخلفاء الفاطميين على ديوان البريد ودرجة سريته حرصاً كبيراً ((وكان الأستاذ جوذر متحرزاً جداً لا يحكم في صغيرة ولا كبيرة إلا بعد مطالعة واستئمار، ومما استأمر عليه أنه رفع إلى مولانا ... أن الفرانقيين الذين يختلفون إلى المنصورية من المهدية يحملون كتب أهل القصرين إلى قوم في داخل قصر أمير المؤمنين، وقال : أرى أن تأخذ الكتب من أيدي الفرانقيين، ويقف عليها مولانا ... فنفذ إليه الأمر بأن لا يعرض لهم، حتى إذا مرّت لذلك أيام قلائل خرجت إليه رقعة فيها :

يا جوذر كنت خاطبتنا في أمر كتب القصرين إلى دار تميم وغيره، فأمرناك بترك العرض لهم، وإذا الله قد أجرى على فكرك ما فيه التوفيق، ونحن ما نظن بأحد سوءاً من الأباعد فكيف من الأقارب، وقد ظهر لنا بعض ما نكرهه، فاعمل على حمل ما يكون من كتاب وغيره إلينا، ولا تنفذه حتى تعرفنا به من حيث لا يشعر بك أحد البتة إن شاء الله .))(٢) . إضافة إلى أن الفرانقيين كانوا مسؤولين عن البريد الخارجي لاسيما الذاهب والقادم إلى ومن صقلية ((وكانت أخبار صقلية أبطأت على أمير المؤمنين ولم يرد منها كتاب ولا رسول، فشغل ذلك قلب مولانا (المعز) وقلوب الناس، فبينما الأستاذ جالس في بيته إذ جاءته رقعة بخط أمير المؤمنين أراد بها إدخال المسرة عليه وهي :

---

(١) الجوذري، (سيرة الأستاذ جوذر)، المصدر المتقدم، ص ٩٩ والتي تليها .

(٢) الجوذري، المصدر نفسه، ص ١٢٥ .

يا جوذر، سلمك الله، نبشرك بخير إن شاء الله، قال أمير المؤمنين : ((ما اشتد حبـل قط إلا انقطع)) وأغمّ ما مرّ بنا من أمر المشركين يوماً هذا فأتى الله بالفرج، ووصـل إلينـا بعض الفرانقيين بخبر وصول رباح غلام حسن بن علي (والي صقليـة آنذاك) وأنهم خلفـوه على دخول، وذكروا أنهم سألوا بعض القادمين معه من الأخبار، فذكروا أن المشـرك بعـث بخمسة عشر مركباً فيها أسارى المسلمين وهدايا وغير ذلك، وانهم تركوهم على وصول فـي إثرهم، ومتى تمّ ذلك بفضل الله فقد حصل المشرك، وبحصوله هلاك كل وثن من المشـركين وغيرهم، إن شاء الله .))(١) . ويبدو أن البريد القادم من صقلية إلى إفريقيـة كـان يعتمـد الفاطميون لنقله على المراكب اكثر من الحمام الزاجل لاسيما بعهد المعز، نلاحظ ذلـك مـن استبطاء الخليفة المذكور للبريد في الخبر الذي ورد آنفاً، ومن خلال ما جاء عند إدريس عمـاد الدين بكتابه عيون الأخبار وفنون الآثار الذي قال : ((وانتهى إلى أمير المؤمنين المعز لديـن الله .. أن مركباً لبني أمية قدم من المشرق، صار بين صقلية وإفريقية، مرّ بجزيرة فصـادف فيها قارباً فيه نفرٌ من صقلية، يريدون إفريقية، ومعهم كتاب من عـامل صقليـة إلـى أمـير المؤمنين، فخاف الأندلسيون أن ينذروا بهم، فأخذوا .. واختطفوا بعض أمتعتهم، وأخذوا فيمـا أخذوا الخريطة التي فيها كتاب عامل صقلية، وتركوا القارب بمن فيه في الجزيرة، ولا يجدون من يحملهم إلى أن مرّ بهم مركب فركبوا فيه، وأتوا بالخبر، وأمر عليهم الحسـن بـن علـي عامل صقلية، في سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة، وأمره بطلـب المركـب حيـث أخـذ وإن وصـل إلى الأندلس فلا ينصرف عنه حتى يحرقه، فلم يلحق المركب إلا وقد أرسي بالمريـة مرسى الأندلس، ومجمع مراكبها، وأساطيل الأموي المتغلب عليها، ودار صناعـة مراكبـه، بالعدة والسلاح والرجال، وجاء الحسن بن علي في مراكبه، وكانت قليلة العدد، وإنما أخرجـت في طلب مركب واحد فوهب الله جل جلاله لوليه النصر، فاستولى حسن بن علي ومـن معـه على أساطيل الأموي(٢)، فأضرمها ناراً وغادرها بأسرها رماداً ...))(٣)، ولعل مـن أسـباب استخدام المراكب بخصوص بريد صقلية إلى إفريقية أن الخلفاء الفاطميين اهتموا جـداً بأخبار

---

(١) الجوذري، (سيرة الأستاذ جوذر)، المصدر المتقدم، ص ١٢٥ .

(٢) من أجل توضيح هذه الحادثة أكثر انظر كتاب دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينـة وهـران، محمد بن يوسف الزياني، تقديم وتعليق المهدي البو عبدلي، الشركة الوطنية للنشـر والتوزيـع الجزائـر ١٩٧٨م، ص ٨٥ .

(٣) الجوذري، المصدر نفسه، ص ٦٠ والتي تليها .

هذه الجزيرة لأسباب استراتيجية الأمر الذي احتاج إلى شروحات متواصلة ومفصلة حول شتى أوضاعها التي كانت متململة غالباً وتقلق الخلفاء الفاطميين بسبب تناحر سكانها المسيحيين مع المسلمين وبسبب أنظار الروم البيزنطيين التي كانت شاخصة إليها مما احتاج إلى رقاع مطولة لشرح أخبارها، فتعذر على الزاجل حمله خصوصاً وأن أقصى ما يمكنه حمله هو عبارة عن بطاقة صغيرة تُشد عليه أو تعلق برجله، فبريد الزاجل كان قصيراً جداً لا سيما وأنه احتاج للختم الذي هو عبارة عن طابع حُفر عليه اسم الخليفة أو الحاكم أو نُقشتْ عليه إشارته، وعندما كان يراد التوقيع به يغمس بوعاء يحوي طيناً أحمر مذاب بالماء سُمي طين الختم فيُختم به على طرفي الورقة أو السجل بعد طيِّه أو إلصاقه(١)، ولكن هذا لا يعني أن الفاطميين لم يستخدموا الحمام الزاجل بالبريد البحري غير أن استخدامهم له بحرياً كان قليلاً نسبياً، بينما في سماوات البر فقد استخدموه بكثافة نظراً لتوفر نقاط علام أكثر له، خصوصاً وأن خبرةً قديمةً كانت عندهم منذ دور الستر الأول، وكان يكفي لفّ رسالة حول إحدى قائمتي الحمام وإطلاقه ليذهب بأسرع من أسرع جواد من جياد سباق المسافات الطويلة، فضلاً عن أن تكاليفه أقل من التكاليف التي تحتاجها الجياد عدا عن أنه أسرع منها، هذا ((وتتفق الدراسات الحديثة لعلم الأحياء مع الجاحظ فيما يخص الحمام الزاجل بأن لديه قدرة على الاهتداء وألفة لوطنه ونزعة حنين تسوقه إلى أصحابه ومربيه.... إلا أنهما يختلفان في أمر هو أن سبب قدرة الزاجل على الاهتداء يعود برأي الجاحظ إلى العقل)). بينما ترى الدراسات الحديثة أن الزاجل يهتدي بالغريزة Instinct، وأن الأمور عنده لا تدخل في نطاق المنطق والعقل بل تعود إلى التركيب الغريزي لديه، وما يحدث في ذلك التركيب من أفعال انعكاسية تلقائية غير مشروطة بأمر من المحتوى الوراثي له، فعن طريق الشيفرة الغرائزية يحضر المؤثر الفعال إن كان ظرفياً أو فيزيولوجياً بتفاقم إفراز الهرمونات داخل جهازه العصبي، فتتجه تلك السيولة الانفعالية الانعكاسية إلى الجملة العصبية المركزية ومنها إلى الجهاز المنفذ بمساعدة الخلايا الحسية المستقبلة العالية التخصص ذات الحساسية المرتفعة جداً بتأثير المهيجات، فيقوم الزاجل بالسلوك المناسب، والدليل الذي يقوم عليه رأي الجاحظ باعتماد الهوادي على العقل في الاهتداء هو أنه ((... يفهم انحدار الماء، ويعلم بعد طول الجولان، بُعْد الرحال إذا أشرف على الفرات أو دجلة، وأن طريقه وطريق الماء واحد، وأنه ينبغي أن ينحدر معه .

---

(١) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٤٦ .

وما أكثر ما يستدل بالجو، أو من الطرق، إذا أعيته بطون الأودية فإذا لم يدر أمصعد هو أم منحدر، تعرف ذلك بالريح، وبموضع قرص الشمس في السماء، وإنما يحتاج إلى ذلك كله إذا لم يكن وقع، بعدُ على رسم يعمل به عليه . فربما كرّ حتى يرحل به شمالاً وجنوباً، وصباً ودبوراً، الفراسخ الكثيرة وفوق الكثيرة ...))(١)، أما الدليل الذي يقوم عليه الرأي الآخر في أن الزاجل يهتدي بالغريزة، هو أنه يستطيع الاهتداء إلى المكان المراد في الليل وفي الضباب، أي حتى إذا لم تسمح له ظروف الطقس بمشاهدة المعالم الجغرافية بشكل واضح، فيستطيع بتوجيه الغريزة الوصول إلى هدفه لأن بطبيعة الحال لديه القدرة على الطيران فوق البحار والمحيطات دون أية إشارة .

يمكن القول انه لا يوجد اختلاف بمعنى الكلمة بين الرأيين المتقدمين لأن الجاحظ يعترف بغريزة الزاجل من خلال إشارته إلى طبعه ((ومن كرم الزاجل الألف والأنس، والنزاع والشوق، وذلك يدل على ثبات العهد، وحفظ ما ينبغي أن يحفظ، وصون ما ينبغي أن يصان وإنه لخلق صدق في بني آدم، فكيف إذا كان ذلك الخلق في بعض الطير قد قالوا : عمرّ الله البلدان بحب الأوطان .))(٢)، والرأي الآخر يعترف بأن الزاجل يتخذ من الأنهار والانحدارات والأودية واتجاه الريح وحركة الشمس نقاط معالم وتوجيه له في طيرانه إلى المكان المراد، وهنا إشارة واضحة إلى إعمال العقل والملاحظة والانتباه عنده ولو كمساعدة للاهتداء، وبالتالي اعتراف واضح هنا بالتفكير والعقل، فيكون الرأيان اتفقا باهتداء الزاجل بواسطة الملاحظة والطبع أو العقل والغريزة، فحين يشاهد الزاجل المحلّق برّاجاً فوق برج يلّوح له ومعه حمائم من الجنس ذاته والوطن يفهم أن عليه الهبوط على البرج .))(٣) .

هذا ومما رفع ديوان البريد إلى درجة عالية من الأهمية وسط ديوان الجيش عند الفاطميين بالمغرب العربي هو أن جهاز الاستخبارات الفاطمي التصق به، أو تعامل معه بتنسيق شديد أكثر من الدواوين الأخرى، لا سيما على صعيد الاستخبارات العسكرية وملاحقة بعض حركات التمرد الداخلية، فقد اشتهر الفاطميون في دقة جهازهم الاستخباري بسبب

---

(١) انظر كتاب الحيوان، للجاحظ، تحقيق فوزي عطوي، ط ١، بيروت ١٩٦٨م، جزآن، جـ١، ص ٤٦٧

(٢) الجاحظ، المصدر نفسه، ص ٤٨٠ .

(٣) لمزيد من التوضيح انظر فضلاً عن كتاب الجاحظ المتقدم الذكر ص٤٧٦ بحث القلاع في فترة الحروب الصليبية ودورها الاقتصادي، والاجتماعي، والإداري عند المسلمين في بلاد الشام، أجفان الصغير رسالة ماجستير إشراف الأستاذ الدكتور سهيل زكار، دار الينابيع، دمشق ١٩٩٥م، ص ١٢٥-١٢٧ .

الخبرة الكبيرة التي اكتسبوها في استخدامهم وسائل التكتم والسرية التي شكلت أساس نجاح دعوتهم منذ حياكة خيوطها الأولى في المشرق كما سلف الذكر، فقد كان جهاز الاستخبارات ينسق مع إدارة ديوان الجيش بالمغرب ويقدم تقارير تفصيلية إلى الخلفاء الفاطميين عن تصرفات وسلوك ولاتهم الكبار والصغار وكبار موظفيهم ورجال الدين المالكيين وغيرهم، وقد عمل بدقة ومواظبة، ورصد ما دقّ من تحركات الآخرين مع الاطلاع على ما يجول حتى في رؤوس المناوئين لهم وإحصاء أنفاسهم عليهم، وفي أواخر المرحلة المغربية كان هذا الجهاز مستنفراً دوماً لعزم المعز على الانتقال إلى مصر، فقد كانت عناصر الفرع المكلّف بجمع المعلومات الخارجية تطلعه بدقة على واقع الأحوال في مصر .

ولعلّ عناصر من جهاز الاستخبارات الفاطمي هم من كانوا يتولون شؤون عمل ديوان التحقيق، وإن كانت تسمية ديوان التحقيق قد اشتهرت أو عرفت بالحقبة المصرية، ولربما أن تسمية ديوان الكشف التي عرفت بالمرحلة المغربية عادلتها، وقصد بعمل هذا الديوان المقارنة بين عمل الدواوين كافةً، ومقابلة معاملاتها، وكيف تسير الأمور فيما بينها، ((وكان لا يتولاه إلا كاتب خبير وله الخِلَع، والمرتبة، والحاجب، ويُلحق برأس الديوان .))(١)، ومما تبع لإدارة مصلحة الاستخبارات الفاطمية عناصر رُبّوا على أساس موظفين مدربين لأداء مهام خاصة غاية بالخطورة والأهمية نالوا مرتبات عالية، هم المتقصيون المتنكرون، أو العيون، أو الجواسيس الذين عملوا خارج أراضي النفوذ الفاطمي لأيام طويلة كالذين أرسلتهم السلطات الفاطمية بعد دورات تدريبية شاقة إلى الأندلس متنكرين بمهن وأزياء مختلفة من تجار وباعة متجولين وغيرهم لتقصي ورصد أخبار وتحركات وأوضاع الأمويين، أولئك الذين لم تنطفئ نيران صراعاتهم مع الفاطميين التي شرع فيها الطرفان الفاطمي والأموي باستخدام شتى الوسائل ليضعف كل منهما الآخر، ومنها الجاسوسية، فأرسل كلاهما رجالاً مدربين متنكرين بهيئات علماء أو طلبة، أو رحالة وغيرهم إلى داخل أراضي بعضهما بهدف استقصاء الأخبار وإرسالها بالسرعة القصوى، وقد شمل عمل الجواسيس كشف الثغرات المعنوية والمادية والحصول على معلومات حول نقاط القوة والضعف عند الطرف الآخر، وإرسالها ضمن تقارير سرية بوساطة عناصر تبعت لديوان البريد الذي كان ينسق دائماً مع ديوان الجيش، فالناصر الأموي أرسل جواسيس متنكرين بزي تجار للتجسس على القوة العسكرية الفاطمية

---

(١) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٨١ .

ولمعرفة الوضع الذي آلت إليه علاقة الفاطميين مع الأندلسيين القاطنين داخل المغرب الذين يُفترض أنهم كانوا من المعارضين للنظام الفاطمي . أما الفاطميون فقد تفوقوا على الأمويين وغيرهم بهذا المجال، فلم يكتفوا بتدريب الأشخاص على الجاسوسية بدقة بل اختاروا من تتوفر لديهم البراعة والاستعداد لهذا العمل الخطير مع إمكانية الارتجال وحسن التصرف بالمواقف الحرجة وسرعة البديهة والقدرة على التحمل، فضلاً عن الإخلاص والولاء والاستعداد للتضحية والموت تحت التعذيب دون إفشاء الأسرار فيما لو انكشف أمر الواحد منهم، فمنذ أن استقرّ المهدي بالقيروان وجّه شبكة من الجواسيس إلى الأندلس للقيام بمهام الاطلاع على أحوال الدعاة الفاطميين العاملين بسرية هناك دون الاتصال بهم إلا بحالات الضرورة القصوى، وتقصّي أخبار الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والدفاعية، وتحديد نقاط ضعف وقوة أمويي الأندلس، ومن جواسيس الفاطميين الذين أرسلوا إلى الأندلس أبو اليسر الرياضي المتقدم الذكر، تلاه أبو هارون، وابن حوقل النصيبي متقدم الذكر، الرحالة الشهير الذي دخل الأندلس بهيئة تاجر في عهد المعز لدين الله الفاطمي بغية الاطلاع على الأخبار وتدوين الملاحظات ومعرفة مسالك الممالك، والطرق المسهّلة للغزو، وتحديد العقد والصعاب والعقبات ورسم الأوضاع التضاريسية، وأيضاً متنبي الغرب الشاعر ابن هانئ الأندلسي الذي طُرد من الأندلس إثر الشك بميوله الفاطمية، فورد المسيلة ثم أضحى ببلاط المعز .

أما فيما تعلق بديوان صناعة السفن الحربية وغيرها من الصناعات التي تبعت لإدارة ديوان الجيش وغيره، فيمكن القول إن اهتماماً واضحاً بذله الخلفاء الفاطميون منذ عهد المهدي لتطوير بعض الصناعات الهامة بالنسبة لهم لاسيما صناعة السفن الحربية التي شكلت الأسطول البحري الفاطمي الذي تمكن الفاطميون بوساطته من تعميق نفوذهم وسيطرتهم على مياه المتوسط، فقد انصبّ جُلّ اهتمامهم لإدارة شؤون مصانع إعمار أسطولهم من خلال إنشاء دور خاصة لصناعة السفن، التي اهتموا بها وبإدارتها اهتماماً بالغاً من حيث اختيار العمال المهرة وتوفير المواد الأولية كالأخشاب وغيرها ومراقبة مراحل العمل، فقد ذكر ابن عذاري عن دار صناعة السفن بالمهدية ((.. وبها دار صناعة الإنشاء العجيبة : يخرج الجَفْنُ معموراً من خلف السور، فلا يُعلم به حتى يَفْجأ العدو القاصد، فيحيط به، فلا يقر بها العدو لأجل ذلك .))(١) .

---

(١) (البيان المُغرب)، المصدر المتقدم، ص ٢٠٧ .

ووجدت أكثر من إشارة عند بعض المؤرخين حول استمرار الخلفاء الفاطميين بالاهتمام في دور صناعة السفن ((وركب المنصور بالله .. إلى موضع يعرف بدار الصناعة، .. وأمر يعقوب بن اسحق أن يشحن ست مراكب بالرجال، وأن يسير بها سراً إلى سوسة ..))(١)، وقد أجدت معهم نفعاً الجهود الإدارية التي بذلوها من أجل تطوير صناعة السفن الحربية، فبالرغم من اهتمامهم بتوفير سفن تجارية فقد ظلت جهودهم التي صرفوها لصناعة السفن الحربية أكثر بكثير من غيرها، فقد ورد نص في سيرة الأستاذ جوذر أنه ((.. رفع الأستاذ رقعة لحسين بن يعقوب يذكر فيها ما يحتاج إليه من الحوائج لإنشاء المراكب والنفقة وأسباب البحر، فصرف مولانا .. إليه الجواب على ظهر الرقعة بخطه هو :

يا جوذر سلمك الله، بعثنا إليك بجريدة ابن يعقوب المدرجة في رقعتك هذه بعد وقوفنا عليها، ونحن قد استعفينا البحر، فلو لم نقاس من أهواله إلا ما كان في هذه السفرة بالمهدية لما وجب أن نذكره أبداً، والله لا جعلنا من أعان علينا في شيء مما كان سراً وعلانية في حل أبداً، فانتقم الله منهم بعلمه فإنه لا يخفى لديه خافية ولا نشك في أن إقامة ما نقيمه من الحربية في الصناعة تعظم فيه الفائدة من عز الولي ووقم العدو، فإن علم ابن يعقوب أنه يأتي في ذلك ما يرضينا فليسرع في إقامة عشرة صنادل من القارب الكبير وإن كان الأمر على ما نعرف فالترك من الساعة أوفق، ...))(٢)، هذا وانتشار دور صناعة السفن في المغرب لم يقتصر على مدينة واحدة كالمهدية مثلاً، بل تعداها إلى أكثر من غيرها، كالقيروان وصبرة (المنصورية)، وتونس، وبونة، وعرفت تلك المصانع باسم خزائن السلاح بالمرحلة المصرية. وما توزع دور صناعة السفن بغير المهدية إلا لأن هذه الأخيرة غصت بسفن الأسطول الفاطمي بالرغم من تشكيلها أكبر قاعدة له، فعندما ضاقت عن استيعاب قطعه أنشأ المعز قاعدة ثانية في سوسة لتخفيف الضغط عنها حتى عدتا هي وسوسة قاعدتي الأسطول الفاطمي اللتين خصصتا لإفريقية، مع ذلك عُدّت مراكز صناعة الأسلحة والسفن في بونة من أهم المراكز مع المهدية . وقد كان الإشراف الإداري المباشر على دور صناعة السفن وكل ما تعلق بأمور البحر يتم من قبل منسق هذه الشؤون مع الخليفة وهو القائد الذي دعي " متولي البحر "، مثل حسين بن يعقوب بعهد المعز، في المهدية(٣)، ولدرجة

---

(١) القرشي، (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، السبع الخامس، ص ٢٣٢ .

(٢) الجوذري، المصدر المتقدم، ص ٩٧ والتي تليها .

(٣) الجوذري، المصدر نفسه، ص ٨٧ .

أهمية متولي البحر فقد لقب " خليفة الإمام لشؤون الأسطول والبحر "، لا بل كان كل مدير مؤسسة كبيرة، أو وال، أو رئيس ديوان لشؤون معينة يسمى خليفة الإمام، وقد أشرف متولي البحر على كبار الرجالات الذين اختصوا بمتابعة إدارة عمل الصناع داخل ورش صناعة السفن وما تعلق بشؤون البحر، أولئك الذين سموا أرباب البحر ((ولما ورد الكتاب من حسين بن يعقوب متولي البحر بالمهدية يذكر فيه أنه اتصل به أن رجلاً يعرف بابن وسيم الاطرابلسي من أرباب البحر والمراكب ...))(١) . ولعلّ شدة اهتمام الفاطميين بشؤون الأسطول شجع جداً على زيادة عدد الربابنة والقوات العاملة في اليم حتى بلغ عدد الربابنة بالقوات البحرية الفاطمية خمسة آلاف مع مائتي سفينة، ولعل ذلك يفسّر سيطرتهم على المتوسط من مضيق جبل طارق حتى بيروت . والجدير بالذكر أن تألق الفاطميين بصناعة السفن عاد إلى توزيع اختصاصات الإداريين الذين صنّفوا بمجموعات اهتمّ كل منها بجانب من جوانب مكوّنات إنجاز السفن الحربية وغيرها حتى أضحت كل مجموعة وكأنها تُشرف على قسم من الأقسام أو على عامل من العوامل التي سهلت أساساً تقدم صناعة السفن الحربية والتجارية والسفرية والمراكب عند الفاطميين، وتلك العوامل هي : توفر العديد من المواني وأحواض بناء السفن مع صلاحية المواقع الجغرافية في المغرب العربي مثل المهدية وسوسة وبونة ومرسى الخرز والقالة وبجاية وسواها، من التي أفرز لها إداريون اختصوا بشؤون تطويرها وزيادة العناية بها وتلبية احتياجاتها اللازمة، فضلاً عن توفر المواد اللازمة لبناء السفن، كالأخشاب للألواح والحديد للمسامير والمراسي، وغيرها، ومتابعة العمليات الإجرائية لكل منها، وخزن الاحتياطي في المستودعات الخاصة، والإشراف على عمليات النقل وحراسة الغابات، وغير ذلك من تأمين مواد أخرى تابعة لهذه الصناعة الهامة كالحبال والقطران، خلا إدارة شؤون الكوادر الكفوءة من سكان المغرب العربي ممن توفرت لديهم الخبرة بصناعة السفن والمراكب البحرية ومستلزماتها عبر التوارث منذ العصر الفينيقي، فضلاً عن الاهتمام بفرز إدارة خاصة بشؤون صقلية نسقت مباشرة مع الإدارة العليا التي تمثلت بالخليفة، صقلية التي ساعد موقعها الاستراتيجي الفاطميين على التحكم بمياه حوض المتوسط بواسطة أسطولهم القوي الأمر الذي شكل عاملاً من عوامل زيادة تشجيع صناعة السفن الحربية الفاطمية، فضلاً عن توفر عوامل أخرى مثل وراثة الفاطميين بقايا الأسطول الأغلبي، عدا عن خوف الفاطميين من الخطر الرومي وتطلعهم للعمل بفكرة الجهاد

---

(١) الجوذري، (سيرة الأستاذ جوذر)، المصدر المتقدم، ص ٨٧ والتي تليها .

والتوسع شرقاً وغرباً، الأمر الذي كوّن دافعاً هاماً لزيادة العناية بالأسطول وصناعة السفن، وكل هذه العوامل انسجمت مع هدف الخليفة الفاطمي المعز لدين الله بشكل خاص للسيطرة على حوضي المتوسط الغربي والشرقي مما أدى إلى زيادة الاعتناء بصناعة السفن وإعمار الأسطول، وقبله فإن كل تلك العوامل شجعت الخليفة القائم أبي القاسم ومن جاء بعده من بعض الخلفاء الفاطميين على غزو جنوة والعودة بالغنائم(١)، هذا وقد أفرد الخلفاء الفاطميون موظفاً كبيراً آخر من جملة قواد الأسطول الكبار ومن الطاقم البحري القيادي وعمال الأسطول الذين أشرفوا على شؤونه لقبوه " متولي خزائن البحر " لإدارة عمل المختصين بشؤون صناعة الأسلحة والمعدات البحرية والمفرغين لحراسة المستودعات والمخازن الخاصة في المؤونات البحرية وكل ما تعلق بشؤون المراكب وتسييرها ((وكان الأستاذ قد أطلع مولانا (المعز) برقعة يذكر ما ورد به كتاب " صافي " متولي خزائن البحر بالمهدية من اعتزامه على خزن الأزواد النافذة إليه في مسجد عند دار الشبامة، فلما وقف على ذلك صعب عليه أن يستعمل المسجد مخزناً فوقع إليه :

يا جوذر وهبك الله السلامة في دينك ودنياك، وقفنا على ما ذكرته عن " صافي "، فاكتب إليه بأن لا يقرب المساجد، ولا يخزن فيها، فما يقوم خير ذلك بشره، وفي تعظيم المساجد فضل كبير وأجر عظيم، وفي الاستهانة بها ضد ذلك، عافاك الله من الإثم برحمته إن شاء الله .))(٢) .

---

(١) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٥٤ .

(٢) الجوذري، (سيرة الأستاذ جوذر)، المصدر المتقدم، ص ١٠٦ .

- القسم الثاني -

المدن الفاطمية بوصفها مؤسسات إدارية كبرى للخلافة الفاطمية في المغرب العربي

المدن الفاطمية بوصفها مؤسسات إدارية كبرى للخلافة الفاطمية في المغرب العربي

لقد اهتم الفاطميون بإنشاء المدن ليعكسوا من خلالها طابعهم الفكري والحضاري، وركزوا فيها على المظاهر الأنيقة، والبنى التحتية بالوقت عينه، فشملت الحدائق، والحمامات، والمشاتل، والبرك، والساحات العامة، والجوامع، ودور التعليم، وأماكن صناعة الأسلحة، والسفن، ومستودعات خزن المؤونة، وقنوات الري، والمواجل وسوى ذلك، إلا أن خطة التوجيه الإداري من خلال عواصمهم ومدنهم للأقاليم والمناطق المحيطة بها ولما تبع لها كانت أساسية خلف كل ذلك، ولم يقتصر اهتمامهم على المدن التي أنشأوها بل على المدن المنشأة قبلهم، وقد ذكر القاضي النعمان خبراً أنه (((قال) ووصل إليّ كتاب من صاحب الأحباس بمدينة سوسة يذكر فيها أنه ظهر بدار الصناعة بها على سبعة مواجل أولية متقنة العمل، ينفذ بعضها إلى بعض، كانت مدفونة تحت الأرض، إلا أنها تحتاج إلى بعض إصلاح، وإلى صهريج يجري عنه الماء إليها، وأنها إذا أو إن امتلأت ماء استغنى بها أهل المدينة عما هو خارج منها. وكانت ذخيرة للمراكب ولغير ذلك مما يحتاج إليه . فرفعت ذلك إلى الإمام المعز لدين الله (ص) فسرّ به، وأمر بإصلاحها، وإصلاح هذا الصهريج، وأن يُبْنَى مسجد .

. . . وكان وجود هذه المواجل من مقدمة الخير فيها . ثم قال (ص) : لئن امتدّ بنا المقام هاهنا لنجرينّ البحر بحول الله وقوته إلينا في خليج حتى تكون مراكبنا تحطّ وتقلع بحضرتنا .))(١) .

هذا وكما اهتم الفاطميون بالمدن المنشأة قبلهم وبالمدن التي أنشأوها، فإنهم اهتموا بتحديد الهيكلية التنظيمية لمؤسساتها الإدارية بدا ذلك من خلال كتابات القاضي النعمان، وتأثيرات الخلفاء الفاطميين بما كانوا يملوه عليه لاسيما المعز لدين الله، فقد ذكر النعمان كيفية اختيار الولاة، وأعضاء الشبكات الإدارية ((.. فولّ كتابة خواص رسائلك التي تدخل بها في مكيدتك ومكنون سرّك أجمعهم لوجوه صالح الأدب، وأعونهم لك على كل أمر من جلائل الأمور، وأجزلهم فيها رأياً وأحسنهم فيها ديناً، وأوثقهم فيها نصحاً، وأطواهم عنك لمكنون

---

(١) (المجالس)، المصدر المتقدم، ص ٥٣ .

الأسرار . . . وولِّ ما دون ذلك من كتابات رسائلك، وجماعات كتب خراجك، ودواوين جنودك كتّاباً تَجهد نفسك في اختيارهم، فإنها رؤوس أمورك، وأجمعها لمنفعتك ومنفعة رعيتك، فلا يكوننّ اختيارك لهم على فراستك فيهم، ولا على حسن الظن منك بهم، فإنه ليس شيء أكثر اختلافاً لفراسة أولي الأمر، ولا خلافاً لحسن ظنونهم من كثير من الرجال . ولكن اخترهُم على آثارهم فيما ولُوا قبلك، فإن ذلك من صالح ما يستدل به الناس بعضهم على أمور بعض . واجعل لرأس كل أمر من تلك الأمور رئيساً من أهل الأمانة والرأي، ممن لا يقهره كبير الأمور ولا يضيع لديه صغيرها، ثم لا تدع مع ذلك أن تتفقد أمورهم، وتنظر في أعمالهم، وتلطف بمسألة ما غاب عنك من حالهم، حتى تعلم كيف حال معاملتهم للناس فيما وليتهم، فإن في كثير من الكتّاب شعبة من عزّ ونخوات وإعجاب، ويسرع كثير إلى التبرم بالناس، والضجر عند المنازعة، والضيق عند المراجعة، ولابد للناس من طلب حاجاتهم، فمتى جمعوا عليهم الإبطاء بها والغلظة ألزموك عيب ذلك، فأدخلوا مؤنته عليك، وفي ذلك من صلاح أمورك مع مالك فيه عند الله من الجزاء حظّ كبيرٌ، إن شاء الله .))(١) .

وصحيحٌ أن إقامة المدن عموماً ليست الدوافع الإدارية هي الوحيدة خلفها، ولكن وعلى سبيل الطرح بعدم التفرد الأوحد لأن تشغل مدينة ما دوراً معيناً فقط إدارياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو عسكرياً دون أن تتحول مع الزمن لتشغل أدواراً أخرى ولو بنسبة أقل، وعلى سبيل أن كل دور غير إداري يحتاج إلى تسيير إداري لشؤونه يمكن الجواز من هنا بناءً على المعطيين المتقدمين للتطرق إلى المدن التي بناها الفاطميون بوصفها مؤسسات إدارية كبرى مادام الهدف منها هو تثبيت الدولة بمراكز كبرى والتنسيق فيما بينها من خلال نظم احتوتها أجهزة إدارية ضمنها المدن التي سهلت الربط والتعاون بين أرجاء الدولة الفاطمية .

لن يتم الحديث هنا عن المدن التي تعامل معها الفاطميون، أو اعتمدوا عليها والتي نشأت قبلهم، وإنما عن التي أسست بإشرافهم واعتمدوا عليها اعتماداً كبيراً لتكوين دولتهم وإدارة شؤونها . وسأتناولها حسب درجة أهميتها، وهي المهدية والمنصورية (صبرة) والمسيلة مع ذكر دار الهجرة والقاسمية وزويلة وأشير وزلول .

---

(١) دعائم الإسلام، القاضي النعمان، تحقيق آصف علي فيضي، دار المنارة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٠م، جزآن، جـ١، ص ٣٧٣ والتي تليها .

حقيقةً كانت أولى المدن التي أقامها الفاطميون بالمغرب تلك التي بناها الداعية الأكبر أبو عبد الله الشيعي إبان توسعه وقبل إطلاقه سراح المهدي من سجن بني مدرار بسجلماسة والتي سميت " دار الهجرة " في " إيكجان " قرب مدينة قسنطينة بالجزائر، وفيها سمّى أتباعه الكتاميين بالمؤمنين، ووشم على افخاذ الخيل " الملك لله " وكتب على البنود " سيهزم الجمع ويولون الدبر "، وركب على فرسه إعلاناً للغزو، ونادى مناديه في الجيش : " يا خيل الله اركبي "(١)، وإيكجان هي عبارة عن جبل فيه " فج الأخيار "، وهو موضع اجتماع الحجاج من الأندلس وشمال المغرب(٢)، سكن من قبل قبائل كتامة التي كانت من أشهر القبائل في الجزائر منتشرةً وسط التلال والسهول والجبال بين " الأوراس "، وفي دار الهجرة هذه اتخذ أبو عبد الله خاتمه ليختم به العبارة المنقوشة عليه " فتوكل على الله إنك على الحق المبين " في السجلات والقرارات التي كان يصدرها قبل أن يستحوذ على إفريقية ويسيطر عليها(٣) .

وأما " المهدية " فقد شغلت أدواراً إدارية كثيرةً، وإن كانت الدوافع السياسية وراء تشييدها، بعدما أدرك المهدي أن رقادة الواقعة فوق سهل واسع لا تصلح للحماية إذا ما تشبت الثورات ضده، فطفق يرتاد المواقع والأمكنة البحرية بحثاً عن موضع حصين حتى اهتدى إلى موقع المهدية(٤) التي عرفت بأكثر من اسم مثل " رحمة " و " جزيرة الفنار "، حتى غلب عليها اسمها نسبةً لبانيها، المهدي الفاطمي(٥)، تلك البيضاء ذات القصر الذي استمرت بقاياه الدارسة عبر الزمن، وكان قد بنى المهدي قصراً آخر فيها للقائم، وداراً للصناعة، وشيّد أبراجاً جهة الغرب جعل عليها بابين ضخمين من حديد صرف، وبدا شكلها العام ذراع في البحر بين سوسة وصفاقس على الساحل التونسي، وقد كانت الحاجةُ ماسةً لتشييدها حتى تمسي مركزاً إدارياً وسياسياً، وليشعر المهدي بالاستقرار فيها بعد القلق الذي لم يكن يفارقه في رقادة والقيروان لكثرة المختلفين معه مذهبياً، فطفق بنفسه يشرف على بناء مرساها، وأعطى الأوامر لتجويف الشاطئ الصخري نقراً وحفراً بهدف تأمين مكان دار صناعة السفن فيها

---

(١) الصنهاجي، (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ١٩ .

(٢) الصنهاجي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها، هامش(٥) .

(٣) الصنهاجي، المصدر نفسه، ص ٢٠ .

(٤) الفاطميون وآثارهم المعمارية في إفريقية ومصر واليمن، د . عبد الله كامل موسى عبده، دار الآفاق العربية، ط ١، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٣٨ .

(٥) الصنهاجي، المصدر نفسه، ص ٢١ .

بحيث يستوعب أكثر من مائة وخمسين سفينة حربية مبدئياً، بعدما بـــدت تظـــهر طموحـــات الفاطميين في التوسع والسيطرة على المتوسط، وشرع من جهـــة أخـــرى لإحاطـــة المدينـــة العاصمة بالأسوار المحكمة، ولما أنجز ذلك قال : ((اليوم أمنـــتُ الفاطميـــات))، واســـتغرق إعمارها مع قبتها التي كانت شاهقة خمس سنوات (٣٠٠-٣٠٥هـ/٩١٤-٩١٩م)(١)، وكـــان المهدي قد تفقد بنفسه المكان الذي قرر تشييد المهدية فيه فاختاره منيعاً حصيناً، ويقال إنه كـــان مركزاً رومانياً قديماً، ومما زاد في موقعها حصانةً طبيعة وجودها علـــى شـــكل لســـان مـــن الأرض متوغل في البحر شُبِّهَ بكف متصل بزند أحيط بالمياه من كل جهاتـــه عـــدا الغـــرب، وقد وصفت بأنها من أعجب الآثار التي شيدت بالحجارة، وأن فيها بعض الآثار تفـــردت بـــها عن مدن الدنيا كبابها الرئيسي، ولم ينطلق الفاطميون بإدارة شـــؤون دولتـــهم منـــها إلا عـــام ٣٠٨هـ/٩٢١م بعد استقرار المهدي ونقله إليها شتى المصـــالح الإداريـــة، وموقعـــها شـــرق القيروان على بعد مرحلتين (ستين ميلاً)، وقد وجد المهدي أنه مـــن الضـــروري أن تكـــون عاصمته بحرية لتمسي مركزاً توجيهياً للإدارات المدنية والعســـكرية والبحريـــة، خـــلا إدارة شؤون العمليات التجارية، وهذا ما تمّ بعد بنائها حيث انتقل مركز الثقل كله إليها من القـــيروان، ولقيت إشادة كبيرة من الرحالة والمؤرخين لجمالها وكثرة الدور والعمائر والقصور البيضـــاء فيها، وأبواب المخازن الواسعة التي ملئت مؤناً متنوعة عدا العديد من مواجل الماء التي بلـــغ تعدادها ثلاثمائة وستين، فضلاً عن القناة التي أمر بحفرها من قرية ميـــانش، وكـــان ســـكانها يستهلكون كل يوم ماجلاً، وقد تميزت بسورها المحكم الذي امتاز بعرضـــه لدرجـــة أن ســـتة فرسان راكبين يسيرون عليه، ويبدو أن هذا الخبر صحيحاً ما دام عـــرض الســـور مســـاوياً لعرض حائط الباب الذي ما يزال شاهداً على ذلك، والمسمى السقيفة الكحلاء، ومما تميزت بـــه هذه المدينة البيضاء هو النشاط المتعدد الجوانب فيها من تمركز دواوين إدارة الدولة بـــالقصور التابعة للخليفة، وتعدد غرف مؤسسات الإدارة، لاسيما التي تخصصت بالشؤون التجارية، ممـــا أغدق المردود المالي على الدولة الناشئة حتى أمست محطةً لإدارة كل مـــا تعلـــق بالعمليـــات التجارية براً وبحراً للمشرق والأندلس، وبلاد الروم عدا القوافل التجارية التي نأت وآبت بينـــها وبين مناطق المغرب المختلفة . والمهدية التي بدت بيضاء على خليج قابس ذكر عنها الرحالـــة ابن حوقل : ((والمهديـــة مدينة صغيرة استحدثها المهدي القائم بالمغرب وسمّاها بهذا الاســـم

---

(١) الصنهاجي، (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٢٢ هامش(٢)، وص ٢٩ .

وهي في نحر البحر، وتحول إليها من رقادة القيروان في سنة ثمان وثلاثمائة وهي من القيروان في مرحلتين، فرضة لما والاها من البلاد، كثيرة التجارة حسنة السور والعمارة منيعة، ولها سور من حجارة وله بابان ليس لهما فيما رأيته من الأرض شبيه ولا نظير غير البابين اللذين على سور الرافقة، وعلى مثالهما عُملا، ومثل شكلهما اتخذا، كثيرة القصور نظيفة المنازل والدور، حسنة الحمامات والخانات، خصبة رفهة الفواكه والغلات، طيبة الداخل نزهة الخارج بهية المنظر، ..))(١) .

ومن الجدير بالذكر أن آثاراً زيدت عليها من قبل الخلفاء الفاطميين بعد المهدي، ففي عهد المعز تمَّ بناء سور الربض التابع لها وهو سور زويلة ((ربض من أرباض المهدية واقع بينها وبين البحر، وكان هذا الربض سور بسيط استحدثه لمواجهة الحصار في أيام حرب أبي يزيد الخارجي، ولم ينفع هذا السور البسيط في صد أصحاب أبي يزيد، فإن أبا يزيد استطاع أن يجتاز الخندق المحفور خارج السور ثم اقتحم البحر فبلغ الماء صدور الدواب حتى جاوزوا " السور المحدث " وهو سور زويلة البسيط وتفرق أصحابه في زويلة ينهبون ويقتلون ... ثم أراد المعز بعد انتهاء الحرب الاحتياط لمثل هذه الأزمات فأمر ببناء السور على نحو جديد ...))(٢) .

هذا وقد لخص ادريس عماد الدين القرشي تاريخ المهدية بقوله : ((وأقام المهدي بالله .. في رقادة أياماً، ثم أمر بعمارة البيضاء والمسماة بالمهدية، نسبة إليه، فبنيت بالحجارة وبوّبت بالحديد المحض ...

وانتقل المهدي بالله ... إلى المهدية .. سنة ثمان وثلاثمائة، فسكنها ... وزاد إليها في البحر، وجعل لها إلى البحر مخرجاً، وجعل عليها قفلاً، وكانت من أعجب المدن وأمنعها وأحسنها بناءً، وأعجبها هيئةً، وجعل فيها إهراءات كثيرة للطعام، وأجرى إليها أنهاراً، واحتفر فيها للمطر حفائر عظيمة، ..))(٣)، ويبدو أن المهدي كان قد أكثر من بناء الإهراءات، والمستودعات الغذائية فيها، فقد تحدث المقريزي عن حصار صاحب الحمار لها عدة أشهر، وأن القائم قد فتح تلك الإهراءات، والتي ملئت مؤناً ومواد غذائية تمّ تفريقها على الجند(٤) .

---

(١) ابن حوقل، (صورة الأرض)، المصدر المتقدم، ص ٧٣ .

(٢) الجوذري، (سيرة الأستاذ جوذر)، المصدر المتقدم، ص ١٨٤ والتي تليها، هامش ١٢٣ .

(٣) (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، السبع الخامس، ص ١٣٦ .

(٤) المقفى، المصدر المتقدم، ص ١٧٨ .

ومن الطريف القول إنه تكثر الروايات ذات الطابع الأسطوري المتقارب جداً عند بعض المؤرخين العرب المسلمين حول بناء المدن والحواضر الشهيرة بالتاريخ الإسلامي، من بغداد، إلى فاس، إلى المهدية، إلى القاهرة وأن كل واحدة منها صادف بانيها بموقعها وقبيل تشييدها راهباً، أو اعتمد على منجمين في رسم مخططها،أو سقط طائر في الموضع الذي يجب أن تبنى فيه، هذا ومن التسميات التي عرفت بها المهدية " جزيرة الخلفاء " التي ولد فيها الخليفة العزيز بالله(١) .

أما " المنصورية " فهي من بناء ثالث الخلفاء الفاطميين إسماعيل المنصور (٣٣٤-٣٤١هـ/٩٤٦-٩٥٣م) على بُعد نصف ميل من القيروان بجهة جنوب الغرب نُسبت إليه، وهي على شكل مستدير له أربعة أبواب، سُميت صبرة أيضاً لأنها شيدت بالمكان نفسه الذي صبر فيه جيشه بالمعركة الفاصلة ضد صاحب الحمار، فخلد إنشاؤها ذلك الانتصار منذ سنة ٣٣٦هـ/٩٤٨م، وانتقل المنصور للاستقرار فيها بالسنة التالية لتبقى القيروان مقراً لعامة الناس وفقهاء المذهب المالكي، بينما شكلت هي مركز المؤسسات الإدارية والعسكرية وغيرها للدولة الفاطمية بالرغم من أنها بدت أقل عمراناً من المهدية، ((ومن هنا فإن المنصور اقتدى بعبيد الله المهدي الذي جعل المهدية مقراً له ولمختلف المصالح الإدارية وزويلة مقراً لعامة الناس ... إن صبرة لا تشتمل على كثير من المرافق المختلفة التي اشتملت عليها المهدية مثل المرسى ودار الصناعة ومختلف الحصون التي لا تزال معالم منها قائمة إلى الوقت الحاضر والتي تدل على أن بناءها كان أكثر اتقاناً بينما لا توجد بخرائب صبرة الآن معالم بارزة ذات أهمية . كما أن المكان الذي اختاره المهدي لبناء عاصمة أكثر أهمية من المكان الذي بنيت فيه المنصورية من عدة جوانب، ولكن قدر لكل منهما ان تكون عاصمة لخليفتين، فالمهدية كانت عاصمة للمهدي وأبي القاسم . والمنصورية كانت عاصمة للمنصور وابنه المعز وبعد انتقال المنصور إلى صبرة سنة ٣٣٧هـ/٩٤٩م أصبحت هي العاصمة السياسية والإدارية ومركز التجارة والصناعة، وتمتعت بهذه المكانة في عهد المعز الذي بنى بها عدة منشآت عمرانية، ..))(٢) . هذا وقد سكن المنصورية كبار رجال الدولة والإدارة، وبالطبع كان

---

(١) المنتقى من أخبار مصر، ابن ميسر، انتقاء تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، تحقيق، وتقديم، وحواشي، وفهارس د . أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة ١٩٨١م، ص ١٦٨ .

(٢) السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي، د . محمد مرسول الصالح، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٨٣م، ص ٣٠١ .

معظمهم من الكتاميين الذين سيبقى لهم الألق عند الخلفاء الفاطميين عموماً، وسيُعرف لهم ديوان خاص باسمهم في المرحلة المصرية(١)، وتمركزت بها مختلف الأسواق وشتى الصناعات لا بل انتقلت إليها إدارة شؤون الدولة الفاطمية كلها، فمنها نُظّمت الحركة الاقتصادية للبلاد حيث كان يردها كل يوم ستة وعشرون ألف درهم من المكوس لرواج الأعمال التجارية فيها . كذلك كانت فيها مستودعات ادخار المؤن والمواد الغذائية خشية وقوع البلاد بأزمات اقتصادية، عدا عن المباني التي خصصت للإدارة بمثابة قصور شامخة زودت بأبواب حديدية، وأمكنة إدارة شؤون الزراعة من غرس الأشجار ومراكز الإرشادات والتوجيهات، وحين قدم الخليفة المعز زاد في تفعيل مؤسساتها الإدارية عبر زيادة عدد الموظفين والمباني والقصور المنيعة التي منها الإيوان الذي شيده لابنه وحُجرة التاج التي شكلت قاعة عرش الخليفة بالقصر المركزي، عدا مجلس الكافور، ومجلس الريحان، وحجرة القضة، والخورنق، وقصر الخلافة، وقصور عديدة أخرى، غير دور الصناعة المختلفة مع زيادة مساحات أراضيها الزراعية بالإكثار من زراعة الأشجار المثمرة وتشييد قناطر سقياها، خلا الاهتمام الكبير بمرافق الخدمات العامة من حدائق، وخانات، وحمامات، فقد عرف بها أكثر من ثلاثمائة حمام منها ما خصص للفئات الحاكمة، وأخرى للعامة، ولعل من المفيد تسليط الضوء أكثر على الأخبار الأثرية للاستشفاف عبرها مدى الطابع الإداري الذي عكسته هذه المدينة التي وصفت بأنها من أعظم المدائن(٢)، ((ومنذ عام ٩٤٨ وحتى ٩٧٢ بقيت المنصورية عاصمة الدولة الفاطمية، وأظهرت عمليات التنقيب من قبل علماء الآثار، السور الدائري للمدينة وأبرزته إلى النور أما تخطيط المدينة فقد كان يشابه مخطط بغداد (وهي التي أمر خليفة يسمى المنصور أيضاً) ببنائها، ... واستعملت مواد بناء أخذت مصادفة، من خرائب قصور بلدة رقادة القريبة وهي التي كانت قد هدمت على أيدي جموع خوارج أبي يزيد . لم تكن المنصورية نسخة عن بغداد فحسب بل وستصبح، نموذجاً للقاهرة أيضاً . وعلى الرغم من أن بناء القاهرة الفاطمية اتخذ شكل المستطيل بدلاً من الدائرة إلا أن مواقع بواباتها وأبنيتها، إضافة إلى تسمياتها، كانت مطابقة لتلك التي للمنصورية، وكلتاهما تضمنتا بوابة تدعى " باب الفتوح " من خلالها كان يدخل الخليفة إلى المدينة ويخرج منها في عرض رائع، و " باب زويلة " الذي أطلق نسبة إلى كتائب الجيش الإفريقية . أما قصر

---

(١) المسبحي، (أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٣٢، وص ٥١ .

(٢) الحجاري وابن عبد الملك، (النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة)، المصدر المتقدم، ص ٢٣ .

الخليفة فقد توسط المسافة بين هاتين البوابتين . وبالقرب منه كان مسجد القصر، الذي حمل اسم " الأزهر "، ... وتمّ في المنصورية بناء مجرى للماء على نموذج روماني زوّد المدينة بالماء الذي كان يخزن في ثلاثة خزانات دائرية . كما تمّ تدعيم الإيوان الكبير – قاعة العرش الكبرى التي كان الإمام الخليفة يجلس فيها ويستقبل مبعوثي الدول الأجنبية – بأعمدة قديمة ضخمة بذل الجنود جهوداً مضنيةً في إحضارها إلى المنصورية من المدينة الساحلية سوسة . وتخبرنا مصادرنا أيضاً عن إسطبلات ضخمة، وحديقة حيوانات ضمت حيوانات مستجلبة مثل السباع، إضافة إلى الحدائق العامة الشاسعة وحملت قاعات القصر المختلفة أسماء رائعة مثل " قاعة الكافور " و" قاعة التاج " و" قاعة الآس " و" القاعة الفضية " . هذا وقد تميزت المنصورية أيضاً، بسورها الذي شُيد من الطوب وأبوابها الأربعة، فعدا الشمالي، وجد الجنوبي الذي أسماه المنصور باب زويلة(١) . والشرقي الذي أسماه باب كتامة، والغربي الذي أسماه باب الفتوح، والجدير بالذكر أن إعمار المنصور لها تمّ على مرحلتين : الأولى قبل إخماده أو إبان إخماده حركة صاحب الحمار، والثانية بعد انتصاره عليه، ففي الأولى اكتفى بتلبيس أبوابها الحديد والتركيز على بعض المنشآت القوية ومخازن المؤن وتقوية السور، لكنه تفرغ للمزيد من إعمارها بعد النصر، وقد ذكر الصنهاجي ((ثم بنيت فيها بعد ذلك القصور الشامخة والأبنية الرفيعة، وغرست فيها الغروس البديعة، وجلبت إليها المياه النابعة ومن قصورها الإيوان بناه المعز لابنه ...، ومجلس الكافور، وحجرة التاج، ومجلس الريحان، وحجرة الفضة، وقصر الخلافة والخورنق، وقصور بين ذلك كثيرة، ومصانع صنيعه كبيرة .))(٢) . وفيما بعد بنى المعز أيضاً بناءً سمي المعزية، وشيد قناطر ساق عبرها المياه(٣)، ولم ينس تأسيس مكتبة عظيمة عامرةً بالكتب النادرة والقديمة نقلها إليها من المهدية، فقد عرف عنه إرساله وفوداً علمية ومندوبين ومثقفين لشراء الكتب من الحواضر والأمصار من شتى أنحاء العالم الإسلامي وغيره . إذاً طرأت تغيرات وتطورات على هذه المدينة إبان عهد المعز والتي بنيت أساساً لتخليد انتصار الفاطميين على الخارجي المذكور لكنها سرعان ما أضحت عاصمة ومركزاً إدارياً لمختلف شؤون الدولة الفاطمية ولم يستغرق تشيدها الأولي سوى عام فقد شُرع بها سنة ٣٣٦هـ/٩٤٨م وانتقل إليها المنصور مع

---

(١) (أخبار ملوك بني عبيد)، الصنهاجي، المصدر المتقدم، ص ٣٤ هامش(٤) .

(٢) الصنهاجي، المصدر نفسه،الصفحة ذاتها .

(٣) الصنهاجي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

بداية عام ٣٣٧هـ/٩٤٩م، ويؤكد ذلك ابن عذاري ويشير إلى أن من كلفه الخليفة المذكور بتأسيسها هو أبو الطاهر ((وفي سنة ٣٣٦ من الهجرة، أمر المنصور أبا الطاهر ببناء صَبْرة، واختطها، وسماها المنصورية .. ونقل أبو الطاهر سُوقة القيروان إلى صبيرة . وكان لها أربعة أبواب وبينها وبين القيروان نحو نصف ميل ..))(١) .

ويقول بموضع آخر أن انتقال المنصور إليها تمّ بعد سنة من تاريخ البناء المذكور(٢) . هذا وقد شغلت المنصورية دوراً هاماً بإدارة شؤون الدولة الفاطمية بالمرحلة المغربية لاسيما قبيل انتقال الفاطميين إلى مصر ((وبعد انتقال الفاطميين إلى مصر سنة ٩٧٣هـ، بقيت قصور المنصورية مقراً لنوابهم من السلالة الزيرية، لكن خطر غزو المنطقة من قبل جموع بني هلال البدوية جعل الزيريين يعودون إلى مدينة المهدية الأكثر أمناً على الساحل . وهُجرت قصور الفاطميين الفخمة وتُركت لعاديات الزمن . وبقيت لقرون يستخدمها سكان القيروان في صيدهم، وفي النهاية تمت تسويتها مع الأرض .

أمضى الإمام – الخليفة الفاطمي الرابع، المعز (٩٥٣-٩٧٥)، القسم الأعظم من مرحلة حكمه في المنصورية ففي عهده نمت الدولة الفاطمية متحولة إلى قوة عظمى، "... ومن المنصورية أيضاً قاد المعز شبكة عمل الدعوة الإسماعيلية الشاملة . وكان الدعاة العاملون في البلدان .. المعادية – في العراق وإيران واليمن والسند – يبعثون برسلهم سنوياً لتسليم المستحقات الدينية من مختلف أنحاء الأرض إلى جانب الرسائل المتضمنة للتقارير والتساؤلات المختلفة ... الخليفة أدار بتوجيهاته شؤون مناطق نائية وصلت إلى مولتان (في باكستان اليوم) .. (٣) . وفي المنصورية نظم المعز أمور الإدارة الاجتماعية، فكان مثلاً قد أمر تجار القيروان بأن يأتوا صباحا إليها لإدارة مصالحهم، ويعودون مساءً إلى القيروان " (٤) .

أما " المسيلة "، فقد بدا للوهلة الأولى أن إعمارها تمّ بهدف الإدارة العسكرية لتشكيل قاعدة جيوش فاطمية، فهي تبعد عن المهدية أربعمائة وثمانين ميلاً، وعن القيروان أربعمائة

---

(١) (البيان المُغرب)، المصدر المتقدم، ص ٢١٩ .

(٢) ابن عذاري، المصدر نفسه، ص ٢٢٠ .

(٣) الفاطميون وتقاليدهم في التعليم، هاينز هالم، ترجمة سيف الدين القصير، دار المدى، ط ١، دمشق ١٩٩٩م، ص ٣٠ – ٣٣ .

(٤) الحجاري، وابن عبد الملك، (النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة)، المصدر المتقدم، ص ٤٢ .

وعشرين ميلاً، وهذا البعد الشاسع بينها وبينهما ليس لشيء سوى لتختص بالإدارة العسـكرية أكثر من غيرها، ولتشكل قاعدة انطلاق الجيوش الفاطمية لإخماد حركات الزناتيين وغيرهم لتوفير الوقت بدل إرسال الجيوش من المهدية فكيلا تقطع تلك المسافة الشاسعة، بنيت المسيلة، فقد ذكر المقريزي أنه بعد عودة القائم من مهمة عسكرية نفذها ضد الزناتيين فيما وراء تاهرت كان قد أُرسل إليها من قبل المهدي، وبعد تحقيقه النصر على محمد بن خزر الزناتي عاد، ((فخطَّ برمحه مدينة في الأرض سمّاها المحمّدية ــ وهي المسيلة ــ وكانت خطة لبني كملان، فأخرجهم منها، ونقلهم إلى فحص القيروان، كأنه توقّع منهم أمراً، فأحبَّ أن يكونوا قريباً منه . ولم يدر الناس معنى ذلك حتى ظهر أبو يزيد، فكانوا أصحابه .))(١) .

لكن سرعان ما شغلت أدواراً أخرى في الإدارة العامة، والشؤون الاقتصادية مع تشكيلها مركز رصد ومراقبة لحركات الخوارج الأباضية بتاهرت وغيرهم من أعداء الفاطميين كالزناتيين بالمناطق المجاورة لها، فلتمثيلها قاعدة جيوش دائمة ومركز رصد ومراقبة احتاجت إلى الإمدادات والمؤن الاقتصادية، وبالتالي إلى مخازن ومستودعات ضخمة وعديدة لحفظ المواد للجيش عدا عن الصهاريج وخزانات المياه الاحتياطية الأمر الذي تطلب مزيداً من الموظفين والحراس للعمل بها وإدارة شؤونها والإشراف عليها خلا أمر غاية بالأهمية هو شغلها مهمة معينة من جملة دورها الإداري تجسدت بتشكيلها مركزاً بريدياً هاماً للاتصال والتنسيق مع العاصمة الفاطمية، وبقية توابعها، لاسيما بسبب مهمتها العسكرية الحساسة، فشبكة البريد الجوي والبري عملت بدأب لإيصال الأخبار إلى الخليفة وتلقي الوارد منه، ولاشك بأن المسيلة نشّطت جداً عمل شبكة البريد لضرورة نقل المعلومات منها، وإيصال الأوامر والتوجيهات إليها بالتنسيق مع ديوان المجلس المركزي في العاصمة الفاطمية الذي عدّ أساس الدواوين لما ضمّ من وثائق ومعلومات تخص شؤون الدولة بأسرها، وقام بأعمال تعادل مهام الوزارة، وتتبع كل ما له علاقة بقضايا الجيش، وغير ذلك(٢) . هذا وقد تراوحت سنة إنجازها بين (٣١٣-٣١٥هـ/٩٢٧-٩٢٩م)، وقد تولّى الإشراف على عمليات إعمارها علي بن حمدون بن سماك بن مسعود بن منصور الجذامي المعروف بابن الأندلسي الذي كان يرافق أبا القاسم بحملتـه، وعلى سبيل المكافأة له ونظراً لتحمله مسؤولية تنفيذ مخططها، فقد ولاه

---

(١) (المقفى)، المصدر المتقدم، ص ١٧٤ والتي تليها .

(٢) ابن المأمون، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٩ هامش(١) .

عليها، لكنه قضى بثورة صاحب الحمار سنة ٣٣٦هـ/٩٤٨م، فتولاها بعده ابنه جعفر، وفيما بعد شغلت هذه المدينة دوراً أساسياً بإدارة تموين الجيش والمصالح التي تخصصت بالبنى التحتية للدولة الفاطمية كلها عبر تركيز مستودعات ضخمة فيها لحفظ المؤن، وزيادتها مع الزمن، إضافة إلى أماكن أخرى لإقامة الإداريين و موظفي الإشراف على عمال المخازن من ملء وتفريغ ونقل، وإعمار دور سكن للعامة الذين بدأوا يفدون بكثرة للاستقرار بها، بعد نجاح الخليفة المنصور في القضاء على أزمة التموين أو على الشدة الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد إبان صراعاته مع صاحب الحمار . وكانت تقطن فيها قبائل بربرية من " بني برزال " و" زندراج " و" هوارة " و " مزاتة " و " بني كهلان " . وقد بُني لها سوران تلاهما جدول ماء أحاط بهما لتفجير مياهه عند اللزوم بغية عرقلة تقدم الأعداء، ولعلها سُميت المسيلة لسيلان الماء منها أو لزحف الجنود عنها عند الحاجة، أو لوجود وادي سهر الذي سال داخله نهر كبير مما يرجح التفسير الأول، فهذا النهر زاد جداً في أهميتها لا بل تطلب وجوده توجيه كوادر إدارية خاصة للإشراف على العمل الزراعي نظراً لتخصيبه أراضيها عقب محاولة الفاطميين الاستفادة منه ومن الوادي في المردود الزراعي الذي تنوع بين أعناب، وقطن، وحنطة، وشعير، وأنواع أخرى من الحبوب، والبقوليات، وما أمسى فيها من مواشٍ ودواب مختلفة وأنعام وغيرها لتوفر المراعي الخصبة فيها، فلا شك أنها تطلبت موظفين مختصين بعمليات المسح للقيام بقياس الأراضي ((... وحصرها في سجلات، وتثمينها، أي تقدير درجة خصوبة تربتها ..))(١)، الأمر الذي احتاج إلى مزيد من العناية والتوجيه الإداري . إذاً كان لموقعها الخصيب دور كبير بتوسعها فيما بعد، لاستغلال الفاطميين نهرها وواديها حتى استطاعت أن تستحوذ على ألق العاصمة، وتغدو مدينة ذات شأن في عصر الفاطميين بالمغرب، ((ولما تمّ بناء المسيلة انتقل مركز الثقل إليها من مدينة طُبْنَة عاصمة الزاب القديمة وأصبحت هي العاصمة السياسية، والإدارية، والمركز التجاري والحضاري للمنطقة الممتدة ما بين باغاية شرقاً، وتاهرت غرباً فانتقل كثير من سكان المناطق المجاورة إليها واتسع عمرانها وراجت تجارتها وتنوعت وازدهرت أوضاعها من مختلف الجوانب فأمّها رجال المال، والأعمال، وقصدها العلماء والشعراء من مختلف أنحاء المغرب وخارجه ومنهم محمد بن هانئ الأندلسي .. وتمتعت بقسط وافر من أسباب الحضارة والمدنية، وبذلك ساهمت مساهمةً فعالةً في إنعاش مختلف وسائل الحضارة بالمغرب الأوسط في عصر

---

(١) ابن المأمون، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ١٠ هامش(٢) .

الفاطميين ..))(١) . وكذلك كان قد بنى فيها القائم بابين لسوريها الأول سُمي باب القاسمية، والآخر باب الأمور، وأسهب قليلاً الصنهاجي في حديثه عنها فقال ((... ووصلت ... من الحضارة والعمارة ... وملك علي بن حمدون فيها وابنه جعفراً ويحيى إلى الغاية القصوى والأمد الأقصى وأمر أن تدخر فيها الأقوات وأنواع المأكولات، وكل ما تنضم إليه الضرورة ففعل وزاد فاحتفل ... وكان إذا ارتفعت الأسعار، وأغبت الأمطار يكتب إلى أبي القاسم، وهو ولي عهد أبيه يخبره بذلك وبعد إفضاء الأمر إليه يستأذنه في البيع، ويعلمه بما في ذلك من الزيادة والنفع، فيأباه وينهاه، ويأمره بالاستكثار والادخار، ويعلمه أنه سيحتاج إليه، ويضطر نحوه . فلم تزل تلك الأطعمة مصونةً مختزنةً إلى فتنة أبي يزيد وخروج إسماعيل المنصور إليه وأتباعه، فكانت عوناً له ولإنجاده وامداده عند وصوله إلى جبل كيانة(٢) . وحصره أبو يزيد فيه، وبين المسيلة، والجبل الذي حصره فيه وهو المطل على القلعة .. فكانت ميرتهم وارتفاقهم بها . ولم يكن في تلك الجهات إذ ذاك مدينة غيرها، ..))(٣) . وقد عرف من تولى المسيلة بصاحب المسيلة، فمثلاً كان يقال لجعفر بن حمدون صاحب المسيلة الذي كان والده قد وفد إلى المغرب قادماً من الأندلس منذ عهد المهدي فاتصل به وتقرب من ابنه القائم ونال ثقته فأسند إليه تشييدها، وفي مرحلة من المراحل عينه والياً على الزاب كله وبعد أن ترعرع ولداه جعفر ويحيى ببلاط الخليفة الفاطمي القائم تحت وصاية جوذر نشبت فتنة أبي يزيد فأرسل القائم كتاباً إلى ابن حمدون يطلب فيه إمداده بقوات من قبائل البربر الزابية، فتمّ ذلك وكانت لابن حمدون صولات وجولات مع صاحب الحمار أثبت فيها إخلاصه للفاطميين وشدة بأسه حتى وفاته سقوطاً من فوق إحدى المرتفعات الشاهقة إبان إحدى عملياته القتالية ضد المذكور، فولّى القائم بعده ابنه جعفر بن علي على المسيلة والزاب معاً شراكةً مع أخيه يحيى ((فاستجدا بها سلطاناً ودولةً وبنيا القصور والمنتزهات واستفحل بها ملكهما وقصدهما العلماء والشعراء ...))(٤)، ويذكر ابن عذاري أن الشيعة كانوا يطلقون عليها اسم المحمدية(٥)، وأن

---

(١) الصالح، (السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية)، المرجع المتقدم، ص ٢٩٩ .

(٢) يعرف هذا الجبل اليوم باسم جبل المعاضيد ذو موقع عسكري هام، كان للرومان اهتماماً به، ووجد أثر معتقل لهم فيه عبر اكتشافات أثرية حديثة، وهو يطل على بحيرة الحضنة، وقد سمي أيضاً جبل معاضيد . (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٢٥ هامش(٤) .

(٣) الصنهاجي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٤) الجوذري، (سيرة الأستاذ جوذر)، المصدر المتقدم، ص ١٧٥ هامش(٨٢) .

(٥) (البيان المُغرب)، المصدر المتقدم، ص ٢١٥ .

بقربها وجدت مدينة أخرى لعلها شكلت ربضاً لها سميت " الرمانية " أطل عليها جبل أوراس، اشتهرت بقلاعها العديدة فقد عرفت أيضاً بمدينة علي بن حمدون لأنه بناها ليستقر بها الخوارج الذين شكلوا غالبية سكانها .

وقد لخص ابن حوقل حديثاً عن المسيلة بقوله : ((وهي مدينة محدثة، استحدثها علي بن الأندلسي أحد خدم آل عبد الله، وعبيدهم وعليها سور حصين من طوب، ولها واد يقال له وادي سهر فيه ماء عظيم منبسط على وجه الأرض وليس بالعميق، ولهم عليه كروم وأجنة كثيرة تزيد على كفايتهم وحاجتهم، ولهم من السفرجل المعنّق ما يحمل إلى القيروان وأصله من تنس، ومن غلاتهم القطن والحنطة والشعير، وتكثر عندهم المواشي من الدواب والأنعام والبقر، وعليها من البربر : بنو برزال، وبنو زنداج، وهوارة مزاته، وعليهم صدقات وخراج غزير، ...))(١) .

هذا وكما استفاد القائم من الإهراءات العديدة التي بناها المهدي في المهدية والتي استخدمت مخزوناتها كطعام للجند إبان حصارات صاحب الحمار، كذلك فعل المنصور ابن القائم في الاستفادة من المستودعات التي كان قد بناها القائم في المسيلة، ((ولما تمّ بناء المحمّدية سكنها كثير من الناس، وتقدم أن يُخزن بها كثير من الطعام، ويُحتفظ به، ففعل ذلك، فلم يزل مخزونا حتى خرج أبو يزيد، فكان المنصور إسماعيل بن محمد القائم هذا يمتار منه ولا يجد غيره .))(٢) .

وأما مدينة " أشير " فتعدّ من المدن التي أسست بناء على توجيه من الفاطميين وبإشارة منهم وليست من المدن الأساسية التي أقاموا بها كالمهدية والمنصورية والمسيلة، فقد أسسها نوابهم من بني زيري وتحديداً زيري بن مناد الصنهاجي زعيم قبيلة صنهاجة الذي كان موالياً لهم وذلك عام ٣٢٤هـ/٩٣٦م، وكان هدف الفاطميين البعيد من توجيهه لإعمارها هو تكوين سد منيع من خلالها ليقف بوجه قبيلة زناتة المعادية لهم، لكنها بعد تطور نفوذ الزيريين وتوسع سلطانهم لم تعد تفي بالغرض في استيعاب شؤونهم وإدارتهم العسكرية والمدنية وغيرها ففقدت دورها بعد سنة ٤٥٧هـ/١٠٦٥م أي بعد حقبة طويلة من انتقال الفاطميين إلى مصر بما يزيد عن تسعين عاماً حتى أمست صغيرة غير قادرة على استيعاب التوسع الزيري فانتقل الأمير الناصر بن علناس بن حماد منها إلى بجاية بعد أن اعاد بناء وتجديد

---

(١) (صورة الأرض)، المصدر المتقدم، ص ٨٥ .

(٢) المقريزي، (المقفى)، المصدر المتقدم، ص ١٧٥ .

هذه الأخيرة . إذاً كان قصد الفاطميين منها هو الإدارة العسكرية لبعض جهات المغرب بغية تأمين السيطرة السياسية والعسكرية على المناطق التي كانت تخرج عن نفوذهم، وكان خراب أشير على يد يوسف بن حماد الصنهاجي في نهايات القرن الخامس الهجري / الحادي عشر للميلاد . ووجدت مدينة أخرى فاطمية لكنها لم تشغل دورا هاماً كمتقدماتها لصغرها بُنيت بهدف الإدارة الاقتصادية لمناطقها المحلية هي " زَلول " ((وزَلول مدينة لطيفة في شرق أزيلي لها أسواق قريبة وكان عليها معوّل حسن بن كنون الحسني الفاطمي مستحدثها، ...))(١) .

هذا وبنهاية المطاف في المرحلة المغربية يمكن القول إن الإدارة بكل معنى الكلمة لم تظهر بقوة وجلاء عند الفاطميين إلا بعد انتقالهم إلى مصر، أو أن الأضواء التي أمكن تسليطها على شؤون الإدارة عندهم إبان المرحلة المغربية تبقى خافتةً قياساً بعصف النشاط الإداري الذي أظهروه في مصر، ويذكر الدكتور أيمن فؤاد سيد ((.. أننا لا نعرف الشيء الكثير عن نظم الفاطميين، ورسومهم في الدور الإفريقي، ..))(٢) . إلا انه يمكن القول من حيث شؤون الإدارة الاجتماعية أن تنظيماً عاماً كان قد قام به الخليفة المعز لدين الله على مختلف الفئات الاجتماعية والرعايا بما أملاه على قاضي قضاته النعمان حدد فيه الخطوط العامة لهيكلية مجتمع الدولة الفاطمية شمل الحقبتين المغربية والمصرية بما أظهره من تشريعات بدت على شكل نصائح توجب العمل بها وتطبيقها، وكأنه وجهها إلى من سيليه من الخلفاء الفاطميين، وإلى رؤساء المؤسسات الإدارية ((إعلم أن الناس خمس طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض . فمنهم الجنود، ومنهم أعوان الوالي من القضاة، والعمال، والكتّاب، ونحوهم . ومنهم أهل الخراج من أهل الأرض وغيرهم، ومنهم التجار، وذوو الصناعات، ومنهم الطبقة السفلى، وهم أهل الحاجة والمسكنة . فالجنود تحصين الرعية بإذن الله، وزين الملك، وعزّ الإسلام، وسبب الأمن والحفظ، ولا قوام للجند إلا بما يخرج الله لهم من الخراج، والفيء الذي يقوون به على جهاد عدوهم، وعليه يعتمدون فيما يصلحهم، ومن تلزمهم مؤنته من أهليهم . ولا قوام للجند، وأهل الخراج إلا بالقضاة، والعمال، والكتّاب بما يقومون به من أمورهم، ويجمعون من منافعهم، ويأمنون من خواصهم وعوامهم . ولا قوام لهم جميعاً إلا بالتجار، وذوي الصناعات فيما ينتفعون به من صناعاتهم، ويقومون به من أسواقهم، ويكفونهم

---

(١) ابن حوقل، (صورة الأرض)، المصدر المتقدم، ص ٨٠ .

(٢) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٥ .

به من مباشرة الأعمال بأيديهم، والصناعات التي لا يبلغها رِفقهم . والطبقة السفلى مـــن أهــل الحاجة والمسكنة يُبتلون بالحاجة إلى جميع الناس، وفي الله لكل سعةً . ولكلٍ على الأمير حـــقٌ بقدر ما يحق له، وليس يخرجه من حقه ما الزمه الله من ذلك إلا بالاهتمام به، وبالاستعانة بالله عليه، وان يوظف نفسه على لزوم الحق فيما وافق هواه وخالَفَه، ..))(١) .

(١) النعمان، (دعائم الإسلام)، المصدر المتقدم، ص ٣٦٦ .

الباب الثاني

{{ المرحلة المصرية الأولى (٣٥٨-٤٦٧هـ/٩٦٩-١٠٧٥م) }}

الفصل الأول

_ القسم الأول : الأعمال الإدارية الأولية التي قام بها جوهر الصقلبي، والفاطميون بعد انتقالهم إلى مصر .

_ القسم الثاني : سمات شبكة الإدارة العامة للدولة الفاطمية في مصر .

الفصل الثاني

الأعمال الإدارية الأساسية، والمؤسسات التي أسسها جوهر الصقلبي، والخلفاء الفاطميون .

_ القسم الأول : [المؤسسات المدنية عند الفاطميين في مصر]، " ديوان الإنشاء " ، " ديوان المظالم "، " ديوان بيت المال والخراج " ، " ديوان الصناعة المدنية " .
[المؤسسات الدينية عند الفاطميين في مصر]، إدارة القضاء، (القضاة ، وقاضي القضاة)، إدارة الحسبة، إدارة التوجيه المذهبي (الدعاة وداعي الدعاة).

- القسم الثاني : المؤسسات العسكرية عند الفاطميين بمصر، " ديوان الجيش "، " ديوان العمائر [ديوان الجهاد] "، ديوان البريد "، " الولاة "، " إدارة الشرطة والاستخبارات "، " الإدارة السياسية " .

الفصل الأول

القسم الأول : الأعمال الإدارية الأولية التي قام بها جوهر الصقلبي، والفاطميون بعد انتقالهم إلى مصر.

القسم الثاني : سمات شبكة الإدارة العامة للدولة الفاطمية في مصر.

القسم الأول

الأعمال الإدارية الأولية التي قام بها جوهر الصقلي، والفاطميون بعد انتقالهم إلى مصر

الأعمال الإدارية الأولية التي قام بها جوهر الصقلبي، والفاطميون بعد انتقالهم إلى مصر

لقد انتقل الفاطميون إلى مصر بعد أكثر من محاولة باءت بالإخفاق، فقد كان المهدي قد أرسل القائم بحملتين ((.. وهو عالم بأنها لا تُفتح على يديه،))(١)، على الرغم من أنه وصل ((.. إلى الإسكندرية، وملكها، وملك الفيوم، وعاد إلى بلاده، ..))(٢)، وقد تمّ دخول الفاطميين إلى مصر بعهد المعز سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م بقيادة جوهر الصقلبي .

إن أُولى الأعمال الإدارية التي قام بها الفاطميون بعيد استتباب الأمور لهم في مصر، هي ضرب السكة، ونقش عبارات النصر عليها لإعلان قيام دولتهم رسمياً، فقد أمر جوهر بفتح دار الضرب ((وضرب السكة الحمراء))(٣)، وعليها ((دعا الإمام معد بتوحيد الإله الصمد)) – في وجه، وفي الآخر : ((المعز لدين الله أمير المؤمنين))، وفي غيرها : ((بسم الله . ضُرب هذا الدينار بمصر سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة)) – وبالوجه الآخر ((لا إله إلا الله، محمد رسول الله، أرسله بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون . عليّ أفضل الوصيين وزير خير المرسلين))(٤)، وذكر المقريزي أن جوهراً ((لم يدع عملاً إلاّ جعل فيه مغربياً وشريكاً لمن فيه .))(٥)، وأوجد وظيفة جديدة هي إدارة النيل تمثلت بتسميتها " وظيفة المشرف " على مقياس النيل بالروضة، وهذه كانت معروفة من قَبل الفاطميين، ولكن لم يفرد لها موظف اختص بها إلا بهذه الآونة، وذُكر أيضاً أن جوهراً تولى الإشراف شخصياً على شؤون المظالم كل سبت، ثم كلف شخصاً دعي أبو عيسى مرشد، للقيام بشؤونها(٦)، وأنه سرح علي بن لؤلؤ عن قيادة الشرطة السفلى، وردّ شبل المعرضي،

---

(١) النعمان (المجالس)، المصدر المتقدم، ص ٤٧٦ .

(٢) الحجاري وابن عبد الملك، (النجوم الزاهرة في حُلى حضرة القاهرة)، المصدر المتقدم، ص ٣٧ .

(٣) لعل المقصود بالسكة الحمراء الدينار المصنوع من الذهب الجيد العيار الذي امتاز به العصر الفاطمي، المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ١٦٤ هامش(٢) .

(٤) المقريزي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٥) المقريزي، المصدر نفسه، ص ١٦٨ .

(٦) المقريزي، المصدر نفسه، ص ١٦٥ .

ووزع عدداً من الموظفين ليختصوا بالإشراف علـــى إدارة شـــؤون خـــراج ضيـــاع وقـــرى مصر(١)، وأنه عندما ((زاد الغلاء، ونزعت الأسعار؛ وتوفي أبو جعفـــر المحتسـب، فـرد جوهر أمر الحسبة إلى سليمان بن عزة، فضبط الساحل، وجمع القماحين في موضع واحد ولـم يدع كف قمح يجمع إلا بحضرته، وضرب أحد عشر رجلاً من الطحانين وطيف بهم .))(٢).

هذا والمتتبع للإجراءات الإدارية الأولية التي اتخذها جوهر يدرك أن هذا الرجل لـــم يكن ينقصه الحزم والشدة، وأنه كان يعلم أن طبيعة المرحلة الانتقالية تتطلب منـــه الحـــزم على الرغم من أن بعض الإرباكات قد انتابته، بدا ذلك من خلال كثرة تبديله للموظفين بوقـــت قصير، مع أنه كما أشرت ظهر حازماً جداً، فقد أمر بقتل جماعة من الناس وصلبهم بالطرقـات لتورطهم بعمليات فساد(٣) . وكان أقرّ عامل الخراج نفسه علي بن يحيى بن العرمـــرم لكنـــه أشرك معه بعد شهر واحد رجاء بن صولاب المغربي(٤) .

وعندما كان المحتسب يشدد على الصيارفة، كانوا يثيرون الشغب ويطلقون عبارات استفزازية ضد الفاطميين، فقابل ذلك جوهر بمزيد من الصرامة حتى كاد أن يحرق مرةً رحبةَ الصيارفـــة لولا خشيته من امتداد النيران إلى مسجد بجوارها(٥)، وحين ((.. منع جوهـــر مـــن الدينـــار الأبيض(٦)، وكان بعشرة دراهم، فأمر أن يكون الراضي بخمسة عشـــر درهمـــاً، والمعـــزي بخمسة عشر درهماً ونصف، فلم يفعل الناس ذلك فرد الأبيض إلى ستة دراهـــم))(٧)، وقـــد استمرّ متشدداً بكثير من الإجراءات لاسيما التـــي تعلقـــت بـــالأمور الاقتصاديـــة كـــالمؤن، والمزروعات، مثل الحبوب وكيفية التعامل بتداولها، فذكر المقريزي أنه ((رُدَّت الحسبة إلـــى سليمان بن عزة المغربي، فجمع سماسرة الغلات في مكان وسدَّ الطرق إلا طريقاً واحداً، فكـــان البيع كله هناك، ولا يخرج قدح غلة حتى يقف عليه .))(٨) . وأنه ((.. في يـــوم الجمعة

---

(١) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ١٦٥ .

(٢) المقريزي، المصدر نفسه، ص ١٦٩ .

(٣) المقريزي، المصدر نفسه، ص ١٦٨ .

(٤) المقريزي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٥) المقريزي، المصدر نفسه، ص ١٨٣ .

(٦) لعله كان قليل القيمة ومرد ذلك لاحتوائه على كمية كبيرة من الفضة الأمر الذي جعلـــه يعـــرف بـــهذه التسمية، المقريزي، المصدر نفسه، ص ١٧٢ هامش(٢) .

(٧) المقريزي، المصدر نفسه، ص ١٨٣ .

(٨) المقريزي، المصدر نفسه، ص ١٧٢ .

لثمان خلون من جمادى الأولى صلى جوهر الجمعة في جامع ابن طولون، وأذن المؤذنون بحيي على خير العمل، وهو أول ما أذّن به بمصر .))(١) .

إن عملية انتقال الفاطميين من تونس إلى مصر اضطرتهم إلى كثير من الإجراءات السريعة، والضرورية، والحازمة لجعل الأمور تستتب لهم، لاسيما وأنهم قد اكتسبوا خبرةً بالتعامل مع أصناف عديدة من الرعايا منذ أن كانوا بإفريقية، وكان الناس في مصر يدركون مدى قوة الفاطميين العسكرية وضخامة أسطولهم مما سهّل تنفيذ قراراتهم وإجراءاتهم الإدارية، هذا وقد تنوعت الإجراءات الإدارية الفاطمية مع المغاربة المنتقلين إلى مصر، وتعددت لاستيعابهم، مع شيء من كسر شوكتهم لعدم إشعارهم بالتميّز على غيرهم، أو التعالي على سواهم من الفئات الأخرى، لكونهم أصحاب فضل في قيام الخلافة الفاطمية لاسيما الكتاميون، فالسلطات الفاطمية لم تسمح لهم بالصلف على غيرهم، وكانت غايتها المزيد من الاستقرار وتوطيد النفوذ وكسب ود الرعايا من الفئات الاجتماعية الأخرى، حتى إنها جمعت أغلبية المغاربة في مناطق محددة وعينت والياً خاصاً عليهم لإدارة شؤونهم، ومراقبة تحركاتهم، كذلك عينت قاضياً خاصاً بهم لمعالجة قضاياهم، فقد ذكر المقريزي مثلاً بأحداث العام الذي انتقل فيه المعز إلى مصر أي سنة ٣٦٢هـ/٩٧٣م أنه ((فيه تبسطت المغاربة في نواحي القرافة والمعافر، فنزلوا في الدور، وأخرجوا الناس من دورهم، ونقلوا السكان وشرعوا في السكنى في المدينة، وكان المعز أمرهم أن يسكنوا في أطراف المدينة، فخرج الناس واستغاثوا إلى المعز، فأمر أن يسكنوا نواحي عين شمس، وركب المعز بنفسه حين شاهد المواضع التي ينزلون فيها، وأمر لهم بمال يبنون به، وهو الموضع الذي يعرف بالخندق، وخندق العبيد ؛ وجعل لهم والياً وقاضياً ؛ فأسكن أكثرهم في المدينة [الفسطاط] مخالطين لأهل مصر، ولم يكن جوهر يبيحهم سكنى المدينة ولا المبيت فيها، وحظّر ذلك عليهم، وكان مناديه ينادي كل عشية : ((لا يبيتنّ في المدينة أحد من المغاربة))(٢)، لأن القاهرة كانت معسكرهم إضافة إلى أنه من الإجراءات الإدارية الأولية تقسيم الشرطة إلى قسمين العليا والسفلى، فالعليا بالقاهرة، والسفلى بمدينة مصر (الفسطاط والعسكر)، ومنذ أيام الطولونيين كانت العليا بمدينة العسكر والسفلى بالفسطاط، لكن لما تأسست القاهرة وغدت العاصمة نقلت إدارة الشرطة العليا إليها وبقيت إدارة السفلى بالفسطاط . وعلى الرغم من هذه الإجراءات ظلت المتعلقة منها في

---

(١) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ١٦٩ .

(٢) المقريزي، المصدر نفسه، ص ١٩٧ .

شؤون الجباية والخراج تستحوذ على الاهتمام الأكبر من الفاطميين لاسيما في أوائل انتقالهم إلى مصر، لأنهم أدركوا أنهم من خلال التعامل الحسن يكسبون ود الرعايا ويظهرون أنفسهم أفضل ممن تقدموهم، فضلاً عن هدفهم في زيادة الكسب المادي بغية دعم الخزينة، حتى القائد العسكري الذي كان يُوَجَّه من قِبلهم ببدايات وصولهم إلى مصر بهدف السيطرة وبسط النفوذ على مدن وأقاليم أخرى، كان يكلف شخصياً بالإشراف على جباية خراج المدن التي يدخلها، فقد ذكر ابن الأثير بأحداث سنة ٣٥٨هـ/٩٦٧م أنه ((لما استقر جوهر بمصر وثبت قدمه، سير جعفر بن فلاح الكتامي إلى الشام في جمع كبير فبلغ الرملة وبها أبو محمد الحسن بن عبد الله بن طغج فقاتله في ذي الحجة من السنة وجرت بينهما حروب كان الظفر فيها لجعفر بن فلاح، وأسر ابن طغج وغيره من القواد فسيرهم إلى جوهر وسيرهم جوهر، إلى المعز بإفريقية، ودخل ابن فلاح البلدة عنوةً ... وجبى الخراج ...))(١)، كذلك أشرف جوهر على إدارة شؤون ديوان المظالم، وجلس بنفسه يوم السبت لمتابعة قضايا الناس ومظالمهم، وكان يلازمه القاضي أبو الطاهر الذهلي الذي ثبته جوهر في منصبه القضائي الذي كان فيه قبل انتقال الفاطميين إلى مصر، واعتمد جماعة الشهود، وجعل إلى جانب كل شاهد مصري آخر مغربي(٢)، وطفق جوهر ينفذ إجراءات تعلقت بالمواريث والأحوال الشخصية وفق تخريجات المذهب الإسماعيلي، فقد أمر برد المواريث لذوي الأرحام فقط، وأن ترث الفتاة مثل الفتى، وألا يرث مع البنت الوحيدة لا عم ولا خال ولا ابن أخ ولا ابن عم، وإذا توفيت وهي متزوجة يرثها زوجها وكل ذلك وفق إخراجات مرجعية القاضي النعمان، ((وكان بعض قضاة الفاطميين يورّثون أبناء العبد الرقيق دون سيده، ويقبلون شهادته على غيره، وشهادة العبيد بعضهم على بعض، على حين رأى بعض آخر من القضاة وعلى رأسهم النعمان، عدم توريث الأرقاء عملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (العبد وما ملكت يداه لسيده)))(٣) .

هذا وأن كل الأعمال الإدارية التي قام بها جوهر من توجيهات وإنشاء أجهزة إضافية، ووظائف جديدة، ودواوين سيتم ذكرها بالتفصيل لاحقاً تحت عنوان سمات شبكة الإدارة العامة، وضمن المؤسسات الإدارية المدنية، والدينية، والعسكرية عند الفاطميين في مصر، قد حوى معظمها إجراءه الإداري الكبير الذي قام به، وهو إنشاء عاصمة جديدة

---

(١) الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت١٩٦٧م، عشرة أجزاء، جـ٧، ص٣١ والتي تليها.

(٢) القرشي، (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، ص ١٥٧ .

(٣) القرشي، المصدر نفسه، ص ١٦٦ هامش (١) .

للفاطميين سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م وهي القاهرة التي شكلت مركزا للدواوين، والقصور الخلافية، والمنشآت التي تضمنت شتى التفرعات الإدارية، وغير ذلك من مستودعات، وإهراءات، ومزارع، ومعامل، ودور صناعة عسكرية، ومدنية، وورش، وأسواق، ومختلف الفعاليات الأخرى لاسيما على الصعيد المذهبي الدعوي الإسماعيلي عبر بث تعاليم هذا المذهب من خلال مجالس الحكمة وسواها من المراكز الدينية، فقد أنشأ جوهر القاهرة لتكون مركزاً لاحتواء وتنامي ونشر تعاليم الفاطميين، المذهبية والسياسية، وأول ما أسماها " المنصورية " عقب بناء القصور الخلافية فيها، ولما جاء المعز إلى مصر بعد أربع سنوات من تشييدها أسماها القاهرة تفاؤلاً بأنها ستقهر بغداد حاضرة الخلافة العباسية(١)، وقد وصفها ناصر خسرو بدقة(٢)، وكان من أدوارها الأساسية علاوة على ما تقدم احتوائها لإدارة النيل لوقوعها بمقربة منه، فقد تمّ الإشراف على إدارة شؤونه وسقيا الأراضي الزراعية منه، وتوزيع قنوات الري عنه وغير ذلك، فإدارة النيل شكلت نظم إيقاع الحياة في مصر الفاطمية، ذلك الذي شكل فيضانه مناسبة عيد لكل التجمعات السكانية مختلطةً عليه، فالقاهرة شكلت حاضرة رقت بالحيلة في مصر، والنيل عبّرها أخصب البلاد(٣).

ومن الإجراءات الإدارية الأولية التي اتخذها المعز فور استقراره بمصر إفراده إدارةً للمظالم خاصةً بالمغاربة سلمها لأبي سعيد عبد الله بن أبي ثوبان، وأحياناً أشرف هو شخصياً عليها، ((وتحاكم إليه جماعة من المصريين فحكم بينهم وسجل، فكان شهود مصر يشهدون عنده ويشهدون على أحكامه، ولم يُرَ هذا بمصر قبل ذلك، واستخلف أبا سعيد أحمد بن محمد الدا.دي .))(٤) . وخشية ذعر الناس لانخفاض منسوب النيل تابع إدارة شؤون النيل ومنع ((النداء بزيادة النيل، وألا يكتب بذلك إلا إليه وإلى جوهر .))(٥)، عدا الحالات التي يكون فيها منسوبه طبيعياً . وبهذه الأوقات نفسها أعار المعز اهتماماً إدارياً كبيراً إلى ديوان الصناعة بمصر لا سيما صناعة السفن، ((وركب المعز إلى المقس، وأشرف على

---

(١) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ١٥٩ هامش(٤) .

(٢) انظر سفرنامة، ترجمة يحيى الخشاب، دار الكتاب الجديد، ط ٣، بيروت ١٩٨٣م، ص ٨٩ .

(3) Trésors Fatimides du Caire
1998 institut du monde Arabe , Paris
Shoeck – Ducaju – Є Zoon , Gand , P . 28 , et 15 .

(٤) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر نفسه، ص ١٩١ .

(٥) المقريزي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

أسطوله، وقرأ عليه وعوّذه، وخلفه جوهر والقاضي النعمان ووجوه أهل البلد، ثـم عـاد إلـى قصره))(١)، وهو أول من أنشأ دار صناعة السفن بالمقس وصنع بها ستمائة مركـب ((لـم يُـرَ مثله في البحر على ميناء))(٢) . وإبان عهده تمت عمليات جمع الخراج وحصره داخـل دار الإمارة، وقد سار على نهجه السالف بالمغرب ونهج أسلافه الأئمة في حصر المسـؤوليات بأشخاص قلائل جداً من ذوي الثقة وتسليمهم إدارة شتى مصالح الدولة بالتنسيق معه، فقد ذكـر المقريزي أنه ((ولست عشرة من المحرم (سنة ٣٦٢هـ/٩٧٣م) قلّد المعز الخراج، ووجـوه الأموال جميعها، والحسبة، والسـواحل، والأعشـار، والجوالـي، والأحبـاس، والمواريـث، والشرطتين، وجميع ما ينضاف إلى ذلك، وما يطوى في مصر وسائر الأعمـال أبـا الفـرج يعقوب بن يوسف الوزير، وعسلوج بن الحسن، وكتب لهما بذلك سجلاً قُرىء يـوم الجمعـة على منبر جامع أحمد بن طولون ؛ وقبضت أيدي سائر العمال والمتضمنين وجلسا عنـد هـذا اليوم في دار الإمارة في جامع أحمد بن طولون للنداء على الضياع وسائر وجـوه الأمـوال، وحضر الناس للقبالات وطالبوا بالبقايا من الأموال مما على المـالكين والمتقبليـن والعمـال، واستقصيا في الطلب، ونظرا في المظالم .))(٣) . هذا وبإيراد نص صغير للمقريـزي تكـاد تكتمل أسماء الشخصيات التي أمسكت بأهم المؤسسات الإدارية والأجـهزة الضروريـة لإدارة شؤون مصر الفاطمية في أيام المعز، ((وأمير المؤمنين المعز لدين الله وخليفته القائد جوهـر . والقاضي أبو طاهر محمد بن أحمد . والخراج نصفين إلى علي بن محمد بن طباطبـا، وعبـد الله بن عطاء ؛ والنصف الآخر إلى الحسن بن عبد الله، والحسـين بـن أحمـد الروذبـاري وصاحب بيت المال محمد بن الحسين بن مهذب : وصاحب المظلة شفيع الصقلبي . وطبيبـه موسى بن العازار . والشرطة السفلى إلى عروبة بن إبراهيم، وشبل المعرضـي . والشـرطة العليا إلى جبر بن القاسم وإمام الجامع العتيق والخطبة إلى عبد السميع بن عمـر العباسـي . وإمام الصلوات الخمس الحسن بن موسى الخياط .))(٤) . ومن الملاحظ أنه عين علـى إدارة بعض الأجهزة اثنين واحد من المغاربة وآخر من المصريين كما فعل جوهر الـذي أقـرّ لـه المعز الكثير من الأعمال والإجراءات الإدارية التي كان قد قام بها، مثل تثبيت المعز للقاضي

---

(١) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ١٩٢ .

(٢) المقريزي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها، هامش(١) .

(٣) المقريزي، المصدر نفسه، ص ١٩٦ والتي تليها .

(٤) المقريزي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

أبي الطاهر الذهلي المذكور، والذي كان أبقاه جوهر قاضياً على مصر، وهو كان في منصبه هذا منذ أيام كافور(١) في الوقت نفسه الذي كان يجدد فيه بإنشاء المزيد من المؤسسات الإدارية والأجهزة الجديدة، مثل "ديوان المودع" الذي خصص لحفظ أموال اليتامى، والأموال التي لا وارث لها، وأموال الغائبين، وقد كلّفَ بإدارة شؤونه قاضياً . مع توجيه عناية خاصة للمؤسسات الأمنية والحساسة بالدولة مثل "جهاز الشرطة" الذي أوكل أمر إدارته وقيادة شؤونه إلى من رأى فيه الحزم، والقوة، وشدة البأس خصوصاً وأن عهده كان بمرحلة توطيد النفوذ الفاطمي في مصر التي تعرضت لانتفاضات من المغاربة وغيرهم، الأمر الذي لم يجعله يتردد بعزل وتبديل بعض قيادات هذا الجهاز عند اللزوم، خصوصاً إبان تعرض البلاد لخطر خارجي مثل الهجمات التي شنها القرامطة على أرياف مصر، ((وأمر المعز المغاربة بالخروج من مصر، والسكنى بالقاهرة .))(٢) .

هذا ومن الأعمال الإدارية التي بدا حزم المعز فيها تلك الصلاحيات التي منحها للمحتسب، واهتمامه الكبير بعمل إدارة الحسبة، فقد منح رئيسها نفوذاً واسعاً لدرجة خوّله فيها تعيين نوابٍ عنه بشتى الولايات المصرية، وصار المحتسب بمكانة القاضي، فقد كان المعز يدرك أن توزيع العاملين بجهاز الحسبة تحت إشراف محتسب قوي له صلاحيات واسعة أمراً ضرورياً ليعم النظام ويسود الأمن مختلف أرجاء الدولة، فضلاً عن الأعمال والمهام المعروفة التي قام جهاز الحسبة أساساً عليها في الإسلام، ومنها الإشراف على نظافة شتى أنواع المأكولات والمواد الغذائية والتموينية التي تباع بالأسواق والمحال العامة كاللحوم والفواكه والخضار وغيرها، ومراقبة المباني القديمة والدور التي توشك على الانهيار، كذلك الحفاظ على السلوك والآداب العامة، ومنع التسكع بالشوارع وملاحقة الغش وضبط المقاييس والأوزان ومراقبة الأعمال التجارية، فالمحتسب في مصر كان يستدعي الصيارفة والتجار إلى دار العيار لاختبار موازينهم وصنوجهم إسوةً بالمرحلة المغربية، وكان يتلى أمرُ تعيينه بقراءة القرار الذي كان يصدر عن الخليفة على منابر المساجد، هذا وقد زاد في عناية المعز بأمور الحسبة أنها ارتبطت عنده بشؤون قمع الفساد والتدهور الاقتصادي فكانت عنايته بهذا الجهاز الإداري والرقابي على أشدها في إدارة صرف، ودخل بيت المال ومسائل الخراج والضرائب بغية زيادة الرصيد في خزينة الدولة، لتعويض النقص الذي تعرضت له إثر الانتقال من

---

(١) النويري، نهاية الأرب، الجزء الخاص بتاريخ القاهرة، مخطوط، ص ١٩٦ والتي تليها .

(٢) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٢٠٣ .

المغرب إلى مصر، فقد كانت الحملة التي أعدها المعز لدخول مصر .

ومن المهم الوصول للحديث عن الإجراءات الإدارية الصعبة والموجّهة لأمور فنية زراعية اتخذها الفاطميون للقضاء على معضلة الأزمات الاقتصادية الحادة التي كانت تتعرض لها الديار المصرية وتسبب مجاعات مرعبة، حتى عدّ بعض الباحثين أن هول الفاجعات بمصر سببت قدوم الفاطميين إليها لمحاولة القضاء عليها أو التخفيف منها قدر الامكان، ولم يكن أولئك الباحثون من القدامى فحسب بل حتى من المحدثين . وفيما يبدو لي أن الكوارث الاقتصادية التي ضربت مصر لم تشكل الدافع الوحيد أو الأساسي لقدوم الفاطميين من المغرب إليها، فقد تكون شكلت تغطية أو سبباً مباشراً أو ظاهرياً لقدومهم، أو فرصةً مناسبةً لذلك لكنها لم تكن السبب الكلي أو الفعلي للانتقال الكبير، فقد كان من الممكن أن يساهم الفاطميون بالقضاء على المجاعات في مصر دون نقلهم دولتهم إليها، ولعل المجاعات كوّنت السبب الذي أخر الانتقال الفاطمي الكلي من المغرب العربي إلى مصر، إذ فصلت مسافة أربع سنوات بين الانتقالين الجوهري والمعزي، فكان من الممكن أن يكتفي الفاطميون بإرسال المؤن والأغذية إلى مصر مع خبرات فنية زراعية لمحاولة معالجة تدهور وضع مصر الاقتصادي الناتج عن القحط وسوء الإدارة، ونقصان مياه النيل، لكن السبب الحقيقي بوجهة نظري لانتقالهم، هو الشروع في تطبيق الخطة الاستراتيجية المرسومة عندهم منذ دور الستر للسيطرة من المغرب العربي على المشرق الإسلامي من خلال اتخاذ مصر قاعدة واسعة مفعمة بالطاقات البشرية للقضاء على الخلافة العباسية ،وجعل الراية الفاطمية البيضاء ترفرف من بغداد على عموم الديار العربية والإسلامية قبالة راية القاهرة البيضاء فيتوحد الجناحان، بينما ذكر الدكتور عبد المنعم ماجد معتمداً على رأي للمقريزي بأن سبب مجيء الفاطميين إلى مصر هو القضاء على المجاعات أو التخفيف منها عند المصريين، ((وقد استمرت المجاعات قبل الفاطميين في عهد الإخشيديين تسع سنوات ؛ بحيث أن وقوعها كان السبب في مجيء الفاطميين . فيذكر المؤرخ المقريزي أن مجيء الفاطميين سببه الضنك من المجاعات، وتعذر وجود الأقوات ؛ بحيث إن المصريين كاتبوا المعز الفاطمي . فلما وصل الفاطميون مصر ؛ عملوا على تخفيف حدة المجاعات القائمة ؛ بما اتخذوه من إجراءات ؛ منها حمل الغلات معهم من المغرب . كذلك كان الفاطميون إذا قصر النيل كتموا مقاييسه إلى أن يوفي إلى الحد المرموق ؛ حتى لا يحدث اضطراب في الأسعار .))(١) . لكن لو لم يكن الفاطميون يدركون أن لديهم إجراءات

---

(١) الإمام المستنصر بالله الفاطمي، د . عبد المنعم ماجد مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٦١م، ص١٥١ .

إدارية يمكن أن تساهم جداً بالتخفيف أو بشبه إنهاء للأزمات الاقتصادية بمصر لما انتقلوا إليها ذلك الانتقال الكلي المعزي، ولعلهم جربوا أنفسهم خلال السنوات الأربع الأولى قبل الانتقال الكبير، فأجدت معهم تلك التجارب منفعةً بالقضاء أو بالتخفيف من حدة المجاعات التي كانت تاريخية في مصر منذ عصر الولاة الأمويين، فلم تكن تشرب أرض مصر العطشى المياه اللازمة لإحياء الزراعة فيها، فاجتاحها القحط حتى نَدُرت فيها الأقوات، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار خلا الأوبئة التي لم تفارق تلك المجاعات المزمنة، غير أنه من الممكن أن يكون السبب المباشر لقدوم الفاطميين الجوهريين إلى مصر، ما ذكره ابن الأثير بأنه في مطلع النصف الثاني من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ((سيَّر المعز لدين الله أبو تميم معد بن إسماعيل المنصور بالله القائد أبا الحسن جوهراً غلام والده المنصور – وهو رومي – في جيش كثيف إلى الديار المصرية فاستولى عليها، وكان سبب ذلك أنه لما مات كافور الإخشيدي صاحب مصر اختلفت القلوب فيها ووقع بها غلاء شديد ...))(١)، والدليل على أن وراء انتقال الفاطميين إلى مصر هو اتخاذها قاعدة توسع لتحقيق طموحاتهم، أنهم واصلوا ذلك التوسع بعد سيطرتهم على الشام عبر مصر، فقد ذكر ابن خلدون أنه ((.. كانت دولتهم أعظم، فملكوا إفريقية، والمغرب، والشام، ومصر، والحجاز ..))(٢)، ولو لم تكن لديهم نية ضم الجناحين الغربي والشرقي عبر مصر لما جهدوا لإبقاء المغرب تابعاً لهم، طوال المرحلة التي كانوا ما يزالون أقوياء فيها بمصر، فعلاوة على حرص المعز على بقاء الزيريين نوابه في المغرب تابعين بشدة للقاهرة، فإنه وبعد مرور ردح من الزمن كان الخليفة المستنصر بالله (٤٢٧-٤٨٧هـ/١٠٣٥-١٠٩٤م) قد أرسل بني هلال وبني سليم إلى المغرب لإرغام بني زيري بن مناد على العودة إلى الطاعة الفاطمية عقب خروجهم عنها إبان استغلالهم بدايات الضعف الذي حل بالدولة الفاطمية آنذاك، وقد أثار أولئك البداة بعض الاضطرابات والفوضى هناك، وكانت دار الحكمة بالقاهرة التي أنشأها الخليفة الحاكم بأمر الله (٣٩٤هـ/١٠٠٥م) تعمل على بث تعاليم المذهب الفاطمي إلى شمال إفريقية .

ولكن كيف تغلبت الدولة الفاطمية على أزمات المجاعات المزمنة بمصر التي سببها نقصان مياه النيل وسوء الإدارة، فقد تمّ اتخاذ إجراءات إدارية وتوجيهات صارمة جداً طُبِّقت بحذافيرها تحت مراقبة شديدة للغاية تجسدت بإجراءات سريعة أولية وأخرى دائمة، الأولى من

---

(١) (الكامل)، المصدر المتقدم، ص ٣٠ والتي تليها .

(٢) (المقدمة)، المصدر المتقدم ص ١٦٣ .

خلال الإمدادات والمؤن وخزن مستودعات الحبوب بمصر من نتـــاج الأراضـــي الزراعيــة المغربية وغيرها، والدعم المادي الفاطمي المتواصل إلـــى مصــر عــبر التجـــارة النشــطة، فالفاطميون كانوا مسيطرين على مياه المتوسط، وتتوفر لديهم سفن تجارية ضخمة مع علاقــات دبلوماسية واقتصادية حسنة بينهم وبين بعض دول أوربة الغربية، ولاسيما جمهوريات إيطاليــا جنوى وبيزا والبندقية، عدا عن إجراءاتهم الرقابية الصارمة التي اتخذوها فـــي مصــر لمنــع الاحتكار والتهريب عبر الحدود والثغور من خلال جهاز الحسبة عبر منحه صلاحيات واسعة النفوذ جداً لقمع مظاهر الاحتكار عند التجار الكبار والصغار، مع الرقابة المشددة على أســعار المواد الغذائية لعدم التلاعب فيها، وقمع أية مخالفة اقتصادية (تموينية) بلا هوادة، فضلاً عـن تحديد أماكن معينة في الفسطاط للسماسرة وبائعي الحبوب وتحذيرهــم بعــدم التجــوال مــع بضائعهم، ولم يسمح جوهر الصقلبي منذ أوامره الأولى بالوصول إلى الأسواق المحددة لتجـــار المحاصيل، إلا من خلال طريق واحد مع رقابة شديدة على المنافذ الأخرى لتبقى الأمور كلــها تحت نظر إدارة الحسبة، فضلاً عن الأوامر الأخرى لمراقبة العمل على تشــييد المســتودعات التي تصلح لخزن الحبوب بإشراف السلطات الفاطميــة متمثلــة بــإدارة الحســبة لاســتخدام مخزوناتها إبان المجاعات، هذا وبعد مجيء الخليفة المعز من المغرب، عما كان قد أرسله مــن مؤن وما جلبه معه إلى مصر أمر بتشييد المزيد من المستودعات، ففي القـــاهرة كـــان مكـــان خزن الحبوب خلف القصر الفاطمي وراء دار الوزارة وقد سمي ذلك المكان " المُناخ الســعيد " وقصد بالمُناخ الموضع المخصص برسم طواحين الحنطة المرتبطة بجرايات القصور، وبرســم مخازن الحديد والأخشاب(١)، إضافة إلى سعي السلطات الفاطمية للسيطرة على بـــلاد الشــام بهدف التوسع، فجلب المزيد من المؤن والمواد الاقتصادية التي عبأت تلك المســتودعات فـــي مصر .

أما الإجراءات الإدارية الدائمة التي اتخذتها السلطات الفاطمية للقضاء أو للتخفيف مــن حدة المجاعات المزمنة التي كانت تضرب مصر، فتجلت بتشجيع العمل في الزراعة وترشــيده، وبناء القاهرة القريبة جداً من النيل لإمكانية الإشراف الدائم على تصريف مياهه، مـــع شــق الترع، وإقامة الجسور، والنواعير لرفع المياه إلى الأراضي المرتفعة، إضافة إلـــى إجـــراءات أخرى عبّر عنها ناصر خسرو بدقة في قوله ((.. وقد بنوا بجزيرة تنيس ومدينتها صـــهاريج عظيمـــة تحت الأرض وهي قوية البنيان وتسمى المصانع فحين يغلب ماء النيل ويطرد الماء

---

(١) ابن المأمون، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٤٠ هامش(٣) .

الملح من هناك، تُملأ هذه الأحواض حين يفتحون له الطريق . وماء هذه المدينة من تلك المصانع التي تمتلئ وقت زيادة النيل، ويستعمل السكان هذا الماء حتى السنة التالية ... وبتنيس مصانع كثيرة موقوفة، يُعطى ماؤها للغرباء وسكانها خمسون ألفاً .))(١)، هذا وأن الإدارة الفاطمية العامة قد أعطت أوامرها للإدارتين اللتين اختصتا بشؤون الزراعة وديوان الخراج لتوجيه الفلاحين وعمال الزراعة إلى استغلال الأراضي التي غمرتها مياه النيل وانحسرت عنها كونها تكون مشبعة بالمياه، ويمكن ألا تحتاج للري حتى نهاية الموسم، ((وحينما يبدأ الماء في التناقص يتبعه الزراع، فكلما جفت بقعة زرعوها الزرع الذي يريدون . وعلى هذا النحو زرعهم الصيفي والشتوي فلا يتطلب ماء آخر قط .))(٢) .

ومع كل هذه الإجراءات لم يتمكن الفاطميون من القضاء دائماً على الأزمات الاقتصادية في مصر لا سيما بعد بدء مرحلة ضعف دولتهم، فكما سيمر في البحث خبر الشدة العظمى التي ضربت مصر إبان عهد الخليفة الفاطمي المستنصر بالله (٤٢٧-٤٨٧هـ/١٠٣٥-١٠٩٤م) لمدة سبع سنوات (٤٥٧-٤٦٤هـ/١٠٦٥-١٠٧١م)، والتي كان لتدهور الظروف السياسية والإدارية والفوضى الاجتماعية دور بارز بها، عدا عن انخفاض مياه النيل الحاد والمفاجئ، مع ذلك يمكن القول أن إجراءات الفاطميين تلك قد ساهمت في شبه القضاء على الأزمات الاقتصادية والمجاعات التي كانت تضرب مصر، بل بالقضاء عليها في حقبة قوة الدولة وازدهارها، فقد كان الفاطميون قد اتخذوا علاوة على الإجراءات الأولية والمؤقتة والدائمة، إجراءاتٍ سريعةً جانبيةً لتوفير الأموال اللازمة لشراء المزيد من المؤن الاحتياطية وطرح المزيد من المخزون المؤوني مثل بيعهم عدداً كبيراً من القطع القماشية والألبسة الفاخرة من قصورهم .

هذا وعلى الرغم من انشغال الخلفاء الفاطميين الأوائل في مصر عن غيرها لتركيز أركانهم بها، وتنظيم شؤون إدارتها من كل الجوانب، فقد ظلت عيونهم تشخص إلى سواها انطلاقاً منها وعبرها، بعدما كان الخليفة المعز يتطلع من المغرب إليها خصوصاً وإلى سورية وبغداد عموماً كأماكن مقدسة، ولم يضيع نظرته تلك من أجل تثبيت حكمه فيما تركه خلفه (المغرب العربي)، فقد واصل سياسة القائم بأمر الله في دعم

---

(١) خسرو، (سفر نامة)، المصدر المتقدم، ص ٧٨.

(٢) خسرو، المصدر نفسه، ص ٨٣ .

الصنهاجيين(١)، بوصفهم نوابا عن الفاطميين في إدارة شؤون المغرب العربي وإبقائه تابعا إداريا وسياسياً وعسكرياً إلى العاصمة الجديدة القاهرة التي بقيت حكراً على الفاطميين أنفسهم دون غيرهم، فاتخاذها مركزاً للحكام والأسر الفاطمية أبعد الحكم الفاطمي عن الشعب المصري، وأبقاه غريباً في جنده، وإداراته، ودعاته، وأزهره، لذلك سَهُلَ فيما بعد على صلاح الدين إزالة الخلافة الفاطمية، وحكمها دونما ردات فعل شعبية مصرية، فعمارة الذي ثار كان يمانياً، ولم يكن مصرياً، فكأنما القاهرة شكلت حصناً فعلاً، أو قلعةً للفسطاط في مصر، أو مقراً محصناً للأسر الإسماعيلية مما زاد في عزلة الفاطميين عن فئات الشعب المصري.

وجوهر الصقلبي الذي أوهم بعض الموظفين بإبقاء اعتمادهم في مناصبهم كالقاضي أبي الطاهر الذهلي كان ينأى عملياً في إبعادهم، والاعتماد على من جاء معه من الفاطميين الذين كانوا في المغرب، وحتى أبو الطاهر الذهلي نفسه لم يكن مصرياً بل عراقياً، فهو محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن بُجير بن صالح بن عبد الله بن أسامة ابن القاضي أبي العباس الشيباني، البغدادي المولد، الفقيه المالكي الذي كان قد تولى قضاء الحاضرة العباسية بغداد، وواسط، ودمشق(٢).

هذا وعلى ذكر جوهر الصقلبي، فهو جوهر بن عبد الله أبو الحسين الرومي، الكاتب مولى المعز لدين الله أبي تميم معد الذي رباه وهو صغير، ((... حتى بلغ مبالغ الرجال في خدمته، وكناه بأبي الحسين، ورقاه في الخدمة))(٣)

(1) Les Fils De la SAGESSE
Les ismaéliens et l'Aga khan Bernard Nantet Imprimé en France Dépôt légal : Février 1998 . p . 124 .

(٢) المقريزي (المقفى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ١٨٩ .

(٣) المقريزي، المصدر نفسه، جـ ٣، ص ٨٤ .

القسم الثاني

سمات شبكة الإدارة العامة عند الدولة الفاطمية في مصر

سمات شبعة الإدارة العامة عند الدولة الفاطمية في مصر

إن أبرز سمة من سمات الإدارة العامة عند الدولة الفاطمية في مصر، هي ظهور منصب الوزارة الذي كان مغيباً طيلة المرحلة المغربية، ليظهره الفاطميون فور وصولهم إليها، ولو شكلياً أول الأمر، فعراقة مصر الإدارية هي على عكس بداوة المغرب آنذاك، مع الأخذ بعين التقدير تبدل نوعية الخلفاء بعد المعز، وقد ذكر المقريزي بحديثه عن جوهر الصقلبي أنه عند دخوله مصر ((... أقرّ ابن الفرات على وزارته))(١)، ولم تعرف مصر هذا المنصب تماماً قبل مجيء الفاطميين إليها، ويذكر الباحث أيمن فؤاد سيد أنه ((عُرف نظام الوزارة لأول مرة في مصر الإسلامية في العصر الفاطمي . حقيقة أن الطولونيين والإخشيديين اتخذوا بعض الوزراء مثل : أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن رستم الماذرائي الكاتب الذي وزر لخمارويه بن أحمد بن طولون، وأبو الفضل جعفر بن الفرات وزير كافور الإخشيد، إلا أن الوزارة كنظام ثابت لم يعرف في مصر إلا مع الفاطميين ..))(٢) .

وقد عُرفت الوزارة عند الفاطميين في مصر بنوعين : وزارة تنفيذ، ووزارة تفويض، الأولى بمرحلة قوة الدولة الفاطمية، والثانية في ضعفها، وذلك حسب المعنى الدقيق لتعريف الوزارة كما ورد عند الماوردي بأنها نوعان، التنفيذية يكون الوزير فيها قليل الصلاحية ووسيطاً بين الحاكم والرعية، بل مجرد ناقل ينفذ رأي الحاكم(٣) . أما وزير التفويض فهو المدبر للأمور وله حق التصرف والإمضاء، وأحكامه نافذة(٤) .

وقد وضع جوهر جعفر بن الفرات تحت المراقبة غير المباشرة، وحدَّ عملياً من نفوذه ليتناسب هذا الإجراء مع طبيعة الوضع الانتقالي الجديد، ويبدو أن الهدف من إبقائه له كان كسب الرأي العام المصري، وللاستفادة من خبرته، لكن جعفراً لم يكن راضياً عما آل إليه وضعه، فطلب من الخليفة المعز عند قدومه إلى مصر إعفاءه من مهمته، وتمّ له ذلك . وقد ظل الخليفة المذكور يعتمد على جوهر في الكثير من شؤون الإدارة حتى سنة

---

(١) (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ١٦٨ .

(٢) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١١ .

(٣) (الأحكام السلطانية)، المصدر المتقدم، ص ٢٧ .

(٤) الماوردي، المصدر نفسه، ص ٢٣ .

٣٦٤هـ/٩٧٤م، لدرجة أن البعض ردّبه برتبة الوزير(١)، وفي هذه السنة بدأ المعز يستعين بيعقوب بن كلّس وعسلوج بن الحسن، وبعد وفاة المعز تسلم ابنه العزيز الخلافة (٣٦٥-٣٨٦هـ/٩٧٥-٩٩٦م) وكلف رسمياً يعقوب بن كلّس بمنصب الوزارة وهو اليهودي، البغدادي، المولود سنة ٣١٨هـ/٩٣٠م ولقّبه بالوزير الأجل سنة ٣٦٧هـ/٩٧٧م لتبدأ من هذا التاريخ الوزارة وخطتها في شبكة إدارة الدولة الفاطمية .

إذاً أول ما ظهرت الوزارة رسمياً عند الفاطميين بمصر كانت في عهد الخليفة العزيز . وسميت عندهم " رتبة " وعرفوها بنوعيها، وزارة القلم، والسيف، وعدت من أرفع وأسمى المناصب . فكثيراً ما كانت العناية موجهة من قبل الخليفة إلى منصبها، الذي كَثُر تبديل الوزراء فيه، لحساسيته منذ أن تمّ اتخاذه رسمياً واعتماده بعهد الخليفة المذكور الذي ((.. وزر له يعقوب بن كلس اثني عشرة سنة وشهرين وتسعة عشر يوماً، ثم من بعده علي ابن عمر العداس سنة واحدة، ثم أبو الفضل جعفر بن الفرات سنة، ثم أبو عبد الله الحسين بن الحسن البازيار سنة وثلاثة أشهر، ثم أبو محمد بن عمار شهرين، ثم الفضل بن صالح الوزيري أياماً، ثم عيسى بن نسطورس سنة وعشرة أشهر .))(٢) .

هذا ولعل كثرة تبديل الوزراء عاداً بالدرجة الأولى للقلق الذي كان ينتاب الخليفة من أدنى خلل، أو تقصير، أو شك في تصرفات صاحب هذا المنصب الهام، ولعلّ تفتيش الخلفاء الفاطميين عمن تتوفر لديه صفة النائب المخلص، والمستشار الكبير، والسفير، هي وراء كثرة التبديل في مرحلة القوة، فقد ذكر ابن طباطبا كما مرّ معنا عن الوزير أنه ((.. وسيط بين الملك ورعيته، فيجب أن يكون في طبعه شطر يناسب طباع الملوك، وشطر يناسب طباع العوام، ليعامل كلاً من الفريقين بما يوجب له القبول والمحبة والأمانة، والصدق رأس ماله . قيل : إذا خان السفير، بطل التدبير، وقيل ليس لمكذوب رأي . والكفاءة والشهامة من مهامه، والفطنة والتيقظ والدهاء والحزم من ضرورياته، ولا يستغنى أن يكون مفضالاً مطعاماً، ليستميل بذلك الأعناق، وليكون مشكوراً بكل لسان . والرفق والأناة والتثبت في الأمور، والحلم والوقار والتمكن ونفاذ القول مما لا بد له منه ...))(٣) . ولما وجد الخلفاء الفاطميون

---

(١) الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، د . محمد حمدي المناوي، دار المعارف بمصر ١٩٧٠، ص ٣٤ .

(٢) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٢٩٦ والتي تليها .

(٣) (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١١٠ والتي تليها .

وزيراً حاز على الصفات المذكورة قدروا قيمته وبجلوه، فقد ظهر ذلك من خلال تعاملهم مع ابن كلّس وأمثاله، فقد كان الخليفة إذا أراد تكليف وزيره بمهمة ما، يرسل إليه كتاباً يذكر فيه ألقابه العامة والخاصة ويكتب له بخطه وزيرنا السيد الأجل (ثم يذكر نعته الخاص به) أمتعنا الله ببقائه بنجاز ذلك إن شاء الله تعالى، لا بل بلغ في بعض المراحل أن بعض أسماء الوزراء طُرّزت على الألبسة الفاخرة والفرش والعمائر، وحفرت على بعض الآنية الفخمة، ففي عهد العزيز بالله تمّ تثبيت اسم الوزير يعقوب بن كلّس على الطراز مثل اسم الخليفة، وأمدّه بنفوذ خوّله سلطاتٍ واسعةً وحتّم على الجميع مخاطبته ومراسلته باللقب الذي باركه به وهو " الوزير الأجل " وقد بان في بعض النقوش الأثرية، كالذي وجد في مقام الخضير بدير البلح، وعلى قطعة قماشية تعود إلى القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي في مصر(١)، هذا ولمكانة منصب الوزير فقد أمسى لقب الأجل يطلق على جميع الوزراء الفاطميين حتى قدوم بدر الجمالي . ولكن يعقوب بن كلس كان أول من أُطلق عليه هذا اللقب، لاعتماد الخليفة العزيز عليه اعتماداً كبيراً، هذا الوزير الذي جاء ليغيّر في نظم الإدارة بمصر الفاطمية، ويؤسس لأجهزة عملت وفق تنسيق، وأنظمة دقيقة، فشكل ما يشبه الانقلاب على معالم وأنظمة الإدارة التي كان قد ساهم فيها القاضي النعمان وأولاده، ولعل السبب الأساسي لسطوع نجم هذا الوزير، هو خبرته في شؤون المال والمعاملات الاقتصادية والتجارية، ومهارته بإدارة أموال الدولة، وكان اسمه أبو الفرج بن يوسف، ولقبه ابن كلّس، وقد عدّ منشئ أول مجالس جامعية حقيقية في الأزهر لتوغله بأبعد من الطابع المذهبي الذي غلب على أسلوب النعمان وبنيه . وقد كان سفره إلى مصر سنة ٣٣١هـ/٩٤٣م بأواخر حكم محمد بن طغج الأخشيد (٣٢٣-٣٣٤هـ/٩٣٥-٩٤٦م)، وبعد ذلك عينه كافور في ديوانه الخاص، وقد وصف بأنه كان واسع الحيلة وافر الذكاء، تدرج بالرتب حتى ترأس جميع دواوين مصر الكافورية، وبعد وفاة كافور سنة ٣٥٧هـ/٩٦٨م اعتقله الوزير أبو الفضل جعفر بن الفرات، لعلو شأنه ولإدراكه طموحه في الوصول إلى الوزارة لكن أحد المتنفذين توسط له فأخرجه من السجن، ودبر سفره سراً إلى بلاد المغرب عام ٣٥٧هـ/٩٦٨م وهناك اتصل بالخليفة الفاطمي المعز لدين الله الذي كان منهمكاً في تجهيز القوات الفاطمية لدخول مصر، وقد صحبه الخليفة

---

(١) الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، حسن الباشا، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٨م، ص ١٢٧ .

(٢) (الباشا)، المرجع نفسه، ص ٩٨ .

(٣) (الباشا)، المرجع نفسه، ص ١٢٧ .

المذكور معه سنة ٣٦٢هـ/٩٧٣م عند انتقاله إليها، محاولاً الاستفادة من خبرته في شؤون الإدارة والتعامل المالي، فقلده بعد سنة من التاريخ المذكور شؤون الخراج، وأمور الأموال، والحسبة، ومعاملات السواحل، والأعشار، والجوالي، والأحباس، والمواريث، والشرطتين (العليا والسفلى)، وسائر الاعمال الاخرى مما يضاف إلى ذلك، وما يطرأ على شؤون مصر، عدا عن إدارة الشؤون الخاصة التي تعلقت مباشرة بالخليفة المعز، وقد نجح ابن كلّس ببراعة في تغطية كل ذلك . وورد وصف له عند ابن كثير بأنه ((... كان شهماً فهماً ذا همة وتدبير وكلمة نافذة عند مخدومه، وقد فوض إليه أموره في سائر مملكته،...))(١) . وتشير الأخبار إلى أن حب السلطة والوصول إلى مرتبة الوزارة والجاه شكلت الدافع الذي أدى بابن كلّس لدخول الإسلام وتركه اليهودية، لاسيما وأن هذا كان شرط كافور فيما يبدو، قبل أن يرقيه إلى مناصب رفيعة، ((والآن عندما أصبح يعيش في ظل الحكم الفاطمي، لم يكن لعقيدته أدنى مشكلة، ذلك أنه من المشهور تسامح هؤلاء الحكام مع أهل الذمة، الأمر الذي مكّن عدداً من اليهود شغل أعلى المناصب في الدولة، ودخل يعقوب بن كلس في خدمة المعز في سنة ٣٥٧هـ/٩٦٨م وبدأ مرحلة جديدة من حياته .))(٢) . وقد ذكر ابن الصيرفي عن ابن كلّس أنه ((كان يهوديا كاتبا صائنا لنفسه محافظا على دينه، جميل المعاملة مع التجار فيما يتولاه، ... وكان ابن كلّس متكلماً على مذهبه، فشرح الله صدره للإسلام فنزل الجامع وصلى الغداة جماعة يوم الاثنين لثماني عشرة ليلة خلت من شعبان سنة خمسين وثلاثمائة وأظهر إسلامه، ... وسار إلى المغرب وخدم الإمام المعز لدين الله ...

وفي شهر رمضان سنة ثمان وستين وثلاثمائة لقبه (العزيز) " بالوزير الأجل " وأمر أن لا يخاطبه أحد ولا يكاتبه إلا به، وخلع عليه وحمل ....))(٣) . ولعل الذي ساعده في تحقيق مهامه التي أوكلت إليه بعهد الخليفة المعز هو اليهودي الآخر عسلوج بن حسن .

إذاً لقد كان يعقوب بن كلّس أول وزير للدولة الفاطمية بمصر، أو أول وزير رسمي في الخلافة الفاطمية، وهو من ((.. وضع أسس الإدارة الفاطمية هناك، ولم يكتف بذلك بل

---

(١) البداية والنهاية، منشورات مكتبة المعارف، بيروت ١٩٩١م، ١٤ جزء، جـ ١١، ص ٣٠٨ .

(٢) يهود في الحياة الاقتصادية والسياسية الإسلامية في العصور الوسطى، ولتر . ج . فيشل، ترجمة وتقديم الدكتور سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٨م، ص ٧٨ والتي تليها .

(٣) (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٤٧ – ٤٩ .

تولى إعادة تنظيم بناء الدعوة الإسماعيلية ...))(١)، ومن القاهرة دبر إدارة شؤون البلاد مع الشام والحرمين الشريفين، وبلاد المغرب وما تعلق بتلك البلدان من أمور مالية، وقضائية وسواها، وخوّله الخليفة العزيز بالله التوقيع على جميع المكاتبات التي تصدر عنه في حال غيابه بناء على أمر أصدره سنة ٣٧٣هـ/٩٨٣م، وقد ورد من أخباره أن الدولة الفاطمية الفتية في مصر لم تجد أمهر منه بالأعمال الإدارية، لاسيما إدارة الشؤون الاقتصادية، فقد اقترن اسمه برخاء مصر الفاطمية لبلوغ مواردها بعهده أرقاماً لم تبلغها قبله، فقد ساهمت إدارته بشكل فعلي في إنعاش الاقتصاد مما عاد بالفائدة الكبرى على البلاد والعباد الامر الذي جعل الخليفة المذكور يقدر قيمته تقديراً كبيراً حتى إنه قلق عليه قلقاً شديداً إبان مرضه وعاده باستمرار، لأن ابن كلّس كان قد اتخذ إجراءات ساهمت جداً في إيقاف التدهور الاقتصادي وسوء الإدارة، وما كانت تعانيه مصر من أزمة ممتدة من قبل انتقال الفاطميين إليها، وشرع بتنظيم الشؤون المالية بإعادته فتح دار الضرب وسكّه ديناراً مُعزياً جديداً، ووضعه سعراً تبديليا جديداً بالدرهم الفضي لهذا الدينار، وكذلك للدينار الراضي، وأصدر أمراً بتحديد سعر تبديل الدينار الراضي بـ ٢٥,٥٠ درهماً، كذلك اتخذ عدة إجراءات إدارية، وتنظيمات مالية أخرى بالسنوات اللاحقة، ((وكان يعقوب بن كلّس وعسلوج بن حسن أكثر نجاحاً في هذا الميدان، وقام إصلاحهما الذي له قرائن عديدة على قبول الدينار المعزي فقط في المدفوعات الرسمية، ولا ريب أن الهدف من هذا الإجراء كان تأمين الاستقرار للدينار المعزي وذلك في سبيل زيادة دخل الدولة، وكان هذا في الوقت نفسه محصلة ضرورية في توجيه ضربة للدينار الراضي الذي قيل بأنه فقد ثلث قيمته ...))(٢) .

وكان نمثل هذه الإجراءات الإدارية وغيرها نجاحات جمة عادت بالفائدة على اقتصاديات الدولة الفاطمية مما عزز مكانتها السياسية والعسكرية، حتى وصف بعضهم ابن كلّس بصاحب العبقرية التنظيمية في شؤون الإدارة والاقتصاد من الطراز الأول . ليس هذا فحسب بل ((.. تظهر أهمية تعيين يعقوب وتزداد من خلال حقيقة أنها كانت المرة الأولى التي جرى فيها تعيين وزير من قبل الحكم الفاطمي في مصر .

ويكفينا أن نذكر عن أعماله كوزير حقيقتين هامتين هما : أ – تنظيم الإدارة في عدة دواوين، وزوّد كل ديوان بعدد محدد من الكتاب، أما بالنسبة لديوان الأموال فقد زوّد بعدد من

---

(١) أ . د . زكار، (الجامع)، المرجع المتقدم، ص ٩٣ والتي تليها .

(٢) فيشل، (يهود)، المرجع المتقدم، ص٨٣ .

الجهابذة(١)، وأقام هؤلاء الموظفون في قصر يعقوب بن كلّس، وعملوا جميعـا تحت إشراف " زمام " محدد، ب – مؤسسة الخزائن التي كانت سمة خاصة بالإدارة الداخلية للفاطميين، ولقد قيل أنه وضع في داره عدداً كبيراً من الخزائن أشرف على كل منها نـاظر خـاص .))(٢)، فابن كلّس يُعدُّ أهم من بنى النظام الإداري، والدعوي في مصر الفاطمية(٣) .

وبذلك يكون يعقوب بن كلّس قد أسهم إسهاماً فعّالاً من موقعه كوزير فـي الإشـراف على شؤون إدارية هامة بتاريخ الدولة الفاطمية، هذا الوزير الذي رافقته حاشية مـن العلمـاء والشعراء والفقهاء قضى سنة ٣٨٠هـ/٩٩١م، فتأثر عليه الخليفة العزيز بالله تأثراً شديداً حتـى اغتمَّ منذ مرضه، ((ولما اعتل علة الوفاة ... ركب العزيز إليه عائداً فقال له : وددت لو أنـك تُباع فأبتاعك بمُلْكي، أو تُفدى فأفديك بولدي، ... ومات، فأمر العزيز بأن يدفن في داره فـي قبةٍ كان بناها، وصلى عليه وألحده بيده في قبره وانصرف حزينـاً لفقـده، وأمـر أن تغلـق الدواوين أياماً بعده ... والطائفة المنعوتة .. " بالوزيرية " منسوبة إليه ... وكان عليه للتجـار ستة عشر ألف دينار فقضاها العزيز، .. عنه من بيت المال وفرّقت على قبره .))(٤)، وهـذه العلاقة الحميمة بين رئيس ومرؤوس لعلها تشبه علاقة الخليفة المعز لديـن الله مـع الأستاذ جوذر في المرحلة المغربية . ويمكن القول إن الخلافة الفاطمية لم تجد كبيراً إدارياً وسياسـياً محنكاً واقتصادياً عارفاً شبيهاً له بعد وفاته . حتى يبدو أن الخليفة العزيز كان يدرك ذلك سـلفاً مما جعل الأسى العميق يستولي عليه، ويجتاحه الحزن عند خروجه من قصره بموكب صـامت لتشييعه وقد أبا إلا أن يصلي عليه بنفسه، ولم تمنع رفات أهدابه دموعه الملكية من الانـهمار حتى إنزال المُتوفّى القبر، لينعزل بعد ذلك في قصره ثلاثة أيام بلياليها منقطعاً عـن الطعـام، مجزلاً العطاء على الشعراء الذين أفاضوا كدموعه الرثاء على ابن كلّس .

ولعل درجة تأثر الخليفة المذكور على وزيره منعته من تعيين وزير عوضاً عنه، فقـد استخدم في مرحلة من المراحل أحد كبار كتاب ديوان الإنشاء بمهمات وزيرية وهو أبو عبـد الله الموصلي، لا بل إن الخليفة ذاته اقتصر على استخدام الوسطاء والكتاب الماهرين بعده .

وبالرغم من أنه كان قد تعرض للاعتقال من قبل من ذرّف عليه الدموع الغزيرة أي

---

(١) الجهبذ هو الناقد البارع العارف بغوامض الأمور، ويقصد به أيضاً الصيرفي، والخازن، وعامل الذهـب والجابي، فيشل، (يهود)، المرجع المتقدم، ص ١٣ .

(٢) (فيشل)، المرجع نفسه، ص ٨٦ .

(٣) أ . د . زكار (الجامع)، المرجع المتقدم، ص ٩٣ والتي تليها .

(٤) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٥١ والتي تليها .

الخليفة العزيز نفسه، بسبب سعي السعاة وحسد الحساد الذين أوقعوا به بطريقة أو بأخرى، عند سيده للمكانة التي استحوذها بالدولة، فتصدى مؤقتاً لمهام الوزارة بدلاً عنه جبر بن القاسم المغربي، وكان هذا ممن وفدوا مع المعز إلى مصر، والذي عدّ من أماثل الحضرة الشريفة، بل وصلت مكانته درجةً ناب فيها عن الخليفة العزيز بإدارة شؤون الدولة إبان خروجه لحرب أفتكين التركي بالشام، وقد قُرنت الكتب باسمه على المنابر، غير أن مدة اعتقال ابن كلّس لم تطل، فسرعان ما أرجعه الخليفة العزيز إلى منصبه بعد تحقيقات أجريت معه وحوله كانت نتائجها لصالحه .

إذاً لقد أدركت السلطات الفاطمية في مصر إبان عهد العزيز أنه آن الآوان للاستفادة من منصب الوزارة رسمياً، علماً بأن جوهر الصقلبي كان قد وصل إلى منصب الوزير في مصر منذ أيام المعز، ((ولم كانت سنة خمس وأربعين وثلاثمائة ارتفع أمر جوهر، وصار إلى رتبة الوزارة .))(١)، فالوزير يمثل المشرف على شؤون رؤساء الدواوين أنفسهم، وضابط الأموال العامة للدولة، والمنسق مع الخليفة في كبرى الشؤون الإدارية، والسياسية المتعلقة بداخل مصر الفاطمية وخارجها . فمنح الخلفاء الفاطميون الوزراء صلاحيات لا بأس بها، وأمسى الوزير عندهم ذا كلمة ونفوذ فعلي وآراء مقدرة، بل أصدر بعض الوزراء الأفذاذ قرارات نفّذت في المرحلة الفاطمية، بعد استشارة الخليفة والتنسيق معه بالطبع، فكما مرّ من قبل عندما كان المعز ما يزال في بداياته وصوله إلى مصر عمل على توطيد الأمور فيها، وبحث عن معاونين كبار ومهرة مخلصين، فسلم يعقوب بن كلّس وعسلوج بن الحسن أمور النظر بالخراج والإشراف على الحسبة، وما خص شؤون السواحل، والأعشار، والأحباس، وقضايا المواريث، وجهاز الشرطتين، وما تعلق بمسائل تخص إدارة أعمال مصر ونواحيها، وحملهما كل هذه المهام قبل أن يتم تصنيف الأعمال، وتنظيمها، وبلورتها، وتوزيعها بدقة على الدواوين المختصة، فكانا يمارسان مهامهما العديدة داخل دار الإمارة بجوار جامع أحمد بن طولون، التي بناها الأخير إبان تشييده مدينة القطائع، وجعلها جنوب مسجده وصيّر لها باباً أوصلها مع المسجد عند المقصورة قرب المحراب والمنبر، وقد أضفى عليها الفاطميون بعض التجديدات، ومع مرور الأيام نقل ابن كلّس عندما أضحى وزيراً دواوين الدولة إلى داره، كما مرّ آنفاً فحوت ديوان الجيش، وديوان بيت المال، والخراج، والسجلات، والإنشاء، وديوان المستغلات، لكن فيما بعد تمّ نقل الدواوين إلى دار الوزارة التي تطورت لتعجّ بالكتّاب،

---

(١) المقريزي، (المقفى)، المصدر المتقدم، جـ ٣، ص ٥٠ .

والعلماء، والشعراء، والأدباء، والأطباء، والمتكلمين، والفقهاء، وأرباب الصنائع، وموظفي الدواوين، عدا عن أنها شملت مجلساً خاصاً لديوان المظالم، وكانت بحارة الوزيرية جنوب غرب القصر الصغير قرابة باب الفرج، وقد وسّعت وزوّدت بأجنحة لزيادة حجم الأعمال عبر مرور الأيام لما كثُرت الدواوين وتفرعاتها فيها، حتى أضحت أشبه بمدينة صغيرة، غير أنه بعد وفاة ابن كلّس نقل الخليفة العزيز مؤسسات إدارة الدولة إلى داخل قصر الخلافة، مع حجب الثقة عن غيره بعده .

هذا وفي استئناف الحديث عن مدى صلاحيات الوزراء في مرحلة قوة الخلفاء الفاطميين يمكن القول إن أوامرهم كانت نافذة وأقوالهم مسموعة، فالوزير عيسى بن نسطورس مثلاً، الذي تسلم الوزارة إبان عهد العزيز بالله أمر بأن يُمدّ الأسطول الجديد المخصص لمقاومة البيزنطيين بعشرين مركباً مجهزاً، وأن يُجلب المزيد من الصناع المهرة لصناعة السفن والمراكب الحربية، وقد تفقد بنفسه عمل هذه الصناعة حتى إنه بات أحياناً بأماكن صناعة السفن وورشات عملها لشدة اهتمامه، وحث بنفسه الصناع على الجد والإتقان، وقد نفّذ كل ما أمر به، لا بل كان يتخذ الوزير كاتباً خاصاً به من أرفع مستويات الكتاب بالدولة . هذا وإن بعض وزراء الأقلام قد شغلوا دوراً بالغاً على صعيد السياسة الخارجية للدولة مثل وزير الخليفة المستنصر، أبو الفرج ابن أخ أبي القاسم المغربي الذي سعى للتقليل من شأن " البساسيري "، والإنقاص من أهمية ما فعله في بغداد عندما سيطر عليها عاماً كاملاً ورفع الخطبة فيها للخليفة الفاطمي المذكور سنة ٤٥٠هـ/١٠٥٨م، فعمل على تحذيره من الخطر الذي يمكن أن يلحقه البساسيري بالخلافة الفاطمية، الأمر الذي قلل من اهتمام المستنصر بضرورة التجاوب مع طلبات الثائر في بغداد وإهمال التنسيق معه، وعدم دعمه بقوات إضافية، وإلغاء تزويده بالمزيد من العتاد اللازم له، والمؤن الضرورية التي طلبها من خلال رسائله، قبل تعرضه للإخفاق الداهم على يد " طغرلبك " سنة ٤٥١هـ/١٠٥٩م، لأن الوزير المذكور كان على خلاف معه وحاقداً عليه، بل هارباً منه ملتجئاً إلى القاهرة، بعدما كان قد نشأ في مصر إبان عهد الحاكم بأمر الله وتوجه إلى العراق، حيث تقلبت به الأحوال، فعاد إليها في عهد المستنصر، وفيها قربه أبو محمد الحسن اليازوري وزير المستنصر من السلطة، وأسلمه ديوان الجيش، هذا الوزير الذي لُقّب بقاضي القضاة، وداعي الدعاة، وعلم المجد، وخالصة أمير المؤمنين، الناصر للدين(١)، ولما آلت الوزارة إلى أبي الفرج بن محمد

---

(١) المقريزي، (المقفى)، المصدر المتقدم، ص ٣٦٦ .

البابلي بعد وفاة اليازوري اعتقله هذا أول الأمر ثم أفرج عنه، وتحسنت أحواله حتى أمسى وزيراً للمستنصر ولقّب بالأجل الكامل الأوحد صفي أمير المؤمنين وخالصه ؛ لكنه عُزل فيما بعد وتولى ديوان الإنشاء، وسبب حقده على البساسيري أنه عندما كان في بغداد انضم إلى حركة معارضة للمذكور، فتوترت الامور بينهما لدرجة اضطر فيها للفرار إلى مصر، فأخذ يوغل صدر الخليفة المستنصر ضد البساسيري، هذا ويمكن القول إنه عموماً قد بلغت بعض الشخصيات القوية من الوزراء درجة التساوي مع الأمراء الأفذاذ بالقيمة والرتبة في مرحلة وزراء الأقلام وبالتالي انطبق تعريف الماوردي للأمراء على تعريفه للوزراء تقريباً، حتى في مرحلتي قوة الخلفاء الفاطميين وضعفهم . فقد عرّفَ الأمراء بأنهم كانوا على نوعين، نوع له منصب إمارة خاصة ولصاحبها الإشراف على الشؤون المتعلقة بالجيش والسياسة الداخلية، والعمل على توفير الأمن دون النفاذ للشؤون الأخرى، كالأحكام، والقضاء، والجباية، والضرائب، وما شاكل، والنوع الثاني من الأمراء هُمْ ذوو الإمارة العامة الذين تعددت صلاحياتهم واتسع نفوذهم، فامتد للإشراف، بل للنظر في الأمور العسكرية، والمالية، والأحكام، وتقليد القضاة، وما شابه من تدخلات حساسة بشؤون إدارة الدولة(١) .

ويمكن القول أيضاً من خلال ما تقدم أن انكسار ظاهراً بحيدة استئثار الخلفاء الفاطميين في شؤون الإدارة والحكم بدا بعد عهد المعز، بل ظهر واضحاً قياساً بالمرحلة المغربية، وهذا لا يعني بأن الخلفاء الفاطميين في مرحلة وزراء الأقلام كانوا غير مستأثرين بشؤون الحكم والإدارة، وإنما القصد أنهم منحوا الوزراء عموماً صلاحيات لا بأس بها ما داموا اعتمدوا منصب الوزارة رسمياً عقب تأكدهم من توطيد الأمور لهم بعد مدة من انتقالهم إلى مصر، وازدياد حجم أعمال إدارة الدولة عندهم، ولكن بالوقت عينه لم يعد الاستئثار يشكل سمةً بارزةً من سمات الحكم الفاطمي في مصر كما كان يشكل السمة الأولى والأبرز بالمرحلة المغربية التي غيّب فيها الخلفاء الفاطميون منصب الوزارة لكن حتى سنة ٤٦٧هـ/١٠٧٥م أي تاريخ وصول متولي دمشق من قبل المستنصر، بدر الجمالي الذي تلقب فيما بعد " كافل قضاة المسلمين، وهادي دعاة المؤمنين "(٢) إلى مصر يمكن القول بأنه كان ما يزال يوجد نوع من الهيبة في نفوس العامة، والخاصة من رجال الدولة، وغيرهم تجاه الخليفة الفاطمي، على الرغم من بعض حالات الفوضى التي أُثيرت، فكان الناس حتى ذلك التاريخ يحسبون

---

(١) (الاحكام)، المصدر المتقدم، ص ٢٣ .

(٢) المقريزي، (المقفى)، المصدر المتقدم، جـ ٢، ص ٣٩٤ .

حسابه ويخشون عقابه، بدليل أن أكثر من عشرين ألفاً من قوات جيش المستنصر بالله الفاطمي ممن كانوا ضد التستري، قد تجمعوا على ظهور خيولهم في ميدان القاهرة بعد تنفيذهم حكم القتل في الوزير المذكور، لتفضيله العساكر السودان عليهم، وانتظروا طويلاً دون أن يبرحوا أماكنهم حتى أذن لهم المستنصر بالانصراف عند منتصف النهار، فانصرفوا(١)، ولكن كان كلما ضعف الخليفة، قوي وزيره، فيتشكل الخطر إذا توفرت لديه نية عدم الإخلاص، فمع بدايات انحدار قوة مصر الفاطمية منح الوزراء لأنفسهم حق التدخل بأخطر مجريات الأحداث السياسية وغيرها، كالتنسيق الذي تمّ بين الوزير اليازوري والبساسيري ((فأقام اليازوري أبا الحارث البساسيري مناصباً له وأمده بالمؤيد في الدين أبي نصر هبة الله موسى وأصحبه الأموال، ....))(٢)، وإن كان ذلك قد جرى بالتنسيق مع الخليفة المستنصر بالله، لكن كانت قد بدأت علائم ضعف الخليفة المذكور مع ازدياد سطوة الوزراء بدليل أنهم أضحوا يُعيّنون أصحاب الدواوين من حاشيتهم، فاليازوري نفسه كان قد عين أبا الفرج محمد بن جعفر المغربي والياً على ديوان الجيش إبان عهد المستنصر نفسه(٣)، وقد تضايق الوزير أبو البركات في عهده من ارتباط اليازوري بخدمة والدته، فطفق يدبر نقله إلى إدارة القضاء على الرغم من أن اليازوري عرف بأنه لم يكن ((... يستبد برأيه ولا يأنف من مشاورة ثقاته وأصفيائه، وكان كثير الحياء ... ولما سُعي به أنه حمل الأموال إلى الشام في التوابيت وشمع سبكه وأنفذه إلى القدس وإلى الخليل وأنه قد عول على الهرب إلى بغداد قُبض عليه في محرم سنة خمسين وأربعمائة وسُيّر إلى تنيس فقتل .))(٤) . ويلاحظ هنا بداية الانشقاقات والتعددية الوزارية التي نتجت بشكل مباشر عن تدخل أم المستنصر بالسياسة وشؤون الحكم وليس وفق خطة إدارية مدروسة ومنظمة . فاستغل الوزراء توزع مركز ثقل قيادة الدولة بين الخليفة وأمه، وأتباعها بغية ترتيب انقلابات ضد بعضهم البعض أول الامر، فقد ذكر ابن الصيرفي أنه ((... لما ولي البابلي الوزارة فتقررت له الوزارة في الاعتقال وخُلع عليه في شهر ربيع الآخر من سنة خمسين وأربعمائة، ... وأقام سنتين وشهوراً، وصرف في شهر رمضان سنة اثنين وخمسين وأربعمائة .

---

(١) فيشل، (يهود)، المرجع المتقدم، ص ١٣٠ والتي تليها .
(٢) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٨٠ .
(٣) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٨٤ والتي تليها .
(٤) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٨١ .

وكان الوزراء إذا صُرفوا لم يُستخدموا، فاقترح لما صُرف أن يُولى بعض الدواوين، فولي ديوان الإنشاء، (وهذه إشارة إلى مدى اهمية رئاسة هذا الديوان تحديدا) وصار استخدام الوزراء إذا صُرفوا سُنّة تمنع الخمول وتُؤمن الدثور، وهو الذي استنبط هذه الفعلة ونتبه على ما فيها من المصلحة. وتوفي في سنة ثمانٍ وسبعين وأربعمائة .))(1). هذا ويمكن القول إنه طيلة وجود الخلفاء الفاطميين بمصر، ومنذ عهد الخليفة المعز لدين الله حتى وصول بدر الجمالي (٣٦٢-٤٦٧هـ / ٩٧٣-١٠٧٥م) كان كل الذين تسلموا منصب الوزارة من المدنيين، أو ممن سموا وزراء الأقلام باستثناء ثلاث حالات طارئة تسلمها فيها من وصفوا بوزراء السيوف وهم برجوان، والحسين بن جوهر قائد القواد، وعلي بن صالح الروذباري .

ومن الجدير بالذكر أنه ظهر في مصر الفاطمية بمرحلتها الأولى لقب " وزير الوزراء " بعد ابن كلّس لما تلقب به أبو الحسن علي بن جعفر بن فلاح عام ٤٠٨هـ/١٠١٥م، واختفى لقب الوزير ليظهر لقب " الوسيط "، فالمسألة كانت مرتبطة بدرجة قوة شخصية الوزير، وبرضى الخليفة، وكان أقوى وزير بعد ابن كلّس، هو الجرجراني الذي تسلم الوزارة سنة ٤١٨هـ/١٠٢٥م، وبعدهما اليازوري الذي تسلمها عام ٤٤٢هـ/١٠٥٠م وبعد هذا الأخير دخلت الدولة الفاطمية طور التدهور والضعف، ليظهر وزراء السيوف، أو الوزراء المستبدون، أو وزراء التفويض.

أما السمة الثانية التي برزت من سمات شبكة الإدارة العامة عند الدولة الفاطمية في مصر، فهي اتساع مؤسسات الإدارة عبر استحداث دواوين جديدة، ووظائف إضافية وغيرها. فإنه نظراً لتوسع نفوذ الدولة الفاطمية بعد انتقالها إلى مصر وامتداد سلطتها إلى الشام والحجاز، ووجود نواب لها في المغرب، وزيادة تمسكها بصقلية، وتعميق سيطرتها على المتوسط، فقد توسع نطاق إدارتها وازداد حجم أعمالها بزيادة نفوذها واتساع أراضيها وكثرة أقاليمها لتفاقم قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وشروعها في تحقيق طموحاتها الكبيرة بالسيطرة على أرجاء العالم العربي والإسلامي، كل ذلك احتاج بالضرورة إلى مزيد من المؤسسات الإدارية وإلى الإكثار من تفرعاتها، تغطية لحجم الأعمال والتوسعات التي لم تعهدها الخلافة الفاطمية إبان المرحلة المغربية على الرغم مما وصلت إليه من نفوذ فيها، وقد تجسدت زيادة المؤسسات من خلال التركيز على الدواوين الكبرى الرئيسية، وانبثاق دواوين

---

(1) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٨١ .

(2) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٨٥ .

أخرى فرعية مثل " ديوان المجلس " الذي كان صاحبه مسؤولاً عن إدارة كل ما تعلق بشؤون الخليفة داخل مجلسه وخارجه، مع تخصيص دواة حبر له بمثابة رمز من رموز الوظائف الديوانية الكبرى، وعلى الرغم من أن هذا الديوان عُدّ فرعياً فقد نال أهمية كبرى بين الدواوين الرئيسية لارتباط عمله بشؤون الخليفة مباشرة فلم يقل صاحبه أهمية عن صاحب ديوان الإنشاء نفسه، وقد كان للخليفة دواة، وللوزير أخرى، ولرؤساء الدواوين كذلك، وكان صاحب ديوان المجلس متسلم خزانة الخليفة الموجودة في القصر داخل إيوان الاجتماعات، يقوم بإخراج دواة كل موظف من الموظفين الذين يفدون إلى الخليفة بانتظام ويدخلون حسب المكانة والرتبة، ويعمل على مناولة كل دواة لصاحبها بوساطة حاجبه أو حاجب المجلس، فقد أُفرد لكل موظف كبير حاجباً وقف خلفه إبان الاجتماعات حاملاً الأوراق الخاصة به، وكان من مهمة صاحب ديوان المجلس الإشراف على أموال الخليفة، وقد ساعده موظف سمي " صاحب الدفتر " اختص بالإشراف على نفقات الخليفة وتسجيلها . وعموماً تمّ اختيار المشرفين على الشؤون الخاصة بالخليفة وبخزائن أمواله، من الخاصة المقربين منه، وهم غالباً من الأساتذة الذين عرفوا بالمحنكين لإمالتهم عمائمهم على أحناكهم، هذا ومن الدواوين الجديدة التي ظهرت بالمرحلة المصرية الفاطمية " ديوان المفرد " الذي ذكره المقريزي وعرفه بقوله ((... يرسم من يقبض ماله من المقتولين وغيرهم .))(١)، ومهمة هذا الديوان الأساسية لم تتبلور على أشُدّها إلا بعهد الحاكم بأمر الله حيث تمّ التشديد على مصادرة الأموال غير المشروعة لاسيما إذا كان أصحابها من ذوي المناصب الكبيرة مثل كبار القادة وأرباب الوظائف، وقد كانت تُستغل الأموال المصادرة للصالح العام، وعُدّ الموظف المتسلم لهذا الديوان من كبار موظفي الدولة، ولُقّب أمين الأمناء مثل، " الحسين بن طاهر الوزان " في عهد الحاكم بأمر الله، المُحدث لهذا الديوان الذي شملت مهامه ضبط وتحديد مقدار الأموال التي تمّ تجميدها، وقبضها من أصحابها ممن سخطت عليهم السلطات الفاطمية كالمرتشين وغيرهم . ولعلّ ديوان المفرد هو الذي عُرف باسم ((ديوان المُرتّجع)) بأواخر أيام الدولة الفاطمية(٢) . ومن الدواوين الجديدة أيضاً " ديوان المواريث " وكانت مهمته ((إذا مات من يورث بدئ من ماله بتجهيزه ودفنه، ثم تُقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه . ثم تقسم تركته بين ورثته، فإن لم يكن له وارث ورثه بيت المال وإن خلف من لا يستحق كل الميراث أخذ سهمه وكان الباقي لبيت المال ... وإن

---

(١) (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٣٠٦ .

(٢) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٥٧ .

كان حشرياً لا وارث له أو كان لبيت المال في تركته نصيب احتاطوا على ما خلفه وأثبتوه وجهزوا الميت بمال بدلاً منه وأخذ كل ذي حق حقه فإن كان وارثه غائباً احتيط على تركته إلى أن يحضر وارثه ويثبت الاستحقاق ويشهد الديوان بما احتاط عليه ويوقع بالإفراج عنه وإن كان النواب قد صرفوا شيئاً من ذلك في لوازم الديوان أخرج منه حالاً ووقع عليها بإطلاق نظير المبلغ من ارتفاع ديوان المواريث، وفي بعض الأوقات يضيق عن ذلك فيعوض من بيت المال .))(١) . وظهر أيضاً " ديوان النفقات " الذي تسلمه بعهد الحاكم بأمر الله " أبو القاسم أحمد بن علي الجرجرائي " قبل أن يمسي وزيراً وينال لقب نجيب الدولة(٢) . وعُرف من الدواوين الفرعية " ديوان الإقطاع " بعد بدء جنوح الدولة الفاطمية نحو الضعف الذي انبثق عن ديوان بيت المال، وكان على رئيسه وموظفيه الإلمام التام بأحوال وأوضاع كافة القادة والأجناد ممن يستفيدون من نتاج إقطاعات معينة، وأن يكونوا على دراية بمساحات الأراضي الزراعية المقتطعة، وكميات محاصيلها ومدى ما يمكن أن تنتجه كل موسم، وأسماء وتصنيفات محاصيلها وكمياتها . لكن ظلت الأراضي التي خُصِّص جزءٌ من محاصيلها لرفد بعض القادة والأجناد تحت إشراف الدولة وسيطرتها عبر ديوان المال والخراج . وكان أيضاً من الدواوين في المرحلة المصرية عند الفاطميين ديوان اختص بالأحباس، والجديد فيه، هو درجة فعاليته ونشاطه، وقُصد بالأحباس كل ما حُبس من ثروة خُصصت لوجوه الخير، وقد عُرفت الأحباس التي أشرف عليها هذا الديوان، بنوعين : الأولى هي التي شملت الأموال التي نتجت عن إيرادات الأراضي الزراعية والعقارات المبنية، كالدور والمخازن والقيساريات والأسواق، أي ما أُطلق عليها جميعاً مصطلح فقهي هو الأعيان، وقد تم إنفاق أموالها على مصاريف الجامع الأزهر وغيره حتى سميت الأحباس العامة، والنوع الثاني سمي الأحباس الخاصة لشموله الأموال التي نتجت عن أهل البذل والعطاء والكرم من أثرياء المسلمين الذين وقفوا أموالاً لهم صُرفت على مشاريع خيرية عادت بالمنفعة على الصالح العام كالمساجد والزوايا والتكايا وأسبلة المياه وما شابه من أوجه البر، ومجمل أموال الأحباس العامة والخاصة وكل ما تعلق بشؤونها من معاملات تمَّ في ديوان الأحباس الذي دُعي رئيسه أو صاحبه " ناظر ديوان الأحباس "، وهو قاضي القضاة الذي تمت تحت إشرافه عمليات جمع الأموال وإنفاقها حتى عدّ ديوانه من أكثر الدواوين نشاطاً، هذا وقد حرص الخلفاء الفاطميون

---

(١) قوانين الدواوين، ابن مماتي، مطبعة إدارة الوطن الجميلة، ١٢٩٩هـ ، ص ١٤ .

(٢) الصنهاجي، (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٦٦ هامش (٣) .

على أن يكون موظفو هذا الديوان كغيرهم من المشهود لـــهم بالســمعة الحســنة، والاخـــلاق الكريمة والمواقف الإنسانية الطيبة، فطبيعة اختصاصاتهم ارتبطت مباشرة بالأمانـــــة، والثقـــة لتوزيع الإيرادات على المساجد والتكايا والأسبلة وسواها من وجوه الخير، كحقوق المســتحقين من ذراري أصحاب الوقف، فلم يخدم به من الموظفين الإداريين إلا من كانوا مصنفيـــن بيــن أعيان الكتّاب المسلمين من الشهود العدول حصرا مع عدد من الموظفين الذين ((ينوبون عــن أرباب هذه الخِدَم في إيجاب أرزاقهم من ديوان الرواتب، وينجزون لـــهم الخــروج بـــإطلاق أرزاقهم، ولا يوجب لأحد من هؤلاء خرج إلاّ بعد حضور ورقة التعريف من جهــة مشــارف الجوامع، والمساجد باستمرار خدمته ذلك الشهر جميعـــه، ومن تأخر تعريفه تـــأخر الإيجـــاب له، ..))(١)، وقد كان على صاحب هذا الديوان مراقبة عمل الموظفين فيه، ومراجعة النســب المقدرة من الأموال لكل جهة من الجهات المخصص صرف لها، مـــع انفصـــال عمـــل هـــذا الديوان عن أعمال ديوان بيت المال المركزي لأن الاموال التي احتواها وزعت من خلاله فقط على الجهات التي خصصت دوماً له، وكان موظفوه يقومون بدراسة الكميات الواجب توزيعـــها لكل جهة من الجهات، آخذين بعين التقدير، الحجوم ومدى الحاجة، والمتطلبات التحسينية، ومـــا يلزم من مواد وأثاث، فالجامع الأزهر مثلاً، تطلب أكثر من غيره نظر لحجمه ولوجود حلقـات دراسية عديدة وطلاب مفرغين فيه، حتى أصدر الخليفة الحاكم بأمر الله وثيقة قرّر فيها وقـــف بعض أملاكه العقارية لتتفـــق إيراداتـــها عليـــه، وعلـــى جـــامع راشـــدة الـــذي بنـــاه ســـنة ٣٩٥هـــ/١٠٠٥م، وعلى جامع المقس الذي أنشأه على شاطئ النيل، وعلى دار الحكمة، وقـــد صدرت تلك الوثيقة عام ٤٠٠هـــ/١٠١٠م، وكان الخليفة المذكور قد أوقف بعـــض الأوقـــاف للصرف على احتياجات التجديد العمراني، ولثمن الحصر العيدانيـــة، وســـواها مـــن الأثـــاث والفرش لجامع المقس أيضاً . فكان من مهمة موظفي ديوان الأحباس دراسة حاجة كـــل مـــن المساجد المذكورة مع دار الحكمة لكميات الإيرادات الماليـــة، ومـــا يلزمـــها مـــن فوانيـــس، وسجاجيد، وحصر وغيرها، وعدّت الصدقات محرمة قطعاً لغير الجهات التي حددت لها، مـــع عدم جواز الرجعة عنها، أو بيع الوقف، أو تمليكه، أو تقديمه هبةً، وقد كان موظفو المســـاجد والزوايا، والمنشآت الدينية، والوقفية، يتقاضون مرتباتهم من أموال ديوان الأحباس، فموظفـــو الجامع الأزهر مثلاً تقاضوا رواتبهم منه، وقد كان تعدادهم أربعة وعشـــرين موظفـــاً، وهـــم خطيب الجامع وثلاثة أئمـــة، وأربعـــة قومة ممن يقومون على شؤون الجـــامع لأداء مهامه،

---

(١) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ١٠٠ والتي تليها .

وخمسة عشر مؤذناً، ومشرف عام على الجامع، وقد كانت تشرى عبر ديوان الأحباس كل مستلزمات الجوامع، فالأزهر اشتريت لأجله كل الكميات الضرورية السنوية من حصر جيدة وأزيار فخار لحفظ المياه، وأعواد هندية من البخور لاستخدامها خلال شهر رمضان المبارك، ولأيام الجمع وسائر المناسبات الدينية مع ما استلزمها من فحم للبخور، وكميات من المسك والكافور، فضلاً عن سبعة وعشرين قنديلاً من الفضة وتنورين فضيين، ونصف قنطار من الشمع، وخيوط قنب لتعليق القناديل، وزيت للوقود وأدوات للتنظيفات، مع تخصيص مبالغ كبيرة لأعمال أخرى عند الضرورات، وكان مال النجوى أحد المصادر الأساسية لأموال ديوان الأحباس للصرف على الأزهر وغيره من المنشآت الدينية، هذا وقد ذكر ابن الصيرفي عن الأحباس أن ((.. دور وقياسر وطواحين وفنادق وحوانيت وغيرها من عراص وساحات وأراض زراعية يركبها النيل وقفها المسلمون على ما تشهد به كتب تحبيسها ثم عدمت تلك الكتب وجهلت مصارفها لتطاول العهد بها فصار مالها مصروفاً في الجوامع والمساجد والسقايا وجواري المتصدرين لإقراء القرآن الكريم والعلوم الشريفة وغيرهم من الأئمة والخطباء والمؤذنين والمبلغين وطلبة العلم وأرباب الصدقات ..))(١) .

هذا ومن الدواوين الجديدة التي عرفتها مصر الفاطمية " ديوان العرائف "، الذي انبثق بمثابة أرشيف حوى معلومات تفصيلية وهامة حول المواد الاقتصادية وأسعار الأغذية، وكل ما تعلق بشؤون المستهلكات، وبالتالي كان له مساس الصلة بجهاز الحسبة، وقد دلّ وجوده على درجة اهتمام الفاطميين بالأمن الاقتصادي . ومما استجدّ أيضاً " ديوان الترتيب " الذي اختص صاحبه بتنسيق شؤون الخليفة، فهو جليسه وصاحب خريطته وممهد لتحركاته وزياراته، وتنقلاته، واستقبالاته، وفضلاً عن دور هذا الديوان في ترتيب وتنسيق شؤون المعاملات بين مختلف الدواوين بالدولة، فقد شابه بعمله عمل ديوان البريد، ولعله كان يساعد الديوان الأخير، وينسق علاقاته مع الدواوين الأخرى، وقد عُرف بالعصر الفاطمي الأول، وعادله أو قام بمهامه في العصر الفاطمي الثاني " ديوان التحقيق "(٢)، وديوان الترتيب عُرف منذ أيام المعز في مصر، لكنه اشتهر أكثر في عهد الحاكم بأمر الله، لاسيما عندما تولاه المؤرخ المسبّحي غير مرة . وأيضاً من الدواوين التي تطلبتها طبيعة المرحلة المصرية " ديوان أسفل الأرض"، وقُصد به الجهاز الإداري الذي اختص وأشرف على كل ما تعلق بإدارة

---

(١) (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٤ .

(٢) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٥٧ .

الوجه البحري في مصر(١)، وكان عمله كإدارة صغيرة نسقت مع كادر ديوان جديد : آخر هو " ديوان الصعيد " لجباية كل ما تأخر من حسابات وأموال هذين الإقليمين. وأيضاً وجد " ديوان الثغور البحرية " الذي كانت مهمة كادره الوظيفي هي جباية إيرادات الثغور المصرية وموانيها، مثل الإسكندرية، ودمياط، والفرما، وعيذاب، مع ارتباط معظم إيرادات تلك الثغور برسوم الجمارك .

إضافة إلى دواوين أخرى " كديوان خزائن الكسوة " الذي تبع ديوان الصناعة المركزي . و" ديوان المستغلات " و " ديوان العزيزية " الذي أنشأه الوزير ابن كلّس، و " ديوان الجهاد " أو ديوان العمائر الذي انبثق عن ديوان الجيش، عدا عن ديوان صناعة السفن المركزي، و " ديوان الزمام " الذي ورد اسمه في سجل صدر عن الخليفة الظاهر، ولعلّ تسميته هذه هي الثانية لديوان المجلس، فعليه وقع زمام كافة الدواوين(٢) .

وأيضاً إدارة الكُراع، أو " ديوان الكُراع "، والمقصود به الديوان الذي أشرف عماله على شؤون الاصطبلات، وما حوت من دواب خاصة، وبغال الرّمل(٣)، وجمال، وزرازيف، وفيلة، وسواها وكل ما تبع إلى الاصطبلات من مستودعات العلف . وقد أشرف عدد من الموظفين الإداريين على عمل عمال هذا الديوان كان منهم كتّاب، ومستوفي، وغيرهم(٤)، فضلاً عن إدارة النيل، فالاهتمام بشؤون النيل عادة قديمة في مصر منها ما عُرف بالمكاتبة في البشارة بوفائه((وهذه المكاتبة من خصائص الديار المصرية، لا يشاركها فيها غيرها من الممالك . ولم يزل القائمون بالأمر بالديار المصرية من قديم الزمان وهلم جرّاً يكتبون بالبشارة بذلك إلى ولاة الأعمال، اهتماماً بشأن النيل، وإظهاراً للسرور بوفائه، الذي يترتب عليه الخصب المؤدي إلى العمارة، وقوام المملكة، وانتظام أمر الرعية . وقد كان للخلفاء الفاطميين القائمين بأمر الديار المصرية بذلك كبيرُ العناية، ووافر الاهتمام ؛ وكانت عادتهم في ذلك أنهم يكتبون بالبشارة بوفاء النيل كتباً مفردة، ..))(٥) .

ومن الجدير بالذكر القول أن التجديدات والتوسعات التي طرأت على المؤسسات

---

(١) إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر، المقريزي، تقديم د . بدر الدين السباعي، دار ابن الوليد، حمص ١٩٥٦م، ص ٢٢ هامش (٢) .

(٢) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٥٨ .

(٣) الرّمل هي خطوط البقرة الوحشية المخالفة للونها، ابن الطوير، المصدر نفسه، ص ٩٣ هامش(٣) .

(٤) ابن الطوير، المصدر نفسه، ص ٩٣ والتي تليها .

(٥) صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي، ١٤ جزء، القاهرة ١٩٦٣م، جـ ٨، ص ٣٢٨ .

والأجهزة الإدارية في مصر الفاطمية لم تقتصر على وجود دواوين إضافية وفرعية وتشعبات انبثقت عن الدواوين الكبرى، التي سيتم التطرق بالتفصيل إليها، وإنما انسحبت التجديدات على [ظهور المزيد من المناصب]، واعتماد العديد من الوظائف الجديدة التي تطلبتها طبيعة المرحلة المصرية . فمن الوظائف الجديدة، ظهرت وظيفة متولي السر " أمين السر "، وهو المسؤول عن حفظ الأوراق والوثائق والمستندات الخاصة بشؤون الخليفة من مسودات ونسخ مراسلات وغيرها، مما تعلق بأسرار القصر الخلافي، بمساعدة عدد من الخدم سُموا أصحاب الستائر، الذين اختصوا أساساً بالإشراف على شؤون حريم القصر(١)، وأحياناً كان يُكلَّف متولي السر بمهام خاصة وسرية خارج القصر، أو يقوم بإرسال أحد أعوانه لتنفيذها كالاطلاع على أحوال الرعية، والأسواق، وأمور الأسعار، ومدى توفر السلع، والمواد الغذائية الضرورية فيها، وهذه نوع من الرقابة على عمل بعض الأجهزة الرقابية كجهاز الحسبة .
وكذلك كان من الوظائف الجديدة وظيفة " صاحب الباب " وهو ذو شأن رفيع جداً في الدولة لكونه المندوب الخاص الممثل لشؤون القصر الخلافي، وقد تبع له موظف سُمي "عديَ الملك" اختص باستقبال رسل الملوك الوافدين إلى الخليفة، فكان ينزلهم بقاعة استراحة سميت " دار الضيافة " وهي جناح تبع للقصر، فيه خدم وفروا أسباب الراحة للزوار، وكانت مهمة عدي الملك هي عدم السماح لأي شخص من رجال القصر بالاجتماع مع أي ضيف من الضيوف قبل أن يلتقيه الخليفة، أما بعد أن يأخذ الضيوف قسطاً من الراحة، ويكون الخليفة على علم بوصولهم متهيئاً لاستقبالهم، يأمر بقدومهم إلى قاعة عرشه، فيصطحبهم صاحب الباب محاطين بجنود الحراسة
عبر دهاليز القصر المتعرجة حتى مكان إقامة الخليفة بعد أن يكون نائب صاحب الباب الذي أُطلق عليه أيضاً " متولي دار الضيافة "، وعلى عمله " النيابة الشريفة "، قد أرسل سجلات خاصة قديمة، أو جديدة بوساطة صاحب الباب إلى الخليفة لاطلاعه على الأمور القديمة والمستجدة المتعلقة بالوافدين، مع بقائه يقظاً لأنه يمكن بأية لحظة أن يخبره صاحب الباب بأوامر الخليفة لتهيئة الخلع والملابس وسواها للضيوف، أو لاتخاذ إجراءات معينة أخرى . فضلاً عن أنه كان مختصاً بالعطاءات الشهرية الدورية لبعض الضيوف الذين يزورون الخليفة دورياً . وقد بلغ صاحب الباب شأواً أنه عدّ ممثل وزير الدولة لأنه كان رئيس

---

(١) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ١٥ هامش (٣) .

رجال الحاشية فحقّ له ترأس ديوان المظالم، فمن طبيعة أعماله الأساسية تسلم رقاع المظالم أو قصص الشكاوى لرفعها إلى الخليفة . وأيضاً من الوظائف التي استخدمت في مصر الفاطمية وظيفة " صاحب السبيل " الذي اختص بأمن المسافرين، والمحافظة على سلامتهم، وأمانة بضاعتهم وحاجياتهم، بوساطة كوكبة من الفرسان عملوا تحت قيادته وأوامره لتأمين الحماية للمسافرين لا سيما بالليل سموا السبلاء(١)، وكان عملهم يتم بالتنسيق عبر جهاز البريد مع كوادر السبلاء الآخرين في بقية المدن المصرية بغية تأمين سلامة مرور المسافرين عبر الديار المصرية، ومنهم من كان يعرف بالرجّالة الجوّالة ممن أقاموا بالأرياف، وقد زادت أعدادهم أحياناً على خمسة آلاف عنصر(٢) . ووجد موظف من الأمراء سمي " حامل الرمح " اختص بحمل رمح الخليفة ودرقة نسبت إلى حمزة عم النبي العربي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، حملها إلى جانب الخليفة في المواكب والاحتفالات الرسمية بالأعياد وغيرها . ووجد أيضاً أمير عدّ من الأمراء العظماء لحمله سيف الخليفة سمي " حامل السيف " إبان الاحتفالات الرسمية . ومن الوظائف الجديدة التي عرفت بالمرحلة المصرية " متولي المعونة "، فكما كان صاحب الشرطة يشرف على شؤون عمل جهاز الشرط، وعلى عناصره وقضاياه، وكما كان يشرف متولي الحسبة على أعمال إدارة الحسبة، فقد أشرف متولي المعونة على إدارة الأعمال التي تطلبت مساعدة الناس ببعض الأمور، كإرسال من يغسل الموتى مثلاً، ومساعدات أخرى لعمليات الدفن وغير ذلك، ولعلّه كان معاوناً لقاضي القضاة(٣)، وكل هؤلاء الموظفين وسواهم لم يكونوا يتصرفون قيد أنملة بمعزل عن رأي الخليفة طيلة مرحلة وزراء الأقلام أي في المرحلة التي كان فيها الخلفاء الفاطميون أقوياء، فحتى صاحب الباب لم يسمح له الخليفة بالاعتماد الدائم على نائبه في كل شيء، كشؤون ديوان المظالم لاسيما في عهد الحاكم بأمر الله، فكان عليه شخصياً أن يجلس في باب الذهب داخل القصر مع النقباء والحجاب، وبعد أن ينادي المنادي بأسماء وأصحاب الشكاوى ينظر هو في رقاع مظالمهم ويستمع للشكاوى الشفهية، ويقوم بعد ذلك بالإجراءات اللازمة من استشارة الخليفة، ورفع بعض القضايا إليه، وإرسال الكتب إلى الولاة والقضاة وأصحاب أجهزة الشرطة للتحقيق ببعض القضايا .

---

(١) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٢٤ .

(٢) المسبحي، (أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٣٩ .

(٣) ابن المأمون، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ١٨ هامش(١) .

إضافة إلى وجود وظيفة المنسق الخاص لشؤون الاحتفالات الرسمية، فقد عرف عن الخلفاء الفاطميين اهتمامهم الكبير بشؤون الاحتفالات الدينية وغيرها كسباً لقلوب الرعية عبر تقديم المساعدات والجرايات، وتوزيع العطاءات خلالها على الناس، وبالتالي احتاجت مثل تلك الأمور لكوادر تنظيمية، لاسيما في الساحة التي وجدت بين القصرين الشرقي والغربي بالقاهرة، تلك التي اتسعت لعشرة آلاف جندي إبان العروض العسكرية، فقد كانت تُضيءُ النار التي في التنانير والقناديل والمشاعل الليلَ فوق الأبنية وسطوح الجوامع، وداخل صحونها وفي المقصورات وبشتى الأجزاء والزوايا الداخلية للجوامع، لتلمع الزينات القائمة، فوق رؤوس الوفود المتقاطرة من كل حدب وصوب إلى الأزهر وغيره، وكان الخليفة يشهد الاحتفالات من " المنظرة " التي خُصصت لجلوسه " منظرة الأزهر "، وحوله كبار رجال الدولة كقاضي القضاة، وداعي الدعاة، والمحتسب، وقراء الحضرة، والخطباء، والشعراء، وسواهم من القادة وغيرهم .

ومن الوظائف التي عرفت أيضاً بالمرحلة المصرية وظيفة " صاحب الطراز " الذي نسق مع رئيس ديوان الصناعة المركزي، ومع مدير ورشات العمل الدقيقة التي اختصت بشؤون الملابس والتطريز، نظراً لأن مهمته الأساسية كانت الإشراف على تأمين الملابس الفاخرة، والشارات، وكل ما احتاجه بلاط الخليفة، وكل ما تعلق بشتى أنواع الأقمشة النفيسة التي توجب توفرها في خزانة الدولة (خزانة الملابس)، ليتم التقليد لكبار الموظفين ولإرسال الهدايا منها، عدا ما للخليفة وولي عهده، وبما أن هذه الأمور قد ارتبطت بالبلاط وبكبار رجال الحاشية، فقد تمت إقامة ورشات عمل تعلقت بها سميت " دور الطراز " داخل القصور الخلافية لأنه كان ((من أبهة الملك والسلطان ومذاهب الدول أن ترسم أسماؤهم أو علامات تختص بهم في طراز أثوابهم المعدة للباسهم من الحرير أو الديباج أو الإبريسم تعتدّ كتابة خطها في نسج الثوب ألحاماً وأسداءً بخيط الذهب أو ما يخالف لون الثوب من الخيوط الملونة من غير الذهب على ما يحكمه الصناع في تقدير ذلك ووضعه في صناعة نسجهم، فتصير الثياب الملوكية مُعلّمة بذلك الطراز قصد التنويه بلابسها من السلطان فمن دونه أو التنويه بمن يختصه السلطان بملبوسه إذا قصد تشريفه بذلك أو ولايته لوظيفة من وظائف دولته ... وكانت الدور المعدة لنسج أثوابهم في قصورهم تسمى دور الطّراز لذلك، وكان القائم على النظر فيها يسمى صاحب الطراز ينظر في أمور الصباغ والآلة والحاكة فيهاوإجراء أرزاقهم وتسهيل آلاتهم ومشارفة أعمالهم وكانوا يقلدون ذلك لخواصّ دولتهم وثقات مواليهم وكذلك كان الحال

... في دولة العبيديين في مصر ...))(١) .

هذا ومن الجدير بالذكر أيضاً، تبلور وظيفة " الوساطة " أكثر في مصر الفاطمية بعد وفاة أول وزير رسمي عند الفاطميين، وهو ابن كلّس، وقد استمرت بوضوح بقية عهد العزيز ومعظم عهد الحاكم بأمر الله . وكان أول من تسلمها عيسى بن نسطورس، وهو نصراني من أقباط مصر، فقد أراد الخليفة العزيز بالله تقسيم الأعمال التي كان يقوم بها ابن كلّس، فعهد إلى المذكور بإدارة الشؤون المالية سنة ٣٨٠هـ/٩٩٠م، وعينه فيما بعد بمنصب الوساطة عام ٣٨٤هـ/٩٩٤م، ليشرف على سائر أعمال دواوين الدولة، فلقد بدت الوساطة تعادل إلى حد كبير وزارة التنفيذ، لأن وزير التنفيذ قام بدور الوسيط بين الخليفة، والرعايا، وببعض الأعمال الهامة، كتقليد الولاة عقب ترشيحه لهم عند الخليفة، وتجييش الجيوش بالتنسيق مع كبار القادة والضباط المسؤولين، وبالتالي لم يُمس الفارق بين الوسيط والوزير سوى أن لقب الأخير يوحي بسلطة أعلى، وكلاهما عمل بعد رأي ومشورة الخليفة إبان قوة مصر الفاطمية .

أما " السفارة " فهي من الوظائف التي تبلورت بوضوح بالمرحلة الفاطمية المصرية، حيث أمسى السفير ضرورياً لازدياد المهام الخارجية للدولة، ولضرورة نقله آراء الخليفة ومراسلاته إلى الزعماء الآخرين ورؤساء الدول حول القضايا الهامة وغيرها، ومن السفراء الذين اشتهروا بمهمات دبلوماسية كبرى كان " القضاعي " على الرغم من أنه عرف كقاض وفقيه شافعي، وهو محمد بن سلامة بن جعفر بن علي(٢)، الذي أرسله الخليفة المستنصر بالله الفاطمي إلى الإمبراطورة " تيودورا " إمبراطورة بيزنطة سنة ٤٤٧هـ/١٠٥٧م لإقناعها بإرسال حبوب إلى مصر مقابل المال، إثر رفضها ذلك بناءً على رفض الخليفة المذكور طلبها منه إرسال قوات من جيشه لمقاتلة السلاجقة الذين كانوا يهددون إمبراطوريتها من الشرق، ولرده عليها بأنه لا يقاتل مسلمين من أجل نصارى أو ضد نصارى، فألغت المعاهدة التي كانت قد أُبرمت بين مبعوثي السلطات الفاطمية وبين سابقها الإمبراطور قسطنطين السابع والتي نصّت على اتفاق الحبوب مقابل الأموال قبل وقوع الشدة العظمى .

هذا ومن سمات شبكة الإدارة العامة عند الفاطميين بمصر أيضاً، " ظهور لقب داعي الدعاة " الذي لم يتبلور بالمرحلة المغربية ولم يعرف في أي مكان آخر، حتى إنه لم يشتهر بمصر الفاطمية إلا في عهد الحاكم بأمر الله حينما لقّب القاضي علي بن النعمان به سنة

---

(١) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٦٧ .

(٢) المقريزي، (المقفى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٧١٢ .

٣٩٣هـ/١٠٠٢م، وقد كان عليه الإشراف على إدارة شؤون الدعوة، فهو زعيم كل الدعاة بكافة الارجاء التي وصلت إليها السيادة الفاطمية، حتى داخل دول الأعداء، وهو من اختار الدعاة، وعينهم بموافقة الخليفة، وقام بتوزيعهم على مراكز نشاطهم عبر تقسيمات إقليمية خاصة سميت " جزائر " كان منها الهند، واليمن، وعمان، مع اختياره هيئة مقربة منه كونت من اثني عشر داعياً سُموا " النقباء " حسب عدد الجزر التي انتشرت فيها شبكة الدعوة الفاطمية، وسيتم تسليط الضوء على عمل داعي الدعاة بالقسم الأول من الفصل الثاني لهذا الباب، إضافة إلى وجود وظيفة رئيس أطباء القصر أو ما عرف باسم " طبيب خاص " كان قد ترأس أربعة أو خمسة أطباء، فرّغوا للقصر، وتجدر الإشارة إلى استمرار بعض الوظائف على حالها كما كانت معروفة بالمرحلة المغربية مثل وظيفة " حامل المظلة " التي شكلت رمز سيادة الخليفة .

هذا ويمكن القول إن سمة مشتركةً لشؤون الإدارة بدت بالمرحلتين المغربية والمصرية عند الفاطميين، وهي اعتماد الخلفاء على قلة قليلة جداً من كبار المقربين منهم في إدارة كبرى شؤون الدولة بالإشراف على سائر الموظفين الكبار الذين أشرفوا بدورهم على الموظفين الصغار وعلى أعمالهم . فقد قابل الأستاذ جوذر بالمغرب من حيث إدارة الأعمال والمهام الكبرى ومن حيث درجة الثقة والقرب من الخلفاء، ابن كلس في مصر إلى حدٍ كبير مع الأخذ بعين التقدير الفارق بين حجم الأعمال الإدارية بكلتا المرحلتين، ولكن كيف عمل الخلفاء الفاطميون حيال مواجهة توسع نطاق العمل الإداري وزيادة حجم المسؤوليات المتنوعة في إدارة شؤون مصر الفاطمية وتوابعها، بالوقت الذي ساروا فيه وفق خبراتهم عن المرحلة المغربية بحصر قيادة كبرى الدواوين وغيرها بأيدي قلة من الثقاة .

لقد زادوا حجم المهام ودرجة المسؤوليات على القلة التي وثقوا بها من كبار الحاشية، مع ازدياد نطاق أعمال الدولة وتوسع نفوذها، مما شكل إرهاقاً على حاملي مسؤولية عمل كبرى المؤسسات الإدارية والشؤون الحساسة بالدولة لذا فرّغوا تماماً، حتى عملوا باستمرار تحت أنظار وأسماع الخلفاء، وبالتالي كانت تظهر فوراً أية حركة فيها أدنى ريب بهم، أو أدنى خلل منهم، أو أصغر تقصير عندهم،أو أقل تغيّر يطرأ عليهم، أو على أعوانهم ونوابهم، لأنهم كانوا مقربين جداً ومراقبين من حيث لا يدرون سوى أنهم بمواضع ثقة عند الخلفاء، من هنا بدت قوة السيطرة الإدارية الفاطمية على شؤون وأعمال الدولة كما لو أن الخليفة قسّم نفسه إلى خلفاء، وباشر بذاته الإشراف على المشرفين، مما يلفت النظر إلى درجة تعقيد وقوة شبكة الإدارة بالخلافة الفاطمية التي انعكست متانتها على مختلف الأصعدة السياسية، والعسكرية،

والاقتصادية، والمدنية، والاجتماعية في الدولة، بسبب السيطرة الإدارية العامة من قبل جهاز الخليفة على كل أرجاء الخلافة، وعلى كل مكتب من مكاتب الإدارة في الأقاليم، والمدن، والأطراف، التي تبعت للمركز (القاهرة)، وهذا الأسلوب الإداري المحكم هو الذي رسّخ وثبت أركان هذه الخلافة بقوة مما جعلها تستمر برمقها الأخير حتى سنة ٥٦٧هـ/١١٧٣م على الرغم من تعرضها منذ أكثر من مائة عام قبل هذا التاريخ إلى فوضى واضطرابات وتمردات وضربات وانتكاسات كان خلف معظمها تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، والمناوآت المذهبية والصراعات على النفوذ والحكم والتي لا يسمح المقام هنا بالتعرض لها نظراً لطبيعة هذا البحث غير السياسة والعسكرية .

لكن ظلت أعداد المقربين من الخلفاء الفاطميين والمشرفين على إدارة مؤسسات الدولة قليلة قياساً باتساع حجم أعمال الدولة الإدارية وغيرها، ففي أواخر أيام الخليفة العزيز بالله كان عدد الذين اعتمد عليهم ثلاثة وهم " برجوان الصقلبي "، و" الحسن بن عمار" زعيم كتامة، و" محمد ابن النعمان " قاضي القضاة(١) . وكما اعتمد الفاطميون ببداية نشوء دولتهم بالمغرب على معظم الإجراءات الإدارية التأسيسية الأولى التي اتخذها داعيتهم الأكبر أبو عبد الله الشيعي، فقد اعتمدوا على معظم الإجراءات الإدارية الأولى التي اتخذها قائدهم الأكبر جوهر الصقلبي ببداية قيام دولتهم في مصر، فقد ((... استمر جوهر حاكم الديار المصرية إلى أن قَدِم إليها مولاه المعز لدين الله معدّ في الجمعة ثامن شهر رمضان سنة اثنتين وستين وثلاثمائة، فصُرِف جوهر عن الديار المصرية بأستاذه المعز، وصار من عظماء القواد في دولة المعز وغيره . ولا زال جوهر على ذلك إلى أن مات في سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، ورثاه الشعراء . وكان جوهر حسن السيرة في الرعية عادلاً عاقلاً شجاعاً مدبّراً .))(٢)، أي كما وجد عند الفاطميين بالمغرب مؤسس دولة هو أبو عبد الله الشيعي، وموطد هو الخليفة الفاطمي الأول المهدي، وجد أيضاً بمصر مؤسس دولة هو جوهر الصقلبي، وموطد هو المعز .

حقيقةً إنني أُريد النفاد من الحديث عن السمة المشتركة سالفة الذكر إلى سمة مشتركة أخرى هي مواصلة الاستئثار بالحكم في مصر من قبل الخلفاء الفاطميين على الرغم من وجود منصب الوزير، خصوصاً وأن الخليفة المعز لم يعرْ اهتماماً لهذا المنصب، فقد استمر يحكم على منوال الحقبة المغربية، وصحيح أن هذا المنصب عُرف في عهد الخليفة العزيز

---

(١) القرشي، (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، ص ٢٥٣ .

(٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مقدمة د . محمد عبد القادر حاتم، القاهرة ١٩٦٣م، جـ ٤، ص ٣٣ .

بالله متجسداً بشخصية يعقوب ابن كلّس الذي خوطب من بعض الفئات " بالقائد " وطفق إلى الإكثار من إدخال المماليك في صفوف الجيش وغيره حتى غدوا أربعة آلاف عنصر شكلوا أساس طائفة (فئة) الوزيرية التي نسبت إليه، وامتدت حتى آخر عصر الخلافة، لكن الخليفة العزيز أدرك أن منحه الصلاحيات لابن كلّس يشجعه على الإخلاص وعلى زيادة التفاني في تنظيم الإدارة التي مهر بها، وفي الوقت نفسه كان يدرك الخليفة المذكور، بأنه قادرٌ على كبح جماحه بأية لحظة، بدليل إنه لما سعى الوشاة به قلق من خطره، وريثما تمّ التحقيق للتأكد من الإتهامات التي وجّهت إليه وكان منها أنه هو الذي دسّ السم لأفتكين، وأماته سنة ٣٧٣هـ/٩٨٣م، سجنه ثمانية أشهر وصادر أمواله ومحا اسمه عن الطراز، ولكن بعدما تأكد من براءته أطلق سراحه وأعاد له تقديره، ورده إلى عمله سنة ٣٧٤هـ/٩٨٤م، لتزيد هذه الحادثة من قيمته عنده وعند المعاونين والرعية، فقد كان حصل تراجع في شؤون عمل الإدارات إثر اعتقاله وتغييبه عن الإشراف الإداري العام عليها، إلى أن أصدر الخليفة سجلاً أعلن فيه براءته، قرىء علناً، فعادت الأمور إلى ما كانت عليه . لكن الاستئثار على أشده ظهر بعهد الحاكم بأمر الله الذي اتخذ إجراءات صارمة ذاع صيته بها، لاسيما على صعيد جهاز الحسبة، وهو لم يعتمد منصب الوزارة كثيراً بل ركز على الوساطة، هذا وبالرغم من كل الصلاحيات التي منحها الخلفاء الفاطميون لوزرائهم فقد ظلوا يُخضعونهم تحت المراقبة المركزة المباشرة وغير المباشرة، وبالرغم مما نالوه من صلاحيات لم يمنحوا سطوةً على غيرهم من الموظفين وعلى من دونهم بالرتبة كأصحاب الدواوين ورؤساء الأجهزة الفرعية وغيرهم، فقد كان منصبهم كبيراً اسمياً لكنه محدود فعلياً إبان فترة قوة الخلفاء الفاطميين بمصر . فالحاكم بأمر الله نفسه اعتمد على أحد قواده ورفعه إلى قائد قواد وهو الحسين بن جوهر ومنحه منصب الوساطة لكن عندما ارتاب من بعض تصرفاته التي أدانته تماماً فيما بعد أمره بالإقامة الجبرية داخل بيته بعد أن طرده من عمله وجرده من منصبه(١) . فالقرارات الحاسمة صدرت دون تردد لتعبّر عن مدى قوة الخليفة وسلطته واستئثاره بشؤون الدولة والحكم، فالخليفة المذكور أصدر أمراً بقتل القاضي محمد بن عبد العزيز بن النعمان لفضيحة لحقت به إثر جلوسه بمجلس لشرب الخمر، والخليفة العزيز بالله والد الحاكم كان قد أصدر أمراً بالإقامة الجبرية رهن التحقيق بحق أبي علي بن عمر العداس متولي الوساطة عنده بعدما

---

(١) القرشي، (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، ص ٢٧٦ هامش (١) .

خول له النظر في شؤون أموال الدولة من دخل، وصرف، وإشراف على العمال، والصناع، وإدارييهم بالورشات التي تبعت إلى ديوان الصناعة العام، فقد كان وجّه تحذيراً شديداً له بعدم قبول الرشوة أو الارتزاق غير المشروع أو التبذير من أموال الدولة، وسلمه الإشراف على خراج مصر وعندما تدهور حال الخراج أمره بالإقامة الجبرية داخل إحدى الدور وأبقاه سبعة وخمسين يوماً، ثم أفرج عنه بعدما شهد له من كان قائماً معه على شؤون حسابات الخراج أنه لم يرتش ولم يخزن مؤناً لحسابه، وإنما الضمان والأسعار هي التي تقلبت، فعاد وعينه في ديوان الاستيفاء الذي استمر به حتى عهد الحاكم بأمر الله، ليس هذا فحسب، فقد مارس الخلفاء الفاطميون في هذه المرحلة بأنفسهم شؤون النظر بالقضايا الحساسة، وتفحصوا عن كسب عمل أصحاب الدواوين وكبار الموظفين، كما لو أنهم وضعوهم تحت الاختبار دون أن يشعروهم بذلك، فالخليفة الحاكم ((.. كان يباشر الأمور بنفسه ويتولى النظر والتدبير، وكل الوزراء والسفراء الذين اصطفاهم لم تطل أيام نظرهم، فيظهر فيها غريب من أفعالهم ولا نادر من آثارهم، ...))(١)، وبالوقت عينه كان يتمسك بمن يراه ثقة وتتوفر لديه الكفاءة للقيام بشؤون الإدارة، فقد أظهر رضىً كبيراً على وزيره علي بن جعفر بن فلاح الذي ذكر عنه ابن الصيرفي أنه كان ((من أوفى الكتاميين بيتاً وأجلهم قدراً وكان أبوه من الأجواد، ... وكان أوجه الأمراء في الدولة الحاكمية، وقاد الجيوش السائرة إلى الشام . ومرض في سنة ست وأربعمائة، فركب الإمام الحاكم إلى داره لعيادته وحمل إليه مرتبة ديباج وخمسة آلاف دينار، وكانت هذه عادته إذا عاد أحداً .))(٢)، مع ذلك فإن الحاكم بأمر الله قد باشر بنفسه إلى أبعد الحدود شؤون الحكم لا بل ظهر انشغاله المكثف جداً في شتى شؤون إدارة الدولة على الصعيد المدني، وحتى القيادة الدينية مما ميزه عن أسلافه لقرن سلف وعما أتى بعده بالتأكيد(٣) .

إذاً استبدّ الخلفاء الفاطميون الأقوياء بوزرائهم واستمر استئثارهم بشؤون الحكم والإدارة ممتداً عن المرحلة المغربية، فظل الحل والربط بأيديهم بالرغم مما أظهروه من محاولة زيادة سعة الصلاحيات التي منحوها لوزرائهم، ولكبار معاونيهم لكنهم أشعروهم بالوقت عينه أنهم قادرون بأية لحظة ليس على كبح جماحهم فحسب، بل على اعتقالهم وتوقيفهم وقتلهم إذا لزم الأمر، فقد حجروا على بعض وزرائهم عند الضرورة على عكس ما آل إليه الحال بوزارة السيوف، حينما أضحى الوزراء يحجرون على الخلفاء ويلقبون أنفسهم

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٥٥ .

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٦٢ والتي تليها .

(3) Paul E . Walker , I bid , p . 5 .

بألقاب فخمة، مثل أمير الجيوش، والشاهنشاه، والسلطان، كما سيمر بالقسم الأول من الفصل الأول للباب الثالث، لكن شيئا من هذا لم يظهر قط بمرحلة وزراء الأقلام لأن ظل الخلفاء الأقوياء شكل شبحا أرعب الوزراء وجميع القادة والرعايا لاسيما وقد عكست تلك الظلال شخصيات خلفاء بدوا أقوياء وهم المعز، والعزيز، والحاكم، والظاهر، بينما شكل المستنصر بفترة حكمه الطويلة واسطة العقد، فقد كان قويا بأولها مع الأقوياء وضعيفا بثانيها مع الضعفاء.

هذا وقد ظهرت سمة إدارية مشتركة أو ممتدة أيضا من المرحلة المغربية إلى المصرية تجسدت بمواصلة العناية والاهتمام وزيادة التوجيهات الإدارية والسياسية التي صدرت من القصر الخلافي بالقاهرة حيال تمتين الربط الإداري وغيره بين صقلية والعاصمة الفاطمية، فقد استمر اعتماد الخلفاء الفاطميين على وضع الجزيرة ضمن أولويات اهتمامات كوادر الأجهزة السياسية والعسكرية والإدارية بمصر بما ينسجم مع التفكير الاستراتيجي العام عند الفاطميين .

وقد بدا واضحا مواصلة الخلفاء الفاطميين اهتمامهم بصقلية من خلال ما عكسته بعض المظاهر والعلاقات بين القصر الفاطمي بالقاهرة وصقلية، فالإدارة الفاطمية العليا قد سيرت ((.. إلى صقلية الشاهد المعروف بابن رزق، وحمل معه هدية حسنة إلى صاحب صقلية، ومغنيتين من القصر وغير ذلك، وخلع على رئيس المركب الذي يسيرون فيه، وشق البلد بالطبول، والبوقات .))(١) .

ومن السمات التي برزت بوضوح في أسلوب الإدارة العامة عند الفاطميين بالمرحلة المصرية، هي إدارة الحج أو اعتماد الخلفاء الفاطميين على مؤسسة خاصة أو جهاز إداري خاص، أو على إدارة مستقلة لتسيير شؤون الحجاج كسبا لقلوب الرعية وانسجاما مع الرأي العام الإسلامي لا سيما وأنهم أضحوا بمصر أقرب إلى قلب العالم العربي والإسلامي، لذا حاولوا إظهار اهتمامهم بمثل ذلك، ولو من الناحية الشكلية والإدارية، فاهتموا بالحج ونسقوا شؤونه وسهلوها بما ينسجم مع سياسة التسامح الديني، والتعددية المذهبية التي اتبعوها وبما ينسجم أيضا مع محاولة استخدامهم للأسلوب الحسن في إدارة الرعايا والدولة، والدليل على أن الفاطميين أعاروا شؤون الحج عناية كبيرة هو أنهم وكلوا أمر الإشراف على إدارة شؤونه والتحضير الموسمي له إلى شخصية رفيعة المستوى بالحكومة تلت الوزير رتبة

---

(١) المسبحي، (أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٤١ .

ظاهرياً، وتجاوزته فعلياً تجلت بشخصية صاحب الباب، فما دام صاحب الباب هو المسؤول والمنسق للقضايا الحساسة عند الخليفة، فمن الطبيعي أن يشرف شخصياً على شؤون الحج وأن يكون موجوداً إلى جانب الخليفة ابان سير القوافل مع كبار رجال الدولة والحاشية من وزير وغيره، ليس هذا فحسب بل كان يساعد صاحب الباب في الإشراف على شؤون الحج وإدارته موظف كان مقرباً جداً من الخليفة اختص بالشؤون الشخصية له وكلّف بمتابعة أخبار بناء الجسور، وإعمار الثغور، وتشييد الحصون، وإصلاح طريق الحج وترتيب كل ما تعلق بشؤون الحجاج، وإرسال الكسوة للكعبة الشريفة، والأموال للأشراف والمحتاجين، وإقامة البرك على طريق الحج، وإيصال قنوات الماء إليها والى استراحات الطريق عدا عن ((...، نزح الطين من الأعين، وتمهيد ما في الطريق من الوعر وتسهيل ذلك، وكذلك توسيع المضايق، وبناء العلائم، وتوطئة العقاب في كل سنة يفعل ذلك من غير تأخير . وكذلك تجهيز المحمل والسبيل . ويكون ذلك كله من المال المذكور .))(١) . وقد ذكر ناصر خسرو عن إدارة شؤون الحج في مصر من قبل الخلفاء الفاطميين أنه كانت : ((.. العادة في مصر أن يُقرأ مرسوم السلطان في المساجد في منتصف رجب، وهو : يا معشر المسلمين، حل موسم الحج، وسيجهز ركب السلطان كالمعتاد، وسيكون معه الجنود والخيل والجمال والزاد ويُنادى بذلك في شهر رمضان أيضاً ويبدأ الناس في السفر ابتداء من أول ذي القعدة، وينزلون في موضع معين ثم يسيرون في منتصف هذا الشهر. ويبلغ خرج الجيش الذي يرافق السلطان ألف دينار مغربي في اليوم، هذا عدا عشرين ديناراً مرتبة لكل رجل فيه . ويبلغون مكة في خمسة وعشرين يوماً ويمكثون بها عشرة أيام، ثم يعودون إلى مصر في خمسة وعشرين يوماً. ونفقاتهم في الشهرين ستون ألف دينار مغربي، عدا التعهدات والصلات والمشاهدات وثمن الجمال التي تَنفق في الطريق .))(٢)، هذا عدا عن اهتمام الإدارة الفاطمية بشؤون الحجاج داخل أراضي الحجاز، فقد ذكر الرحالة نفسه أن ((.. السلطان لم يُقصّر البتة في إرسال ما كان يرسله كل سنة من الكسوة وأجور الخدم والحاشية، وأمراء مكة والمدينة، وصلة أمير مكة وقد كانت ثلاثة آلاف دينار في الشهر، وكانت ترسل إليه الخيول والخلع مرتين في السنة . وعهد بهذا في هذه السنة (يقصد سنة ٤٠٤هـ/١٠٤٨م) إلى رجل اسمه

---

(١) تحفة الترك فيما يجب أن يُعمل في الملك، نجم الدين الطرسوسي، حققه وترجمه إلى الفرنسية محمد منصري، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ط١، دمشق ١٩٩٧م، ص ٣١ .

(٢) (سفرنامة)، المصدر المتقدم، ص ١٠٩ والتي تليها .

القاضي عبد الله، من قضاة الشام . وقد ذهبتُ معه عن طريق القلزم ....))(١) . وكان الخليفة المستنصر بالله قد أمر ببناء قنطرة وإنشاء حدائق لإراحة الحجاج إبان تجمعهم قبيل السفر في المكان الذي عرف ببركة الحجاج، وكان يتجه بلباسه الرسمي ترافقه المظلة وشعار الإمامة، وكبار رجال الدولة من الحاشية لتوديع الحجاج إبان جلوسه على دكة سميت " دكة الوقار "، وعندما كانت تتأزم الأوضاع الاقتصادية بالبلاد قبيل او عند حلول موسم الحج تسارع إدارته إلى توجيه الحجاج للسفر بحراً اختصاراً للمسافات، فيركبون مراكب نيلية من الفسطاط إلى قوص بأقصى الصعيد، حيث ينزلون ليمتطوا الإبل المنتظرة فيغدون من قوص عبر صحراء عَيْذاب إلى جُدة بالبحر الأحمر على متن مراكب شراعية خفيفة، وما كان ذلك إلا سياسة ومداراة ظاهرية لكسب ود الرعايا، ولم يكن أساساً ناتجاً عن إيمان بإقامة شعائر الحج، فلم يحج أحد من الأئمة الفاطميين طوال أيامهم .

هذا ويمكن القول أن سمة أخيرةً بدت من جملة سمات شبكة الإدارة العامة عند الفاطميين بمصر تعلقت بإدارة شؤون أجهزة القضاء، والدعاية المذهبية الفاطمية ضمن نطاق تقسيمات الوظائف الدينية تجسدت بانفصال منصب داعي الدعاة عن منصب قاضي القضاة، وتبلور المنصب الأخير بوضوح واستقلالية بعدما كان المنصبان لشخص واحد، أو في وظيفة واحدة بأواخر المرحلة المغربية وبأوائل الوجود الفاطمي بمصر، وكان السبب البعيد لانفصال المنصبين، هو موت القاضي النعمان الذي كان قد جمع كلا المنصبين بشخصه، والسبب القريب، تجسد في مساعي يعقوب ابن كلس الذي عمل على فصلهما عن بعضهما بعضاً . ففي أول دخول الفاطميين إلى مصر وتأسيسهم القاهرة عام ٣٥٨هـ/٩٦٩م، لم يطرأ تغيير يستحق الذكر على أساليب عمل الموظفين الدعاة وداعي الدعاة، لأن الأمور كانت ما تزال في بداية التوطيد، فالقاضي النعمان دخل القاهرة سنة ٣٦٢هـ/٩٧٣م مع الخليفة المعز لدين الله لكنه لم يتسلم منصب القضاء فعلياً بمصر، لأن جوهر الصقلبي كان قد ثبّت أبا الطاهر الذهلي – الذي كان يخالف قول الإمام مالك بحلف يمين الشاهد(٢) – بهذا المنصب، ولأنه خُوّلَ له منصب أعلى هو " قاضي العسكر " حتى ممن اختصوا بحماية المعز، وأمست صلاحياته القضائية تشمل الخاصة والعامة من موظفين مدنيين وعسكريين وسواهم، مع احتفاظه بلقب الموجّه الأعلى للدعوة، وقد خَلَفَهُ ابنه علي سنة وفاته ٣٦٣هـ/٩٧٤م كمعاون للقاضي أبي

---

(١) خسرو، (سفرنامة)، المصدر المتقدم، ص ١١٢ .

(٢) المقريزي، (المقفى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ١٨٩ .

طاهر أول الأمر، وبمرض الأخير مارس الأول كل صلاحياته وبعد وفاته المبكرة سنة ٣٧٤هـ/٩٨٤م وهو لم يتجاوز الرابعة والأربعين تلاه أخوه محمد الذي أدار مجالس الحكمة داخل البلاط الفاطمي بالقاهرة، وفي هذه المرحلة كثر تعدد هذه المجالس وتنوع الحلقات، التي اختصت بالأولياء، وبالشيوخ، والتي اقتصرت على الخاصة، وعلى القائمين بشؤون قصور الخلافة، حتى الخدم،فضلا عن الوافدين الجدد إلى الديار المصرية علاوة على من كان ينضم إلى المجالس من العامة، التي منها ما اقتصر على النساء فحسب، ومعظم تلك المجالس كانت تتم بالجامع الأزهر، وكان داعي الدعاة يعقد مجالس خاصة لتوجيه القائمين والإداريين على المجالس في بيته أو بمقر إقامته، مع حرصه الشديد على السرية، وكانت الكتب المعدة بمثابة مسودات تضمنت مقررات المجالس ومناهجها على اختلاف مراحلها بعد أن تم توجيهها إلى الكتبة بديوان الإنشاء لنسخ الأعداد المطلوبة منها عقب مراجعة أصولها من قبل الخليفة الذي كان يوقع عليها دليلا على موافقته بنسخها، وبتلك المجالس عموما كانت تتم عمليات جمع التبرعات العينية والنقدية وتسجيل أسماء المتبرعين بدفاتر خاصة ترفع لتبارك من الإمام، وكان يتم تحويل المال المجموع إلى ديوان بيت المال لدعم الخزينة، وقد اختلفت هذه المجالس بالمرحلة المصرية عن المجالس بالمرحلة المغربية من حيث كثرتها، وتنوعها، فمنها ما سمي " مجلس التشويق " الذي ساعد مجلس التمهيد في قبول المريدين، إلا أن الانفصال النهائي لمنصبي قاضي القضاة، وداعي الدعاة تم بعهد الحاكم بأمر الله إثر استحداث وظيفة " النيابة " لهما، تلك التي شكلت المرحلة التمهيدية لانفصال الوظيفتين أو بداية الانفصال، فحينما تسلم الحسين بن علي بن النعمان المنصب قبل الانفصال بوصفه قائدا للدعوة، أو موجها أعلى لإدارة شؤونها أي قاضي قضاة وداعي دعاة تلاه ابن عمه عبد العزيز بن محمد بن النعمان لكن لاتساع نطاق الأعمال ولصعوبة أداء المهمة بمفرده طلب تعيين نائب له خاص بشؤون القضاء، فتم ذلك وعين أبو الحسن مالك بن سعيد الفارقي، مع نائب آخر خاص بشؤون الدعوة هو أبو يوسف ينال، فزاول كل منهما عمله منذ سنة ٣٩٤هـ/١٠٠٤م، وبعد هذا التاريخ بقليل انفصل النائبان عن بعضهما البعض، فأضحت الوظيفتان منفصلتين عمليا، وصار قاضي القضاة يعمل بوظيفته بشكل مستقل عن داعي الدعاة، بعدما تم عزل عبد العزيز بن النعمان الذي كان متوليا للمنصبين سنة ٣٩٨هـ/١٠٠٨م وتسلم نائباه شؤون الأعمال بمفردهما، وبعد انفصال الوظيفتين تفرد داعي الدعاة بإدارة شؤون الدعوة، فكان يكتب المحاضرات ويكلف فريق الدعاة بإلقائها بالمجالس بعد مراجعتها من قبل الخليفة، وكان عليه جمع زكاة عيد الفطر، والتواجد غالبا

داخل غـرف مجالس الحكمة في القصور الخلافيـة بوصفه مرجعية كبرى لموادها الدرسية، وعلى عاتقـه أخذ العهد على الناس، وهو الأمـان، واليمين، والحفـاظ، والذمـة، والزمـان، والوصية(١)، بعد اجتيازهم المراحل التمهيدية والتشويقية، وكان عليـه أيضـا إلقـاء بعـض المحاضرات الهامة، وخطب الأعياد وغيرها من التي يحضرها الخليفة، وقد تلا قاضي القضـاة بالرتبة والمكانة وتزيا بزي شابه زيه، وساعده أكثر من نائب في أداء مهامه، واجتمـع إليـه الدعاة لتلقي التوجيهات في مكان دعي " دار العلم " داخل القصر، وأحيانا في بيته، أو بمكـان إقامته في جناحه الخاص بالقصر الخلافي، وكان للدعاة معه اجتماعات دورية مرتين أسبوعيا يومي الإثنين والخميس، وكانت لهم بدورهم اجتماعاتهم مع نوابهم، واتصالاتهم بشبكة الدعايـة المذهبية عبر ديوان البريد، وكان داعي الدعاة يخلو باليومين المذكورين مع الخليفة قبل وبعـد اجتماعه معهم، وإذا ما صدر قرار عن الخليفة بخصوصهم توجب تلاوته عليـهم مـن قبلـه حصرا بقصر الخلافة حيث يجلس على كرسي الدعوة داخل الإيوان الكبير، أو بالمكان الـذي سمي " المجلس "، الذي كان من أوسع وأعظم مباني القصر، وإليه قدمت عموم النجوى التـي كانت تجمع من سائر أرجاء الخلافة الفاطمية.

---

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ٩، ص ٣٤٨ .

الفصل الثاني

الأعمال الإدارية الأساسية والمؤسسات التي أسسها جوهر الصقلي، والخلفاء الفاطميون في مصر

القسم الأول

المؤسسات المدنية عند الفاطميين بمصر:

(ديوان الإنشاء، ديوان المجالس،
ديوان بيت المال والخزائن، ديوان الشرطة المدنية)

المؤسسات الدينية عند الفاطميين بمصر:

(إدارة القضاء «القضاة وقاضي القضاة»)
(إدارة الحسبة)
(إدارة التوجيه المذهبي «الدعاة وداعي الدعاة»)

- المؤسسات المدنية عند الفاطميين بمصر -

الدواوين هي الأمكنة التي تحفظ فيها سجلات خاصة ومهمة متعلقة بشؤون إدارة الدولة، ووثائق معينة مرتبطة بأوامر وتوجيهات متنوعة مدنية وعسكرية، وقضايا داخلية وخارجية، وسبب تسمية هذا بالديوان طريفة وفيها وجهان : ((.. أحدهما أن كسرى اطلع ذات يوم على كتّاب ديوانه فرآهم يحسبون مع أنفسهم، فقال ديوانه أي مجانين، فسمى موضعهم بهذا الاسم ثم حذفت الهاء عند كثرة الاستعمال تخفيفاً للاسم فقيل ديوان . والثاني أن الديوان بالفارسية اسم الشياطين، فسمي الكتاب باسمهم لحذقهم بالأمور وقوتهم على الجلي والخفي وجمعهم لما شذّ وتفرق، ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم فقيل ديوان ..))(١)، إذاً أصل تسمية الديوان فارسية .

هذا وقبل الولوج بالتفاصيل وتفنيد الدواوين الكبرى التي كونت معظم المؤسسات الإدارية بالخلافة الفاطمية والتي تفرّع عنها الكثير من الدواوين الصغرى بعضها تمّ الحديث عنه، والآخر سيذكر بموضعه لاحقاً، للإحاطة الشاملة قدر الإمكان بالشبكة الإدارية للدولة الفاطمية بمصر، قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن أربعة أقسام ديوانية شكلت الديوان الكبير القيادي للدولة، كان مقره في بلاط الخليفة حصراً، سُمي ديوان الخليفة أو ديوان الحكومة، بمعنى آخر أن أربعة دواوين رئيسية تمركزت بالمقر العملي لقيادة البلاد، اختص الأول منها بإدارة شؤون الجيش، والثاني بالضرائب والحقوق، والثالث بشؤون العمال، والرابع بالخزينة أو ببيت المال . وطبعاً وجدت دواوين أخرى عديدة تمركزت بمراكز إدارية تبعت إلى القصر منذ عهد المعز لدين الله، لا بل إن ديواناً آخر فرغت له غرفة كبيرة علاوة على غرف الدواوين الأربعة آنفة الذكر قرب الإيوان بالقصر الخلافي إبان عهد الخليفة العزيز الذي أمر ببناء الإيوان وتوسيع غرف الدواوين، وهذا الديوان يمكن تسميته ديوان الأعياد والمناسبات وقد أشرف عليه الرجل الذي اختص بتنسيق شوون الخليفة، وكان يُشغل يومي الاثنين والخميس أسبوعيا للسلام على الخليفة، خلا مناسبات الأعياد وغيرها، وفيه مدّ سماط الفطرة

---

(١) الماوردي، (الأحكام)، المصدر المتقدم، ص ٢٢٦ .

صبيحة عيد الفطر، وبه عُقدت الاجتماعات واللقاءات بين الخليفة وكبار رجال الدين والدولة(١) . هذا وقد وجدت دواوين أخرى لم تقل أهمية عن التي ذكرت، لا بل إن بعضها تفوق على بعض ما ذكر، كديوان البريد، لأهميته البالغة، لضرورة إحاطة الخليفة عبره بأخبار البلاد والعباد، ولاحتوائه على جهاز الاستخبارات الفاطمي السري بالتنسيق والتعاون مع ديوان الإنشاء . ومن الدواوين أدير كل ما تعلق بشؤون الدولة من دخل وخرج، وأوامر، ومراسلات، وترتيب استقبالات، وتنسيق مراسم، وبروتوكولات، وغير ذلك . وبالطبع تأثرت الدواوين من حيث تعدادها، وأنواعها، وتسمياتها، وحجم أعمالها بظروف البلاد وآراء الخلفاء، فأحياناً بدت الرئيسية بالدولة الفاطمية ثلاثة أو أربعة ، وهي ديوان الإنشاء، وديوان بيت المال أو الجباية و الإنفاق،، وديوان الإدارات المحلية الذي تفرعت عنه أجهزة إدارية عديدة انتشرت بالولايات، علماً أن إدارة الولايات اختص بها الولاة الذين تبعوا بأغلب مراحل الدولة الفاطمية إلى الإدارة العسكرية التي كانت شبه مستقلة عن الإدارة المدنية، وقد سميت الوظائف التي عمل بها الموظفون داخل الدواوين بالوظائف الديوانية، وبأواخر عصر الدولة الفاطمية أُطلقت تسمية الدواوين على جميع فروع وتشعبات إدارة الدولة(٢) . وقد كان يتم اختيار موظفي الدواوين والفروع والأجهزة الإدارية وتشعباتها من ذوي الخبرة والإخلاص، وهذا ما شدد عليه كل الخلفاء الفاطميين لاسيما العزيز بالله، وغالباً ما تم اختيارهم من الأسر التي عرفت بخبرتها بشؤون العمل الإداري، فقد استحسن غالباً اختيار موظف كان أبوه قبله يعمل بمؤسسات الإدارة، ليشغل وظيفة أبيه، ولم يكن أمراً سهلاً اختيار الموظفين الجدد للعمل في دواوين إدارة الدولة، فأحياناً لم يكن يتوفر عدد كاف ممن كان ذووهم يعملون بالوظائف نفسها، أو ما شابهها، مما تطلب توجيه العناية للاهتمام بتهيئة الكوادر الإدارية اللازمة .

وبمطلق الأحوال كان المرشحون للوظائف الديوانية حتى يمسوا جاهزين للعمل الإداري فيها يخضعون لدورات تدريبية، وبنهايتها لفحوص اختبارية بشتى أنواع العمل الكتابي ليلموا بالصغيرة والكبيرة في شؤون الإدارة، وبعد ظهور النتائج كان يتم فرز الناجحين على اختصاصات يختارها المشرفون على الدورات، فيفرزون موظفاً ما إلى ديوان الإنشاء مثلاً، ويحددون له اختصاصاً معيناً بوصفه مراسلاً للأمراء، أو الملوك، أو الوزراء مثلاً، ويجب أن يكون كل موظف قادراً على أن يعمل بكل الاختصاصات حتى بالدواوين الأخرى،

---

(١) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٢٩٩، هامش(١) .

(٢) نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، عبد المنعم ماجد، جزآن، ط ٣، القاهرة ١٩٨٥م، جـ ١،ص ٩٦ .

وليس باختصاصات ديوانه فحسب، ليستطيع كل موظف العمل مكان الآخر، كيلا يشعر الواحد منهم بأهمية اختصاصه وتفرده وتميزه عن سواه، والهدف البعيد من ذلك هو قمع بذور التفكير بالتمردات، أو المعارضات، أو الاضطرابات، أو العصيانات، أو حتى المطالبة بزيادة أجر أو غيره . هذا وقد كان يتدرج الموظف بالرتبة، وله حقوق ثابتة تزداد بازدياد سنوات الخدمة واسمه مدرج بديوان الرواتب وذاتيته وكل ما يتعلق بأحواله الشخصية وإجازاته بديوان العمال الذي انبثق عن ديوان بيت المال، ولم يكن يتسلم الشخص منصباً كبيراً إلا بعد تدرجه في مناصب سالفة واكتسابه خبرة كبيرة، " فابن الصيرفي " الذي تسلم ديوان الإنشاء لم يصل إليه مباشرةً، وإنما عقب تدرجه بالمكاتبات، ودواوين الجيش، وديوان المالية وخدمات أخرى، هذا وقد عُرفت اختصاصات عدد لا بأس به من موظفي الدواوين عموماً، أطلق على كل منهم لقب ناسب مضمون عمل كل موظف، ومنهم الناظر أو متولي الديوان، ومستوفٍ، ومُعين، وناسخ، ومشارف، وعامل، وكاتب، وجهبذ، وشاهد، ونائب، وأمين(١) . عدا عن " كاتب السر " الذي وصف بأنه يجب ((.. أن يكون ذكراً، بالغاً، كامل العقل، مسلماً، عدلاً، أميناً، قليل الكلام ليس بمتكبر، ولا ممازح ولا متهافت، عفيفاً، حسن الكتابة، له فضيلة ومعرفة بالصناعة، لا يجتمع بالناس ولا يتكلم إلا بخير ...))(٢). وأما الناظر " هو متولي الديوان أو صاحبه الذي لم يكن يُبتّ بأمر صغير أو كبير بالديوان دون اطلاعه عليه، ويفترض أنه محل ثقة كبيرة عند الخليفة، وكبار رجال الحكومة، و((يجب عليه أن تكون أصول ما يجري في ديوانه من المعاملات مضبوطة بخطه، فأما فروع ذلك فإنها مردودة إلى الكتّاب لاشتغاله بالتنفيذ ...))(٣)، وأما " المستوفي "، فهو كاتب كبير ذو شأن يمكن القول إنه نائب صاحب الديوان كونه رئيس مجلس الديوان المخوّل مطالبة الموظفين بنتائج أعمالهم، وذو اتصال مباشر معه، وعلى الرغم من أنه كان أدنى رتبةً من صاحب الديوان لم يمنعه ذلك من تقديم التحذيرات والاستشارات والنصائح له(٤) . و" المعين " هو كاتب مساعد للمستوفي، رتب في الدرجة الثالثة بالنسبة للقائمين بأعمال الديوان . وأما " الناسخ " فهو الذي كان ينسخ القرارات والسجلات الصادرة عن الخليفة وغيره، وقد افترض به الإخلاص والأمانة مع ذلك فقد أمكن

---

(١) ابن مماتي، (قوانين)، المصدر المتقدم، ص ٧ .

(٢) الطرسوسي، (تحفة الترك)، المصدر المتقدم، ص ٢٢ .

(٣) ابن مماتي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٤) ابن مماتي، المصدر نفسه، ص ٨ .

أن تجري عليه تفقدات فجائية للتفتيش من قبل متولي الديوان للتأكد من عدم وجود نقــص، أو زيادة، أو أدنى تلاعب فيما ينسخه .

و" المشارف " كان بمثابة أمين سر الديوان يكتب التعليقات والتوضيحــات بحواشــي الوثائق والسجلات والمراسلات وغيرها، كما أنه شكل مصــدر معلومــات لكـل مــا تعلــق بمعاملات الديوان وقضايا مراسلاته .

وأما " العامل " فهو المحرك الاساسي لعمل الديوان فقد كان عليه تســيير المعــاملات، ورفعها إلى الجهات المختصة، وإذا ما صُرف من عمله لسبب أو لآخر طُلب منه إنجاز كل ما هو عالق من مهامه قبل مغادرته مقر الديوان .

و" الكاتب " كان بمثابة الموظف الذي يقوم بكتابة وملاحقة كل شؤون قضايا الديــوان وغالباً ما خُصص له مساعد نظراً لحجم أعماله .

وأما " الجهبذ " فقصد به الموظف ذو الشأن لحساسية اختصاصه، فهو المشرف علــى ما يخرج وما يدخل من وإلى الديوان وفق إيصالات معينة، وقد اختص بديــوان بيــت المــال والخراج .

أما " الشاهد " فكان بمثابة المراقب لكل العمليات التي تجري داخل الديــوان وهــو أول من يستدعى للشهادة إبان التحقيقات بحال حصول إشكاليات، أو مرافعات، أو رفــع شــكاوى للسلطات العليا، وإذا ثبت أنه متواطئ عُدّ خائناً ولحقت به العقوبة اللازمة .

و" النائب " مثّل الاحتياطي إذا غاب أحد الموظفين فكان عليه التصدي فوراً لمواصلــة عمل الموظف الغائب، وتقديم الاستفسارات حول كيفية سير الأمور عنده .

وأما " الأمين " فهو الذي كُلف بالتصدي لمهمة النائب والشاهد معاً فكأنــه الاحتيــاطي لهما(١) .

هذا وقد وجد مدير عام لكل الدواوين نسق شؤونها وقدم تقارير عن سير أعمالها إلى الخليفــة، وتلقى منه التوجيهات والأوامر والتعليمات، لينقلها بدوره إلى أصحـــاب الدواويــن الأساسـية لتوزع عبرهم إلى رؤساء الدواوين الفرعية، ويبدو أن مهمة المدير العام للدواوين كان غالبــاً ما يُكلّف بها الوزير، مثل الجرجرائي الذي تسلم إدارة الدواوين كلها إبان عهد الخليفة الحــاكم بأمر الله(٢) .

---

(١) ابن مماتي، (قوانين)، المصدر المتقدم، ص ٩ .

(٢) (أخبار ملوك بني عبيد)، الصنهاجي، المصدر المتقدم، ص ٦٦ هامش(٣) .

ديوان الإنشاء

بلغ هذا الديوان تطوراً وتعقيداً وتنسيقاً لافتاً بينه وبين غيره من المؤسسات الإدارية عند الفاطميين بعد انتقالهم من المغرب العربي إلى مصر، ((ولما ولي الفاطميون الديار المصرية، صرفوا مزيد عنايتهم لديوان الإنشاء وكتّابه، فارتفع بهم قدره، وشاع في الآفاق ذكره، وولي ديوان الإنشاء عنهم جماعة من أفاضل الكتّاب وبلغائهم : ما بين مسلم وذمي ؛ ..))(١) لاسيما بعهد الخليفة العزيز بالله إثر تكليفه وزيره يعقوب بن كلّس بإدارة شؤونه، وأشدُّ ما تبلور استقلاله بمثابة إدارة منفصلة بذاتها كان في عهد المستنصر بالله الذي عزل وزيره محمد بن جعفر المغربي عن شؤون الوزارة وكلفه بإدارة ديوان الإنشاء، وقد عرف هذا الديوان بأكثر من اسم بالعصر الفاطمي، منها " ديوان الرسائل " و" ديوان المكاتبات " مع غلبة تسمية " ديوان الإنشاء " عليه التي لم يعرف بها في مصر قبل انتقال الفاطميين إليها، وكانت مهمته بشكل عام إنشاء المراسلات وتدوين المكاتبات الداخلية والخارجية باسم الخليفة الذي كان يوقع عليها، لتنقل عبر ديوان البريد إلى النواحي المقصودة، وكان صاحب ديوان الإنشاء يتسلم من خلال ديوان البريد المراسلات الداخلية، والخارجية، ورقاع المظالم، والشكاوى، ليتم رفعها إلى الخليفة للنظر فيها، وكان موظفو هذا الديوان من الأهمية بمكان لدرجة أنهم سُموا أحياناً " رؤساء الدولة " لكونهم مثلوا القائمين على العمل بأكبر ديوان، وأوسع مؤسسة من المؤسسات الإدارية، ولأنهم بالوقت عينه كانوا مطلعين غالباً على أمور خطيرة وحساسة في الدولة، منها ما تعلق بأمنها وأسرارها، فهم يحررون معظم المراسلات، والمكاتبات الداخلية، والخارجية بناءً على رؤوس الأقلام (الأوامر والطلبات) التي تردهم بأوراق مشار عليها من قبل الخليفة، فيتم عبرهم صياغتها وكتابتها وفق إنموذج خاص حسب كل جهة من الجهات المقصودة بالخطاب، والدليل على علو شأن موظف ديوان الإنشاء إنه كان مؤهلاً أكثر من غيره ليتسلم أرفع المناصب السياسية والإدارية بالدولة، حتى لو كانت الوزارة، فخبرة العمل بديوان الإنشاء كانت مطلوبة جداً أكثر من غيرها لمن يرشح نفسه لمنصب الوزارة، فقد أُخذت بعين التقدير خبرة يعقوب بن كلّس بالكتابة والإنشاء، لعمله

---

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ١ص ص ٩٦ .

بديوان فرعي كان قد أسسه كافور في سورية . ومن اللافت أن الوزير إذا تمّ عزله لا يحق له تسلم منصب أقل شأناً من الوزارة حتى بدرجة واحدة، باستثناء ديوان الإنشاء الذي لُقّب رئيسه بكاتب الدست الشريف، أو كاتب السر(١)، أو كاتم السر، وقد لحقته ألقاب فخرية عامة كلقب الشيخ الأجل، علماً أن لفظة الأجل استُخدمت من بين ألقاب الوزراء، ((أما رفعة محله، وشرف قدره، فأرفع محل وأشرف قدر ؛ يكاد أن لا يكون عند الملك أخص منه ولا ألزم لمجالسته ؛ ..))(٢)، ولم تقتصر رفعة الشأن هذه على رئيس مؤسسة الإنشاء أو ديوان الإنشاء فقط، بل تميّز كل موظفيه، وكتّابه بعلو مكانتهم، فقد وصفت وظيفة صاحب التوقيع بالقلم الجليل فيه بأنها ((.. رتبة جليلة، ويقال لها « الخدمة الصغرى »))(٣) . وكان لها أهمية بالغة ومحطة أساسية واسعة بديوان الإنشاء، لكونه شكل مصدر "مخاطبات، فقد تطلب من الموظفين المختصين به الدراية العالية، والدقة المتناهية، وصفاء الذهن. والحصافة، وعدم اللبس بالألقاب والخلط بينها إبان كتابة المراسلات، لذا احتفظ موظفوه بدفاتر خاصة حوت شتى الألقاب التي استخدمتها الدولة الفاطمية، مع طرائق استعمال الألقاب المناسبة إلى جانب كل اسم مقصود بالخطاب سواء أكان أميراً، أو ملكاً، أو غيره، لا بل كان لدى كتّاب ديوان الإنشاء ما يشبه المعاجم، أو المفكرات، للرجوع السريع إليها بغية الدقة باختيار الألقاب المناسبة، ولو أن لقبا واحداً، أو لقبين، أو ثلاثة ألقاب تم استخدامها لهان الأمر، ولكن وصل عدد الألقاب إلى عشرة أحياناً وحسب منصب كل شخص مخاطب، وبعد إتمام المراسلة كان يتم التأشير عليها من قبل رئيس الديوان، ورفعها إلى الخليفة للتوقيع النهائي عليها، وكانت الملفات الخاصة بالألقاب تحتوي أسماء وطرائق المخاطبات لكل جهة من الجهات، ووجدت تحت كل لقب الصياغة الخطابية اللازمة لصاحب اللقب، وكانت تُرفع الصياغات أحياناً إلى الخليفة عبر رئيس الديوان ليكتب ما يرد تحتها، وقد حوت أيضاً سجلات هذا الديوان كيفية مكاتبة المخاطبين أبكاف الخطاب، أم بهاء الكناية، ومدى الدعاء الذي يجب أن يوجه للمخاطب، وألقاب الملوك الأباعد، وترتيب الدعاء لهم وكميته، وكانت تلك السجلات مفتوحة إلى جانب الموظفين لتعذر حفظ ما فيها عن ظهر قلب، وبسبب تغيّر الرؤساء والملوك والمخاطَبين تطلب ذلك تدوين تاريخ زوال الشخص، أكان أميراً، أو وزيراً، أو سواه، ومن

---

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٤٦٤ .

(٢) القلقشندي، المصدر نفسه، جـ ١، ص ١٠١ .

(٣) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٢٠ .

جلس مكانه، وما هي الألقاب الأولية الواجب إطلاقها عند مخاطبة الجديد، وأحياناً كان يتبدل المخاطب من منصبه، أو يفقد قسماً من نفوذه، أو يُعدم صلاحيةً من صلاحياته، فيجب أخذ التغيرات اللقبية عند ذلك بعين التقدير، فعند كل اسم من الأسماء كانت تدوّن ملاحظات بما يطرأ على حياة ومناصب ذويها، مع عدم جواز أدنى خطأ بالمراسلات، وإن تكرر الخطأ قد يُعرض كادراً من الموظفين لخسارة مناصبهم، لا بل يمكن أن يُعزل حتى صاحب الديوان، ولو أن الألقاب نفسها حُدِّدت لأصحاب مناصب متشابهة كالوزراء مثلاً، لهان أمر استخدامها، غير أن مخاطبة وزير بدولة ما، يختلف عن مخاطبة وزير بأخرى، والشيء عينه ينسحب على مخاطبة الولاة حيث تستخدم الألقاب بحسب قوة شخصية الواحد منهم ومدى أهمية ولايته . عدا المكاتبات العامة التي كان يصدرها ديوان الإنشاء والتي عرفت بشيوعها مثل مكاتبات العهود، والتعيينات والتقليدات للقضاة، ولقاضي القضاة، وللكفالات، وللوزراء، وللمباشرين من أرباب الأقلام، ومكاتبات مناشير الاقطاعات للأمراء والأمناء وغيرها من التفويضات لمن يُعتمد عليهم بإدارة شؤون الدولة بالمدن، والأقاليم، والجهات التي تبعت إلى العاصمة الفاطمية، فضلاً عن المكاتبات التي ترافقها أوراق يُراد التوقيع عليها من قبل أصحاب المناصب وأرباب الوظائف، كذلك المكاتبات والمراسلات التي احتوت على طلبات الحوائج، وكل ذلك كان يمهد له باستهلالات مناسبة، منها أن يبتدأ في المكاتبات من فلان ((ثم يأتي بعد ذلك بقوله : أما بعد، ثم تارةً يأتي بعد البعدية بتحميد، مثل أن يقول : أما بعد فالحمد لله، ويخلص من ذلك إلى ذكر أمر الولاية وما ينخرط في سلكها، وتارةً يأتي بعد البعدية بخطاب المولى والدعاء لهن ويتخلص منه إلى مقاصد العهد من الوصايا وغيرها .))(١)، هذا وقد حوى ديوان الإنشاء دساتير ألفها موظفون كبار حول تغيّر استخدام المصطلحات الكتابية واللقبية بكل حقبة من الحقب لإرشاد الكتّاب إلى أفضل الطرائق المُحدثة فيها، وشملت أساليب الإنشاء وفنون الكتابة وطرائق الاستهلال، وخاتمات، وشروحات تعلقت بحالات معينة يمكن أن تعترض الكتّاب، خلا ما اختص بأساليب الإشارات إلى الجهات الأخرى التي كانت تتسق مع ديوان الإنشاء، وكل ما ارتبط بأمور المراسم والبروتوكولات، عدا احتوائها على حقول خاصة بالمصطلحات والرموز التي تعلقت فقط بين رئيس هذا الديوان ورؤساء الدواوين الأخرى، وكل ذلك علاوةً على صفحات تضمنت التوجيهات

---

(١) مآثر الإنافة في معالم الخلافة، القلقشندي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ثلاثة أجزاء، الكويت ١٩٦٤م، جـ ٣، ص ٧٧ .

والتحذيرات لكل من يتصدى للعمل بهذا الديوان الرئيسي الذي نسق حركة كل دواويـــن إدارة الدولة وشتى مصالحها وأجهزتها الفرعية وتشعبات تلك الفرعية مع بعضـــها بعضـاً، لا بـل وجدت " ملاحق " خاصة بدساتيره أوضحت متى يتم استخدام هذا النـــوع مـن الـورق دون غيره، وذلك حسب المراسلات، أهي داخليةٌ أم خارجيةٌ ؟ وحسب مكانة المخاطب، ومتى يتـم استخدام هذا القلم دون غيره، وأنواع كل الأقلام والخطوط الواجب استعمالها بالإنشاءات ومتى تتغير، وطرائق خط الحروف ورسمها، وأسماء أقلام تشكيل الكلمات، وعلامات الترقيم، مـع تطرق الدفاتر والدساتير إلى شرح الألقاب، وأصولها، ونشأتها، وأطوارهـــا، ومتـى يتوجـب استخدام هذا اللقب دون سواه . أما الصفات التي وجب على موظفي هذا الديوان التحلـي بـها فهي : التقوى، وعدم قبول الرشاوى، واحترام النفس، وصفاء الذهن، وقوة الذاكرة، والأمانــة، والإخلاص، والذوق الرفيع، والتهذيب، والهمة بالعمل الذي يفترض إتقانه بمهارة، مع تحميـل الألفاظ المعاني المطلوبة فقط، وأحياناً تحميلها أكثر مما تحمل عبر تلميحات ضرورية حسـب طبيعة المطلوب من خلالها، وكان يُنصح المتقدمون للعمل بديوان الإنشاء بضرورة التمكن مـن علوم العربية مع الاطلاع الوافر على كتب السِّيَر والتاريخ، لتوسيع آفاق أذهانهم، ولاسـتنباط الحلول المناسبة للشائكات من المسائل بغية إخراجها، بالتعابير المناسـبة حـاملات المعـاني والأغراض المطلوبة دون زيادة أو نقصان، ومنهم من كان يجلس لأداء بعض المـهام داخـل دار العدل أمام السلطان، أو النائب مثل كاتبي السر والدست(١).

هذا ومما عُوِّل على هذا الديوان تنسيق حركة سير المعاملات بين سـائر الدواويـن الأخرى بالتعاون مع ديوان البريد، وكان إذا أراد ديوان من الدواوين مثل ديوان الخراج كتابـة شهادة رسمية بأرزاق موسم من المواسم، أو نتاج محدد من النتاجات الزراعية، أو حـاصلات إقطاع من الإقطاعات يتم رفع طلب عبر رئيسه إلى صاحب ديوان الإنشاء بعد الإشارة عليـه بكلمة " يُكتب "، أو " يُؤمل "، أو " يُنظر "، وعقب اطلاع رئيس ديوان الإنشاء علـى الطلـب يكتب بأعلاه " يُنجز "، ويحتفظ أمين السر بنسخ المُسوّدات، وبنسخة واحدة من المُبيَّضة لتبقـى التأشيرات واضحة، للدفاع عن نفسه بحال وقوع إشكال ما، هذا ولم يكـن يسـتخدم رؤسـاء الدواوين في الطلبات التي كانوا يرفعونها إلى صاحب ديـوان الإنشاء لام الأمـر بل يقولـون " يُكتب، أو يُنظر " ولا يجوز قطعاً أن يذكروا " ليكتب، أو لينظر "، وقد توجب عليهم مراعاة

---

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٤٦٤ .

أمرين قبل رفع الطلبات إليه هما : تنظيم أشكال الكتابة من شتى الوجوه، وصوغ المعاني ضمن سبكها بقالب صحيح ورشيق، فعبره سترفع الأوراق إلى الخليفة مقرونةً بالأصل . أما المقصود بتنظيم أشكال الكتابة فهو كل ما تعلق بالتفاصيل الدقيقة، وبنوع الخط وطريقة رسمه، وأما صوغ المعاني، فالمراد به أن تشمل الإيجاز، والإطناب، والسجع، ومحاسن الكتابة، مع الجزالة والسهولة، وكل ما تعلق بجولان البلاغة وأساليبها وفنون البديع، بما لا يؤثر على المعاني المطلوبة، وعدم التكرار تحاشياً للركاكة، فضلاً عن السعي للنهل من معين لا ينضب من الألفاظ المترادفة حتى لو كانت تؤدي معنىً واحداً، كيلا يشعر القارئ بالملل كأن يقال مثلاً رايات واضحة، وعلامات ظاهرة، وإشارات بائنة، وبيارق ساطعة، وسيوف لامعة عدا عن الأمثال التي يمكن للكاتب استخدامها بسياق الكلام للاستشهاد بها دعماً للرأي والبيان، كالأشعار يجب أن تكون مناسبةً مع التوقر والحذر من الوقوع بالأخطاء الشائعة، أو المرور كثيراً بالألفاظ التي يمكن أن تعرض الكاتب أكثر من غيرها للوقوع بالخطأ، كأن يكتب أحد كتّاب ديوان ما طلب يرفعه عبر رئيسه إلى صاحب ديوان الإنشاء يذكر فيه اسم ضرار مثلاً، بدلاً من جرار، أو سدّاد عوضاً عن شدّاد، وربما تشارك أكثر من كاتب لصوغ المكاتبات مثل كتّاب الدرج، والدست(١) .

وكان من أهم من تولّى رئاسة هذا الديوان يعقوب بن كلّس، وعسلوج بن الحسن، وفق قرار صدر بسجل عن الخليفة المعز لدين الله تمت قراءته على منبر جامع أحمد بن طولون، وقد تسلمه بعهد الحاكم بأمر الله أبو الطاهر محمد البهركي النحوي، وعلي بن ظفر الأزدي، وأبو القاسم علي بن أحمد الجرجرائي، وحسن بن عيسى، وإبان عهد الخليفة الظاهر، تسلمه أبو الطاهر الهوئي، وبعهد المستنصر تسلمه ولي الدين بن خيران، وأبو الحسن طاهر بن بابشاذ(٢) . وإذا كان حجم المسؤولية عليهم وعلى موظفيهم كبير، فمن جملة ما عوّض لهم ذلك هو تقدم مكانتهم على جميع مسؤولي الدواوين وسائر مؤسسات إدارة الدولة ظاهرياً (باستثناء الوزير وصاحب الباب وداعي الدعاة) ففي العادة التي كانت جارية بمصر الفاطمية أن كبار رجال الدولة وموظفيها كانوا يسلمون على الخليفة يومي الاثنين والخميس أسبوعياً، وعندما يدخلون القصر كان يتقدم موظفو ديوان الإنشاء خلف رئيسهم على القضاة ليكونوا بعد الوزير مباشرةً، وبعد داعي الدعاة، وأما صاحب الباب فيكون داخل القصر، هذا ومما زاد في

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٤٦٥ .

(٢) الصنهاجي، (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٧٦ .

أهمية موظفي ديوان الإنشاء أنهم هم من كانوا يصدرون السجلات عن الخليفة، بمعنى آخر هم الذين كانوا يعلنون الأوامر التنفيذية الصادرة عن الخليفة بعد صوغها، ويجرون اتصالاتهم عبر ديوان البريد لملاحقة تنفيذها بالتنسيق مع الأجهزة المعنية، مما زاد في خطورة هذا الديوان وارتفاع مكانة كتّابه .

وكان يُقسم العمل به بين من يتولى صياغة كتب تولية الموظفين الكبار بالدولة، وبين من يتولى صياغة كتب الموظفين الصغار، وكان الكتّاب العاديون يعاونون الكتاب العوالي أصحاب الخبرة ليستفيدوا منهم، وليكسبوا عنهم مهارات العمل والحذق فيه، وقد حظي رئيس ديوان الإنشاء بمزيد من المخاد، والمساند، مع دواة حبر، وكرسي كبير، وغير ذلك من أثاث مكتبه ذي الفرش الفاخر، عدا عن حاجب خاص به، وأستاذ مفرغ لحمل دواته إبان دخوله معه إلى قاعة العرش للاجتماع مع الخليفة .

وكان من صلب عمل متولي ديوان الإنشاء الذي خوطب بلقب الأجل، ((... تأمل الكتب الواردة على الملك وتسليمها إلى أوثق كتّابه وآمنهم في نفسه ليُخرجها في ظاهرها ثم يعيدها إليه فيقابل بها، فإن وجده أخل بشيء منها أضافه بخطه وأنكر عليه إهماله ليتنبّه في المستأنف، وإن لم يكن فيها خللاً عرضها على الملك واستخرج فيها أمره ... ثم أسلمها إلى من يكتب الجواب عنها ممن يعرف اضطلاعه بذلك، ثم قابل الجواب بالتخريج وما وقّع به تحته، فإن وجد فيها خللاً سدّه أو مهملاً ذكره أو سهواً أصلحه وإن علم أنه قد كتبها على أفضل الوجوه وأسدها، و... عرضها على الملك ليعلم فيها، ثم استدعى من يتولى الإلصاق فألصقها بحضرته وجعل على كل منها بطاقة يشير فيها إلى مضمونه لئلا يُسأل عنه بعد إلصاقه فلا يعلم ما هو، ثم يسلمها إلى من يتولى تنفيذها إلى حيث أُهّلتْ له ويأخذ خطّه بعدتها منسوباً كل منها إلى من كُتِب إليه ومشاراً إلى مضمونه، ويسلم النسخ المخرجة الملخّصة إلى من يؤهله لحفظها وترتيبها، ... وينبغي أن يأخذ جميع المستخدمين في البلاد بتاريخ كُتُبهم وتحذيرهم من ترك ذلك، فإن إهماله ضرر كبير، وإذا ورد الكتاب خالياً من التاريخ لم يُعلم بُعْدَ العهد بما ذُكر فيه أم هو قريب ؟ وهل فات وقت النظر فيما تضمنه أو هو ممكن ؟ وإذا كان مؤرّخاً عُرِف ذلك على الحقيقة وزالت الشُبه فيه .

ويجب أن يتأمل تواريخ الكتب الواصلة فإذا وصل كتاب يقتضي تاريخه منذ كُتب وإلى أن وصل أكثر من مسافة الطريق، أنكر ذلك على متولي إيصاله، فإن أقام الدليل على أنه ساعة وصل بادر بإحضاره، أنكر على مرسله تأخره إنكاراً يردع مثله عن

ذلك .))(١) .

وقد تلا صاحب الديوان " نائبه الكاتب " الذي اختص بتلخيص الوارد من الكتب إلـى الديـوان بدقـة تستوفي المطلوب ليسهل عرضها على صاحب الديوان دون نقص أو أدنى خلـل، ((.. والقصد بالمستخدم في هذه الخدمة تلخيص ما يرد في الكتب ليسـهل علـى رئيس الديـوان عَرْضها وفهمها من غير إخلال بها ولا خيانة فيها .

... ويجب أن يكون شديد الذكاء جيد الاستخراج لسائر الخطوط الغريبة مقاربـها وصالحـها، مضطلعاً بتلخيص الألفاظ الكثيرة ونقلها إلى الألفاظ القليلة بحيث يكون المعنـى مضبوطـاً لا يسقط منه شيء ولا يختل لتخريجها في ظاهره . ويُسقط فضول القول وحشوه مثـل الدعـاء والتصدير والألفاظ المترددة ويكون متوقد الفطنة سالماً من البَلَه .

ويجب أن تكون هذه الخدمة مردودة إلى هذه الكتب وحدها دون غيرها من أشـغال الديوان ليتوفر عليها ويصرف ذهنه إليها ولا يخلط معها غيرها فيتعذر إذا أخطأ بتكاثر الشـغل عليه، ولا يجعل معه يد غيره ليكون متحققاً أنه متى أخطأ لم يجد له عذراً ولا شـريكاً يُحيـل عليه . ويُسلّم الكتب إذا خرّجها إلى متولي الديوان ليقابل ظاهرها بباطنها وإن وجد فيـها مـا ينكره عنّفه عليه ما كان يسيراً وإن تتابع ذلك منه صَرَفه واستبدل به .))(٢) . وتـلا النـائب كاتب اختص بإنشاء ما يطلب من المكاتبات فشكل عصب الديوان وكـان أكـثر المسـتخدمين أهمية لدرجة داني فيها صاحب الديوان رتبة : ((... لأنه يتولى الإنشاء من نفسه : وهو الـذي يُنشئ التقليدات والكتب في الحوادث الكبار والمهمات العظام التي يتلى ما يُكْتَـب فيـها علـى فروق المنابر ورؤوس الأشهاد، ويحتاج منه إلى قوة الجدل وإقامة الحُجج وشدة المعارضـة . وأن تكون ألفاظه قوالب معانيه، وأن يحل من الفصاحة بحيث يجلو الحق في معرض البـاطل، ...))(٣) . وقد جاء بعد كاتب الإنشاء هذا، من اختص بكتابة المراسلات التي كـانت توجـه من الخليفة إلى سواه من رؤساء الدول والملوك والأمراء وغيرهم، وكان حجم عمله أقل نسـبياً من الذي تقدمه، لكنه لم يقل أهمية وحساسية عنه، لاختصاصه الخطر الـذي ارتبـط بـأرفع مستوى في الدولة وأعلى سلطة فيها، بل تعدى الذي تقدمه بالمكانة والأهمية . لأن ((الكـاتب الذي ينبغي أن يؤهل لهذه الرتبة أعظم منزلة من كاتب الإنشاء الذي تقدم ذكره، وأعلى درجة

---

(١) انظر كتاب ابن الصيرفي (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٥ – ١٨ .

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٢١ والتي تليها .

(٣) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٢٢ والتي تليها .

لأنه يجب أن يجمع ما فرضنا وجوبه على ذلك الكاتب من العلم والمعرفة والفصاحة والبلاغة وحسن الألفاظ وإتقان الإنشاء، وبين ما يختص هو به من علو الهمة وقوة العزم وكِبْر النفس، فإنه يكاتب الملوك عن ملكه .. ومكاتبة الملوك أحوج شيء إلى التفخيم والتعظيم وذكر التهاويل الرائعة والأشياء المرعبة، فكلما كان الكاتب أقوى نفساً وأشد عزماً وأعلى هِمةً، وكان في ذلك أمضى وعليه أقدر، وكلما نقص في ذلك نقصت مخاطبة بقدره . فينبغي أن يُختار من أعلى الناس طبقة في ذلك ...))(١) . جاء بعد ذلك الكاتب، موظف آخر اختص بإنشاء المكاتبات التي ارتبطت بكبار رجالات الدولة من إداريين وقادة وولاة وقضاة ومشارفين وأمثالهم، الذي كان يؤلف من لدنه ما ينسجم مع الإنشاءات والصيغ الخطابية الجاهزة بالدفاتر والدساتير وينفرد بتأليف الصيغ الخطابية الموجهة لصغار الخدم والعمال والموظفين الإداريين وغيرهم . و((هذه الرتبة دون تينك الرتبتين، وهي مع ذلك عالية الخطو جليلة القدر ويجب أن يُختار لها من يكون لاحقاً بالمستخدم فيها ويكون ذكياً فهماً، عالماً من الأدب والعربية ما يؤمنه من الزلل والخطأ في ألفاظه ومعانيه .

ويكون عمله كُتُب الأجوبة والأوامر المبتدأ بها إلى كبراء الدولة وولاتها ووجوهها من الأجناد والقضاة والكتاب والمشارفين والعمال، وإنشاء تقليدات ذوي الخدم الصغار، والأمانات، وكُتُب الإيمان والقسامات، وينبغي أن يكون مأموناً على الأسرار كاف اليد نزه النفس عن حطام الدنيا؛ لأنه يطلع على أكثر ما يجري في الدولة، ويعلم بالوالي قبل توليته، والمصروف قبل صرفه ؛ وينبغي أن يُختار سريع اليد في الكتابة حسن الخط إذ كان هذا الفن أكثر ما يستعمل ولا يكاد يقل في وقت من الأوقات .))(٢) . إضافة إلى وجود كاتب عاونه آخر أدنى منه رتبةً لإنجاز المناشير، وما لا يحتاج لأن يختم من قبل الخليفة، كالنسخ اللطيفة والرقيقة للدعوات والتوجيهات، وهو ممن تصدى لحجم كبير من أعمال هذا الديوان، و((هذه المنزلة دون تلك المنازل وهي لاحقة بالمنزلة التي قبلها وكأنها جزء منها . ولكن لما كان هذا الشغل واسعاً وهو أكثر عمل الديوان، والذي لا ينفك منه لم يكد يستقل به رجل واحد، فيحتاج إلى معاضدته بآخر يكون دونه في المنزلة ... وعلى نسخ جميع ما يكتب في هذا الديوان ويصدر عنه في نسخ تكون مخلدة فيه، ولا تغادر المبيّضة بحرف لتكون موجودة متى احتيج إليها، ... وينبغي أن يكون هذا الكاتب مأموناً كتوماً للسر فيه من الأدب ما يأمن معه من

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٢٥ .

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٢٧ .

الخطأ واللحن في لفظه وخطه ويكون حسن الخط أو بالغاً فيه القدر الكافي .))(١) . ويدخل بين أولئك الكتبة آخر ذو خط جميل اختص بتبييض ما دخل إلى الديوان من أوراق وسجلات ومكاتبات ومراسلات للملوك ورؤساء الدول وغيرهم، وقد افتُرض به أن يكون ((... حسن الخط إلى الغاية المرجوة، لا يكاد يوجد في وقته أحسن خطاً منه، لتصدر الكتب عن الملك بالألفاظ البارعة والخط الرائع، فإن ذلك أجمل للمملكة وأكثر تفخيماً عند من يكاتبه وتعظيماً له في صدره، فأما ما له في الأمانة وكتمان السر ونزاهة النفس فعلى مثل ما تقدم وصفه فيمن تقدم .))(٢) . ولم تقل أهميةُ الناسخ الذي كان ينسخ المُبيَّضات لاسيما التي كانت توجه من الخليفة إلى نظرائه، فضلاً عن الكتب الأخرى من مناشير ودعوات، ((.. فمتى كتب المنشئ أو المستخدم لمكاتبة الملوك كتاباً سلمه إلى المندوب للنسخ فينسخه حرفاً بحرف ويكتب بأعلاه نسخة كتاب كذا الصادر في وقت كذا، وكذا التاريخ بيومه وشهره وسنته، ... وكذلك متى كتب الكاتب ... الكتب المناشير وغيرها .. أخذ الناسخ ينسخه حرفاً حرفاً ويكتب عليه ما تقدم ذكره .))(٣) . ومن الطريف أنه وجد موظف بلغ شأواً من الأهمية لخبرته بعلوم العربية وحنكته بالشؤون السياسية، دعي المتصفح الذي مثّل الرقابة بديوان الإنشاء لأنه قام بتفحص كافة التقليدات، والمراسلات، والإنشاءات وكل ما سُطّر بالديوان وصدر عنه، وكان عمله بالغ الأهمية لكل المعاملات فهو كان ((.. يغني عن نظر متولي الديوان لها واستسعافه إياها ولكي يحمل عنه أكثر الكل فيها، وتصير إليه وقد قاربت الصحة أو بلغتها، فتريحه من الإصلاح والتغيير لدقائق الأمور، ويتوفر نظره وتصفحه على جلائلها وعلى المعاني نفسها .

وينبغي أن يكون هذا المستخدم المتصفح عالي المنزلة جداً في اللغة والنحو وحفظ كتاب الله، ذكياً حسن الفطنة، عاقلاً مأموناً، ويؤخذ الكُتّاب بعرض جميع ما يكتبونه وينشئونه عليه قبل عرضه على متولي الديوان، فإذا تصفحه واستوقفه كتب خطه بما يُعَرِّف به رضاه عنه ليلزم بدرك ما فيه ويبرء منشئه .))(٤)، وقد تبع مباشرة إلى صاحب الديوان ولازمه إبان المعاملات، وكان يُلزمه صاحب الديوان ((... أن يتصفح ما يكتب من السجلات والمناشر والأمانات، وجميع ما يقع عليه اسم الإنشاء تصفحاً تاماً يأمن معه أن يَدْخل على شيء مما

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٢٨ والتي تليها .

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٢٩ .

(٣) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٣٤ والتي تليها .

(٤) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٣٠ .

يكتب في ديوانه زيغ ولا زلل ولا تحريف، ...))(١) .

هذا وقد بلغت الدقة لضبط شؤون هذا الديوان أنه أُفرد موظف خاص لتصنيف وإحصاء كل ما يدخل إليه وما يخرج منه بدفاتر وتذاكر خاصة على شكل سجلات وفهارس تسهل العودة بسرعة إلى أي كتاب يراد معرفة مضمونه وتاريخه ومكان تصنيفه بالديوان، وقد تحدث " ابن الصيرفي " عن طبيعة هذا الموظف، فذكر أنه توجب عليه أن يكون ((.. طويل الروح، صبور على التعب محب للعمل . فيضع فيه تذاكر تشتمل على مهمات الأمور التي تُنهى في ضمن الكتب، ويظن أنه ربما سُئل عنها أو احتيج إليها، فيكون وجودها من هذه التذاكر أهون من التفتيش عليها والتنقير عنها من الأضابير . ويجب أن تسلم إليه جميع الكتب الواردة بعد أن تُكتب بالإجابة عنها ليتأملها ويَنْقِلُ منها في تذاكره ما يُحتاج إليه، وإن كان قد أجيب عنها بشيء نقله، ويجعل لكل صفقة أوراقاً من هذه التذاكر على حدة، تكون على رؤوس الأوراق وعلامات باسم تلك الصفقة أو الجهة، ويكتب على هذه الصفقة : ((فصلٌ من كتاب فلان الوالي أو المشارف أو العامل، وردَ بتاريخ كذا، مضمونه كذا، أُجيب عنه بكذا، أو لم يُجب عنه))، إلى أن تَفْرُغ السنة فيستجد للسنة التي تتلوها تَذْكرة أخرى . ويجعل له أيضاً تذكرة يسطر فيها مهمات ما تخرج به الأوامر في الكتب الصادرة لئلا تُغفل ولا يجاب عنها ؛ وتكون على تلك الهيئة من ذكر النواحي والمستخدمين . وإذا ورد جواب عن هذا الفصل كتب في تَذْكرته ((ورد جوابه بتاريخ كذا يتضمن كذا)) . وهذا إذا اعتمد وجد السلطان جميع ما يسأل عنه حاضراً في وقته وغير متعذر عليه .

... وينبغي أن يضع دفتراً للحوادث العظيمة وما يتلوها مما يجري في جميع المملكة ؛ ويذكر كلاً منها في تاريخه فإن المنفعة بذلك كبيرة ... ، (وكان من مهام هذا الموظف أيضاً صنع فهارس خاصة لكل سنة بكافة شهورها للإنشاءات، والتقليدات، والأمانات، والمناشير، وسواها بعناوينها)))(٢) . ونصل إلى الترجمان المشهّد المختص بالنقل من العربية إلى الأجنبية، وبالعكس الذي توجب عليه ((... النظر فيما يصل إلى هذا الديوان من الكتب بالخط الأرمني أو الرومي أو الفرنجي أو غيره من الخطوط المخالفة للخط العربي، وأن يُحضِر من هو مشهور بمعرفة ذلك الخط وقراءته ونقله إلى الكلام العربي، فإن كان ذلك المترجم يُحسن الخط العربي، تركه يكتب بخطه تفسير ذلك الكتاب في ظهره، وإن كان مشحوناً بطناً وظهراً

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٦ .

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٣٠ – ٣٣ .

كتب ورقة تُجْعَل تلوه ما مثاله : ((يقول فلان إنني حضرت إلى ديوان : المكاتبات بتاريخ كـذا وسُلِّمَتْ إليَّ الرقعة أو الكتاب الذي هذا الخط في ظاهره))، وإن كان ليس له ظهر كما قدمنـا نقله في خطه على هيئته ثم قـال : ((وسُلِم إليَّ خطُ بلغة كذا نسخته على هيئتـه)) وينسـخه على هيئته بالقلم الذي هو به مكتوب ((وسُئلت عن تفسيره فذكرت أنه كذا وكذا)) ويسرده إلـى آخره ((وبذلك أشهدتُ على نفسي شاهدين أن هذا الذي ذكرته بلا زيادة و لا نقص))، وإن لـم يكن يحسن الكتابة العربية كتب عنه الكتاب بمحضر من الشاهدين وأشهد عليه لئلا يحجم فيمـا يقول، أو يُغيّره أو يُنقِصه لأن أكثر من يترجم على مذهب صاحب الخط، فربما كتب عنه شـيئاً أو داجى فيه . فإذا رَغِّب بالإشهاد وقيل إن غيره يحضر لتفسيره أيضاً فربمـا خـاف وأدى الأمانة .))(١)، ويشير ابن الصيرفي إلى أنه من الواجب أن يتولى الكتابة بالأجنبية للمراسـلة المترجم أو العارف بلغة الغير ((.. وأرى أن الأفضل في هذا الباب أن يتولى الكاتب (كـاتب مراسلات الخليفة إلى الملوك ورؤساء الدول) نقل ما يكاتب به إن كان عارفاً بلغة من يكاتبـه بنفسه، وإن لم يكن عارفاً بها فيتطلب من يكون عارفاً بها فينقل ما يكتب به ويكتبه بخط أهـل تلك اللغة ولسانهم، أما في ذيل الكتاب أو في كتاب طيّه . لأنه قد لا يجد الملك الـذي يصـل إليه الكتاب ناقلاً ماهراً عالماً باللغتين، فربما أفسد الناقل المعنى فعاد الكتاب المُصلح مُفسـداً، فيبطل الغرض الذي قصد به . وهذا باب يجب صرف العناية إليه جداً . (هذا ونظرا لحجـم أعمال الخليفة فقد خوّل إلى موظفي من ثقاته أن يتولى التوقيع عنه بديوان الإنشاء على بعـض الكتب، وقد كان) .. التوقيع عن حضرة الملك أمر جليل يجري مجرى الإنشاء عنه بل أوفـى رتبة لأنه المنع والإطلاق والصرف والتصريف وغير ذلك من جلائل الأمـور . ويجـب أن يُرتاد له من يكون مأموناً في الغاية لئلا يَدْغَل(٢) فيه ويتمم على الملك ما لم يأمر بـه، فـإن أشغال الملك أكثر من أن يتصفح كبائر الأمور وصغائرها . ويكون ذكياً نحريراً لئـلا يَدْخُـل عليه من الغلط على سبيل السهو والبلادة ما يفسده . ويكون جيد الخط فـإن الخـط أول مـا تلمسه العين، ويكون خبيراً بما يقولـه، بصـيراً بـترتيب التوقيعـات وأوضاعـها وقوانيـن المخاطبات فيها، مخلصاً لمن يوقّع عنه ويوقّع إليه ويوقع له في الشيء الواحد، حتى لا يُدْخِل على واحد منهم مضرّة ولا عيباً، ولا ينقص شرطاً من الشروط الواجبة في التوقيع يقع بـها اختلال، وتضطرب لأجلها الحال ؛ ويكون جلداً على الملازمة واسع الصدر غير ضجر مـن

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٣٣ والتي تليها .

(٢) لئلا يغش فيه .

ترادف حوائج الناس إليه ولا مائل إلى حب اللهو والدعة، ...))(١) . فضلاً عن موظف سُمي " الخازن " أو ما عادل أمين السر سُئل عن خزن النسخ لكل المعاملات آنفة الذكر، ولشتى أنواع الكتب تحت عناوينها مع ثبت بتاريخ ورود كل كتاب وصدوره، وقد توجب عليه ملازمة الكتّاب وعمال الديوان، وأن يكون مطبوعاً على الأمانة، ذكياً، متقد الذاكرة، فالناسخ يكون قد ناوله الكتاب ((.. وتسلمه هذا الخازن فشكّه مع أمثاله في شكّة تلك السنة، ... وجعل هذا الخازن كل شيء من ذلك مع شبيهه، وجعل كل سنة على حدتها مقسمة إثني عشر فصلاً، كل شهر على حدته مضمناً شكة واحدة حتى إذا التمس شيئاً من ذلك وجده بأهون سعي ... ويكون بالغاً في الأمانة والثقة ونزاهة النفس وقلة الطمع إلى الحد الذي لا مزيد عليه، فإن زمام كل شيء بيده ومتى كان قليل الأمانة أمالته الرشوة .. .

ومن مهمة هذا الخازن أيضاً جمع ما يحتاج إلى الإنجاز والأعمال من المراسلات والترجمات فهو لا يحتفظ بنسخ ما تمّ إنجازه وتبييضه وتصديره وإنما بالمعاملات قيد الإنجاز يحفظها لديه من يوم إلى آخر (نحو الأجوبة الديوانية والخطوط الرومية والأرمنية وغيرها مما يحتاج إلى النقل والترجمة، وغير ذلك ...))(٢) . وأتى في آخر موظفي هذا الديوان موظف وقف على باب مكتب رئيس ديوان الإنشاء لم يكن يسمح لأحد بالدخول إليه إلا من موظفي الديوان، وهو الحاجب الذي ذكر عنه ابن الصيرفي أن وجوده كان من ضروريات عمل ديوان الإنشاء وكان رئيسه ((... يلزمه أن يقيم حاجباً لديوانه لا يمكّن أحداً من سائر الناس أن يدخل إليه، ما خلا المستخدمين فيه، فإنه مَجْمع أسرار السلطات الخفية فمن الواجب كتمها، ومن أهمل ذلك لا يأمن أن يُطّلع منها على ما يكون بإظهاره سبب سقوط مرتبته . وإذا كثر الفاشون له والداخلون إليه أمكن المستخدمين معه بإظهار الأسرار إتكالاً على أنها تنسب إلى أولئك . وإذا احتجب هو ومستخدموه احتاجوا إلى كتمان ما يعلمونه لأنه لا يُنسب إذا ظهر إلا إليهم .))(٣) .

هذا ومن الجدير بالذكر أن سجلات حواها هذا الديوان شملت مجريات الحوادث الكبرى وتواريخها بغية العودة إليها عند الحاجة للتأكد من تواريخ وأحداث، ووقائع ارتبطت بمراسلات ومكاتبات معينة حدثت إبان ظروف معينة أو تزامنت معها، ومن السجلات ما شمل

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٣٨ والتي تليها .

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٣٤ – ٣٨ .

(٣) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٢٠ .

بيانات كل التشريفات والخلع، ومنها ما اختص بمثابة فهارس للكتب التي وردت إلى الديوان والكتب التي صدرت منه، أوضحت تأريخ الورود والصدور مع إشارة إلى مضمون كل منها، عدا عن وجود دفتر تضمن فهرساً للإنشاء والأمانات والتقليدات والمناشير، فضلاً عن آخر شمل الأمور الأكثر أهمية، والتي غالباً ما كان يُسأل عنها من قبل السلطات العليا لا سيما التي تعلقت بالمراسلات رفيعة المستوى، ومن الطريف أن دفتراً آخر اختص بكتابة تواريخ أخبار الكتب التي صدرت بناءً على أوامر الخليفة المعروفة وهل أُغفلت أم تمت الإجابة عليها ؟ وهل نُفذ الأمر منها ؟ (١)، وتحققت غايات توجيهها ؟ وقد تمت معرفة ذلك عبر التنسيق بين ديوان الإنشاء، والجهات المعنية، وأجهزة الرقابة، من حسبة، وشرطة، واستخبارات، وغيرها .

وتجدر الإشارة في آخر الحديث عن ديوان الإنشاء أنه ((.. أول ديوان وضع في الإسلام ؛ وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكاتب أمراءه، وأصحاب سراياه من الصحابة ؛ رضوان الله عليهم، ويكاتبونه، وكتب إلى من قَرُب من ملوك الأرض يدعوهم إلى الإسلام ؛ ..))(٢) .

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٩ والتي تليها .
(٢) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ١، ص ٩١ .

ديوان المظالم

نال ردُّ الظلم اهتماماً كبيراً في نُظم الإسلام حتى خُصص ديوان له عدّ ((النوع الأول في إزالة المظالم وكفّ يد الظالم، وهذا النوع أهم الأنواع وأولاها بالاعتناء فإن العدل به يقوم المُلك ويدوم،))(١)، وقد عُدّ ديوان المظالم أرقى الدواوين بالدول الإسلامية لكونه شكل مؤسسة دينية غايتها إحقاق الحق وإظهار العدل، حيث أعطى فرصة للمظلومين لتقديم شكواهم إلى أعلى سلطة بالدولة غير آبهين بضغوط الظالمين، أو تهديداتهم حتى ولو كانوا من المتنفذين لأن الوصول إلى الإنصاف يتم عبر ((.. قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة، وزجر عن التجاحد بالهيبة، ..))(٢)، ولقد واصل الخلفاء الفاطميون بعد انتقالهم إلى مصر الجلوس للمظالم، فقد جلس الخليفة المعز مثلاً في هذا الديوان للنظر في قضايا الناس، وجلس به أيضاً ابن كلّس وعسلوج بن الحسن في جامع ابن طولون، وبعهد العزيز استمر ابن كلّس في الجلوس بالجامع المذكور بعد صلاة الصبح للنظر في المظالم . وكان إذا لم يتمكن الخليفة شخصيا من عقد مجالس المظالم كان يوكل المهمة لأحد أعوانه الكبار أو لقاضٍ من القضاة الأفذاذ، فيمطلق الأحوال احتاج الخليفة إبان الجلوس في ديوان المظالم إلى قاضٍ للنظر بشؤون بعض القضايا وتقليب أوجهها الشرعية دعي " ناظر المظالم " أو " قاضي الشكاوى "، وبجميع الأحوال كان التصديق النهائي على الأحكام يرجع للخليفة، وقد اختص ديوان المظالم بقضايا الجرائم وشكاوى المظلومين التي صعب على جهاز القضاء العادي البت أو التحقيق فيها، أو حتى على جهاز الشرطة أو المحتسب، فديوان المظالم تميز عن سواه بدرجة نفوذه، وتمثيله محكمة عليا، أو محكمة استئناف، وكثيرة هي القضايا التي عولجت في ديوان القضاء العادي ولم يقتنع أحد طرفيها أو كلاهما بمجريات جلساتها وحكمها، فرُفعت شكوى طعن أو احتجاج أو طُلب نقل القضية إلى ديوان المظالم الأعلى لأن له مساس الصلة بشخص الخليفة وسطوته، وكان لهذا الديوان صلاحيات تأجيل الحكم ببعض القضايا الشائكة

---

(١) الطرسوسي، (تحفة الترك)، المصدر المتقدم، ص ١٤ .

(٢) من كتاب مآثر الإنافة في معالم الخلافة، القلقشندي، السفر الأول، اختار النصوص وعلق عليها وقدم لها شوقي أبو خليل، مطبوعات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٥، ص ١٠٢ .

مدة طويلة لاستكمال التحقيقات اللازمة حول المسائل المستعصية والغامضة، في حين أن مصلحة القضاء العادية، أو أجهزة الحسبة كان من المفروض غالباً بالقائمين على شؤونها النظر في القضايا غير الحساسة، أما الحساسة كالتي يكون أحد طرفيها من المتنفذين بالدولة فقد كانت تحول مباشرة إلى ديوان المظالم الذي يفترض به أنه لا تمارس في سير شؤونه ضغوطٌ بغير محلها على أحد الأطراف نظراً لعلاقته المباشرة مع الخليفة الذي يفترض به أيضاً أن يكون مقدّراً أهمية ذلك، وقد أدرك الفاطميون أن يوماً واحداً لا يكفي لاحتواء مظالم الناس ومعالجتها، فخصصوا السبت للمغاربة، والاثنين للمشارقة، والخميس لبقية فئات الشعب أسبوعياً، ونظراً لأهمية عمل هذا الديوان فقد كلّفوا صاحب الباب شخصياً باستقبال المراجعين عموماً وأصحاب الشكاوى وحَمْل رقاعهم إلى الخليفة، علماً أن رفع طلبات الدعاوى ذات المشاكل الدينية والمذهبية تمّ عبر قاضي القضاة، الذي حول أيضاً المظالم المستعصية ذات القضايا التي خالطها لبس، إلى الخليفة لينظر فيها مع شروحاته عليها وبيان رأيه فيها، ليأمر الخليفة بتوسيع نطاق التحقيق حولها، وليُكلف المزيد من أجهزة البحث والتفتيش والتحقيق من أجل كشف غوامضها، وقد ذُكر عن الحاكم بأمر الله أنه كان يتولّى شؤون النظر في المظالم بنفسه، فقد ((.. دخل إليه الناس في حوائجهم..))(١)

وقد كان رئيس هذا الديوان أو المشرف العام عليه يدعى " صاحب المظالم "، وعُرف ديوانه بديوان " النظر في المظالم " الذي دخل من الناحية التقسيمية في نطاق الدواوين القضائية، هذا ومن المعلوم أن العمل به كان قد ظهر منذ العصر الأموي امتداداً لما كان يقوم به الخلفاء الراشدون وقبلهم الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وأنه قام في مصر قبل مجيء الفاطميين إليها منذ زمن الدولتين الطولونية والإخشيدية، وأن جوهر الصقلبي وكما مرَّ من قبل بالإجراءات الإدارية الأولية قد جلس لتطهير الدولة من قضايا الفساد ولمحاسبة الموظفين الكبار كعمال الخراج وحكام الولايات التي تبعت إلى القاهرة فأمسى هذا الديوان تحت إشراف أعلى سلطة فاطمية بمصر آنذاك، وعندما كان يشرف على شؤونه قاضٍ، كان يتم تعيينه وفق سجل يصدر عن أعلى سلطة بالدولة، وأحياناً كانت تحول بعض قضاياه من قاضٍ إلى قاضي قضاة، وكان يمكن أن يتولى رئاسته شخص آخر، كصاحب الباب شرط وجود قاضٍ إلى جانبه لاستشارته بمداخلات وحيثيات الشكاوى المرفوعة، لأنه أساساً وبأحد شروط تعيين القاضي وقاضي القضاة أن يكون على استعداد دائم لتلبية دعوة صاحب ديوان المظالم عند

---

(١) ابن ميسر، (المنتقى)، المصدر المتقدم، ص ١٨٢ .

الضرورة للاستشارة القانونية . وأمّا المكان الذي خصص غالباً لمزاولة عقد جلسات هذا الديوان فكان في " باب الذهب " المؤدي إلى قاعة الذهب داخل مقر البلاط الذي احتوى على قاعة عرش الخليفة داخل القصر الكبير، وكان العمل به لا ينقصه التعقيد، فقد وجد له موظفون كثُر نسقوا فيما بينهم بمجريات انتقال القضايا والشكاوى التي صنفوها حسب درجة خطورتها ومدى أهميتها، فقد كانت تُجمع يومياً من قبل موظف خاص يقدمها في الوقت المحدد إلى صاحب الديوان أو يرفعها إلى صاحب الباب، الذي كان لقبه من الألقاب التي اختصت بالمكاتبات في جليل الأمور وعظيمها، وأصل كلمة الباب في اللغة ما يُتوصل منه أو عبره إلى المراد(١)، وفي يوم الجلسات كان يُعلن المنادي افتتاح الجلسة الأولى بحضور جميع الأطراف المعنية بالقضية، مع وجود ورقة ملصقة بالخارج حوت جدولاً حُددت فيه أدوار ومواعيد وتواقيت كل قضية من القضايا، بينما الكتبة جاهزون (وهم حصراً من كتبة القصر وليسوا من ديوان الإنشاء) ليسجلوا مجريات وقائع المرافعات، والتأجيلات، والقرارات، وإذا كان الخليفة مترئساً جلسات الديوان ينبغي إضفاء مظاهر الأبهة والجلالة والعظمة على الجو، ويتوجب حضور بعض كبار شخصيات الدولة من أمراء، وقادة إلى جانب الوزير، وكبار الإداريين مثل رئيس ديوان بيت المال، وصاحب الباب، وقائد العسكر، عدا قاضي القضاة والشهود والحجاب، أما إذا كان المترئس غير الخليفة، كصاحب الباب مثلاً، فتقل مظاهر الأبهة نسبياً، ويقتصر الحضور على الحجاب المرافقين وبعض ممثلي الوحدات العسكرية الذين سموا " النقباء "، وإذا كان المترئس " قاضي المظالم " حق له استدعاء أي شخص بالدولة لأداء الشهادة باستثناء الخليفة وولي عهده، مع اقتصار الحضور على الشهود العدول الذين كانوا بطبيعة الحال متواجدين بكل الجلسات، إضافة إلى الحاجب والمنادي .

هذا وقد كان معظم المتقدمين بشكاوى لهذا الديوان يأتون من النواحي والأرياف النائية بسبب الظلم الذي كان يلحق بهم أحياناً من بعض عمال الجباية، أو الولاة، أو من بعض القادة العسكريين، وقد سميت طلباتهم " الظُلامات " أو " رقع " أو قصص المظالم، على الرغم من محاولات القادة الفاطميين إظهار عدم تعسف الجباة من خلال حدهم من صلاحياتهم وصلاحيات الولاة .

وإنه لمن الجدير بالذكر القول إن ديوان المظالم عمل بالتنسيق المكثف والمنظم مع ديوان الإنشاء، فبعد اطلاع القائم بأعماله أو صاحبه على القضايا المرفوعة، كان يحولها

---

(١)القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٥٠٢ .

إلى ديوان الإنشاء لصوغها وفق الانظمة المقررة، لرفعها عن طريق صاحب الديوان الأخير إلى الخليفة بواسطة صاحب الباب، وكان يقوم موظفان كبيران من الديوان عينه سمي احدهما صاحب القلم الدقيق، والثاني صاحب القلم الجليل بتنسيق اهم القضايا مع ديوان المظالم، فالاول كان يصوغ القضايا التي ترفع للخليفة ليوقع عليها بما يقتضي الامر في النظر والبحث الأول، والثاني كان يتسلم رقاع المظالم من الأول ويعيد صوغها بالشكل القانوني لترفع من جديد إلى الخليفة بغية التصديق النهائي عليها، وبعد خروجها بالبريد السري إلى ديوان المظالم عبر رئيسه، يحملها الحاجب ويوزعها على أصحابها عند باب القصر. وقد ذكر ابن الصيرفي فيما دار حول ذلك أن ((هذا جزء من التوقيعات إلا أنه مهم كبير منها لكونه مقتضيا إنصاف الناس بعضهم من بعض وإقامة ناقوس العدل في المملكة، ولأن أكثر المتظلمين ضعفاء صعاليك، وحرم منقطعات يصل اكثرهم من اطراف المملكة ونواحيها الشاسعة، معتقدين انهم صائرون إلى من يَنصرهم ويكشف ظلامتهم ويعينهم على خصومهم، ...

فلعهدي بالتوقيعات يكتب على بعضها " يُعْرَض " وعلى أكثرها " يُجَدّد عَرْضُها " ... " ولا سبيل إلى ذلك " ... وما كان لا بد له من عرضه على السلطان واستطلاع رأيه فيه سلّمه إلى متولي ديوانه ليحضر به المجلس ويستخرج فيه الأمر، أو يحضر الكاتب نفسه فيقرأ المهمات منها ويستأذن عليها ويوقع بما يؤمر فيها فقد تحدث فيها الرقعة المهمة التي تنتفع الدولة بها ويَستضرّ بتأخير النظر فيها، ويُفهم من طي هذه الرقاع من جور بعض الولاة والمستخدمين وامتداد أيديهم ما توجب السياسة صَرْفهم عما ولوه منها، وما كان منها مما يسأل السلطان في صحة نَدْبَ من يثق به لكشفه مع رافعه، فإن صح قوله أنصف من خصمه، وان بان تمحّله قوبل بما يَرْدعَ أمثاله عن الكذب والتخرّص فيكون ذلك كافياً لمن يهم بشكوى أحد على سبيل المُحال وقول الزور فيه .

ويعلم الولاة والمشارفون وسائر المستخدمين أن السلطان متفرّغ للنظر في قصص الناس وشكاويهم، أو قد نصب لذلك من يتفرغ له ويطالع بالمهم منه، فتنكف أيديهم عن الظلم والتعدي، ويحذرون سوء عاقبة فعلهم المؤدي إلى ضرر الرعية، فينحسم من ذلك مادة كبيرة من الفساد، ويقل المتظلمون قولاً واحداً، وتحسُن سمعة الدولة بذلك ويكون لها به الجمال الكبير .))(١)، ومن العبارات التي كانت تكتب من قبل صاحب ديوان المظالم ((يعتمد

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٣٩ والتي تليها .

ذلك إن شاء الله تعالى)) بعد توضيح رأيه بالقضية المرفوعة إلى الخليفة الذي يطّلع على الشروحات بدوره ويكتب على يمينها ((يوقع بذلك)) إن وافق على المطلوب، فيوقع صاحب ديوان المظالم عليها، ويترك هامشاً للتوقيع النهائي من قبل الخليفة(١) .

هذا ويبدو أن الفاطميين كانوا يحكمون في ديوان المظالم من خلال مذهبهم الإسماعيلي فقط، والمفاهيم التي تميز بها عن غيره من المذاهب الفقهية السنية الأخرى الأربعة التي عُمل بها فيما بعد إبان العصر الأيوبي في شؤون القضاء والمظالم، يمكن معرفة ذلك من خلال أن الفاطميين كانوا مستأثرين بشؤون الحكم وإدارة الفئات الاجتماعية منذ بدايات دخولهم إلى مصر استمراراً لسياستهم إبان المرحلة المغربية وفقاً لتخريجات القاضي النعمان، فمثلاً كان جوهر الصقلبي في مصر قد ((.. أمر في المواريث بالردّ على ذوي الأرحام، وأن لا يرث مع البنت أخٌ ... ولا يرث مع الولد، ذكراً كان أو أنثى، إلاّ الزوج والزوجة، والأبوان والجَدَّة، ..))(٢) .

وما عمل جوهر أو غيره من الأدوات التنفيذية وفق مرجعية القاضي النعمان إلا نوعاً من تنفيذ إملاءات الخليفة المعز لدين الله وغيره من الخلفاء الفاطميين الأئمة الذين مثلت أوامرهم مصدراً معصوماً لا يناقش وفق مفاهيم المنفذين، وكأن الفاطميين قد قلدوا الفراعنة بوصفهم حكام مصر .

---

(١) مجموعة الوثائق الفاطمية ((وثائق الخلافة وولاية العهد والوزارة))، د . جمال الدين الشيال، مطبعة دار الشرق الأوسط، ط ٢، الإسكندرية ١٩٦٥م، المجلد الأول، ص ٥٩، هامش(٤) .

(٢) المقريزي، (المقفى)، المصدر المتقدم، جـ ٣، ص ١٠٣ .

ديوان بيت المال والخراج

سمي ديوان بيت المال " ديوان النظر "، وكان عند جميع موظفيـــه جرائـد حـوت كميات الأموال المرفوعة إلى خزينته جراء الضرائب، ومردود المحـــاصيل الزراعيـــة التـــي تبعت إلى الحكومة، وما تمت جبايته من التزامات . فهذا الديوان اختصّ بمتابعة كل الشـــؤون المالية التي تعلقت بالدولة من " دخل وخرج "، وصرف أموال المصالح العام(١)، وقد وزعـــت اختصاصات عمله على موظفيـــه، الذين منهم من اختص بشؤون الجباية فقط، فالدولة كـــانت ((.. توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم .. وتارة بالزيادة في ألقاب المكـــوس إن كان قد استحدث من قبلُ وتارةً بمقاسمة العمال والجباة وامتلاك عظامهم لما يرون أنـــهم قـد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبـــان وتـــارة باســتحدات التجـــارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية لما يرون التجار والفلاحيـــن يحصلـــون علـــى الفوائـد والغلات مع يسارة أموالهم وأن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال فيأخذون في اكتســاب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق ويحسبون ذلك من إدرار الجباية ...))(٢)، وقد عملت فئة من موظفيه على متابعة احتواء كل ما تعلـق بوثـــائق وسجلات وأوراق اختصت بشؤون البحث عن الذهب بالنوبة، عدا آخرين فُرغوا لشتى شـــؤون جباية إيرادات التجارة البحرية، ولتنظيم جوازات الانتقال والأسفار، وكل مـــا تعلـق بجبايـــة المكوس التي ترتبت على مرور السفن التجارية الأجنبية داخل المياه الإقليمية الفاطميـــة إبـــان العلاقات التجارية بين الإسكندرية، والقسطنطينية والجمهوريات الإيطالية (جنـــوى، وبـيزا، والبندقية)، ومع صقلية أحياناً، فالفاطميون كانوا قد كسروا الحصار الاقتصادي الـــذي كـــان البيزنطيون يقيمونه على الدول العربية من البحر المتوسط، فأمسى التجار الفاطميون يجوبـــون آفاقه مما عكس مردوداً مادياً كبيراً ساهم في رخاء مصر اقتصادياً، الأمر الذي جعل ديـــوان المال من أكثر الـــدواوين أهمية وحساسية في مصر الفاطمية لقيامـــه بضبط شؤون المردود

---

(١) انظر الماوردي، (الأحكام)، المصدر المتقدم، ص ٢٣٠-٢٤٤ .

(٢) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٨١ .

المالي والصرفي الكبيرين، وقد اختص موظف من هذا الديوان بملاحقة شؤون جباية ضريبة مصانع الشمع التي انتشرت بكثرة في مصر الفاطمية نظراً لحاجة استهلاكه لاهتمام الفاطميين بالمراسم والاحتفالات والأعياد الدينية، وفي مختلف المناسبات الأخرى، مع الاحتفاظ بسجلات المسامحة التي صدرت على ضرائب المصانع الصغيرة الخاصة التي لم يتمكن أصحابها من تسديد التزاماتهم الضرائبية للدولة والتي كانت تتم عيناً، وقد بلغت بإحدى السنوات أربعمائة وأربعون رطلاً من الشموع، واختص موظف آخر من قسم الضرائب بجباية المستحقات على دور صناعة الصابون التي انتشرت بكثرة أيضاً في مصر الفاطمية، لكن يبدو أن تلك الضرائب أثقلت كاهل أصحابها، حتى اضطر الخليفة الحاكم بأمر الله في إحدى السنوات إلى إلغاء الرسوم المترتبة على القطاع الخاص منها، وقد بلغت ستة عشر ألف دينار، وتحدث " الصنهاجي " بهذا الصدد عن مسامحة الخليفة المذكور الرعية ببعض الضرائب في أنه بأول القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي ((.. رفعت المكوس عن جميع الغلات الواردة إلى السواحل ثم رفعت بعد ذلك مكوس الرطب ودار الصابون والحرير والشرطتين وعدة مواضع .))(١) . ووجد موظف اختص بمتابعة عمليات منح الرخص إلى العامة لكسب حقّ مزاولة المهن، وترخيص إنشاء الدكاكين، والحوانيت توسيع بعضها، والسماح بعرض قسم من بضائعها على ممرات المشاة . وقد اختلف مقدار الضرائب حسب الظروف التي كانت تمرّ بها البلاد، وبالنسبة لاختيار موظفي هذا الديوان بيت الحاجة ماسة للأمناء، والثقاة، وأصحاب الجدارة الحسابية، والقدرة الكبيرة على تحمل المسؤولية، فقد ذكر " ناصر خسرو " إن ما كان يعود على خزانة الدولة من جباية ضرائب تنيس وحدها ((.. وسمعت من الثقاة أنه يصل منها لخزانة سلطان مصر، يومياً، ألف دينار مغربي، ويصل ذلك المقدار مرة واحدة، يحصله شخص واحد، يسلمه أهل المدينة إليه في وقت معين، وهو يسلم للخزانة، فلا يتأخر منه شيء...))(٢)، والموظفون المنتقون للعمل بهذا الديوان كانوا كثراً تعددت مهامهم الأمر الذي جعلهم بحاجة إلى رقابة واسعة، فمنهم مثلاً من اختص بإيرادات عقود الإيجارات التي تبعت لعقارات الحكومة وسميت الأحكار، و((هي أجرة مقررة على ساحات دائرة أو كانت حين استيجارها دائرة وعمرت مساكن أو بساتين وربما انقضت مدة إجارتها واقتضت الحال استصحاب الحال فيها واستمرارها بأيدي أربابها وأخذهم بالأجرة عنها على ما تقرر في

---

(١) (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٦٣ .

(٢) (سفرنامة)، المصدر المتقدم، ص ٧٩ .

الأول .))(١) .

وقد كان صاحب ديوان بيت المال يوزع المسؤوليات على الموظفين من جباة وغيرهم، الذين كانوا يقومون بجمع مختلف الضرائب مثل " ضريبة الأعشار " التي حُدد مقدارها بنسبة ١٠% ولم تكن ثابتة فقد ارتفعت أحياناً إلى ٢٥%، و" ضريبة الجوالي " وهي الجزية التي قُررت على أهل الذمة من اليهود والنصارى باستثناء الصبية والرهبان والأرقاء والشيوخ والفقراء والمتخلفين عقلياً، و" ضريبة الأحباس " على الأموال التي أوقفها أثرياء المسلمين وسواهم من أهل البذل لأغراض خيرية، وهناك " ضريبة المواريث " حيث تُقسم تركة المتوفَّى بعد حسم نفقات تجهيز دفنه ومراسم الجنازة، وتسديد ديونه إن وجدت، وأموال التوصية، ويتم توزيع الباقي حسب الأنصبة على الورثة بأخذ ضريبة عنها، وإن لم يوجد ورثة يؤخذ ما بقي من أموال المتوفَّى لخزانة ديوان بيت المال .

هذا وإضافة إلى ما تقدم ذكره تجدر الإشارة إلى أنه وبشكل عام وجدت ترتيبات إدارية ومالية درجت عادتها في مصر الفاطمية، وأمست معروفةً من بين مهام صاحب ديوان بيت المال، كالتي تعلقت بوضع خطة صرف أو جدول نفقات شهرية، وسنوية، ومتفرقات، فقد حددت مثلاً جداول مالية للإنفاق على طلاب الأزهر من ديوان الأحباس، وعلى غيرهم من ديوان بيت المال، وعلى قصور الخلافة وبيوت الأمراء وكبار القادة، ونظمت خطة للإنفاق على المحتاجين وذوي الفاقة، فقد درس الموظفون المختصون بذلك ضبط الاستحقاقات لكل جهة من الجهات وسواها وما تعلق بمنشآت الدولة كمزارع الخيول التي خُصصت لها مبالغ سنوية لشراء المزيد منها، بما يلزمها من لجم وسروج وعُبي مراكيب وأجلال ومخالي(٢)، عدا عن خطط مالية خصصت لإنشاء الجديد من الإهراءات ومستودعات حفظ المؤن وبناء خزانات مياه ومنشآت أخرى، من جسور وقناطر بالقاهرة، والفسطاط وسواهما، وطواحين وغيرها، وكان إنشاء مستودعات المؤن يتم غالباً قرب المناطق الزراعية، وأما مستودعات المدن فيتم خزنها نقلاً من مناطق قريبة، أو بعيدة على ظهور الجمال، أو بوساطة عربات جرتها الخيول، فمستودعات القاهرة نُقلت إليها المؤن من " منفلوط " قرب الإسكندرية، ومخازن الإسكندرية عُبئت من أراضي الوجه البحري .

---

(١) ابن مماتي، (قوانين)، المصدر المتقدم، ص ١٦ .

(٢) الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ابن عبد الظاهر، تحقيق عبد العزيز الخويطر، ط ١، الرياض ١٩٧٦م، ص ٨١ هامش(١) .

وكان قسم من نفقات ديوان بيت المال يوجه إلى دور العيار التي أنشأها الفاطميون واهتموا بها اهتماماً كثيراً، وقدموا مصاريف لمستلزماتها، من المواد التي لزمت للمحتسب بغية فحص المكاييل والأوزان التي كانت تستخدم بالأسواق بين التجار، والباعة، والمشترين . وقد سميت الأموال التي دخلت خزانة هذا الديوان " الأموال المرفوعة "، وقد أطلق عليها أحياناً " الارتفاع "، وهي مجموع ما تمّ استحصاله . أما ما خرج منها فسمي " نفقات "، وسمي المسؤول المباشر عنها " الصيرفي " أو " الجهبذ "، وهو كاتب رسوم الاستخراج والقبض والإيصالات ومتولي شؤون الأختام والمشرف على النفقات الذي كان يُطالب ((بما يقتضيه تخريج ما يرفعه من الحساب اللازم له لا الحاصل،))(١)، عدا عن موظف اختص بالمصاريف التي كانت توجه لمناسبات الأعياد وسواها، كعيد النيروز وغيره، وموظف آخر اختص بنفقات الخليفة وصرف إيصالات متطلباته الشخصية وقد تولى ذلك في عهد المعز لدين الله الفاطمي، صاحب ديوان بيت المال شخصياً، وهو محمد بن مهذب الذي سعى بين الأسواق بنفسه لشراء حاجيات الخليفة، وأحياناً كان يرسل مندوباً عنه بصحبة مساعدان لحمل الأغراض، هذا وقد تفرعت النفقات من خلال جهاز إداري بمثابة مؤسسة صغيرة انبثقت عن ديوان المال سميت " ديوان النفقات " تسلمه التابع لصاحب الخزينة منسق الشؤون المالية مع الخليفة، وكان اسمه أيام الحاكم بأمر الله " أبو القاسم أحمد بن علي الجرجرائي " قبل أن يمسي وزيراً، وينال لقب نجيب الدولة(٢).

وبالطبع أنه خلال المدد الأولى لانتقال الفاطميين من المغرب إلى مصر، وبعهدي المعز والعزيز تفرد بالإشراف على شؤون ديوان بيت المال وتفرعاته الوزير يعقوب ابن كلّس، ومساعده عسلوج بن الحسن الصنهاجي، بالضياع وخراجها والأحباس ونفقاتها .

ومن الجدير بالذكر أن إدارة ديوان بيت المال هي التي قد أشرفت على شؤون دور ضرب العملة، ونسقت التعامل فيما بينها بانتقاء فنانين مهرة للعمل فيها، بل مبدعين بفن الرسم والنقش على المعدن، فالتعامل مع سك النقد احتاج إلى دقة وإتقان وذوق رفيع، لاسيما وأن الخلفاء الفاطميين لم يترددوا بأن ترسم صورهم على نقودهم . مما تطلّب براعة لحفر صورة الخليفة مقلوبةً على طابع حديد بعمليات السكة ((وهي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل

---

(١) المقريزي، (إغاثة)، المصدر المتقدم، ص ٢٠ هامش(٢) .

(٢) الصنهاجي، (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٦٦ هامش(٣) .

بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صوراً وكلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرةً مستقيمةً بعد أن يُعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى، وبعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه فيكون التعامل بها عدداً وإن لم يُقدّر أشخاصها يكون التعامل بها وزناً، ولفظ السكة كان اسماً للطابع وهي الحديدة المتخذة لذلك ثم نقل إلى أثرها وهي النقوش الماثلة على الدنانير والدراهم ثم نقل للقيام على ذلك والنظر في استيفاء حاجاته وشروطه وهي الوظيفة فصار علَماً عليها في عَرْفِ الدول وهي وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات ...))(١) .

كذلك فإن إدارة ديوان بيت المال التي تمثلت أساساً بصاحبه كانت على مسؤوليتها تدقيق كل معاملاته وتفحصها، وقد سمي مدير هذا الديوان الناظر ((وهو من ينظر في الأموال وينفذ تصرفاتها، ويُرْفَعُ إليه حسابها لينظر فيه، ويتأمّله، فيمضي ما يمضي، ويرد ما يردُّ . وهو مأخوذ إما من النظر الذي هو رأي العين : لأنه يدير نظره في أمور ما ينظر فيه، وإما من النظر الذي هو بمعنى الفكر : لأنه يفكّر فيما فيه المصلحةُ من ذلك .))(٢) .

أما " ديوان الخراج " الذي انبثق عن ديوان بيت المال وتبع له، فمن الذين اشتهروا برئاسته جبر بن القاسم، والحسن بن تأييد الله، وعبد الله بن خلف المرصدي، وعلي بن عمر العداس(٣)، وهؤلاء ممن أشرفوا على العمال الذين أفرزوا إلى ديوان الخراج لتسيير أعماله، كمتابعة أوضاع الزراعات البقلية بمصر التي قامت على المياه الفائضة من النيل وأهمها القمح، والفول، والعدس، والزراعات الموسمية المعتمدة على مياه الأمطار ببعض البوادي، عدا الخضراوات التي سُقيت بواسطة السواقي، والأدلاء، والصنابير، والشواديف، وسواها من مياه النيل، ففي الصعيد والوجه البحري كان النشاط الزراعي هو الرئيسي، لأن جُلَّ الأهالي كانوا فلاحين، وقام عمال الخراج بالإشراف على عمليات اقتسام الأراضي حسب جودتها وخصوبتها، وحددوا مساحاتها بفرزها إلى قَبالات (جمع قَبالة) وهي الأحواض، مع اعتمادهم متعهدين لكل منها تعاملوا معهم وفق عقود معينة لاستغلال بعض مساحات الأراضي الزراعية التي تبعت للدولة، ولتقديم مقابل مالي إلى ديوان الخراج اتفق عليه مسبقاً، وكان

(١) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٦١ .
(٢) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٤٦٥ .
(٣) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٥٣ هامش(٢) .

الفلاحون عدا عن الذين عملوا مع المتعهدين، وممن ملكوا أراضي زراعية قد عملـــوا فيـــها لوحدهم، وبعضهم عمل بأراضٍ للدولة وفق عقود أبرموها مع الحكومة عبر موظفـــي ديـــوان الخراج دون أن تكون لهم أدنى علاقة بالمتعهدين . وقد حُملت الأموال بنهايات المواسم إلـــى هذا الديوان ومنه إلى خزانة ديوان بيت المال مع الضرائب الأخرى . وكـــان يَخْـــرج عمـــال الخراج ومعظمهم من النصارى الأقباط إلى الأراضي الزراعية لقيـــاس المســـاحات المرويـــة وطريقة ريّها، وقد عملوا أيضاً على ضبط ما ترتب على الفدان الواحد منها، ورفعـــوا نتـــائج عملياتهم من خلال ديوان الخراج إلى ديوان بيت المال، وقد افترضت فيهم بـــالطبع صفـــات الصدق والأمانة والثقة مثلهم مثل عمال ديوان بيت المال وديوان الإنشاء، فقـــد تمّ اختيـــارهم على هذه الأسس، فضلاً عن المهارة والكفاءة في إجراء العمليات الحسابية اللازمـــة، ومســـح الأراضي، وكل ما تعلق بشؤون العمل الخراجي . والحقيقة أن طرائق عمل وتنظيـــم ديـــوان الخراج مع ديوان بيت المال بلغت من الدقة الشيء الكثير، حتى إن من جاء بعد الفاطميين حذا حذوهم فيها، كالمماليك مثلاً، وسمي صاحب ديوان الخراج ومنسق شؤونه " متولي الخـــراج "، وقد انبثق عن ديوان الخراج دواوين صغيرة لتغطية تشعبات أعمـــال الخراج سمي المشـــرف عليها " ناظـــر الدواوين "، منها ما سمي " ديـــوان التحقيق " الذي اختص بعمل ما يشبه عمـــل " هيئة المراجعات " للتأكد من سير عمل الدواوين التي تبعت إلى ديوان الخراج، فعملية ضبـــط شؤون الخراج كانت من أولويات اهتمام الخلفاء الفاطميين، الذين أكثروا من عدد الموظفين في ديوانه، وخصصوا كلاً منهم لمهمة، بغية حصر مواضع الخلل، لذا ابتعدوا عن خلـــط المـــهام والأعمال بين موظفيه، فقد كان من عمال ديوان الخراج من سمي " الماسح " الـــذي ارتبطـــت مهمته بجمع عدد قصبات الأراضي الزراعية، وحساب محاصيلها ومـــا ترتـــب عليـــها مـــن ضرائب، وآخر سمي " الدليل " الذي اختص بتصنيف بقاع الأرض حسب محاصيلها والتـــأكد من أسماء فلاحيها، وكان مسؤولاً عمّا يقدمه من معلومات أمام صاحب الديوان، وأما الموظف الذي دعي " الحائز " فقد سئل عن كتابة وضبط كميات الأقوات والمحاصيل الزراعية، وهـــو الذي منع الفلاحين من أخذ حصص محاصيلهم إلا بعد استيفاء مـــا اســـتحق عليـــهم للدولـــة، وكـــان " الخازن " وهو أمين المستودع يتسلم الكميات الواردة، ويُعَـــاقَبُ لأي نقـــص يلحـــق بالكميات بعد تسلمه لها ويجعل ((...لكل شهر إضبارة يكتب عليها بطاقة تتضمن اسم الشـــهر، ويجعل للكتب في ضمنها أضابير، لكل صفقة من الأعمال إضبارة وعليها بطاقة مثاله:

((بطاقة لما ورد من المكاتبات من أعمال الصعيد الأدنى في الشهر الفلاني يجمع فيها كتـــب متولي الحـــرب والمشارف والضُمّان والعمال ومتولي الترتيب والقضاة ومن عساه أن يكاتب

أو يرفع رقعة تختص بتلك الناحية فيجعلها معها، .. ولكل ناحية من النواحي إضبارة على حدة ويحيط بالجميع للشهر المذكور إضبارة جامعة .. ثم ينتقل إلى الشهر الآخر فيفعل فيه كذلك فمتى التمست مطالعة أو كتاب وجدت في الحال .

وينبغي لهذا الخازن أن يحتفظ بجميع ما في الديوان من الكتب الواردة وبنسخ الكتب الصادرة والتذاكر وخرائط المهمات وضرائب الرسوم وغير ذلك مما فيه احتفاظاً شديداً...))(١)، عدا " الحاشر " الذي كان مسؤولاً عن السجلات التي وضّحت ما استوجب من حصص على كل أرض من الأراضي الزراعية، وسُئل بالطبع عن أي خلل كشف عنده(٢)، وقد وجد موظف تسلم مصلحة إدارية صغيرة تبعت إلى ديوان الخراج، سميت ديوان الاستيفاء كانت مهمة صاحبه استيفاء الأموال المتفق عليها من المزارعين الضامنين لأراض زراعية، والضامن هو الشخص الذي التزم بدفع مبلغ مقدم للدولة بمقدار معين عن جهة أرض ضمنها، وبقي عليه قسم من الأموال، فإن زادت الجهة التي ضمنها عن المبلغ الكلي المتفق عليه مع صاحب ديوان الخراج بمشورة الخليفة ناله هو، وإن نقص ترتب النقص عليه، ((.. وعندما كان بعض الضُمّان يعجزون عن الوفاء بما التزموا به، كان يصدر عن الخليفة أو الوزير سجل بالمساحة بالضمان .))(٣)، وكان على عاتق الضامن تأخير تسديد الأموال المتوجبة عليه، وقد أمكن أن يقبل منه الخليفة تقسيط المبلغ إذا اقتنع بسبب التأخير، بعد تكليف مختصين من ديوان التحقيق بتقصي الأموال حوله، وقد لا يقبل بذلك، فيتحمل صاحب ديوان الاستيفاء المسؤولية كاملة، ويمنحه الخليفة مهلة لتسديد الالتزامات كنوع من الضغط، بالوقت الذي تظهر فيه تلك المهلة وكأنها مرونة، فعبرها يتم كشف الغموض حول التأخير من خلال مراقبة الكيفية التي سيتم فيها تسديد الأموال، ومسالك، وتصرفات صاحب الاستيفاء، فهل سيسددها بمزيد من الضغط على الضامن أم بطرائق أخرى . وبذلك يكشف الخليفة هل كان التأخير من الضامن فعلاً أم من صاحب ديوان الاستيفاء .

هذا وعدا عن أولئك الموظفين بديوان الخراج، وجد موظف سمي " حامل الأموال " أحاطته حراسة مشددة إبان نقله إياها من ديوان الخراج إلى ديوان بيت المال المركزي، مزوداً بتذكرة حوت كميات الأموال ومصادرها، ساعدته على تذكر الأمكنة

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٣٤-٣٦ .

(٢) ابن مماتي، (قوانين)، المصدر المتقدم، ص ٩ والتي تليها .

(٣) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٣٥ هامش(٤) .

والجهات الواجب مطالبتها، وقد شكلت تلك التذكرة حجةً ودليلاً معه لما جمعه من أموال الخراج . وقد فرّغ موظفو اجهزة صغيرة سميت دواوين فرعية لإحاطة التوسع في العمليات الخراجية بهدف ضبطها بدقة متناهية، فقد أُفرد ديوان سمي " ديوان الصعيد "، وديوان سمي " ديوان أسفل الأرض " ترأس كل منهما موظف سمي " مشارف " .

هذا ومن الجدير بالذكر أنه كان لديوان الخراج مساس الصلة بديوان الإنشاء، فقد نسق صاحبه مع موظف بديوان الإنشاء اختص بكتابة الكتب اللطاف، والمناشير الخفاف، والنسخ الجميلة لشمول اختصاصه على ((.. نقل ما يخص ديوان الخراج فإنه كثيراً ما ترد الكتب مُضمنَة أشياء من أمور الخراج وما لا يعلم كيفية الإجابة عنه إلا متولي ديوانه .

وليس ينبغي أن يُخْرِج الكتب المضمنة ذلك إلى ديوان الخراج ليجاب عنها منه لأنها قد تشتمل على أشياء غير ذلك لا يجوز أن يوقف عليها، فينبغي أن ينقل هذا الكتاب الفصول المختصة بذلك في اوراق ويعيّن الكتب التي وصلت فيها وتاريخها والجهة التي وردت منها، ويُنفِّذها على هيئتها، ويوجهها إلى ديوان الخراج، فيجاب عنها منه، ويستدعي من متولي ديوان الخراج الجواب عن كل منها في تلك الأوراق، ثم يُعْرَض جميع ذلك على الملك، ويُستَخرج أمره بإمضاء المكاتبة به أو بغيره ..))(١)، وقد وجهت عناية خاصة للعمليات الخراجية التي اختصت بمناطق الثغور، نظراً لخطورتها، بسبب بعدها عن مركز الدولة على الرغم من وجود قوات عسكرية فاطمية رابطت فيها بشكل دائم، فالأمور العامة كانت شائكة فيها أكثر من غيرها، تلك التي سميت " الثغور المحروسة "، وقصد بها ((.. الإسكندرية، ودمياط، وتنيس، ورشيد، وعيذاب . والإسكندرية أعظمها قدراً وأفخمها أمراً وأكثرها انتفاعاً وهي تشتمل على عدة معاملات ...))(٢) . ومن الطريف أنه كان من مهمة القائمين على شؤون ديوان الخراج الإشراف على " الغروس " وهي ((أماكن في نواحي الاقطاعات لما لم يطلعها الماء إلا بكلفة رغب قوم في تقبلها بشيء معلوم عن كل فدان على حكم المساحة ومهما زاد عن القدر المتقبل استؤدي عنه ما يجب بالنسبة وهي في معنى الإحكار، والمستخرج من هذه الغروس للديوان دون المقطعين .))(٣) . وأيضاً كان من مهام هذا الديوان " مقرر الجسور " فلما ((.. كانت البلاد تحتاج إلى إقامة جسور عليها لتحصيل

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر نفسه، ص ٢٨ والتي تليها .

(٢) ابن مماتي، (قوانين)، المصدر المتقدم، ص ٢٢ .

(٣) ابن مماتي، المصدر نفسه، ص ١٦ .

المنفعة بسوق الماء إليها أو صرفه بعد الاستغناء عنه عنها اقتضت الحـال أن يقسط علـى نواحي الأعمال التي تدعو الحاجة منها إلى ذلك ما يصرف في هذه المصلحة العامة فرتب فـي كل ناحية ما احتملته في وقت التقرير من قطعة وهي جرافة وعلوفة ومدامسة وحشيش وأتبـان ثم قرر عن كل قطعة عشرة دنانير وخير من يلزمه في القيام بهذا المبلغ أو إخـراج القطعـة ومضت الأيام على ذلك حتى صار لازماً للفلاحين كأنه من بعض الخـراج ويجـري منـهم بالنسبة العادلة فيما بينهم بمقتضى ما يزرعه كل منهم .))(١) .

هذا وكان يتم عبر ديواني بيت المال والخراج وبالتنسيق مع ديوان الإنشاء من خـلال ديوان البريد وصاحب الباب صوغ الخطابات والأوامر المتعلقة بالإقطاعات التي كانت تصـدر عن الخليفة حصراً إبان مرحلة قوة الخلفاء الفاطميين، ((فيما كان يكتب عنهم من الإقطاعـات، وقد كانت عاداتهم فيه أن يكتب : هذا كتابٌ من عبد الله فلان الإمام الفلانـيّ ، ويـأتي علـى المقصد إلى آخره من إقطاع استغلال، وهو الذي يؤخذ فيه خراج الأرض ورقبتها باقية لبيـت المال، أو إقطاع تمليك، وهو أن يملك الأرض ويقرر عليه قطيعة تؤخذ منـها لبيـت المـال، وتسمى هذه : المقاطعة .))(٢) .

---

(١) ابن مماتي، (قوانين)، المصدر المتقدم، ص ١٦ والتي تليها .
(٢) القلقشندي، (مآثر، طبعة الكويت)، جـ ٣، ص ٢١٠ .

ديوان الصناعة المدنية

على الرغم من أن كلمة صناعة بالمصادر العربية الإسلامية قُصد بها صناعة السفن أكثر من غيرها، لكن عند الفاطميين ظهرت إدارة خاصة لصناعة السفن لاهتمامهم الكبير بإعمارها بغية تقوية أسطولهم في المتوسط حتى أفردوا ديواناً خاصاً بها أسموه " ديوان العمائر " أو " ديوان الجهاد " لأن طبيعة الظروف والتحديات السياسية والعسكرية التي كانوا يتعرضون لها، وحجم طموحاتهم وأهدافهم التوسعية تطلبت منهم منح أولوية وتركيز فائقين للصناعات العسكرية لاسيما لأسطولهم القوي أساساً والموروث جزء منه عن الأغالبة، مع أنهم بالوقت عينه لم يهملوا إدارة شؤون الصناعات الأخرى المدنية . فلعل من المناسب التحدث عن غير صناعة السفن عندهم تحت عنوان ديوان الصناعة المدنية وترك الحديث عن صناعة السفن إلى الديوان الذي اختص بها والذي سيمر لاحقاً في هذا البحث، فضلاً عن إدارة شؤون " خزائن السلاح ".

فالفاطميون طفقوا في مصر يهتمون بشتى أنواع الصناعات وتطوير الحرف، وتشجيع العامة للإقبال على تعلمها بدرجة كبيرة من العناية والاهتمام والإدارة، وكان ديوان الصناعة عندهم مسؤولاً عن شؤون العمال والصناعات والحرف التي عمل بها الأهالي في ورشات خاصة، وعن تأمين الدورات التعليمية للحرف والمهن وشتى أنواع الصناعات التي اشتهرت آنذاك وفق مناهج أُعدت بإشراف محترفين، وخبراء دُعي الواحد منهم معلم .

وقد احتفظ ديوان الصناعة بسجلات أسماء العمال وأماكن عملهم واختصاصاتهم وجنسياتهم وسنوات خدماتهم وكل ما تعلق بسيرهم الشخصية وأوضاعهم الاقتصادية وإجازاتهم ورواتبهم، وتمّ تصنيفهم حسب درجة الخبرة بين معلمين وصناع، مع الاحتفاظ بأوامر التعيين والعزل التي تعلقت بهم، وقد قُسّمت مجالات العمل بهذا الديوان إلى أربعة أقسام، شمل الأول أسماء العمال والجهة التي صدرت عنها قرارات تعيين وتثبيت كل عامل، فهل عُين من قبل الخليفة ؟ أم من الوزير ؟ أم من سواهما ؟. وقد اختص القسم الثاني بتحديد المهام للعمال الذين فُرزوا لشؤون الاستثمار والبيع والشراء للمواد الصناعية، والقسم الثالث لتحديد طبيعة العمل ونوعيته مع الإشارة إلى مكانه ومدى حقوق العامل فيه، ومقدار مرتبه، أما القسم الرابع فقد اختص بما عرف باسم " زمان النظر " وقد تضمن ثلاثة فروع : أولها

مدة العمل، فهل هي شهورٌ ؟ أم سنون ؟ بالنسبة للعمال غير المثبتين، أو المؤقتين ممن كانوا يُطلبون حسب الظروف وحاجات المعامل والورشات الصناعية فقد حُدد لهم تصنيف خاص ميزهم عن الدائمين أو المثبتين، وهو العمل وفق عقود اتفق عليها بين الإداريين الذين قاموا على شؤون العمال والحرفيين والصناعيين، وبين مشرفي ديوان الصناعة ممن سموا أرباب العمل، وبمطلق الأحوال لم تكن لهم أسماء ثابتة في سجلات ديوان الصناعة، وقد تعلق الفرع الثاني بتحديد المدة الزمنية التي توجب على العامل أو الصانع الالتزام بها وفق ما هو محدد بالعقد، مع شرط إمكانية عزله قبل نهايتها إذا صدر عنه ما يخل بشروط العمل، والفرع الثالث ارتبط بطبيعة الأعمال التي وزعت على العمال دون تحديد مدة زمنية لإنجازها(١) . وكان الإداريون الذين تبعوا إلى ديوان الصناعة قد تشعبوا بدورهم إلى عدة كوادر اختص كل منها بحقل معين من حقول الصناعة، مثل حقل الصناعات الكتانية والنسيجية كصناعة الفساطيط والسياج التي استخدمت لتنصب إبان تنقلات الخليفة وأسفاره، والخيام التي نقلت مع القوافل للاستراحات، والأغطية وأنواع من الألبسة الكتانية والصوفية والقطنية وغيرها، وكل ما تعلق بالأسفار، فتوفير مثل هذه المواد كان يعد رمزاً من رموز قوة الدولة وترفها(٢) .

وعلى الرغم من أن مسؤولية ديوان خزائن الكسوة رجعت لأحد الموظفين الكبار غير أن السلطات الفاطمية كلفت موظفاً إدارياً كبيراً آخر أعلى شأناً ونفوذاً للإشراف المباشر على إنتاجها عبر التنقل من مصنع إلى آخر بغية إدراك سير العمل والإدارات عن كثب، تمّ اختياره من الأماثل والأعيان وأرباب العمائم، وقد شاركه مائة موظف رقابي وإداري لتغطية شؤون الإشراف والعناية على كل دور الكسوة، لا سيما التي انتشرت بالأرياف، وقد سمي هذا المشرف العام " صاحب الطراز "، الذي تنقلت إقامته بين دمياط وتنيس وسواهما لتغطية عمليات الرقابة الميدانية، ومنه رفعت تقارير سير شؤون العمل إلى صاحب الباب أو رئيس ديوان المجلس الذي كان يرفعها بدوره إلى الخليفة، وكانت تصله أوامر وتوجيهات البلاط عبر عمال البريد يُوضّح فيها مدى الحاجة للفرش والأمتعة والألبسة والخيام وسواها، وعن طريق صاحب ديوان الكسوة وزّعت الأوامر على الإداريين والمختصين بورش المعامل، ومنهم " الناظر "، و" المشارف المحلي "، و" العامل الإداري "، و" الشاهد " عدا المسؤولين عن كل

---

(١) انظر الماوردي، (الأحكام)، المصدر المتقدم، ص ٢٣٠-٢٤٤ .

(٢) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٦٧ .

مرحلة من مراحل الصناعات المذكورة وأمثالها مثل الصناعات الصوفيــة، وصناعــة نســج الحرير التي أمر بإنشائها الوزير يعقوب بن كلّس في مصنع اختصّ بالحرير والديبـاج، وقـد اشتهرت الإسكندرية بوصفها مركزاً للصناعات النسيجية والحريرية، مع مدينتي تنيس ودميـاط اللتين طبقت شهرتهما الآفاق بصناعة القماش الشفاف الذي دخلت فيه الخيــوط الحريريــة أو الذهبية، مع اشتهار الفسطاط بصناعة قماش الفستان، الذي نسُب إليها، هذا وقد ذكر ابن حوقـل بعض صناعات مصر في مدينة الفيوم مثل ((... الستور والاســتبرقات، والشــرع والخيـام والأجلّة والمناثر والبُسط والمضارب والقساطيط العظام بالصوف والكتان بأصباغ لا تسـتحيل، وألوان تثبت فيها من صورة البقة إلى الفيل . ولم يزل لأصحاب الطــرز من خـدم السـلطان بها الخلفــاء والأمناء، ...))(١) . وعن تنيس ذكـر ناصر خســرو أن أسـواقها الواسـعة ازدحمت، وشملت مائة دكان للعطارين، وأن بها نسج القصب الملون بشكل عمامات ووقايــات تفردت بها، وذلك غير النسيج الأبيض بدمياط الذي كان ((.. ما ينســج منــه فــي مصــانع السلطان لا يباع ولا يعطى لأحد . وقد سمعتُ أن ملك فارس أرسل رسله إلى تنيس بعشــرين ألف دينار ليشتري له بها حلّة من كسوة السلطان، وقد بقي رسلـه هنــاك عـدة سـنين ولـم يستطيعوا شراءها . وبتنيس صناع مختصون بنسيج ملابس السلطان . وقد سمعتُ أن عــاملاً نسج عمامة السلطان فأمر له بخمسمائة دينار ذهب مغربي، وقد رأيت هذه العمامة، ويقال أنــها تساوي أربعة آلاف دينار مغربي ...))(٢)، وتابع خسرو وصفه للحرف والصناعات النســيجية في تنيس بذكــره بعض الإبداعات فيما أسماه البوقلمون ((– الذي لا ينسج في مكان آخر مـن جميع العالم – وهو قماش ذهبي يتغير لونه بتغير ساعات النهار . وتحمل أثوابه من تنيس إلــى المشرق والمغرب ...))(٣)، فلقد بلغت صناعة الطراز عموماً عصرها الذهبي بمصر الفاطميـة تحت إشراف ناظر الطراز أو صاحبه، وقد سميت معامله التي تبعت للدولة " المصانع الملكيـة" لتمييزها عن المعامل الخاصة، ومن اللافت أن مصر الفاطمية بدأت تصدر المنسوجات حتــى إلى بــلاد فارس التي اشتهرت وما تزال بهذه الصناعة العريقة لتفوقها عليها بالبراعة والتقنيـة وجــودة الإنتاج وفخامتــه، حتى تحسر الأوربيون على إتقان طرائق إخراجــه بالمســتوى عينه . ولــو لم تكن الإدارة حسنة ومتابعة لكل شؤون هذه الحرف والصناعات ومستخدمــة

---

(١) (صورة الأرض)، المصدر المتقدم، ص ١٤٩ .

(٢) (سفرنامة)، المصدر المتقدم، ص ٧٧ .

(٣) خسرو، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

لشتى الأساليب التشجيعية من حوافز ومكافآت وتأمين المواد الأولية، ومنظمة لشؤون الأجـور الجيدة والرواتب المنتظمة، لما راجت مثل هذه الانتاجات ذلك الرواج، علماً أنه لـم يقتصـر إنتاج المنسوجات والصناعات الكسائية على ورشات ومعامل داخل مصر الفاطمية بل تعداهـا إلى بعض الأقاليم والولايات التي تبعت إليها مثل طرابلس .

هذا ومن الورش التي عُينتْ كوادر لإدارتها والإشراف عليها، ورش صناعة الـورق التي انتشرت بكثافة في أرجاء مصر الفاطمية، لمواكبة حركـة التطـور العلمـي والاهتمـام بالكتب، وإعمار المكتبات، والبحث بشتى أنواع العلوم والمعارف، كذلـك انتشـرت معـامل صناعة الورق خارج مصر مثل طرابلس، مع استمرار استيراد أنواع من الورق إلـى مصـر نالت شهرةً فائقة لجودتها كانت معروفةً قبل العصر الفاطمي بكثير منها الكاغدْ بفتـح الغيـن وهو القرطاس الفارسي ذو اللفظ المعرب(١) .

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تحقيق عبد الستار احمد فراج، مطبعة حكومـة الكويـت ١٩٧١م، ٢٢ جزءاً، وصل لحرف العين، ص ١١٠ .

المؤسسات الدينية عند الفاطميين بمصر

(إدارة القضاء ((القضاة وقاضي القضاة)))

(إدارة الحسبة)

(إدارة التوجيه المذهبي ((الدعاة وداعي الدعاة)))

إدارة القضاء
(القضاة وقاضي القضاة)

لقد عُدّت المناصب القضائية من ((الوظائف الدينية))، وصنفت عند الفاطميين بين وظائف أرباب الأقلام، وشملت نظم القضاء والدعاوى عندهم، وكما تمت الإشارة من قبل فإن جوهر قد ثبّت على القضاء في مصر القاضي أبا طاهر الذهلي الذي كان معيناً من قبل السلطات العباسية منذ عام ٣٤٨هـ/٩٥٩م، ولقد حاول الفاطميون مراعاة الشروط المعروفة عند المسلمين لاختيار القاضي قدر الإمكان التي حددت بسبعة : كان أولها أن يكون ذكراً بالغاً راشداً، مُجمعاً على اختياره، حذراً دقيقاً، حراً، مؤمناً، عادلاً، سليم الحواس، عالماً فيما خص الأحكام الشرعية وأصولها، ورغم تسليم المسلمين بتقويم الرجل على المرأة إلا أن البعض أجاز تسليمها القضاء إذا أكملت الشروط الستة الباقية(١) . وقد عُدّ القاضي ((أدين أهل مذهبه وأعقلهم))(٢)، وتشير الدراسات إلى أن منصبه بمصر أمسى ذا شأن وأهمية بالغة بعد وصول الفاطميين إليها، فتحول من مركز بسيط مثله قاضٍ عين من قبل الخليفة العباسي ببغداد، إلى منصب عالٍ نهض الفاطميون به نهضتهم بعموم أجهزتهم الإدارية الأخرى التي وصفت بالتعقيد الشديد، والتنسيق المحكم، وبقدومهم إلى مصر ظهرت بوضوح لأول مرة وظيفة قاضي القضاة لتمسي رتبةً أعلى من جميع رتب القضاة الآخرين، وأول ما ظهرت في أيام الخليفة الفاطمي الثاني في مصر العزيز بالله إثر تكليفه شتى شؤون القضاء إلى علي بن النعمان بعد تعذر أداء هذه المهمة من قبل أبي طاهر الذهلي لمرض ألمّ به، وكان علي أول من خوطب بلقب قاضي قضاة رسمياً أو فعلياً في مصر سنة ٣٦٦هـ/٩٧٦م بعد والده الذي كان قد خوطب فخرياً به، وقد ظل يصدر سجل تعيين القاضي وقاضي القضاة من قبل الخليفة شخصياً حتى نهاية حقبة قوة الخلفاء الفاطميين بمصر، فقد كان كتاب التولية يخرج من ديوان الإنشاء صادراً عن الخليفة، ويرافق إعلانه مراسم احتفال رسمية فخمة، ولا يُعيّن قاضي القضاة أو القاضي إلا بعد أن يكون قد استدعي بأمر الخليفة ليجري لقاء معه، وبعد ذلك يُقرأ

---

(١) الماوردي، (الأحكام)، المصدر المتقدم، ص ٧٣ والتي تليها .

(٢) الطرسوسي، (تحفة الترك)، المصدر المتقدم، ص ١٧ .

كتاب التعيين أمام الجمهور بجامعي القاهرة والفسطاط، ويكون قاضي القضاة أو القاضي المعيّن قد توجه إلى الجامع مطوقاً بحاشية وبموكب حافل، مرتدياً طيلساناً، واضعاً سيفه على خصره، بين الفقهاء والشهود وكبار التجار، بعد تطوافه في بعض الأحياء حاملاً " خلع " الخليفة بمنازل، وقد عُرِّف القاضي بأنه ((عبارة عمن يتولى فصل الأمور بين المتداعين في الأحكام الشرعية . وهي وظيفة قديمة كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ... ثم هو مشتق من القضاء ؛ واختلف في معناه .. هو إحكام الشيء والفراغ منه، . وسمي القاضي قاضياً لأنه يقال قضى بين الخصمين إذا فصل بينهما وفرغ ؛ وقيل معناه القطع، يقال قضى الشيء إذا قطعه ...))(١)، هذا وعلى الرغم من أن سلطة قاضي القضاة قد شملت كل الأرجاء التي وصل إليها النفوذ الفاطمي، فإن كل ولاية أو إقليم كان يُقضى قضائياً من قبل قاضٍ أو نائب من قاضي القضاة، ممن سموا " نواب الحكم " أو " خلفاء النواحي "، أما في العاصمة فقد وجد لقاضي القضاة أكثر من نائب للتخفيف من ضغط العمل عليه، مع حق النواب أيضاً اتخاذ نواب لهم، سموا نواب النواب أو أعوان الأعوان، ولم يتم ذلك إلا بإذن قاضي القضاة وموافقته لأنه كان يستمد توجيهاته مباشرة من الخليفة، ولم يحق له اختيار نوابه بالعاصمة، فهؤلاء اختيروا حصراً من قبل الخليفة نفسه، وبإطلاق الأحوال أسهمت الظروف السياسية، ودرجة قوة شخصية قاضي القضاة وجدارته دوراً بالتأثير في تحديد مثل هذه الأمور، وحتى بسير الدولة، وبظهور جهاز القضاء فقد وجد مساعدون مقربون من قاضي القضاة عملوا معه إبان إعلانه افتتاح الجلسات والدعاوى سموا " الشهود العدول " عدّوا موظفين رسميين في قسم القضاء تقاضوا رواتبهم من ديوان الرواتب. وقد سلفت الإشارة إلى أن فكرة اعتمادهم هي من جملة الموروث الإداري الفاطمي عن الأغالبة، وكان قاضي القضاة يوزع " الشهود العدول " الذين تمّ اختيارهم من قبله للعمل مع القضاة بمصر وخارجها بعد استدعائه القضاة وتعريفه بهم وتحديده الشروط الواجب التزامها من قبل الجميع، فقد كان على هؤلاء الشهود تقديم الضمانات بعدم خيانتهم للمهنة، لاسيما وأن سلطة قاضي القضاة كانت مباشرة عليهم، فبمجرد إشارة مؤكدة من قبل أحد القضاة عن خلل سلوك أحدهم، فقد لا يُعاقب بالفصل فقط بعد التحقيق معه، بل يمكن أن يُغرّم ويسجن أيضاً، وقد حقّ للقاضي الذي تمّ تعيينه حديثاً أن يطلب استبدال الشهود ممن كانوا يعملون مع قاضٍ تقدمه على الرغم من أنهم لم يصلوا إلى مناصبهم إلا بعد خضوعهم لامتحانات مركّزة، وقد وجد موظف إداري

---

(١) القلقشندي (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ج ٥ ص ٤٥١ .

كبير شكل همزة وصل بينهم وبين قاضي القضاة اهتم بشؤونهم سمي " وجه الشهود " و " مقدم الشهود " الذين لم يتجاوزوا الثلاثين شاهدا وسطيا، فقد تفاوتت اعدادهم حسب الحاجة، ورغبة القاضي، والظروف وكان مكان مزاولة القاضي عمله وعقد جلساته هو غالباً الجامع، واحيانا كان يعقد القاضي مجالس القضاء بداره، أما الركن الذي خصص له بالجامع فسمي " مجلس الحكم "، وسمي حيز جلوسه شتاءً " المقصورة "، وهي الفسحة الصغيرة التي أحيطت بسياج اتقاء للبرد، وكان يجلس صيفاً في مكان مهوّى قرب النافذة . وغالباً ما حُدّد يومان أسبوعيا لجلسات القاضي . وقد كان يعمل إلى جانب القاضي الشهود والحجاب، والعناصر التي كُلفت من قبل صاحب الشرطة بالمحافظة على الأمن داخل المجلس، وحماية القاضي الذي كان يجلس على " طرحة " وخلفه " مسند " وأمامه " منضدة " عليها الدواة المفضضة، التي خصص لحملها والعناية بها موظف فُرّغ لها، إضافة إلى كاتب تولّى تسجيل الإفادات، والحوارات، والقرارات، وكل ما تعلق بشؤون الجلسة، وكان يجلس الشهود عن يمين ويسار القاضي وفق مراتبهم وقدمهم، بينما تولي الحُجّاب الإشراف على شؤون الخصوم وتنظيم دخولهم، وكانت تعقد الجلسات علناً بحضرة الخصوم، أو الوكلاء عنهم إن وجدت ظروف قاهرة حالت دون حضورهم، ومن الطريف أنه سُمح للخصوم إحضار وكلاء معهم بمثابة محامين عنهم، هذا وقد تم تصنيف القضايا بين جنائية، وسرقات، وشرب الخمر، والزنا، والمواريث، والوصايا، والمناكحات، والطلاق، وغير ذلك من الأحوال الشخصية، وقد سُجلت المداولات على دفاتر سميت " سجلات الحكم " شكلت بمجموعها أرشيفاً للقضاء كان يحفظ في دار كل قاضٍ من القضاة لتنحصر المسؤولية فيه وحده، وكان عليه أن يكون تام الجاهزية، فقد أمكن أن يطلب منه قاضي القضاة أو الخليفة تقديم ملفات ما في أي وقت من الأوقات، وكان قبيل اتخاذ القاضي حكماً ما، يذكر اسمه، ولقبه، وتوابع وظيفته إن كانت له مهام أخرى، وقد خوطب إبان الجلسات بلفظة " سيدنا " مثله مثل داعي الدعاة، مع الإشارة إلى أن لقب قاضي كان يطلق على أرباب الوظائف القلمية عموماً، وعلى العلماء، والكتاب حتى لو لم يكونوا يمارسون القضاء بمثابة مهنة، أو منصب(١) .

هذا وقد حرص الخلفاء الفاطميون على تعيين القضاة وانتقاءهم بأنفسهم ومنحهم الألقاب الكبيرة لتشجيعهم على عملهم، مع إيحائهم للناس بمدى أهمية مؤسسة القضاء في دولتهم من خلال تخصيص حراسة مشددة على القضاة لإضفاء نوع من الهالة عليهم، وإن كان قد تفوّق

---

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ص ٤٥١ .

الوزير براتبه على القاضي، فإن الأخير تفوق عليه بالمكانة المعنوية لغلبة الطابع الديني على منصبه، فقد عُرفت وظيفة قاضي القضاة بأنها من أرقى، وأجل، وأهم وظيفة بمصر الفاطمية، لا بل عُدّ صاحبها أعلى الموظفين الإداريين شأناً وجلالةً، وقد وضعت دواة حبر خاصة به ليس بمكان عقد جلساته القضائية فحسب، وإنما في ديوان المجلس (مجلس قيادة الدولة) بحضرة الخليفة إبان اجتماعه معه، ومع كبار رجالات الحكم، فكان يحمل دواته موظف خاص بها، ويضعها امامه على المائدة، وقد عُدّ منصب قاضي القضاة اول منصب ديني تلاه رتبةً منصب داعي الدعاة (وإن كان الفاطميون لم يعتنوا ضمنياً بمنصب من المناصب اعتناءهم بمنصب داعي الدعاة، وبمناصب الدعاة عموماً)، ثم منصب المحتسب، فقد خوّل ظاهرياً لقاضي القضاة التدخل بشؤون عمل داعي الدعاة وخوّل له فعلياً (ظاهرياً وباطنياً) التدخل في صلب عمل المحتسب، فقد حُقّ له الإشراف على عمل دور سك النقد، وضبط عيارها، وإعادة النظر بالأحكام الشرعية، وتفحص شؤون عمل أجهزة الحسبة، ولما أمسى الحسين بن علي بن النعمان قاضي القضاة وصلت صلاحيته إلى الإشراف على عمل قضاة القاهرة، والإسكندرية، والشام، والحرمين الشريفين، والمغرب، وما تبع لهم، وكان قاضي المظالم يُعدّ أبعد سلطة وصلاحية من قاضي الأحكام الأخرى، فكان له حق الاستماع إلى مختلف الشهادات سراً، في حين لم يحق لقاضي القضايا الخارجة عن نطاق ديوان المظالم ذلك، كما حقّ له الاستماع إلى شهادة الشهود قبل سماع آراء المدعي، بينما لم يحق ذلك للثاني، فضلاً عن أنه خول له استخدام أساليب ترغيبية وترهيبية للوصول إلى بعض النقاط الضرورية إبان الجلسات، ولم يحق ذلك للثاني أيضاً، لكن كان قاضي العسكر (قاضي الفرد العسكري) أعلى نفوذاً وسلطةً من جميع موظفي السلك القضائي مثلما كان القاضي النعمان بعد قدومه مع المعز إلى مصر، وبالتالي يكون الصواب قد جانب أيمن فؤاد سيد الذي ذكر أنه ((.. ورغم مكانة القاضي النعمان ابن حيّون الكبيرة لدى الخلفاء الفاطميين، ودوره في التعبير عن المعتقدات الفاطمية، وتسجيل تاريخ أئمتهم، فإنه لم يُكلف رسمياً بالقضاء في مصر، وإنما شارك القاضي أبا الطاهر في نظر بعض القضايا إلى أن توفى سنة ٣٦٣هـ .))(١)، فالقاضي النعمان كان قد تسلم القضاء العسكري، وأمسى أعلى سلطة من أبي الطاهر الذهلي، وعُدّ مكلفاً رسمياً بذلك، لعدم إزاحة الذهلي الذي استغل الفاطميون تثبيتهم له وإبقاءه في منصبه كمؤشر لتسامحهم الديني امام الرعايا وهو سني المذهب، وللاستفادة من

---

(١) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٦٧ .

خبرة النعمان وولاءه، وإخلاصه لهم، وليشرف على الذهلي، فمن غير المعقول أن يُنحّى القاضي النعمان، وألا يُعيّن رسمياً في منصب هام وحساس بالدولة الفاطمية لاسيما وأن مناهزته السبعين من العمر آنذاك لا يمنعه من ممارسة مهامه، وفي مطلق الأحوال فقد كان لقب الذهلي قاض، ولقبه قاضي قضاة . وقد وثق الفاطميون بقضاتهم لدرجة أنهم كلفوهم بمهام أخرى تنوعت بين الإدارية، والسياسية وغيرها، فقد خَولوا لهم تسلم ولاية مدينة، أو إقليم، مثلما كان **والي طرابلس** أبو طالب عبد الله بن محمد بن عمار (٤٢٤-٤٦٤هـ/١٠٣١-١٠٧١م) فهو كان قاضيها، عدا عن تكليفهم للقضاة بمهام أخرى غير ما تقدم، فقد ذكر القلقشندي ((.. وعلى هذا النهج في انفراد قاضٍ كانت الديار المصرية في الدولة الفاطمية، حتى رأيت عهداً مكتوباً لابن النعمان في خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي قد كُتب له بالديار وأجناد الشام وبلاد المغرب، مضافاً إلى ذلك النظر في الصلاة ودور الضرب؛ ..))(١)، حتى إن مهام سياسية علنية وسرية نفذها بعض القضاة بتكليف السلطات الفاطمية العليا داخل وخارج الديار المصرية .

هذا ولعلّ من الجدير تسليط الضوء قليلاً على أشهر قاضي قضاة بتاريخ الخلافة الفاطمية الذي شكل مرجعية قضائية، ودينية، وفقهية كبرى عند الإسماعيليين، علاوةً على تسلمه منصب داعي دعاة، وهو القاضي النعمان بن محمد بن حيون المغربي، الذي نظم فقه **الدعوة الإسماعيلية** في "كتابه" دعائم الإسلام "، وكان قد خدم في السنين التسع **الأخيرة** من عهد المهدي وفي عهود، القائم، والمنصور، والمعز . وقد ولاه الخليفة المنصور القضاء بطرابلس الغرب، ثم جعله قاضي قضاة المغرب كله، لكن لم يتجلَّ هذا المنصب بوضوح إلا بعد الانتقال إلى مصر . ومع مرور الأيام اشتهر بصلته بالخليفة المعز، لمجالسته إياه ومسايرته له، فوضع كتاب " المجالس والمسايرات "، وترك كتبا تاريخيةً عديدةً مثل " افتتاح الدعوة الزاهرة "، و" شرح الأخبار "، و" منظومة ذات المحنة في تاريخ ثورة أبي يزيد "، و" منظومة ذات المنن في الحوادث التي وقعت أيام المعز "، و" تأويل دعائم الإسلام "، و" أساس التأويل "، و" الهمة في آداب أتباع الأئمة "، و" تأويل الشريعة "، و"التوحيد والإمامة "، و" نهج السبيل إلى معرفة علم التأويل "، و" اختلاف أصول المذاهب "، و" الينبوع "، وغيرها كثر لتشبعه بمناخات ومفاهيم الدعوة الفاطمية منذ تبلورها، ومنذ تحوله إليها عن المذهب المالكي إبان اتصاله بالخليفة الفاطمي الأول المهدي، ولما انتقل إلى مصر

---

(١) ماثر، (طبعة دمشق)، المصدر المتقدم، ص ١٠١ .

سكن بالفسطاط، فكان يغادي ويؤوب إلى القاهرة، إذاً عاصر هذا القاضي كل خلفاء المرحلة المغربية مع قليل من عهد المعز بمصر الذي ولاه القضاء العسكري فيها، والإشراف على القاضي أبي طاهر، إلى جانب شؤون الدعوة، ولما بدأ يتقدم به العمر ناب عنه ابنه، بعد أن كان قد حقق شهرةً واسعةً، لإلمامه بالمذاهب الأربعة، وبعلوم القرآن الكريم والحديث، وعلوم العربية، والمنطق،والفلسفة، وعلم الكلام، والتاريخ، وكان قد تولى النعمان منصب القضاء أول مرة عقب وفاة والده، بذلك يكون قد شكل واسطة العقد في الخبرة القضائية بين أبيه وأولاده، ولما توفاه الله تعالى حزن عليه الخليفة المعز، وصلى عليه بنفسه، وأمر بدفنه في الدار التي كان يعيش فيها بالقاهرة(١) .

(١) النعمان، (المجالس)، المصدر المتقدم، ص ١٣ .

إدارة الحسبة

لقد سمي المحتسبُ محتسباً من اشتقاق حَسْبُك بمعنى اكفف، ((لأنه يكفي الناس مؤنة من يبخسهم حقوقهم .))(١)، وذكر ابن خلدون عن الحسبة أنها ((... كانت في كثير من الدول الإسلامية مثل العبيديين بمصر، والمغرب، والامويين بالاندلس داخلة في عموم ولاية القاضي يولّي فيها باختياره ثم لما انفردت وظيفة السلطان عن الخلافة وصار نظره عاماً في أمور السياسة اندرجت في وظائف المُلك وأفردت بالولاية .))(٢) . وكان جوهر الصقلبي قد أصدر أوامر صارمةً، لمنع الرشاوى، والتشدد بملاحقة كل ما يخل بالاقتصاد المصري، لاسيما وأن المجاعات كانت قد هزت مصر، ((.. وكان في عامة أرض مصر حينئذٍ من الشدة، والغلاء، والوباء أمرٌ لم يُعهدْ قبله مثلُه، بحيث إنه أُحصي من مات في أيام يسيرة فكانوا ستمائة ألف إنسان، وكانوا يُلقون الغرباءَ في النيل، وبلغ الفرّوج ديناراً، والبيضة درهماً، وبيع الإردب من القمح بثمانين ديناراً، مع كثرة الفتن، وتغلب كل أحدٍ من العمال وغيرهم على ما يليه، واختلاف أهل الدولة بمصر من الإخشيدية، والكافورية، ...))(٣) . وقد عين جوهر " سليمان بن عزة " محتسباً فاشتهر بهذا المنصب لمساهمته في كشف أسباب الأزمة الاقتصادية التي عانتها مصر منذ أواخر حكم الأخشيديين، فقد اتصف بضبطه للأمور، وملاحقته الخلل، حتى إنه أمرَ مرةً بضرب مجموعة من الطحانين، إبان الطواف بهم في البلاد لاحتكارهم الطحين . وهذا أسلوب من الأساليب التي استخدمتها الإدارة الفاطمية في مؤسسة الحسبة لقمع الفساد معتمدةً فيه على التشهير . وكان أحياناً يتم اختيار المحتسب من أصحاب الشرطة، أو من سلك القضاء، أو من الفقهاء، ولكن غالبا تولى الإدارة العليا لإدارة الحسبة من كان مقرباً جداً من الخليفة مثل متولي السر وهو صاحب الباب عينه . وقد حُسبت على صاحب الحسبة تصرفات وسلوك نوابه، وأعوانه، وموظفيه، وعماله، الذين كلفوا بالتفتيش داخل الأسواق، والحارات والشواطئ، وسواها لمعرفة خفايا أساليب الغش وانواع

---

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٤٥٢ .

(٢) (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٢٦ .

(٣) المقريزي، (المقفى)، المصدر المتقدم، جـ ٣، ص ٨٩ .

التدليس .

وقد عين الفاطميون محتسباً اختص بشؤون المغاربة بادئ الأمر مثلما فعلوا بالقضاء، وأفردوا آخر لشؤون المصريين بغية عدم إثارة حساسية فئة ضد أخرى .

هذا وفي مطلق الأحوال فقد منح الخلفاء الفاطميون سلطةً واسعةً للمحتسب تخطت صلاحيات ونفوذ القاضي، وحتى قاضي القضاة من ناحية السطوة والنفوذ وليس المكانة، وفي حالات الضرورة لقمع حالات الغش فوراً، كانوا يحيلون مهام إدارة الحسبة إلى جهاز الشرطة، ((وقد كانوا في الأيام الفاطمية بالديار المصرية يضيفونها إلى الشرطة في بعض الأحيان، كما هو موجود في تقاليد الحسبة في زمانهم .))(١)، وكان تعيين المحتسب يتم وفق قرار يصدر عن الخليفة شخصياً الذي خوّل له ضبط المخالفات في حينها، وبشتى الوسائل، وبقمع أية إساءة ميدانياً، لا بل خُوِّل للمحتسب تعيين نوابه في مدن مصر وخارجها، فماثل قاضي القضاة بذلك، وكان يوزع عناصره يومياً على الأسواق وغيرها لفرض النظام، وملاحقة نظافة المواد الغذائية في المحال العامة كاللحوم، والفواكه، والخضار، ومراقبة المباني القديمة، والدور التي توشك على الانهيار لتلافي خطرها، والحفاظ على السلوك العام المنضبط عبر الالتزام بالآداب العامة، ومنع التسكع بالشوارع، وضبط المقاييس، ومراقبة العمليات التجارية، وقد كان المحتسب يستدعي الصيارفة والتجار إلى " دار العيار " لاختبار موازينهم وصنوجهم لتُقبل، أو تُرفض على منوال ما كان يحصل في المرحلة المغربية، وقد ذكر " ابن مماتي " عن دار العيار أنه كان ((.. يحتاط فيها للرعية في موازينهم وصنجهم ومكاييلهم وعادة الديوان أنه ينفق ما يحتاج إليه من ثمن الأصناف كالنحاس والحديد والخشب والزجاج ويحضر المحتسب أو النائب عنه إليها ويعير المعمول على ما هو مخلد من أمثاله فإذا صح عليه أمضى حكم بيعه فمن حضر إليهم ورغب في ابتياع شيء منه باعوه إياه وحصل من فضل الثمن ما يرد للدار ارتفاعاً وكانت العادةُ جاريةً بأنه إذا عيّر بيان صنجة ووجدت ناقصة استهلكت وألزم بأخذ نظيرها من الدار وقام بالثمن فكان في هذا نوع حيف والآن من نقصت له صنجة أحضرها إلى الدار وعيّرها وزاد فيها ما يحتاجه وجدد ختمها من غير غرامة عليها سوى الأجرة لا غير .))(٢) .

---

(١) (قوانين)، المصدر المتقدم، ص ٢٦ .

(٢) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٤٥٢ .

وكان الخليفة الحاكم بأمر الله يأمر صاحب إدارة الحسبة بتوزيع العرفاء على أبواب الحمامات لمنع الدخول إليها دون مآزر، هذا الخليفة الذي اشتهر بصرامته لاسيما في مراقبته عمل هذا الجهاز الحساس، وهو الذي قتل ((.. قاضيه حسين بن علي بن النعمان، وأحرقه بالنار . وقد كان ملأ عينه ويده، وشرط عليه العفة عن أموال الناس . فرفع إليه متظلم رقعةً يذكر فيها أن أباه توفي وترك له عشرين ألف دينار، وأنها في ديوان القاضي، وقد أخذ منها رزق أوقات معلومة، وأن القاضي عرفه أن ماله قد نجز . فلما عاد إلى قصره دعا بالقاضي، ودفع إليه الرقعة . فقال كقوله للرجل : ((إنه استوفى ماله عن آخره)) . فأمر من يثق به بإحضار ديوان القاضي، فأحضره من ساعته . وفتّش عن مال الرجل، فوجد أن الذي صار إليه أيسره. فعدّد عليه ما أجراه له، وأقطعه، وما أزاح من علله لئلا يتعرض لما نهاه عنه من هذا وأمثاله فقال ((العفو والتوبة)) . فأمر به، فحُبس، ثم أُخرج بعد ذلك محمولاً على حمار نهاراً، والناس ينظرون إليه . فمُضي به إلى المنظرة، فضربت عنقه، وأُحرق . وقد كان في وقت عزله، وحبسه دعا عبد العزيز ابن عمه محمد بن النعمان، فولاه القضاء، وتقدم إليه بمثل ما تقدم إلى ابن عمه .))(١) .

فقد وصل الحزم في عمل أجهزة الحسبة في مصر الفاطمية أشده إبان عهد الحاكم بأمر الله وكانت له العديد من التوجيهات والأوامر التي تعلقت بعمل هذه الإدارة كالتي أمر بها سنة ٤٠٢ هـ/١٠١١م لقمع شاربي الخمر، أو النبيذ، أو صانعي أي نوع من أنواع المسكرات، مع المحافظة بشدة على الآداب العامة بالأسواق والطرقات، وقد طبقت أوامره على المسلمين وأهل الذمة وشتى فئات المجتمع في الديار المصرية وخارجها، مع فرط تشدده فيما تعلق بقمع عمليات التهريب، ومصادرة ما تصنع منه الخمور وإتلافها إتلافاً كاملا، وقد ذكر الصنهاجي عنه أنه في مطلع القرن الخامس الهجري/الحادي عشر للميلاد ((... منع بيع الزبيب قليله وكثيره على سائر أنواعه وأصنافه، ونهى التجار عن حمله إلى مصر، ثم جمع بعد ذلك منه جملة كثيرة، ذكر أن مبلغها ألف ومائة قنطار وأحرق جميعها ... على شاطئ النيل، وذكر أن مقدار النفقة على إحراقها، خمسمائة دينار، و... منع بيع العنب وأنفذ الشهود إلى الجزيرة حتى قطع كثيراً من كرمها، ... وجمع ما كان في المخازن من جرار العسل . وذكر أنها كانت خمسة آلاف قطعة . وحملت ... بمحضر الشهود إلى وسط الجسر، وقلبت

---

(١) الحجاري وابن عبد الملك، (النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة)، المصدر المتقدم، ص ٧١ .

في البحر .))(١) .

من جهة أخرى فقد خرجت عن أجهزة الحسبة كوادر على شكل لجان لمراقبة إنشاء المباني، والعمائر، والجوامع، كما حصل إبان بناء جامع القرافة بعهد الخليفة العزيز بالله على غرار ما تمَّ عند بناء الأزهر . وقد يكون من المدهش القول إن أجهزة الحسبة لاحقت الصبية الذين بدا عليهم التشرد أو التسكع ممن لم يكونوا طلاباً للعلم أو للحرف، وأجروا التحقيقات معهم وحمَّلوا أهاليهم المسؤولية، فقد كان لا يجوز للفتى إلا أن يكون طالب علم أو صنعة، وقد ورد بإحدى أوراق البردي التي اكتشفت بالعمليات الأثرية في مصر أن رسالة قد وجّهت من فتاة إلى أمها بالفسطاط تسألها باستفهام استنكاري عن أخيها قائلة لها ((كيف تدعين الولد يغادر العاصمة قبل أن يتعلم صنعة))، وفي وثيقة طلاق عادت إلى سنة ٥٠٤هـ/١١١٠م تعهد الزوج فيها بالإنفاق على ابنه من طعام وكساء حتى يتعلم صنعة(٢) .

ومن الجدير ذكره أن كتباً خاصةً بتنظام الحسبة كانت تصدر بوصفها مراجع توجب على جميع العاملين بهذا الجهاز الهام إدراك معلوماتها، ومعرفة مقاصدها، والخفايا التي تطرقت إليها كالتي تعلقت بمراقبة الثغور لمنع التهريب، وتفحص عمليات سك النقد، فقد خوّل لعرفاء الحسبة من جملة ما خوّل لهم ((... النظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما يداخلها من الغش أو النقص إن كان يتعامل بها عدداً أو ما يتعلق بذلك ويوصل إليه من جميع الاعتبارات ..))(٣)، ومصادرة المواد الفاسدة، والمحرمة، والمحظورة، وإتلافها بعد الإغلاق الفوري للحوانيت المخالفة وختمها بالشمع، فقد كان العرفاء يريقون اللبن المغشوش، ويوزعون الأطعمة والمواد الغذائية المحتكرة مجاناً، ويكسرون أواني الخمر، ويلقون الأطعمة الفاسدة على المزابل بأماكن معينة بعيداً عن سكنى الأهالي، وكان يطلب صاحب جهاز الحسبة من صاحب جهاز الشرطة عناصر للمؤازرة وتقديم العون إذا لزم الأمر، وكان العرفاء يرفعون طلبات العقوبات بحق الباعة ممن وجدت على إحدى كفتي موازينهم أوساخ، أو سواد جامدة، أو أدنى خلل، ولم ينسوا مراقبة عمل الكناسين بالشوارع ومنظفي الأسواق، مع منعهم أهالي البيوت من ترك مياه مزاريبهم تتجمع بالطرقات، ولم يسمحوا لأحد بالتطلع من شبابيك

---

(١) الصنهاجي، (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٦٣ .

(٢) الحرف والصناعات في مصر الإسلامية منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي (٢٠-٥٦٧هـ/٦٤١-١١٧١م)، السيد طه السيد أبو سديرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١م، ص ٣٩١ هامش(١٩) .

(٣) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٢٦ .

بيته أو سطح داره على جيرانه، كما منعوا الرجال من الجلوس أمام أبواب بيوتهم دون مسوّغ، أو أمام أبواب الحوانيت لعدم مضايقة النساء اللائي انطبق عليهن الأمر نفسه، كما منعوا معلمي السباحة من التغرير بأولاد الناس، فضلاً عن مراجعتهم المعاملات الاقتصادية والتجارية، والزراعية، والاجتماعية للتأكد من صحتها القانونية وكان لهذه العمليات كادر خاص من جهاز الحسبة أُفرز لمراجعتها ممن كلفوا بمراقبة معاملات الدواوين، فمنهم من وزّع على ديوان الإنشاء، ومنهم على ديوان الصناعة، وعلى ديوان الخراج وغيرها، وهؤلاء غير الكوادر التي لاحقت الفعاليات الأخرى، كالتي سجلت أسماء الخبازين وأماكن أفرانهم بالفسطاط والقاهرة وسواهما للرجوع إليها عند صدور شكاوى ومخالفات بحق أصحابها، فلم يكن يسمح لهم برفع الأسعار من أنفسهم، فمن الذين اشتهروا بتسلم إدارة الحسبة رجلاً عُرف " بدواس " كان قد ضرب ((.. جماعة من الخبازين، وشهّرهم بسبب ترافعهم في السعر، وضيّق على الطحانين، وألزمهم الوظيفة التي تكون للخبازين، وختم على مخازنهم، وفتّشت طواحينهم ..))(١)، ومن موظفي إدارة الحسبة من راقب عمل الطباخين مثل طباخي اللحوم المهروسة الذين فُرض شرطٌ عليهم هو عدم إنزال اللحم بالقدر إلا بوجود عريف من الحسبة، وطبيب بيطري، ليختم بختم المحتسب عليها، ومنهم من راقب مناخل الدقيق للمحافظة على جودة الطحين وبياضه .

هذا وكتوطئة بسيطة لعلها تفيد في تسليط الضوء أكثر على شؤون الحسبة أنه عُرف من أقسام، أو أنواع الموازين، المكيال، والذراع، والشاهين(٢) والقبان، و((التي هي موازين يُعرف بها الزائد، والناقص، والمستوي في البيع والشراء في معاملات التجار، ومثل الحساب الذي هو ميزان العمّال وأصحاب الدواوين .))(٣)، ((واعلم بأنه لما كان مقياس كل صناعة، وميزان كل بضاعة متخذاً من الأشياء التي تشاكلها من موضوعاتها، كالموازين التي يُعرف بها الأثقال بصنجات(٤) لها ثقل، وميزان المساحة الذي تُعرف به أبعاد أشياء لها أبعاد، وهي الذراع والباب والأشلُ، ومثل المسطرة التي تعرف بها الأشياء المستوية، ... مثال ذلك

---

(١) المسبحي، (أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٣٥ .

(٢) الشاهين هو عمود الميزان، رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، تقديم بطرس البستاني، دار صادر، بيروت، د . ت، أربعة مجلدات، م ١، ص ٤٢٤ هامش(٢) .

(٣) إخوان الصفاء، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٤) الصنجات هي عيارات الميزان، إخوان الصفاء، المصدر نفسه، ص ٤٢٥ هامش(١) .

الميزان الذي تعرف به الأثقال، فإنه مجموع من كفتين، وعمود، وخيوط، وصنجات...))(١).

وقد بين إخوان الصفا الأوجه المحتملة لوقوع الخطأ في الموازين بقولهم : ((واعلم يا أخي بأن الخطأ يدخل في القياس من وجوه ثلاثة، أحدها أن يكون المقياس معوجاً ناقصاً، أو زائداً، والثاني أن يكون المستعمل للقياس جاهلاً بكيفيّة استعماله، والثالث أن يكون القياس صحيحاً، والمستعمل عارفاً، ولكن يقصد فيغالط دغلاً وغشاً لمأرب له .))(٢) .

(١) إخوان الصفاء، (الرسائل)، المصدر المتقدم، ص ٤٢٥ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٣٣ .

إدارة التوجيه المذهبي
(الدعاة وداعي الدعاة)

لقد مرّ تاريخ الدعاة والعمل الدعائي لنشر الدعوة الفاطمية، وبث مفاهيم الإسماعيلية بثلاث مراحل، الأولى كانت بدور الستر (١٩٣-٢٩٦هـ/٨٠٩-٩٠٩م)، وهي أشد قسوةً فيما خص معاناة عمل الدعاة الذين اضطروا للتخفي، والتنكر بأزياء مختلفة بوصفهم باعة متجولين، أوتجار، وغير ذلك، والمرحلة المتوسطة بالمعاناة نسبياً شملتها الحقبة المغربية (٢٩٦-٣٦٢هـ/٩٠٩-٩٧٣م)، فبعد إعلان قيام الخلافة الفاطمية تنفس دعاتها الصعداء، وأمسوا أكثر تحركاً، وظهوراً بأساليب قلما خالجها التكتم والسرية، أما بعد انتقال الفاطميين إلى مصر، أي المرحلة الثالثة لاسيما العصر الفاطمي الأول (٣٥٨-٤٦٥هـ/٩٦٩-١٠٧٢م)، فلم يعودوا يقاسون الشدائد ويكابدون الصعاب، كما كانوا بدور الستر، حينما عانوا من الظمأ، والجوع، والبعد عن الأهل، والديار، مع تنكرهم بمهن متعددة كالمناداة بالقرى، والضياع، والمدن على بيع المغازل واللبان، والمرايا، بينما أضحى الدعاة بالقاهرة يسيرون على الرخام البلوري، عدا الرواتب الجيدة التي تقاضوها، والدور الجميلة التي سكنوها، فقد امسى جلّهم مدرسين لتعاليم الدعوة في الأزهر، ومحاضرين بمجالس الحكمة داخل القصور الخلافية، ومؤلفين للمراجع والنشرات بمكاتب أفردت لهم، فقد ألقى داعي دعاة المذهب الإسماعيلي، والذي وصل إلى مرتبة حجة أحد أشهر كبار فلاسفة المذهب المذكور " المؤيد في الدين هبة الله بن موسى الشيرازي " ثمانمائة محاضرة في مجالس الحكمة، شرح فيها أصول الفقه الإسماعيلي(١)، وكلما كانت تزداد قوة الدولة ويتوسع نفوذها كان ينعكس ذلك على عمل الدعاة ليس لأن قوة الدولة وازدهارها دعمهم مادياً ومعنوياً، فحسب بل لأنهم أمسوا ناطقين رسميين بالشؤون الدينية التي امتزجت صراحةً مع الأهداف السياسية التوسعية للفاطميين .

وكان من أشهر الدعاة عند الفاطميين بالمرحلتين المغربية وبداية المصرية القاضي النعمان متقدم الذكر المولود بالقيروان سنة ٣٠٢هـ/٩١٦م والذي كان له مساس الصلة

---

(١) انظر كتاب المجالس المؤيدية، تقديم وتحقيق محمد عبد الغفار، ط ١، القاهرة ١٩٩٤م .

بالخليفة المعز لدين الله، بعد أن لقنه هذا الأخير كُنه الدعوة الإسماعيلية(١)، وقد كانت وفاته بمصر سنة ٣٦٣هـ/٩٧٤م . وكان وجد من ضاهاه بل تخطاه من دعاة إسماعيليين خارج مصر كالفيلسوف الإسماعيلي أحمد حميد الدين الكرماني، الذي كُلف بتغطية النشاط الدعائي المذهبي في العراق، وبلاد فارس، حتى لُقب " حجة العراقين "، وكان تميزه من خلال غزارة اطلاعاته، ووفرة ذكائه، فلقب حجة درجة متقدمة في شبكة التنظيم الدعوي الفاطمي، وكان مولده في مطلع النصف الثاني من القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي(٢)، ومن مؤلفاته " راحة العقل "، و" تنبيه الهادي والمستهدي "، و"معاصم الهوى "،و" المصابيح في إثبات الإمامة "، هذا وقد عمل ناصر خسرو المولود في بلخ في أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي داعيةً للفاطميين في خراسان بعهد الخليفة المستنصر بالله، وقد أثر بالعديد من الناس وكسب الأعوان، وترك مؤلفات عديدة فلسفية، ودينية، وشعرية عدا عن كتابه الشهير " سفرنامه "، ومن كبار الدعاة أيضاً كان هبة الله بن موسى بن داوود الشيرازي المؤيد في الدين، المولود في شيراز أواخر القرن المذكور من أسرة إسماعيلية(٣)، والذي تسلم منصب الداعية ببلاد فارس، وكان من معاصري المعري، وقد انتقده لتحريمه اللحم، وشرب الألبان، وكان كلفه المستنصر بالدعاية في اليمن، وبعد انتهاء مهمته عاد إلى بلاد فارس، وله العديد من المؤلفات منها " المجالس المؤيدية "، و" شرح المعاد "، و" الإيضاح والتبصير في فضل يوم الغدير "، و" نهج العبادة "، و" ديوان شعر المؤيد " وسيرته لنفسه .

هذا ويمكن القول إن ظاهرة بدت بمثابة سمة من السمات التي ميزت إدارة التوجيه المذهبي عند الفاطميين بعد انتقالهم المعزي إلى مصر، هي إعمارهم منشآت خصصوها لتدريب الدعاة غير الأزهر، ودار الحكمة، وقد زودوها بأجنحة عديدة، عدا ما كان منها في قصور الخلافة، لبث تعاليم الدعوة الإسماعيلية على نطاق أعم وأشمل مما كان عليه الأمر إبان المرحلة المغربية .

وقد أوقف الخلفاء الفاطميون عنايةً بالغةً للدعاة العلماء، وورد عند المؤرخ الفاطمي الداعي المطلق إدريس عماد الدين القرشي في كتابه " عيون الأخبار " أنه بعد وفاة المعز جاء ابنه العزيز بالله ((واحتذى حذو أبيه المعز لدين الله جارياً على رسمه، ... ووافته دعاته من

---

(١) انظر كتاب المجالس والمسايرات، للقاضي النعمان، المصدر المتقدم، ص ١٢ والتي تليها .

(٢) عمل الدعاة الإسلاميين في العصر العباسي،خير الله سعيد،دار الحصاد، ط ١،دمشق ١٩٩٣م،ص ١٩٩.

(٣) سعيد، المرجع نفسه، ص ٢١٢ .

أطراف الجزائر، وتوارد إلى شريف حضرته فمن وارد وصادر ؛ فاجتمع إلى حضرته فيما يقال اثنا عشر داعياً من جميع جزائر الأرض الاثنتي عشرة، وكان فيهم داع من السند أظهر فضل مولاه، وبث شكره على ما أولى ؛ وقد شملت دعوته إلى الهند، والسند، وانتشرت في الغور منه والنجد، ...))(١)، وقد سطعت بعهد الحاكم أنجم الدعاة أكثر من خلال عملهم مدرسين ومؤلفين ومشرفين في دار الحكمة التي شكلت مدرسة كبيرة، بل معهداً جاءت فكرة إعماره بعد خمس وثلاثين سنة من إنشاء الأزهر أي عام ٣٩٥هـ/١٠٠٥م، وقد أدار شؤونه داعي دعاة، وأحيانا قاضي قضاة، وكانت مجالس الحكمة فيه على ثلاثة أنواع، هي : " مجالس كافة " شملت العامة، ومتوسطي الثقافة، و" مجالس خاصة " ضمت علماء، وفقهاء، وكبار رجال الدولة، وموظفين مرموقين، و" مجالس للنساء " اللائي صُنفن حسب مستواهن العلمي، وسميت دار الحكمة اقتباساً عن مجالس الحكمة . لكن من اللافت أنه على الرغم من الاهتمام الكبير عند الخلفاء الفاطميين بالدعاة وأعمالهم، أنهم أبقوهم بالمرتبة الثانية بعد القضاة (ظاهرياً)، فحتى داعي الدعاة جاء ترتيبه بعد قاضي القضاة، ولعل السبب هو قصد الفاطميين كسب الرأي العام بأنهم ظلوا يفضلون منصباً عاماً على منصب خاص لهم، ويمنحونه رعاية أكثر من المنصب الذي اختص بشؤون ونشر مذهب دولتهم، لكنهم وبالوقت عينه منحوا الدعاة وداعي الدعاة ثقة كبيرة، وأهمية فعلية أكثر من غيرهم، تجسد ذلك بأنه علاوة على درجة تقديرهم حساسية مهامهم بالتوجيه المذهبي، هو إدارتهم لأموال النجوى، وهي رسم نقدي أو عيني يقدم طواعية، وعن طيب خاطر من المريدين تعبيراً عن التزامهم بالدعوى، أولئك الذين كانوا يحضرون مجالس الحكمة التي كانت تُعقد دورياً يومي الاثنين، والخميس من كل أسبوع برئاسة داعي الدعاة، وبحضور مساعدين رفعوا له كشوفاً بأسماء الحاضرين في كل مجلس من المجالس ممن سُموا " المؤمنون "، بعد أخذ العهود عليهم بالالتزام في الدعوة، ولعل تلك العهود كانت على غرار ((أن يفتتح العهد بلفظ : هذا ما عهد فلان لفلان . أو : هذا عهد فلان لفلان . أو : هذا كتاب كتبه فلان لفلان . وما أشبه ذلك، ثم يُؤتى بوصف الخليفة (الإمام)، والتنبيه على وجه استحقاقه الموجب لتقدمه على غيره، ..))(٢)، و بعد تسلم داعي الدعاة الكشوف كان يرفعها إلى الخليفة ليباركها قبل البدء بمحاضرات مجالس الحكمة، وأحياناً كان يتلو داعي الدعاة الأسماء أمام الخليفة إذا سمح وقته بذلك، ثم يوقع باسمه

---

(١) القرشي، (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، السبع السادس، ص ٢١٤ والتي تليها .

(٢) القلقشندي، (مآثر، طبعة الكويت)، المصدر المتقدم، جـ ٢، ص ٣١٨ .

على ظاهر الكشوف، وغالباً ما عقدت المجالس داخل الإيوان الكبير حيث جلس داعي الدعـــاة على كرسي سمي " كرسي الدعوة "، وكان حوله كبار المعاونين، والدعـــاة، بـالوقت الـذي خصص فيه مكان واسع آخر داخل القصر للنساء سمي " مجلس الداعي "، هذا ولم يكن مــال النجوى محدداً بمبلغ معين، وإنما ترك تقديره للفرد حسب إمكانياته علــى الرغـم مــن ورود إشارات بأن المبلغ قد حُدِّد أحيانا على متوسطي الحال بثلاثة دراهم وثلث، وعلــى الأثريــاء بثلاثة وثلاثين ديناراً وثلثي دينار، وبعد ذلك كانوا يتسلمون ورقةً من داعي الدعاة كُتب عليــها بخط الخليفــة بارك الله فيك، وفي مالك، وولدك، ودينك، وقد سمي المكان الذي كان يسلم فيــه داعي الدعاة الأوراق للمريدين " المحلول " داخل قصر البحر الذي كان يُدخل إليه عبر " بــاب الريح " وذلك قبل أن يُصلّي بهم بالـرواق الـذي سُـمي " رواق المحلـول "، وقـد سـميت صناديق تخـزين الأموال " صناديق النجوى " والتي كانت ترسل إلى ديوان الأحباس بالتنسيق مع ديوان بيت المال ليتم صرفها على الجوامع، والمنشآت الخيريـــة، بمـا سُـمي " حـاصل صناديق النجوى "، وكانت رواتب الدعاة وداعي الدعاة مثلهم مثـل القـائمين علـى شـؤون الجوامـع كالأزهر وغيره من حيث مكان القبض، وهو ديوان الأحبـاس، وقـد عـدت تلـك الأموال من الصدقات العامة التي شملت الطلاب والفقراء . وكان من مهمة داعي الدعاة أيضـاً فحص المرشحين من المدرسين المتقدمين للعمل بدار الحكمة، ووضع خطط العمـــل والإدارة فيها، وقـد ساعده اثنا عشر نقيباً، ومعاونون ونواب بسائر البلدان التي تبعـت إلــى النفـوذ الفاطمي .

هذا وقد منح الخلفاء الفاطميون الدعاة ألقاباً جليلةً مثـل " الشـيخ الأجـل " وحُـقَّ للداعي الركوب بالمواكب الضخمة مرافقًا بموسيقى الطبول، والأبواق مع خفق البنود، لا بــل كان مهيّأ بأية لحظة لتولي منصب القضاء، وبالتالي وازى القاضي، لا بل يمكـن القـول إنــه تجاوزه عملياً لتمتعه بسلطة غير محدودة فيما خص المسائل الدينية، وما ارتبط بها من شـؤون سياسيـــة، وإذا كانت السلطات الفاطمية قـد عينت حراساً ظاهرين لحمايـــة القضاة، وقـاضي القضاة، فإنها عينت حراساً سريين لحماية الدعاة، وداعي الدعاة، مما يشير إلى أنها فضلتـــهم ضمنياً على القضاة . فقد بلغ شأو الجهاز الدعائي المذهبي الفاطمي داخل مصــر وخارجــها حداً كبيراً من المكانة والاهتمام عند الخلفاء الفاطميين لاسيما وأنه ضم ليس فقط دعاةً ظاهرين بل آخرين سريين، أو مغمورين عملوا بفعالية لم تقل عن الظاهرين إن لم تكن أهم ممــن لـم يكونوا عرضةً للاغتيال بالدرجة التي كان يتعرض لها الدعاة المعروفين أو الظاهرين، أو مــن عملوا بمهام ســرية خارج حدود النفوذ الفاطمي، على الرغم مــن أن جُلّ عمل الدعاة مــن

ظاهرين، ومكتومين كان مؤسساً له من قبل الأوائل مما سهّل عليهم العمل كثيراً حتى في الأصقاع البعيدة عن مركز الخلافة الفاطمية، فحين انتقل المعز إلى مصر كانت قد انتشرت تعاليم الدعوة بالسند وخصوصاً في المُولتان المدينة الهامة على نهر السند التي عرفت "بالقرمطية " لأن أبا الطاهر القرمطي داعية الفاطميين بالبحرين كان قد تولّى النشاط فيها بعد ابن حوشب . وإضافة إلى ما تقدم بأن الدعاة الأوائل سهلوا للأواخر طبيعة العمل الدعائي هو أن الظاهرين كانوا ينسقون أحياناً أعمالهم مع المكتومين، وقد سُخّرت أجهزة فرعية عديدة من ديوان البريد البري، والجوي لتسيير شؤون العمل الدعائي فيما بينهم وتسهيل اتصالاتهم بفعاليات أكبر من ذي قبل، مما سهّل تواصلهم من خلال شبكة دقيقة مع بعضهم البعض، ومع الخليفة عبر داعي الدعاة الذي كان يتصل بواسطة صاحب الباب، فقد عملت جميع الأجنحة الدعائية بتنسيق، ونظام محكمين وفق إرشادات، ومعلومات أدركوها بل افتُرض بهم أنهم هضموها للعمل بفعالية، وسرية في المراكز التي انتشروا بها، وقد ذكر " الكرماني " بكتابه " راحة العقل " أنه ((... يوجب كون الجامعين لعلوم الدعوة الهادية في عالم الدين من جهة الوحي والحاوين للمعارف الإلهية اثني عشر حجةً يجمع كل حجة منها مَنْ دونه من الدعاة والمأذونين والأجنحة، وأن العامر من الأرض اثنتا عشرة أرضاً يجمع كل منها الكور والبلدان والقرى ...))(١)، بالوقت الذي ركز فيه الدعاة داخل مصر على الإدارة الدقيقة لمجالس الحكمة ودراسة كيفية تلقين مفاهيم الدعوة حسب زنة العقول التي كانوا يتحدثون إليها، وقد ذكر الكرماني أيضاً أنه ((... يوجب كون بعض الحجج جامعاً لعلوم الدعوة الظاهرة من دون علوم الدعوة الباطنة ولا يكون عنه المواليد الروحانية، وأن بعض الجبال لا يكون فيه الماء ولا يكون فيه نبت ولا حيوان، ويوجب كون بعض الحجج جامعاً لعلوم الظاهر والباطن وتكثر ولادته الدينية، أن بعض الجبال قد يكون مقراً للماء فيكون ذا أشجار وأثمار . ويوجب وجود النفس الأبية من استفادة العلم والحكمة ووجود إعراض الدعاة عنها، بمعرفتها أنها لا ينجع فيها قولها، ...))(٢) .

هذا ومن المدهش أن الخليفة، وداعي الدعاة، ودعاته، ومعاونوه، كانوا يدركون أن قسماً ممن كانوا ينضمون إلى مجالس الحكمة هم منافقون دخلوها لمحاولة كشف بعض مفاهيم التأويلات الباطنية، وغيرها عند الإسماعيلية، أو لأسباب أخرى، مع ذلك حاول الدعاة أن

(١) أحمد حميد الدين، تحقيق وتقديم د . مصطفى غالب، دار الأندلس، ط ٢، بيروت ١٩٨٣م، ص ٣٧٥ .

(٢) (راحة العقل)، المصدر نفسه، ص ٣٧٦ والتي تليها .

يؤثروا بهم لصالح الدعوة، وأولئك لم ينس الكرماني أن يشير إليهم بقولـــه : ((... ويوجـب كون أهل الدعوة قسمين : مؤمن خالص، ومنافق مارق . أن الأرض قسمان : عامر مسـكون، وخراب غير مسكون . ويوجب كون المنافقين أكثر مـــن المؤمنيـن المخلصيـن أن الأرض الخراب أكثر من المسكون العامر . ويوجب انتهاء الأمر في المنافقين وأهل الشر إلى البـــوار وفي أهل الإيمان والخير إلى الكثرة في آخر الأدوار، ...))(١)، إذاً وجـــد منـــافقون داخـــل مجالس الحكمة الفاطمية على الرغم من فحوص المقابلة الدقيقة التي كانت تُجرى مع المريديـن تحت قوة فراسة من قبل لجان فحوصهم (المكالب)، ولعل الفاطميين قد أدركــوا أنــه سـيتم التأثير إيجابياً بمن دخلوا لغايات أخرى بعدما يتلقون مفاهيم الدعوة، وإمّــا سيكشــف أمرهـم، فيحاكمون بتهمة الخيانة للعهد الذي كان يُؤخذ عليهم قبل انضمامهم للمجالس بإرادتهم . ولعــل الفاطميين علاوةً على ذلك كانوا قد أوجدوا أساليب ساهمت في ترغيب العامة على دخول تلــك المجالس . عن طريق الجرايات وغيرها من أساليب كسب الود التي كـــانوا يتبعونـــها بـــهدف التأثير الإيجابي والإقناعي بعيد المدى في نفوس الآخرين فيمـــا خـــصّ مثـــلاً أن أفكـــارهم، وأهدافهم هي إيجابية وستعود بالخير والمنفعة على عموم البلاد والعباد .

هذا وغير خافٍ مدى التأثير السياسي الذي كان للدعاة على الفئات الاجتماعية، وفـــي تحقيق أهداف الفاطميين، فمهمتهم لم تقتصر على الدعاية المذهبية فحسب، فقد شـــغل الدعـــاة الفاطميون السريون في مصر قبيل انتقال الفاطميين إليها دوراً سياسياً مهماً مهدوا فيه لدخـــول جيوش المعز إليها بعد استمالتهم كبار وجـــهاء مصـــر، وقـــواد الإخشـــيديين، والكـــافوريين وغيرهم(٢) .

---

(١) الكرماني، (راحة العقل)، المصدر المتقدم، ص ٣٧٦ .

(٢) المقريزي، (المقفى)، المصدر المتقدم، جـ ٣، ص ٨٩ .

القسم الثاني

المؤسسات العسكرية :

((ديوان الجيش، ديوان العمائر (ديوان الجهاد)،

ديوان البريد، الولاة

إدارة الشرطة والاستخبارات، الإدارة السياسية .))

ديوان الجيش

لقد انتقت القيادة الفاطمية الموظفين الذين عملوا داخل ديوان الجيش لإدارة شؤون القادة والأجناد من بين أرباب الأقلام لتوخي الدقة بالعمل والحسابات، وقد تفاوتت رواتب الاجناد من مرحلة لأخرى حسب ظروف البلاد، واستمرت العطاءات عليهم بالمناسبات، وقبيل التوجه للحروب، وبعد العودة منها، وبذكرى الانتصارات جنباً إلى جنب مع التوجيه السياسي لرفع معنوياتهم، فلقد حظي الجيش عند الفاطميين بمكانة مرموقة، وكان قائده العام قد تلا صاحب الباب رتبة ووازاه في بعض الظروف، وكان الخلفاء يعينونه بقرار رسمي يصدر عنهم، وقد صُنّف الشخصية الأولى في ديوان الجيش، تلاه ثلاثة من كبار القادة هم " الأمراء المطوقون " الذين تحلّوا بأطواق حول أعناقهم تمييزاً لهم بوصفهم قادة، أو مقدمين تحت إمرة كل منهم ألف جندي، تلاهم بالتصنيف أصحاب القضب الذين حملوا رماحاً فضية من " خزانة التجمل " قاد كل منهم مائة جندي، وجاء بعدهم " أدوان الأمراء " ممن لم يحق لهم حمل الرماح لأنهم عدّوا أمراء العشرات من الأجناد(١)، وكانت تسمى وحدات الجيش المثبتة داخل الديوان بالطوائف، منها الطوائف ((المدونة المرتزقة الثابتة أسماؤهم في الجرائد الجيشية ..))(٢).

وبالطبع حوى ديوان الجيش جرائد خاصة، أو سجلات حُددت فيها أسماء القادة، واختصاصاتهم، وأماكن توزعهم، وما تعلق بسيرهم الشخصية، وتقارير كانت ترفع دورياً إلى صاحب الديوان لتقويم سلوكهم، ودرجة انضباطهم، وكل ما تعلق بأوضاعهم من إجازات، وإصابات، ورواتب، وغير ذلك، والأمر نفسه انسحب على الأجناد، ولعلّ ديوان الجيش الفاطمي ضمّ بين كبار موظفيه أمير المجلس، ((وهو لقب على من يتولى أمر مجلس السلطان ..))(٣)، وأمير سلاح، ((وهو لقب على الذي يتولى أمر سلاح السلطان ..))(٤)،

---

(١) ابن المأمون، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٢٥ هامش(١) .

(٢) المسبحي، (أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٢٤ .

(٣) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٤٥٥ .

(٤) القلقشندي، المصدر نفسه، ص ٤٥٦ .

ومقدم المماليك، ((وهو لقب على الذي يتولى أمر المماليك للسلطان ..))(١)، ونقيب الجيش، ((وهو الذي يتكفّل بإحضار من يطلبه السلطان من الأمراء، وأجناد الحلقة، ونحوهم، والنقيب في اللغة العريف الذي هو ضمين القوم ...))(٢)، وكانت رواتب الجند توزع من خلال هذا الديوان بإشراف قيادته العليا، حيث يتم إرسال الأموال مع معتمدين مختصين تحت حراسة مشددة إلى كل تشكيلة من تشكيلات الجيش أبحرية كانت أم برية، وأحياناً كان يأتي قواد مكلفون من وحدات عسكرية ما لاستلام الرواتب من ديوان الجيش بالقاهرة ليتمّ توزيعها على القادة والأجناد بأماكن مرابطتها، هذا وكما سلفت الإشارة إبان الحديث عن ديوان الرواتب أن مقدار رواتب العسكريين بالمرحلة المغربية كان أعلى من مقدار رواتب المدنيين عموماً، لكون تلك الحقبة كانت توطيدية، بينما حصل تقارب بين رواتب القطاعين عقب الانتقال إلى مصر بسبب اعتدال الحياتين المدنية والعسكرية، وتنظيمهما من قبل المؤسسات الإدارية المدنية والعسكرية التي أنشأها الفاطميون بتنسيق محكم، فالخلفاء الفاطميون بمصر أغدقوا العطايا على الفئات الاجتماعية المدنية بالأعياد وغيرها، أسوةً بالعسكريين لازدياد قوة اقتصادهم بعد توطيد أركانهم في مصر، وقد عادل الموظفون العاديون بدواوين الصناعات وغيرها الموظفين العاديين بديوان الجيش، ويمكن القول إن صاحب ديوان الإنشاء عادل الاسفهسلار مرتبةً رغم تصنيف هذا الأخير بين أرباب السيوف لكونه كان مديراً لأمور وشؤون الأجناد . أما ما خص القادة العسكريين فقد كانت السلطات الفاطمية تخصص لبعضهم جزءاً من نتاج اقطاعات بمثابة مكافآت كبرى لهم، لا ليقدموا أجناداً للحكومة عوضاً عنها إبان الحروب كما كان الحال عند الدولتين الأموية، والعباسية، وغيرها، وإنما لتشجعهم على الاستبسال، وزيادة التضحية، والإخلاص للدولة، فظاهرة الإقطاع لم تتفاقم بالعصر الفاطمي الأول في مصر كون السلطات الفاطمية لم تكن بحاجة لأن يُقدم لها الأمراءُ المُقطعون أجناداً قبيل وإبان الحروب، لوجود جيش نظامي عرمرم لديها، ولأن الاقتصاد بمصر كانت قد هزته المجاعات من قبل مما لم يسمح بالتفريط في الأراضي الزراعية التي احتاجت إلى رقابة وإشراف فني من قبل إدارة الدولة، فضلاً عن أن القيادة الفاطمية لم تكن بحاجة لمنح كبار القادة وقسماً من أجنادها إقطاعات واسعة لتعويض رواتبهم الشهرية، فالأجور كانت جيدةً، والجرايات غدقة، والرواتب منتظمة شهرياً دون تأخير فحتى تلك المكافآت الإقطاعية لم تكن بمحلها فهي شكلت مغامرة

---

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٤٥٦ .

(٢) القلقشندي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

لوجه من وجوه الإقطاع أو لبذوره الأولى عند الفاطميين وإن اختلفت الدوافع، فكـــان يمكـن للخلفاء الفاطميين في عصر القوة الاستغناء عنها كأسلوب تشجيعي، لما عُرف عنهم من إغداق العطايا على قواتهم حتى اشتهروا بذلك مثل الخليفة المعز لدين الله الذي غمر جيشه بها، ولكـن وكما منحت الإدارة العسكرية بعض القادة البريين أجزاءً من إقطاعات فقد منحت أيضاً بعـض القادة البحريين أجزاءً من إقطاعات سميت " أبواب الغزاة " بهدف زيادة ارتباطهم بـــالأراضي المصرية، لكونهم كانوا يقضون معظم وقتهم بركوب البحر، وقد تُركت الغنائم لتــوزع علـى القادة والأجناد من أموال وثياب بينما حصة الحكومة هي الأسرى والأسلحة، وكـــان الخليفـة الفاطمي يحضر بنفسه حفلات البحرية، و" توديع " القوات التي كانت تتوجه إلـــى الحـروب، وهو من يستقبلهم عند العودة محاطاً بكبار رجـــال الدولـــة في " المقس " حيـث " المنظـرة " على النيل التي خصصت له، هذا وأن كل ما تعلق بإدارة شؤون التشكيلات البحرية كان يتـــم من قبل " أمير البحر "، أو قائد القواد الذي عاونه عشرة مثلوا أركان حربه، من كبار ضبـــاط البحرية، ولم يكن كل العاملين بالأسطول من الأجناد متساويين بالراتب، اختصاصـــه ودرجـة الخطورة فيه، ومدى سني خدمته، فأجناد الاستطلاع وخدم القوات لم يكونوا مثل المحـــاربين . هذا وقد تمّ تعيين القادة من الأعيان برتبة مقدمين وما دون، وتـــمّ فـرز نصـف الموظفيـن الإداريين في ديوان الجيش مع نصف رصيده المادي للقوات البحرية، فضلاً عن منـــح القـادة البحريين مراكب خاصة بالبحر فشابهوا الوزراء بذلك . وقـد كـان مـن مهمـة الموظفيـن الإداريين في ديوان الجيش من قسم البحرية رفع تقارير دقيقة عن النتاجات الزراعية لحصص بعض القادة، والمستشهدين منهم، والمتقاعدين، وما لحق ذلك من تشعبات للورثة، ومـــا تعلـق بتوزيع مردود الاقطاعات على أُسر الشهداء مع ملاحقة الإجراءات اللازمة . ولـــهذه المـــهام وسواها تطلّب أن يكون الكتبة في ديوان الجيش بقسميه البحري والبري من الموظفيـــن الثقـاة المهرة بالإنشاء والحساب، الذين كانوا يؤمرون مباشرةً من قبل صاحبه متسق شؤون الديـــوان مع الخليفة، ((وأما كتّاب الجيش فكبيرهم ناظرهم وأمر بقيتهم راجـــع إليـــه فتشـتغل بذكـر شرائطه وحده . فيقول يشترط فيه أن يكون ذكياً، عارفاً بالحساب، عاقلاً عفيفـــاً ديّنـــاً، قليـل الكلام، له شكالة حسنة ومهابـــة .))(١)، ومعلومات هذا الديوان عُـــدّت أســـراراً عســكريةً خطرةً، وموظفوه عارفون بأماكن توزع خزائن السلاح وتمركز القـــوات، ولديـــهم ســجلات تحتوي ذاتيات الضباط وعناوينهم لذا اختيروا من الثقاة وتحملوا مسؤوليات كبيرة .

---

(١) الطرسوسي، (تحفة الترك)، المصدر المتقدم، ص ٢٣ .

هذا وإن قسماً من الكادر الإداري في ديوان الجيش قد ندب للعمل والتنسيق مع بعض موظفي ديوان الإنشاء لصوغ أوامر المهام الأكثر حساسية مما أدى بالموظفين المدنيين في الديوان الأخير للشعور بأنهم مراقبين من قبل العسكريين الذين لم يغب الشعور نفسه عنهم، مع وجود مجموعة من الموظفين نصف عسكريين شكلوا واسطة العقد بين فئتي الموظفين المدنيين والمندوبين العسكريين وكانوا ذوي صلاحيات متوسطة، ومن مهامهم تنسيق العلاقات بين الفئتين المذكورتين، والقيام بجولات ميدانية في دور صناعة السفن، ودوائر الأسلحة، وأماكن تمركز القوات لمعرفة ما تحتاجه من مواد أساسية كالأخشاب، والحدائد، والأصباغ، وسوى ذلك(١)، وهؤلاء سمّوا " المستوفون " لمتابعتهم استيفاء النواقص في حاجيات دور صناعة السفن، وخزائن الأسلحة، فكانوا يرفعون تقاريرهم إلى مدير ديوان الجيش حول ذلك ويتسلمون الأموال وفق إيصالات، وبعد شرائهم المتطلبات كانوا يرفعون تقاريرهم مرةً ثانية أيضاً بوصفهم لجنة مبايعات مما تطلب أن يكونوا من الموظفين الإداريين الثقاة التابعين إلى ديوان الجيش . وكانت مرجعية إجراءات ميزانيات رواتب القادة، والأجناد، وكل الحسابات التي تعلقت بالحصص الإقطاعية التي بدأت تتضح بما فيها حصة الدولة، وشتى الأمور الأخرى المتعلقة بإدارة القوات العسكرية تتم من قبل موظفين خبراء مشهود لهم بضبط مثل هذه الأعمال حتى مثّلوا لجنة تدقيق، ورصد، ومراجعة في ديوان الجيش، وكانوا على استعداد لإنهاء أعقد الإجراءات بالوقت المحدد، ولم يسجل أن خللاً قد حصل، أو تقصيرا وقع، وكل تلك الأعمال كانت تجري تحت الإشراف المباشر من قبل قائد الجيش الذي كان ينسق فوراً مع الخليفة، وأحياناً عبر صاحب الباب، فالإدارة كانت صارمةً، والاهتمام من القيادة العامة بعمل ديوان الجيش كان كبيراً جداً، ومما شملته أعمال هذا الديوان ((إحصاء العساكر بأسمائهم وتقدير أرزاقهم وصرف أُعطياتهم في إباناتها والرجوع في ذلك إلى القوانين التي يرتبها قومة تلك الأعمال وقهارمة الدولة وهي كلها مسطورة في كتاب شاهد بتفاصيل ذلك في الدخل، والخرج مبنيٌ على جزء كبير من الحساب لا يقوم به إلا المهرة من أهل تلك الأعمال ..))(٢)، وإذا كانت عناية السلطات الفاطمية بإدارة القوات البحرية بالمرحلة المغربية أعلى بدرجة ما من عنايتها بالقوات البرية لكون المعارك، والصراعات التي خاضتها

(١) خزانة السلاح، دراسة عن خزانة السلاح ومحتوياتها على عصر الأيوبيين والمماليك، مؤلف مجهول، تحقيق د . نبيل محمد عبد العزيز، القاهرة ١٩٧١م، ص ١٧ .

(٢) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٤٣ .

القوات الفاطمية آنذاك هي بحرية أكثر منها برية لطبيعة تلك المرحلة مع أمويي الأندلس، والإيطاليين، والبيزنطيين، فإن درجة التميز تلك لم تظهر بعد انتقالهم إلى مصر لحصول التوازن بين الجبهات القتالية البحرية، والبرية، على الرغم من أن أعداد القوى البحرية بدت أقل بكثير من البرية عقب الانتقال، وقد قاد ربان البحرية " قائد القواد " أو أمير البحر، أو أمير الجيش، أو المستوفي، أو مقدم الأسطول، ولعل لقب المستوفي تم استخدامه هنا لعلاقته بضبط الشؤون المالية لديوان الجيش، أو مراجعتها فهو يشبه عمل المستوفي في ديوان الإنشاء الذي شكل قطبه، ((وهو الذي يضبط هذا الديوان، وينبه على ما فيه مصلحته من استخراج أمواله ونحو ذلك .))(١)، وغالبا ما تم الإنفاق على شؤون الأسطول من غنائم العمليات الحربية، وكانت النفقات توزع بإشراف الخليفة بعد رفع التقارير إليه، أو تقديمها له من قبل الوزير، أو النائب، هذا ولقب أمير الجيش لم يطلق فقط على قائد القوات البحرية، وإنما أطلق أيضا على قائد القوات البرية، " فصمصام الدولة ابن أنو شتكين الدزبري" عرف بأمير الجيوش البرية، وبلقب أمير الجيوش المظفر، و((مصطفى الملك، عدة الإمام وسيفه، منتجب الدولة))(٢) . ولم تكن ألقاب القادة العسكريين المسجلة في سجلات ديوان الجيش هي نفسها بكل المراحل، فقد كانت تتغير مثلما كان القادة يتغيرون حسب الظروف السياسية للبلاد، وظهر أحيانا أن القيادة الفعلية للقوات كانت لصاحب الباب الذي عد أقرب من حبل الوريد إلى الخليفة، على الرغم من أنه تلا الوزير رتبة، ولكن ذلك من حيث الظاهر فقط، ففعليا كان صاحب الباب أقرب رجال الدولة إلى الخليفة لأنه هو الذي أشرف عمليا على إدارة شؤون الدعوة، وإليه رجعت أمور الدعاة وداعي الدعاة، وهو الذي كان المدير السري لجهاز الاستخبارات الفاطمي كما سيمر معنا، فضلاً عن أنه كان يتم إيصال الأوامر العسكرية من الخليفة إلى كبير القادة العسكريين عن طريقه، لاسيما وأنه ترأس ديوان المجلس أي أعلى ديوان بالدولة، وبذلك يكون قد تبع له أيضاً من الناحية الإدارية ديوان الجيش، وهو نفسه الذي سُمي أحياناً " صاحب الحجاب "، هذا وقد وجه ديوان الجيش عنايةً خاصةً لفرقة حرس القصور الخلافية، أو العساكر السودان الذين سموا أحيانا " صبيان الحجر "، وقد وردت تسميتهم عند ابن خلدون " صبيان الخاص "(٣) لكونهم كُلّفوا بالحماية الشخصية للخليفة إبان

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ص ٦٦٠ .

(٢) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٢٦٧ .

(٣) تاريخ ابن خلدون، المصدر المتقدم، جـ ٤، ص ٧٤ .

تحركاته، وأسفاره، ومشاركته بالاحتفالات، وجلوسه بالمقصورة وغير ذلك . وكــان الخليفــة المعز لدين الله هو أول من اتخذهم عند الفاطميين للحراسة الشخصية، وقد انتخبهم من الشــبان الأقوياء المستنفرين دوما الذين كانت تصلهم مرتباتهم وجراياتهم بانتظام كغيرهم مــن بــاقي التشكيلات والوحدات العسكرية، ويشيد ناصر خسرو الإسماعيلي المذهب بالسلطات الفاطميــة بأنها كانت لا تظلم الفئات المدنية على حساب تأمين مرتبات وأرزاق الجند ((.. ولكل جنــدي منه مرتب شهري على قدر درجته، ولا يجبر على دفع دينار منها أحد الرعايا أو العمــال .... وتصرف أرزاق الجند من الخزانة في وقت معين، بحيث لا يرهق والٍ أو واحد من الرعيــة بمطالب الجند .))(١)، ولم يكن ديوان الجيش يستطيع بمفرده إدارة شؤون القوات كلها، لــذا تفرعت عنهُ مؤسسات إدارية فرعية صغيرة، وزّعت في جهات معينة، عملت بالتنسيق معــه من خلال ديوان البريــد، سُئل عنها " متولي الحرب "، وهو الموظف العسكري الكبير الــذي أدار شؤونها ولقّب أحياناً " متولي السيارة " وكانت تتنقل بعض تلك المؤسسات الفرعية حسـب تحركات التشكيلات العسكرية وتغيُّر مواضع تمركزها، فيتابع الأشراف عليها، وعلى منــاطق توزعها كل مــدة من المدد، أما من تولّى ذلك في الأرياف فقــد سـمي " متولــي الحــرب والسيارة "، وكان على عاتقه إدارة شؤون الاتصالات، والتنسيق مع ديوان البريد لحماية المـدن النائية عن المركز، والأرياف، والثغور، والأطراف، فمسؤوليته كانت كبيرة حتى عُدّ من كبـار موظفي ديوان الجيش، ونظراً لضخامة مهمته فقد ساعده موظفون عديدون بمثابة معــاونين أو نواب له، وعند زيادة التعقيدات لم ينفرد لوحده بهذه المهمة الكبيرة، فقــد أمســى أكــثر مــن متولي حرب لتغطية أصقاع الدولة الفاطمية داخل وخارج مصر مثل " متولي سيارة أســفل الأرض "، و" متولي الريف "، و" متولي سيارة أعــلى الأرض أو الصعيد "(٢) وغيرها مثــل " تنيس " التي رابــط بها ((.. جيش كامل السلاح، احتياطياً، حتى لا يســتطيع أحــد مــن الفرنج أو الروم أن يغير عليها .))(٣) .

هذا وقد أثرت الإدارة العسكرية العامة بشكل عام على ســير أمــور الإدارة المدنيــة العامة، فكلما كانت تضطرب الأولى كانت تختل الثانية، وهذا أمر طبيعي، فــالإدارة المدنيــة كانت تتحرك بشــكل إجباري، وميكانيكي مثل دولاب معــدني مسنن، ومعشّق مع الــدولاب

---

(١) (سفرنامة)، المصدر المتقدم، ص ٩٥ .

(٢) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٧٩ .

(٣) خسرو، المصدر نفسه، ص ٧٩ .

المعلق به، والمتحكم فيه، والأكبر منه، والأقوى، وهو الإدارة العسكرية، فمهما بلغ الاستقرار المدني فإنه عائد لمدى قوة الدولة سياسياً، وعسكرياً، واقتصادياً، وأما في الظروف الطبيعية فقد سعت الإدارة الفاطمية العامة إلى خلق نوع من التوازن بين الإدارتين المذكورتين، فكما كانت الإدارة العسكرية مسؤولةً عن استتباب الأمن، والدفاع عن الدولة الفاطمية داخلياً، وخارجياً، كانت الإدارة المدنية تسعى من خلال قوة أنظمتها، وشبكة مؤسساتها المعقدة إلى تقوية اقتصاد الدولة عبر ملاحقة شؤون العمليات التجارية الداخلية، والخارجية، وتفعيل الصناعة، والزراعة جنباً إلى جنب مع محاولات قمع الفساد بوساطة إدارة الحسبة، فلكي تستطيع الإدارة العسكرية العامة توجيه قواتها للقيام بتنفيذ مختلف المهام، وخوض المعارك احتاجت إلى الدعم المادي الكبير، حتى لا يقع التقصير في إمداد الجند، ومنحهم رواتبهم، وقد ساهمت جدا الإدارة المدنية العامة بذلك الدعم على الرغم من أن قسماً كبيراً من عطاءات، ورواتب الأجناد كان مصدره غنائم الحروب، والغزوات البحرية والمعارك الأخرى التي كان يخوضها الجيش الفاطمي .

وحقيقةً فإن لقب اسفهسلار هو دخيل على الفاطميين، وفخري مركب من ((أسفه)) ومعناه ((المقدم)) بالفارسية، و((سلار)) ويعني العسكر بالتركية، وقد استعمل عند الفرس، وانتقل إلى العباسيين، وإن استخدامه عند الفاطميين ظل على نطاق ضيق، وعلى سبيل المباهاة، أما لقب " أمير الجيوش " فقد عرف عند الفاطميين لتعدد فئات الجند عندهم لاسيما الأرمن، وأيضاً السودان، والبربر، والمماليك، ولتنوع استخدام الأسلحة بين كل طائفة من الجند عن غيرها، من سيّافة، ونبّالة، ورمّاحة، ونشّابة، فلم يتعد الاسفهسلار عند الفاطميين من أن يكون لقباً خلبياً، والألقاب هي ((إما عربية، وإما عجمية . والعجمية منها إما فارسية، وإما تركية، وأكثرها الفارسية . والسبب في استعمال الفارسيّ منها، وإن كان الفرس لم تَلِها في الإسلام أن الخلافة كانت ببغداد، وغالب كلام أهلها الفارسية، والوظائف منقولة عنها إلى هذه المملكة، إما مضاهاةً كما في الدولة الفاطمية على قِلّة، كما في الاسفهسلار، وإما تبعاً كما في الدولة الأيوبية فما بعدها .))(١) .

---

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، ص ٤٥٣ .

ديوان العمائر
(ديوان الجهاد)

لعلّ تسمية الفاطميين لجهاز إدارة صناعة السفن بديوان العمائر يعود لتشابه هذه الصناعة مع عمل تشييد البناء وإعمار العمائر، فالمشتغلون بصناعتها هم من المجموعات الحرفية نفسها تقريباً التي تعمل في ورش البناء كالنجارين، والحدادين، والمقلفطين، وغيرهم، أما التسمية الأخرى أي ديوان الجهاد فلكونه أدار الصناعات التي حارب بواسطتها الفاطميون البيزنطيين، لأن رجال البحرية سموا ((المجاهدون في سبيل الله)) الذين أدار شؤونهم قادة في البحرية هم " النقباء " مع موظفين من ديوان العمائر، وقد ظهرت تسمية ديوان العمائر أو ديوان الجهاد عند الفاطميين عقب انتقالهم إلى مصر بسبب زيادة اهتمامهم بالعمل على تقدم قوة أسطولهم لاتساع نفوذهم، فأفردوا ديواناً خاصاً له لحقت به ورشات صناعة الأسلحة الثقيلة والخفيفة، أشرفت عليها إدارة خاصة سميت " خزائن السلاح " كانت بمثابة فرع انبثق من ديوان الجهاد . وقد ساعد على تقدم صناعة السفن والمراكب الحربية الفاطمية في مصر عدة عوامل منها : توفر كفاءات جيدة عند المصريين خبيرة بشؤون البحر، ووراثة بقايا الأسطول الإخشيدي، والنجاحات العسكرية بالحروب البحرية عند الفاطميين، وسيطرتهم على المتوسط، حثتهم للمحافظة على هذه السمعة وتقويتها، فقد امتد نفوذهم من سبتة غرباً حتى لويدية شرقاً، عدا الموانئ التي سيطروا عليها تلك المطلة على الأطلسي، ولاسيما في أيام المعز زمن وصول الأسطول الفاطمي إلى ذروة مجده، عدا عن منح امتيازات عالية للعاملين بورشات صناعة السفن، وتنظيم شؤونهم، الأمر الذي شجع الجميع على العمل بإخلاص لإعمارها وإعدادها للجهاد، بغية تحقيق أهداف الفاطميين بمزيد من التوسع . فمجموع تلك العوامل أدى إلى زيادة انتشار مراكز صناعة السفن في مصر بتقنيات عالية قياساً بذلك العصر، حتى وصفت السفنُ الفاطمية بأنها لم ير مثلها بميناء، فالخليفة المعز حافظ على دور صناعة السفن القديمة، وعمد إلى إنشاء الجديد منها، وتطوير دار صناعة السفن القديمة في الفسطاط، وإقامة دار جديدة بالإسكندرية ودمياط وغيرها، وقد أشار ابن مماتي إلى مراكز هذه الصناعة في مصر، والإسكندرية، ودمياط، بقوله إن ((فيها تُنشأ المراكب .. ولها مستخدمون يَستدعون ما يُحتاج إليه ويطلق لهم المال والأصناف ويسترفع منهم الحسابات وفيها ما يباع

من حطام وغيره ...))(١)، ولشدَّ ما توسع الخلفاء الفاطميون بدعم صناعة السفن والمراكب الحربية، وتطلعوا إلى الشام والسيطرة على السواحل الجنوبية منها، فوصل نفوذهم إلى مدن الساحل الشامي (مدن الموانئ) مما زادهم إقداماً على تفعيل العمل بدور الصناعات العسكرية، وقد وصفت سفن الفاطميين بتنوعها واتساعها حتى إن بعضها استطاع حمل مئات المقاتلين، وقد تمّ استخدام المسامير بصناعتها، وشملت بين ظهرانيها حوانيت للأطعمة لاسيما التي استخدمت لأهداف تجارية أو لنقل الركاب، وكل نوع منها كانت له علامة مسجلة بديوان العمائر، وأوصاف اختصت بها، فمنها ما حوى أكثر من طابق على عكس السفن التي أبحرت في المحيط الهندي الصغيرة نسبياً ذات الطابق الواحد، والتي لم تدخل المسامير بصناعتها، فقد ثُبّتت ألواحُها بإحكام بواسطة حبائل قوية دخلت وخرجت من ثقوب خُصصت لها داخل الألواح دُعمت بمسامير خشبية رُبطت مع بعضها البعض بأنواع من الليف طُلي بزيت من دهن سمك القرش أو الحوت، فاستيراد المسامير المعدنية، أو صناعتها كلفت مبالغ كبيرة، وقد عُرفت أنواع عديدة من السفن والمراكب الحربية، والتجارية عند الفاطميين صُنعت بإشراف صاحب ديوان الجهاد (العمائر) الذي عاونه في إدارة شؤون ورش هذه الصناعات نواب، وموظفون وإداريون، ومن أنواع السفن الحربية كانت " الشواني "، و" الحراريق "، و" **الحرابي** "، أو " الحربيات "، و" الطرائد "، و" الشلنديات "، و" الكلاليب "، عدا عن صناعات عسكرية أخرى، مثل المنجنيقات . هذا وقد سعت الحكومة الفاطمية للعمل بتنسيق شديد مع الإداريين في ديوان العمائر لتسيير الإجراءات التي تعلقت بتوفير الأخشاب من بلاد الشام أو مناطق الغابات في صعيد مصر، فضلاً عن الاستيراد عبر " البنادقة " من أوروبة، على الرغم من محاولات الأباطرة البيزنطيين العديدة للحؤول دون هذه التجارة، فقد مارسوا ضغوطاً كبيرةً لعدم إرسال الأخشاب إلى مصر الفاطمية إلا من النوع الذي لا يصلح لصناعة السفن والمراكب، حتى اضطر الفاطميون إلى زيادة استهلاكهم من الأخشاب المحلية في مصر، مع شدة اهتمامهم بشؤون الحراج وحراستها .

من جهة أخرى وضع الخلفاء الفاطميون مديراً على كل معمل من معامل صناعة السفن عدا عن المشرف العام على إدارة شؤونها الذي سُمي " متولي دار الصناعة "، وإليه كانت تُرفع كشوف الطلبات بالحاجات اللازمة ليرفعها بدوره إلى منصب رئيس الدواوين، ومنه إلى صاحب الباب، حتى تصل إلى الخليفة، بالتنسيق والتعاون مع ديواني البريد،

---

(١) ابن مماتي، (قوانين)، المصدر المتقدم، ص ١٦ .

والإنشاء للمراسلات وصياغة التقارير، فتتم الموافقة وتصدر الأوامر عبر التسلسل التنازلي لتأمين الخشب والحديد، وآلات الأساطيل، ومواد أخرى كالقنب، والكتان، ومواد صناعة المنجنيقات وغيرها، هذا وقد وردت أكثر من إشارة إلى أن سفناً ومراكب غير حربية صُنعت بإشراف ديوان العمائر، فالحاجة كانت ضرورية لتغطية الأعمال التجارية، عدا عن المراكب الخاصة لكبار القادة كالتي سميت " الدكاسات "، وهذه لم ترد تسميتها إلا عند ابن الطوير الذي نقل عنه الكثير من المؤرخين، ولعلها نوع من المراكب النيلية التي خصصت لبعض كبار الدولة الفاطمية(١) . ووجدت " العشاريات "، و" الديماسات "، وقد حوى بعضها بيتاً خشبياً ارتفعت فوقه قبة، وزوّد بالكوى مع الكساء الفاخر، وأُحيط بالأبواب من كافة جهاته، مع خزانة داخلية، ومكان للاغتسال، وقد خصص نوع للولاة سمي " الدواميس "، عدا أنواعاً أصغر حجماً سُميت " الشبابيك "، و" الشخاتير " وكانت بمثابة مراكب (نيلية) لنقل العامة، صنُع معظمها في عهد المعز . عُرفت بمراكب النقل الداخلي في مصر، فقد كان النيل هو الطريق الرئيسي للاتصال بين الشمال والجنوب، وأكثر الأمصار تقع على ضفتيه، ومعظم قرى الصعيد، ومدنه تنتشر على جانبيه، لسهولة الري والمواصلات، لا بل إن المراكب التي خصصها الفاطميون للتنقل عبر النيل سميت الأسطول النهري لنقل المواطنين، وبضائعهم، وحاجياتهم من شط لآخر، ومن الفسطاط إلى الجيزة مثلاً، لاسيما إبان زيادة مياهه، فضلاً عن " زوارق "، و" سميريات " صنفت ضمن القطع النهرية الاستطلاعية، وكُلّفت بنقل المؤن، وجند حراسة الأنهار من مكان إلى آخر، ومنها ما خصص للأعمال التجارية، مع وجود نوع آخر سمي " القراقير " استخدم إبان الأعياد، والاحتفالات، لنقل المؤن، والجند عند الضرورة .

هذا وإن الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله كان قد أفرد حُجَرا خاصةً داخل قصره لعرض نماذج من صناعة الأسلحة الفاطمية، وقد وسع ذلك بأن أمر بتشييد أجنحة خاصة تبعت إلى قصره لصناعة الأسلحة الخفيفة كالسيوف التي أمست ذات أسواق خاصة لعرضها، وبيعها، وصناعتها، سميت أسواق السيوفيين، مع فرز الديوان المذكور لكل ورشة اختصت بصناعة نوع معين من الأسلحة مدير خاص نسق شؤونها مع مساعديه، ورفع طلباتها إلى رئيس ديوان الجهاد أو ديوان العمائر لتأمينها حسب أنواعها بالسرعة الممكنة، كخشب الزان مثلاً لصناعة الرماح " الخطيّة " ذات الألسنة الطويلة مما عرفت بتسمية " القنا "، والخشب العادي لصناعة الرماح التي سميت " قنطاريات "، أو" نشاب " كانت ذات نصول مثلثة

---

(١) (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ١٠٣ .

الأركان، وخشب آخر خاص لصناعة سهام " الجراد " بطول شبر فقط عرفت " بالشبرية " وكانت فعالة جداً لبلوغها حلوق الرجال ومقتلهم بسرعة، وكانت الكزاغندات لها ورشات خاصة بطنتها من الداخل بالقطن والحرير ليستطيع المقاتل تحملها فترة طويلة ولتسهل حركته معها، لا بل إن المادة التي دخلت في صناعتها من الداخل كانت من " ديباج "، هذا وقد كان كل كادر من موظفي ديوان العمائر لديه تقارير دقيقة عن حجم الصناعات المشرف عليها، ونوعها، ودرجة جودتها، وكمية إنتاجها، اليومي، والأسبوعي، والشهري، مع تفاصيل وافية عن سير صناعتها، ومدى توفر المواد الأولية لها، وكانت ترفع تلك التقارير دورياً عبر رئيس القسم إلى رئيس الديوان ليرفعها بدوره إلى مدير الدواوين كما سبق الذكر، ومنه إلى صاحب الباب أو رئيس مجلس الدولة ليوصلها إلى الخليفة مباشرةً، مع إمكانية الاتصال المباشر بين رئيس ديوان العمائر والخليفة عبر صاحب الباب إذا لزم الأمر، لأنه تبع له مباشرةً . فضلاً عن صناعتهم الرايات التي طُرّز عليها اسم الخليفة وألقابه، وكانت منها رايات عادية حملها المقاتلون إبان الحروب سميت عند الفاطميين " مبيّضة "، ((فمن شارات الملك اتخاذ الآلة، من نشر الألوية، والرايات، وقرع الطبول، والنفخ في الأبواق، والقرون ... وقد كانت آلة العبيديين لما خرج العزيز إلى فتح الشام خمسمائة من البنود وخمسمائة من الأبواق ..))(١)، ويمكن القول في نهاية المطاف هنا إن صناعة السفن، وأسلحة الخزائن، قد تطورت عند الفاطميين في المرحلة المصرية أكثر، فأمسى ((لها مستخدمون يستدعون ما يحتاج إليه من خشب، وحديد، وعقب، وسلوخ، وأصباغ، وآلات، يعملون فيها ما يؤمرون به من آلات السلاح على اختلاف أوصافها وتباين أصنافها ولها ضرائب مستقرة في أجرة الصناع وغيرها .))(٢) .

---

(١) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٥٨ والتي تليها .

(٢) ابن مماتي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٩ .

ديوان البريد

البريد معناه لغة ((مسافة معلومة مقدرة باثني عشر ميلاً .. وقد قـــدره الفقـــهاء، وعلماء المسالك والممالك بأنه أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال،))(١)، ولقد زادت عنايـــة الفاطميين بديوان البريد في مصر أكثر من عنايتهم به إبان المرحلة المغربية لتوســـع نفوذهـــم ورقعة أراضيهم، ولما لحق دولتهم من تعقيدات في شتى الشؤون وزيـــادة عـــدد المؤسســـات الإدارية وتشعباتها، فكان على ديوان البريد العمل بدأب دوماً للتنسيق بين مختلف المؤسســـات، والأجهزة الإدارية العسكرية، والمدنية التي تبعت للدولة بكل تفرعاتها، وقد صنف هذا الديـــوان ضمن الإدارة العسكرية لفرط أهميته، وتسخيره معظم كوادره للعمل بخدمة المصالح العســـكرية للخلافة الفاطمية، مع تغطيته مراسلات المؤسسات الإدارية المدنية، وكان أكثر الدواوين التـــي عمل بالتنسيق معها هو ديوان الإنشاء لدرجة ظنه بعض الباحثون تابعاً له(٢)، ولم يكن كذلـــك فقد استقلْ بفرعيه البري والجوي بإدارة مركزية في القاهرة، وقد وزعت له محطات بريديـــة ومراكز خاصة على الطرقات بمسافات محددة ومدروسة داخل وخارج مصر، ولكـــن لشـــدة تنسيقه مع الديوان المذكور، وتسلمه الكتب المصاغة منه، وتسليمه قسماً كبـــيراً مـــن الـــوارد لصوغه ظنه البعض تابعاً إلى ديوان الإنشاء، ومما زاد في هذا الظن أن الخلفـــاء الفـــاطميين كانوا يسلمون إدارته إلى صاحب ديوان الإنشاء في ظروف معينة لصلته الماسة بهم وبه، ففـــي عهد الخليفة الحاكم بأمر الله تقلد " الحسين بن جوهر " منصب رئاسة الديوانين، لكن في معظـــم الأحيان كان قد تسلم شؤونه موظف كبير تمّ اختياره من قبل الخليفة لُقِّب " صاحب الـــبريد "، وقد احتاج هذا الديوان إلى موظفين كثر في داخله وخارجه، واختص عمل القسم الداخلي منـــه في شؤون المراسلات بين القصر، والمؤسسات الإدارية، أما القسم الخارجي فكان اختصاصـــه المراسلات خارج مصر، وقـــد تسلم رئاسة كل قسم من القسمين موظف كبير تبـــع مباشـــرة إلى صاحب الفرع الذي انتمى إليه (بري، أو جوي)، وسمي من اختص بمراسلات الخليفـــة " صاحب الرســـالة "، الذي داني بالمكانة صاحب ديـــوان المجلس (صاحب الباب) تقريباً،

---

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ١٤، ص ٣٦٦ .

(٢) انظر ماجد، (نظم الفاطميين)، المرجع المتقدم، ص ١٠٩ .

وبالطبع انقسم هذا الديوان إلى فرعين بري وجوي لكل منهما نائب ترأسهما موظفان كبيران أشرفا على شؤون القسمين إدارياً، وتبع كلاهما إلى صاحب البريد العام الذي كان ينسق عبر " صاحب الرسالة " مع صاحب الباب، وقد مثل الفرع الأول (البريد البري) فرسان خيول الهجن السريعة والمضمرة، والثاني (الفرع الجوي) مثله مدربو الحمام الزاجل والبرّاجون، وكان لكل من البريدين سماته، وميزاته الإيجابية، والسلبية، وكانت آلية عمل [البريد البري] ((أن يجعل خيل مضمرات في عدة أماكن، فإذا وصل صاحب الخبر المسرع إلى مكان منها، وقد تعب فرسه، ركب غيره فرساً مستريحاً، وكذلك يفعل في المكان الآخر، والآخر حتى يصل بسرعة، وأما معناه اللغوي فالبريد هو اثنا عشر ميلاً، وأظن (والكلام لابن طباطبا) أن الغاية التي كانوا قدروها بين بريد وبريد هي هذا القدر ...))(١) .

وقد تمّ استخدام الأختام بالرسائل البريدية منها (.. أن الخاتم إذا نُقشت به كلمات أو أشكال ثم غمس في مداف من الطين أو مداد ووضع على صفح القرطاس بقي أكثر الكلمات في ذلك الصفح وكذلك إذا طبع به على جسم لين كالشمع فإنه يبقى نقشُ ذلك المكتوب وسماً فيه وإذا كانت كلمات وارتسمت فقد يُقرأ من الجهة اليسرى إذا كان النقش على الاستقامة من اليمنى وقد يقرأ من الجهة اليمنى إذا كان النقش من الجهة اليسرى لأن الختم يقلب جهة الخط في الصفح عما كان في النقش من يمين أو يسار فيحتمل أن يكون الختم بهذا الخاتم بغمسه في المداد أو الطين ووضعه في الصفح فتنقش الكلمات فيه ويكون هذا من معنى النهاية والتمام بمعنى صحة ذلك المكتوب ونفوذه كأن الكتاب إنما يتم العمل به بهذه العلامات وهو من دونها ملغيٌ ليس بتمام وقد يكون هذا الختم بالخط آخر الكتاب أو أوله بكلمات منتظمة من تحميد أو تسبيح ...))(٢)، وكانت طرق البريد تكثر أو تزداد طولاً، أو تتقلص قِصراً حسب الظروف السياسية والعسكرية، ومدى امتداد ونفوذ الدولة الفاطمية، فهذه المصلحة الإدارية قد تأثرت كغيرها بالظروف والأوضاع العامة، فمثلاً توسعت الشبكة البريدية جداً عندما سيطر الفاطميون من خلال حركة البساسيري عاماً تقريباً على حاضرة العباسيين بغداد، فأضحى طريق البريد البري يوصل بين مصر والمشرق العربي الإسلامي عبر بلاد الشام .

---

(١) (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ٧٨ .

(٢) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٦٤ والتي تليها .

ومما ساعد على تقدم البريد البري عند الفاطميين أن العرب اهتموا بطبيعة الحال بالخيول، وباقتنائها، ورعايتها، وتنشئتها، وتدريبها، واعتنوا بنسلها، لتشكيلها رمز القوة، والثروة، والجاه، والكرم، والخيلاء، بما يتوائم مع نفسية العربي الشهم، فضلاً عن أهميتها الأولى والأساسية بالحروب، فلم يُستغنَ عنها في المعارك، والغزوات، والتنقلات، وأعمال الحياة اليومية عند الناس سالفاً، فقد تفاخر العرب باقتنائها، ويندر وجود عربي من القدماء يجهل أنساب الخيول، فحفظ أنسابها كانت من المسائل البديهية، حتى إنهم لم يقتصروا بمعرفتهم على نسب آباء الخيل، بل عرفوا نسب أمهاتها أيضاً، لإدراكهم مدى تأثير المورّثات في نقل الصفات المحمودة، والأخبار مستفيضةٌ بهذا الصدد في التراث العربي(١) .

هذا وقد كان الموظفون الإداريون الذين أشرفوا على شؤون عمل البريد وعلى العمال البريديين يوزِّعون على المحطات البريدية بانتظار قدوم كواكب الخيول البريدية ليتسلموا الكتب ويستأنفوا عبر عمال آخرين متابعة نقل البريد على خيول مستريحة، بينما انفرد مختصون من داخل المراكز البريدية في العناية بالخيول المتعبة التي وصلت تواً لإراحتها، وإطعامها، والاهتمام بشؤونها وفحوصها، عدا عن تفقد مستلزماتها كأن تحتاج لإبدال سروجها، أو اللبود تحت السروج، والإبزيم أو اللسان الجلدي الذي يدخل بالطرف الآخر، من الحديدة التي يدور فيها لسان الإبزيم، مع تفقد صفة السرج أي المخدة، وما يُلصق بها من لبد، كذلك تفقد خشب السرج، " القيقب " والبطانة أو المرشحة التي تمتص العرق تحت لبد السرج، والرّكاب الذي يضع الراكب رجليه فيه، عدا بعض المعدات الصغيرة الأخرى كالتي تعلق بالسرج، وكان يتم رفع تقارير دورية من قبل كل مسؤول عن مركز فرعي بريدي إلى صاحب الديوان بخصوص الطلبات، والاستشارات، والشكاوى، إن وجدت، فأحياناً كان يشكل السرج ثقلاً على الحصان لا سيما عبر المسافات الطويلة مما يؤثر على سرعته خصوصاً بعد حلول التعب، ((وكثير من العرب إذا جهده الطلب وتقاصر فرسه رمى بسرجه ونشطت الفرس فنجا، فلزم كل فارس أن يتعلم الركوب عرياً، ..))(٢)، وكان يقيم أيضاً بالمراكز البريدية على الطرقات، ومفترقاتها أطباء بيطريون لعلاج الخيول، وفحصها،

---

(١) أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها، الغُنْدجاني، حققه وقدم له د . محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة، دمشق، ١٩٨١م، ص ٢٠ .

(٢) النفحات المسكية في صناعة الفروسية، الحنفي، تحقيق عبد الستار القرغولي، بغداد ١٩٥٠م، ص ٥٢ – ٥٧ .

ووصف الأدوية المناسبة من أجلها، وتوفيرها لها، فالعناية من قبل إدارة ديوان البريد العام المركزي، والبري الفرعي كانت كبيرة بخيول الهجن، لأن فقدان الواحد منها كان يشكل خسارة حقيقية، لذا عديدة هي طرائق العلاج التي عرفت،فقد هُيّئ لكل مرض مزيج من مركّب دوائي معين، فمثلاً إذا ظهر ضعف بحوافر الخيل كان يُدق قشر الرمان الميبّس تحت الشمس ليصبح ناعماً، ثم ينخل ويعجن بالزيت، لتطلى به حوافر الخيل، وكانت تتعرض الأحصنة البريدية لانتفاخ بعصب أيديها جراء التعب الشديد، فيدق العفص الأخضر ويجبل مع أنواع من الزيوت المعدة لذلك، ويوضع على النار ليذوب الشحم، ثم يطلى به العصب المنتفخ، وتريِّحُ الخيول من الحركة، وأحياناً كثيرة كان يتحرك العظم الملاصق لأعلى الرمانة جراء السير السريع، والمتواصل، والجهد الشاق، مما يسبب آلاماً مبرحةً للحصان، فتمت معالجة ذلك بالكي، عدا عن أمراض أخرى كثيرة خصص لها الأطباء البيطريون الأدوية المضادة . وكل ذلك تمّ بإشراف الموظفين الإداريين الذين كانوا ينسقون مع الأطباء ويراسلون موظفي ديوان الإنشاء لصوغ التقارير ، والطلبات قبل رفعها عبر التسلسل إلى صاحب الباب، ومنه إلى الخليفة بالسرعة الممكنة .

أما [البريد الجوي] الذي كان بطله الحمام الزاجل، فلم يكن العرب مهتمين بحمامه بالدرجة التي اهتموا فيها بالخيول، لكون الأخيرة كما سلفت الإشارة دخلت في الحياة اليومية للناس بينما الزاجل اقتصر التعامل معه على السلطات لأهداف التسريع في إيصال البريد رغم ما تطلبه من عناية وجهد كبيرين من قبل الذين اختصوا بتربيته وتدريبه، هذا وقد عُرف علم البيزْرة عند العرب في العصور الوسطى لاسيما بالقرنين الخامس والسادس الهجريين/الحادي والثاني عشر الميلاديين، والبَيزْرة فن التعامل مع بعض أنواع الطيور الجارحة بمثابة ترويض لها، كالصقور مثلاً للاستفادة منها بعمليات الصيد، وقد وجد العرب أن التعامل مع الحمام الزاجل أسهل من التعامل معها بكثير لكونه آنس وأذكى، وأحفظ، والإشارة هنا هي بهدف القول إن العرب لم يصرفوا العناية عن الطير لكن ليس كعنايتهم بالخيل، هذا والسلطات الفاطمية ركزت عنايتها أكثر على بريد الخيول رغم سرعة الزاجل الكبيرة، وهذه من محاسنه، لكنه كان يتعرض لخطر القرصنة الجوية من النسور والبواشق الباحثة عن فرائسها إبان سطعها الجوي، فمنها ما كان يطلق خصوصاً لقطع البريد الجوي، وآخر كان يبحث مصادفةً عن طرائده، عدا عن أن الظروف الجوية غير المناسبة التي يمكن أن تحول دون استخدام الحمام، فشدة الرياح، أو هطول المطر تؤثر جداً على اتجاهه وأداء مهامه، وغالباً ما كانت إدارة البريد العام تسارع لإرسال بريد بري احتياطي بالوقت الذي

يُطلق فيه الحمام للمهمة ذاتها، وبالرغم من إمكانية حدوث مثل ذلك، فقد واصل الفاطميون عنايتهم بالبريد الجوي، وتدريب الزاجل والاعتماد عليه، لكن باستخدام الرموز في المخاطبات البريدية بحروف سرية " الشيفرة " خشية وقوع الحمامة في الاسر، وكان تمسكهم بضرورة الاعتماد على الزاجل في البريد لسرعته الكبرى، فصحيح أن الخيول البريدية كانت سريعة جداً، وتستطيع أن تقطع مسافة عشرين يوما بثلاثة أيام(١)، لكن الحمام الزاجل كان يستطيع أن ((.. يقطع مسيرة عشرين يوما في بعض يوم))(٢)، فهو قادر على توصيل البريد باليوم ذاته، فإذا استغرق نصف يوم من القاهرة إلى دمشق، تستغرق الخيول ثلاثة أيام، وإذا استغرق ثلاثة ارباع اليوم تقريبا من القاهرة إلى حلب، تستغرق هي اربعة ايام(٣)، بينما السفر الطبيعي على الخيول العادية كان يستغرق عشرين يوماً تقريباً بين دمشق ومصر(٤)، فضلاً عن أن الزاجل لا يخطئ بالجهة الموجّه إليها ما لم يعترضه عارض، لذا أُطلقت عليه صفة الهادي، أو الهوادي، أو المناسيب(٥)، و((للحمام حسن الاهتداء،وجودة الاستدلال، وثبات الحفظ والذكر، وقوة النزاع إلى أربابه، والألف لوطنه،))(٦)، فضلاً عن أنه لم يكن يحتاج لاستراحات، بينما الخيول البريدية احتاجت لها، فهو كان يطير من قلعة إلى أخرى، أو من برج إلى آخر، أما البريد البري فكانت تخصص له مراكز حيوية تتوفر فيها المياه والخصوبة قرب المدن والقرى ليستأنس بها عمال البريد، لكن كانت من سلبيات الزاجل، عدم قدرته على حمل الأخبار المطولة، فاستطاعته لا تتعدى البريد القصير الذي كان عبارة عن بطاقة صغيرة تُشدّ تحت جناحيه، أو تعلق برجله أو عنقه، بينما كان بريد الخيول ((.. هو الذي يجيء بالكتب المطولة، وبالأخبار المفصلة، ...))(٧) . غير أن حاجة خيوله للأعلاف هي أكثر من حاجة الزاجل لها، مما شكل نقطة لم يفضل فيها على الزاجل .

---

(١) تفريج الكروب في تدبير الحروب، عمر الأنصاري، تحقيق وترجمة جورج سكانلون، القاهرة ١٩٦١م، ص ١٤ .

(٢) (الأنصاري)، المصدر نفسه، ص ١٣ .

(٣) (الأنصاري)، المصدر نفسه، ص ١٤ .

(٤) (الأنصاري)، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٥) تتمة المختصر في أخبار البشر، ابن الوردي، تحقيق أحمد رفعت البدراوي، دار المعرفة، ط ١، بيروت ١٩٧٠م، جزآن، جـ ١، ص ١٢٤ .

(٦) الجاحظ، (كتاب الحيوان)، المصدر المتقدم، جـ ٦، ص ٤٧٦ .

(٧) (الأنصاري)، المصدر نفسه، ص ١٤ .

هذا وكانت إدارة البريد الجوي عند الفاطميين قد كرست اهتماماً كبيراً للحمام الزاجل حتى أصبح التعامل معه مألوفاً جداً في مصر الفاطمية، وقد تابع بعدهم الزنكيون، والأوربيون، والمماليك، استخدامه بقرارات رسمية أول ما صدر منها عن نور الدين زنكي الذي ((.. أمر .. باتخاذ الحمام الهوادي وهي المناسيب التي تطير من البلاد البعيدة إلى أوكارها فاتخذت في جميع بلاده .))(١) . وكان يتم استقبال الزاجل من منطقة لأخرى عند رؤيته فوق الأبراج البريدية حمامات من جنسه، ومن موطنه ذاته، فيحط بعد أن يرسل له البراج المختص حمامات من صنفه لاستقباله، ثم يتسلم المختصون البريد منه، وكان يتم تحميل البريد لحمامة أخرى من مدينة أو بلد آخر، فيتواصل حتى يصل إلى المدينة المرسل إليها إذا كان مرسلاً عبر مسافات بعيدة، أما من مدينة إلى أخرى، قريبة منها، فلم يكن يحتاج لأن يستبدل بغيره . وكان يوجد في كل مدينة من مدن النفوذ الفاطمي، وخارجها حمامات من كل أصناف حمائم المدن لاستقبال بعضها البعض، ومواصلة المهام، فصفة السرعة جعلت الحكومة الفاطمية توجه إلى إدارة البريد العام (الفرع الجوي) ضرورة التمسك بعمل الحمام واستخدامه .

إضافة إلى أنه يستطيع قطع المسافات البحرية، وهذه نقطة إيجابية لصالحه تفوق فيها بوضوح على الخيول، لاسيما وأن بلاد الشام التي وصل النفوذ الفاطمي إليها تتميز بسواحل طويلة على المتوسط مع البر الآسيوي تشكل من خلال مصر صلة وصل برية بين إفريقية وآسيا، وصلة وصل بحرية بين القارتين المذكورتين(٢) .

---

(١) عيون الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، المقدسي، تحقيق أحمد البيسومي، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩١م، قسمان، قسم ١، ص ٣١٩ .

(٢) العصر العباسي منذ القرن الرابع وحتى سقوط بغداد، د . سهيل زكار، دمشق ١٩٨١م، ص ٩٥ .

الولاة

كما اعتمد الخلفاء الفاطميون على ولاة أقوياء ومقربين منهم في مرحلة وجودهم بالمغرب العربي كان الأمر نفسه بعد انتقالهم إلى مصر، لكن بتراجع في صلاحية الوالي قليلاً بسبب، تشعب أجهزة الإدارة العسكرية، والمدنية داخل كل ولاية، وزيادة عدد الأشخاص المتنفذين فيها، فأضحى يوجد نوع من تقسيم للسلطة بين أكثر من شخص، وإن بقي هناك تميز تنفيذي للوالي على باقي القيادتين في المدينة، او الولاية، إلا ان ضرورة توفر صفة الحزم في موضع الحزم، واللين في موضع اللين، مع التبعية الكاملة إدارياً، وسياسياً، وعسكرياً من الولاة إلى الخليفة ظلّ ذلك من المسلمات بالعصر الفاطمي الأول في مصر، عدا عن صفات أخرى تمت مراعاتها إبان اختيار الوالي، ((فيشترط في الوالي ان يكون عفيفا عارفاً ذكياً فطناً، له سياسة حسنة وعقل تام، وشكالة حسنة ومال يكفيه، ويرزق من بيت المال ما يقوم بكلفته، بحيث لا يتعرض إلى أموال الناس))(١).

وبالطبع حاولت الإدارة الفاطمية العامة اختيار الوالي المناسب للولاية المناسبة، فكلما كانت نائية عن المركز (العاصمة) أفرد لها وال حازم، وقوي، ومخلص أكثر من غيره، وبالتالي تفاوتت مكانة الولاة عند الحكومة الفاطمية حسب درجة حزم، وإخلاص كل منهم وأهمية ولايته، فقد ميزوا مثلاً والي، أو نائب دمشق عن غيره من ولاة المدن الشامية، ظهر ذلك بوضوح من أساليب مخاطبتهم إياه، وهو الذي كان يتبع إلى النائب الكافل، أو كافل الممالك الإسلامية أي نائب الخليفة مباشرةً، ((والنائب عنه بدمشق يقال فيه ((كافلُ السلطنة))، ومن دونه من أكابر النوّاب : كنائب حلب، ونائب طرابلس، ونائب حماة، ونائب صفد، ونائب الكرك من الممالك الشامية، ونائب الإسكندرية، ونائبي الوجهين : القبلي، والبحري بالديار المصرية . يقال فيه نائب السلطنة الشريفة بكذا ليس إلا، ويقال فيمن دونهم من النواب بالممالك الشامية كنائب حمص، ونائب الرحبة وغيرهما ((النائب بفلانة))))(٢)، وقد كان

---

(١) الطرسوسي، (تحفة الترك)، المصدر المتقدم، ص ٢٢ .

(٢) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ٥، ص ٤٥٤ .

والياً القاهرة، والفسطاط على اتصال دائم مع الخليفة لاعتماده عليهما في تنظيم المواكب، وإرسال الأجناد النظامية للعروض العسكرية، وأحياناً اعتُبر والي القاهرة نائباً للخليفة في إدارة شؤون العاصمة عند غيابه، فبتلك الحالة كانت تأتمر بإمرته جميع المؤسسات، والأجهزة الحكومية كالشرطة، وغيرها، مع إدارته الدائمة والمتشددة للسجون، فهو كان المسؤول المباشر عن كل شؤونها، وعبره تمّ استخراج أوامر الخليفة لإطلاق سراح بعض السجناء . هذا وقد كان ديوان الإنشاء هو الرئيسي الذي نسق شؤون عمل الولاة داخل، وخارج مصر عبر ديوان البريد الذي تكفل في المراسلات بين الولاة، والديوان المذكور لتحقيق مطالبهم، ورفع اقتراحاتهم، وتقاريرهم الدورية إلى الخليفة بواسطة صاحب الباب (رئيس ديوان المجلس)، وكانت تعود أجوبة الطلبات، ووثائق أخرى عكسياً لترسل إلى الولاة، وقد عمل ديوان الإنشاء بالتنسيق مع ديوان الخراج لإحصاء عدد الحواضر، والقرى ضمن سجلات، وكتب خاصة بها، لحصر الخراج، وضبط شؤون أخرى ارتبطت بإدارة الولايات، بمعرفة الولاة وإشرافهم، وذكر بعض المؤرخين لفظة " مصر " بمعنى المدينة، أو الحاضرة الكبيرة التي أشرفت إدارياً على أقسام عديدة من الأعمال كالفسطاط مثلاً التي أشرفت على أعمال الوجه القبلي، والقاهرة على أعمال الوجه البحري، وقد استعملت كلمة " مصر " على أساس العاصمة الإقليمية لعمل، أو لعدة أعمال مثل الجيزة التي أدارت أعمال الجيزة، وقليوب التي أشرفت على أعمال القليوبية، وقد أمكن أن تشرف مدينة من المدن على عدة أعمال بمسؤولية، أو بإدارة والٍ واحد، وعموماً كان عدد قرى الصعيد أقل من عدد قرى الوجه البحري الذي عرف باعتدال مناخه، وسهولة مواصلاته، وحسن معاملة ولاته لأهله، لقربه من العاصمة، التي حوت كبرى مؤسسات الدولة المركزية . وقد عرفت في إدارة الأقاليم عند الفاطميين بمصر وظيفة " الكاشف "، أو الكشاف، واحد بالوجه القبلي، وآخر بالبحري، وعرفت ستة ولاة في الوجه القبلي، وسبعة في البحري(١)، وكانت معلومات الولاة وافيةً عن انتماءات الفئات، ومشاربها، وطبائعها العامة في كل ولاية قاموا بإدارتها،أو بالإشراف على شؤونها، وقد شملت مصر الفاطمية الأقباط من مسلمين، ومسيحيين، أو القبط، وهذه التسمية هي التي غلبت على المسيحيين من أهل مصر وجلّهم كان قد استقر في قرى الوجه البحري ، والصعيد . مع وجود إدارة خاصة بشؤون البدو، والقبائل العربية التي وفدت مصر، وتوزعت في نواحي الوجه البحري والصعيد، وبعد توسع الخلافة الفاطمية أضحت تقسم إلى ثلاث

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ٧، ص ١٥٧ .

ممالك كبرى، هي مصر التي شكلت المركز العام للخلافة، والشام، وإفريقية، قبل أن تنفصل، حتى عدّ نواب الخليفة هم الولاة الموزعون على الممالك، مع تخصيص واليين للشام، واحد لدمشق والثاني للرملة، وقد شمل حكم الأخير سائر فلسطين، وكانت صقلية تابعةً للحكم الفاطمي بشؤونها الإدارية، والسياسية، والصناعية، والتجارية، والعسكرية، حتى سقوطها على يد النورمان الفرنج سنة ٤٦٤هـ/١٠٧٢م، إضافة إلى أن أعمال الحرمين الشريفين قد تبعت إدارياً، ومعنوياً إلى الخلافة الفاطمية، وكذلك اليمن، وقد خطب باسم الخليفة الفاطمي في أرجاء الحرمين، واليمن، مع استقلال الفئات الاجتماعية فيهما بشؤونهم العامة عن القاهرة . وقد كان الولاة يخاطبون نائب الخليفة بلقب كافل الممالك الإسلامية المحروسة، ((.. فقد جرت عادة نواب الشام أن تقتصر في كتبها إليه على ((كافل الممالك الإسلامية المحروسة)) ... وإنّ في الاقتصار عليها ما هو أكثر فخامة . وعليه عملُ أكثر الكتّاب بديوان مصر أيضاً، ..))(١) . هذا وقد كان يتم تعيين الولاة بقرارات رسمية تصدر عن الخليفة شخصياً سواء ولاة داخل مصر، أو خارجها، وكانت أعدادهم كثيرة، فالساحل الشامي لوحده احتاج للعديد منهم بعد استتباب سيطرة الفاطميين على مصر، ودمشق، وما بينهما، وقد وزّع الفاطميون الولاة على صور، وعكا، وحيفا، وطرابلس، وصيدا، وغيرها، ((ولم تزل صور .. من تنقل ولايات جند الأردن في أيدي الولاة إلى أن ملك العبيديون مصر، ودمشق وما بينهما من البلاد، فولّوا في الثغور ولاة من جهتهم، وأقطعوها من الأعمال، ورتبوا فيها غزاة براً، وبحراً .))(٢)، وكان من ولاة صور في العصر الفاطمي " أبو عبد الله الحسين بن حمدان "، وبعد مدة وصل إلى ولايتها قاضيها " عين الدولة ابن عقيل " خلال عهد المستنصر بالله(٣)، وقد استمر الخلفاء الفاطميون في تعيين ولاتهم على كل مدن الجنوب الشامي، حتى زوال سيطرتهم عنها، ويؤكد ذلك " ابن شداد " بكتابه " الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة " بقوله : ((ولم يزل جند الأردن وفلسطين يليهما نوّاب العبيديين أصحاب مصر، وجرى الأمر على ذلك إلى أن تغلب الترك على الشام، فتفرقت بلادها في أيدي المستولين عليها .))(٤)، وقد كانت تُدار مدن الجنوب الشامي بتعيين ولاة عليها من قبل والي دمشق، ثم أضحت تدار من قبل القاهرة بتعيين ولاة فاطميين عليها بعد امتداد نفوذهم إليها كجُبيل مثلاً

---

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ٧، ص ١٥٥ .

(٢) الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تاريخ لبنان، والأردن، وفلسطين، ابن شداد، تحقيق د . سامي الدهان، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق ١٩٦٢م، ص ١٦٤ .

(٣) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ١٦٥ .

(٤) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ١٢٨ .

التي كانت ((لم . تزل : في يد من يلي دمشق منذ فتحت إلى أن انتقلت إلى المصريين، وولوا فيها من قبلهم .))(١)، كذلك صيدا، وبيروت التي ((صارت إلى نواب الحاكم، واستمرت في يد من يليها من نواب المصريين إلى أن قصدها تاج الدولة تتش، وفيها وال من قبل المستنصر، فاستولى عليها، وخرجت عن أيدي المصريين إلى الترك .))(٢)، وذكر ابن شداد أيضاً أنه ((... لم تزل ثغور الشام يتصرف فيها نواب من يلي الأجناد الشامية أيام بني أمية، وصدراً من أيام بني العباس إلى أن ملك العبيديون الشام، فاعتنوا بالثغور، فأفردوها، وولوا في كل ثغر والياً من مصر، ورتبوا معه جنداً لحفظه من عدو يقصده .))(٣)، هذا وقد تم منح صلاحيات للولاة خارج مصر لم تشابهها سوى صلاحيات المحتسب داخل مصر، فالوالي سمي نائب الخليفة لاسيما في الولايات الكبيرة، والبعيدة مثل دمشق التي كان واليها، أو نائبها في عهد المستنصر بالله " معلّى بن حيدرة بن منزو "(٤) . وكانت طرابلس تلحق بدمشق عندما كانت شوكة العباسيين ما تزال نافذةً ببلاد الشام، لكن بسيطرة الفاطميين على مصر، وبامتداد نفوذهم إلى دمشق، وجنوب الشام أفردوها عن العاصمة الأموية، والعباسية، وعينوا عليها ولاةً من قبلهم كان أولهم " ريان الخادم " تلاه سند الدولة أبو محمد الحسن بن محمد بن ثعبان الكتامي " متسلم ولاية حلب من جانبهم قبلها، وتولاها بعده أخ له، بعدما دخل هو طرابلس(٥)، ثم تولاها عقبه من عرف " بأبي السعادة "، وبعده " علي بن عبد الرحمن بن حيدرة " ثم " نزّال " الذي تلاه " مختار الدولة بن نزال " وقد بقي حتى تولاها إبان عهد المستنصر بالله بنو عمار مبتدئين بقاضيها أمين الدولة أبي طالب الحسن بن عمار(٦)، الذي وصفه ابن شداد بقوله : ((وكان ابن عمار هذا من أعقل الناس، وأسدهم رأياً، فقيهاً على مذهب الشيعة . وكانت له دار علم بطرابلس، فيها ما يزيد على مائة ألف كتاب وقفاً . وهو الذي صنف كتاب ((ترويح الأرواح، ومفتاح السرور والأفراح)) ..))(٧) . هذا ومن الجدير بالذكر أن الإدارة المركزية الفاطمية بالقاهرة قد ألحقت إدارة الحصون بولاة المدن الأقرب

---

(١) ابن شداد، (الأعلاق الخطيرة)، المصدر المتقدم، ص ٩٦ .

(٢) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ١٠٢ .

(٣) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ٩٣ .

(٤) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ٩٤ .

(٥) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ١٠٦ هامش(٥) .

(٦) ابن شداد، المصدر نفسه، ص ١٠٧ .

(٧) ابن شداد، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

إليها مثل حصن ابن عكار الذي أُدير من قبل والي طرابلس بعهد الخليفة الفاطمي الظاهر لإعزاز دين الله بن الحاكم، فهو قريب منها لجهة الشرق(١) . هذا ما كان عليه التقسيم الإداري بعد انتقال الفاطميين إلى مصر، لاسيما في عهد الخليفة العزيز بالله لكن لم تبق التقسيمات الإدارية الداخلية، والخارجية نفسها طيلة مرحلة وزراء الأقلام، فأكثر ما تأثر بظروف البلاد السياسية، والعسكرية، والاقتصادية شبكة الولاة، وكثيراً ما أُعيد النظر فيها، لتقوية ارتباطها مع المركز (القاهرة)، وعموماً تمّ تقسيم مصر إلى واحد وعشرين ((عمل)) أو نظام المديرية، مفرد ((أعمال)) بمعنى المديريات، وقد قُسِّمت الأراضي إلى قسمين : ((أسفل الأرض)) (الريف)، و((الصعيد))، وقُسِّم الريف إلى ثلاثة أقسام : ((باطن الريف))، وقصد به الأراضي التي امتدت بين فرعي النيل، و((الحوف الغربي))، أي البلاد الخصبة من الدلتا إلى غرب فرع الرشيد، و((الحوف الشرقي)) أي الأراضي الواقعة شرق فرع دمياط .
أما الصعيد فقد اعتُمد تقسيمه إلى قسمين : ((الصعيد الأدنى))، و((الصعيد الأعلى))، وعلى أساس تقسيم الولايات تمّ تقسيم مصر إداريا إلى أربعة ولايات كبرى : واحدة في الصعيد، وثلاثة في أسفل الأرض، فالصعيد شمل إدارة ولاية قوص الهامة التي أشرف واليها على كل الأراضي التي تبعت للصعيد .

والثلاثة المتبقية هي في أسفل الأرض : الأولى شملت إدارة بلبيس، وقليوب، وأشموم عبر الولاية الشرقية، والثانية الولاية الغربية التي أدار واليها شؤون أعمال " المحلة "، و" منوف "، و" أبيار "، والثالثة هي ولاية الإسكندرية التي شمل واليها حكم جهات البحيرة كلها، وبالطبع وجد ولاة كثر أداروا الولايات الفرعية التي تبعت إلى هذه التقسيمات الرئيسية، وأيضاً وجد ولاة حكموا في المدن الهامة مثل " الإسكندرية "، و" تنيس "، و" عيذاب "، وقد صنفت في دواوين الدولة سجلات متعددة اختصت بأسماء، وألقاب، ولاة مصر داخلياً وخارجياً، واللافت أن عناية خاصة وجهتها الإدارة الفاطمية العليا لاختيار ولاة الشام عموماً، ودمشق، خصوصاً بسبب كثرة الاضطرابات، والانتفاضات، والتمردات، والصراعات التي كانت تنشب من قبل أهالي دمشقَ ذوي النفس الأموي ضد ولاة الفاطميين عليها، لذا غالباً ما اضطر الخلفاء الفاطميون إلى اختيار ولاة حازمين، منحوهم صلاحيات واسعة، ففي عهد المعز تمّ تعيين " ظالم بن موهوب العقيلي " والياً على الشام الذي تمركز في دمشق، ((.. فدخلها وتمكّن أمره

---

(١) ابن شداد، (الأعلاق الخطيرة)، المصدر المتقدم، ص ١١٤ .

في ولايتها وتأثّلت حاله في إيالتها وتوفّرت عِدته وعُدته واشتدت شـــوكته ...))(١)، ولكـــن الفاطميين لم يفلحوا بإيجاد والٍ واحد داني وهج الحجاج، أو عبيد الله بن زياد عند الأمويين، فقد كثُر تبديلهم للولاة بشكل ملحوظ جداً على دمشق " فجيش بن الصمصامة " لم يتولَ دمشـق أكثر من سنة وأربعة أشهر، تلاه قائد عسكري هــو " تميم بن إسماعيل المغربي " الذي لقـب " الفحل "، وبعد شهور تبعه القائد " علي بن جعفر بن فلاح " متوليها سابقاً، ثم قائد عســكري آخر هو " ختكين الداعي المعروف بالضيف " في عهد الحاكم بأمــر الله ((.. فدبّر أمورهـــا ونظر في أحوال أجنادها .))(٢)، تبعه إبان عهد الخليفــة نفسه " طزملة بن بكار البربري "، ويظهر في النص الذي ورد عند ابن القلانسي كثرة تبديل الولاة الفاطميين بشكل واضح علـــى دمشق فقد جاء فيه أنه ((وصل القائد حامد بن ملهم الى دمشق والياً عليها لســت بقيــن مــن رجب من السنة (آخر سنة في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي) وقد كان القائد علـي بن جعفر بن فلاح مستولياً على الجند نافذ الأمر في البلد فورد كتاب عزله في يــوم الجمعــة النصف من شهر رمضان من السنة وكانت مدة مقامه في الولاية إلى انصرافه ومسيره ســـنة واحدة وأربعة أشهر ونصف شهر، ثم تولى الأمر بعده القائد أبو عبد الله بن نزال فدخل إلـــى دمشق وقرء سجله على منبر المسجد الجامع وأقام المدة اليسيرة ثم وافاه كتاب العزل في يــوم الأحد .. فعزل وولي غلام القائد منير فأقام المدة اليسيرة ثم أتاه كتاب العزل فعزل وولي القـائد مظفر (بعد سنة تقريباً) فأقام في الولاية ستة أشهر وتسعة أيام ثم عزل وولي مكانـــه القـائد بدر العطار فأقام في الولاية شهرين وعشرة أيام وعزل وولي القائد لؤلؤ ولقّب منتجب الدولـة ...))(٣) . ومن أبرز الأمراء الفاطميين الذين تولوا دمشق " ناصر الدولة أبي محمد الحســن بن الحسين بن حمدان " بعهد الخليفة المستنصر بالله(٤)، وكان كل والٍ مسؤول عن الدواويـــن داخل ولايته لاسيما ديوان الإنشاء، والولاة هم الذين كانوا يعينون أصحاب دواوينهم المحليـــة بالتنسيق مع الخليفة، وقد اشتهر بعض أصحاب دواوين الولايات مثل " صاعد بـــن مسـعود " الذي تولى ديوان الشام وكان من أكابر الكتاب، وقد تسلم سابقاً منصب " الوساطة " في فـترة من عهد المستنصر بالله، وقد ناب عن " المؤيد في الدين هبة الله بن موسى الشيرازي " بديوان

(١) ذيل تاريخ دمشق، ابن القلانسي، بيروت ١٩٠٨م، ص ٤ .

(٢) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص ٨ .

(٣) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص ٦٦ .

(٤) ابن تغري بردي، (النجوم الزاهرة)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٦٣ .

الإنشاء الشامي " أبو الحسن علي بن محمد بن الأنباري "(١)، فبعد توسع الفاطميين أضحى عليهم الإكثار من الولاة لتغطية حجم التقسيمات الإدارية الداخلية، والخارجية عندهم، بعدما كانوا يعتمدون على قلة من المقربين الثقاة مثل ابن كلّس إبان عهدي المعز، والعزيز، والأمير المظفر قطب الدولة أبي الحسن علي بن جعفر بن فلاح ذي الرئاستين خلال عهد الحاكم بأمر الله الذي لقبه وزير الوزراء (رئيس الوزراء)، ((.. فكان الناظر في جميع رجال الدولة، وجعل له في سجله ولاية الإسكندرية وتنيس ودمياط، والشرطتين العليا والسفلى، والحسبة، والسيارتين، والعرض، والإثبات، والنظر في الواجبات ...))(٢) . هذا وقد عُدَّ الوالي المسؤول الأول عن أي تدهور اقتصادي، أو تمرد سياسي داخل ولايته، ورغم ما كانت تمنحه السلطات الفاطمية من صلاحيات واسعة فإنها كانت تحمله المسؤولية الكبيرة وتضعه تحت الرقابة الدائمة غير المباشرة، والشديدة السرية كيلا يُسيء استخدام نفوذه، فعندما ضربت الأزمة الاقتصادية مصر، وما حولها إبان عهد المستنصر بالله، توعّد هذا الخليفة والي القاهرة، بأنه سيضرب عنقه إن لم يظهر الخبز في البلاد .

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٩١ .

(٢) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٦٣ .

القضائية، وكانت إدارة كلا القسمين من مهمة صاحب الشرطة الذي تمّ اختياره من قبل الخليفة مباشرةً، فعمل بإمرته، وبالتنسيق مع صاحب جهاز الحسبة، وديوان المظالم، وإدارة القضاء بقسميها المدني والعسكري، ((... وربما جعلوا إليه النظر في الحدود والدماء بإطلاق وأفردوها من نظر القاضي ونزّهوا هذه المرتبة وقلدوها كبار القواد وعظماء الخاصة من مواليهم ولم تكن عامة التنفيذ في طبقات الناس إنما كان حكمهم على الدهماء وأهل الريب والضرب على أيدي الرعاع والفجرة ..))(١)، وقيل عن الشرطة الكبرى (الشرطة العليا)، وعن الصغرى (الشرطة السفلى)، وكان مركز قيادة الأولى في القاهرة، والثانية بالفسطاط، وهذا التقسيم عُمل به منذ أيام الطولونيين، لكن بعد تأسيس القاهرة تبلورت مهام جهاز الشرطة أكثر، وزادت تفرعاته، وكثرت تعقيداته، وتنسيقاته مع الدواوين، والأجهزة الأخرى لاسيما مع ديواني المظالم، والخراج، وأحياناً مع ديوان الضرائب، وكذلك ديوان الاستيفاء، وما الالتباس الذي حصل أحياناً عند ذكر صلاحيات وأعمال جهاز الحسبة، ونَسْبها إلى جهاز الشرطة، أو العكس إلا لدرجة التعاون، والتنسيق بين عمل الجهازين . هذا وكما سلفت الإشارة فقد بدأ يتوسع عمل جهاز الشرطة بعدما كانت مهمته الأساسية هي تنفيذ أحكام القضاء فأضحى يساهم بشكل فعال بالمحافظة على النظام، وقمع الشغب، وفض المشاجرات التي يمكن أن تنشب بين الناس في الأسواق، والأحياء، فقد كان صاحب الشرطة يتسلم دورياً سجلات الأحكام الصادرة عن القضاة، ويأمر عناصره بتنفيذها . ولدرجة التنسيق الذي كان بينه، وبين صاحب نظام الحسبة جازَ أن يتسلم أحدهما عمل الآخر علاوة على عمله، مما ساهم بداية في عدّ وظيفة صاحب الشرطة ضمن التقسيمات الدينية كون وظيفة المحتسب كذلك(٢)، وبالطبع فُضل أن يكون صاحب هذه الوظيفة من موظفي أرباب السيوف نظراً لطبيعة المنصب العسكرية، وأحياناً كان يطلق على صاحب الشرطة " والي الشرطة "، أو " متولي الشرطة " وقد بلغ به الشأو درجة عادل فيها والي القاهرة بالسطوة والنفوذ، وكان له مساعدون كُثر سُموا " الأعوان "، وهم قادة العناصر الذين كلفوا في القيام بواجبات، ومهمات الشرطة للحفاظ على الأمن وتطبيق الأحكام، وتمشيط الشوارع عبر دوريات خاصة ليلاً ونهاراً، عدا عن كونهم الأداة التنفيذية في تطبيق العقوبات الآنية، والسريعة، والميدانية، والطويلة من خلال إدارة شؤون السجن، فضلاً عن إشرافهم على تنفيذ أحكام الإقامات الجبرية، وقد وجدت في

---

(١) ابن خلدون، (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٥١ .

(٢) انظر كتاب القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٤٥٢ .

كل ولاية من الولايات أجهزة للشرطة عملت تحت تصرف الخليفة مباشرة بالتنسيق مع صاحبها دون المرور بالوالي أحياناً إذا لم تكن السلطات الفاطمية راضية عليه، ولكن أجهزة الشرطة قد عملت تحت إدارة أصحابها الذين تبعوا للولاة عموماً، ونفذوا أوامرهم، وأشرفوا على كل ما تعلق بشؤون العقوبات، وغيرها، وكانت لهم مراكز ثابتة تحرك من خلالها عناصر الشرطة بدورياتهم النظامية وفق أوامر كُتبت على شكل ترخيصات حملوها من قادتهم موقعةً من صاحب الشرطة حصراً، أو نائبه، ومؤشراً عليها من الخليفة شخصياً إذا كانت مهمة خطرةً، أو من صاحب الباب إذا كانت عاديةً، عدا عن إشرافهم من مراكزهم الثابتة على السجون بنوعيها سواء التي اختصت بالأمراء، وكبار القادة، والشخصيات المرموقة، أو التي شملت الفئات العامة من الناس، مع الفصل بين المجرمين، واللصوص، وأصحاب الذنوب الكبيرة، وقطّاع الطرق، وبين المتسولين، وأصحاب الذنوب الخفيفة . وقد عُرف سجنان الأول في القاهرة والثاني في الفسطاط سُمي " حبس المعونة " بينما تحولت خزانة البنود بعد الحريق الذي تعرضت له سنة ٤٦١هـ/١٠٦٨م إلى سجن خاص بالفئات الخاصة . وكان متسلم الشرطة العليا في القاهرة " جبر بن القاسم المسالتي "، وبالفسطاط أي الشرطة السفلى " عروبة بن إبراهيم "، وفيما بعد أمست الشرطتان من صلاحيات " ابن كلّس "، و" عسلوج بن الحسن الصنهاجي " سنة ٣٦٣هـ/٩٧٣م، وفي سنة ٣٦٤هـ/٩٧٤م عاد الإشراف عليهما إلى " جبر بن القاسم " في تنيس، ودمياط، والفرما، والجفار(١) .

هذا ويبدو أن فعالية عمل إدارة الشرطة في مصر الفاطمية شابهت فعالية عمل إدارة الحسبة لأن العناية بهذه الإدارة من قبل الخلفاء الفاطميين لم تقل عن عنايتهم، وتوجيهاتهم ودعمهم، وتوصياتهم، ومنحهم الصلاحيات الواسعة إلى إدارة الحسبة، فقد اتصف عمل إدارة الشرطة بالدقة مثلما اتصف بذلك عمل إدارة الحسبة، وسائر المؤسسات الإدارية، والدواوين، والأجهزة الفرعية في مصر الفاطمية، لاسيما بمرحلة وزراء الأقلام، حتى ساد الأمن، والاستقرار الديار المصرية وعاش الناس دون قلق، فأصحاب الدكاكين، وحتى العاملون بالصياغة، والصيارفة كانوا لا يخافون السرقات، ولا يحفلون لإغلاق أبواب حوانيتهم، لأن دوريات الشرطة كانت تجوب الشوارع، والأسواق ليلاً ونهاراً، فقد كان جهاز الشرطة الفاطمي بمصر ينفذ عمليات حُكم حقيقية بالمجرمين ومقترفي الذنوب، فعلى سبيل المثال أنه ((.. دخل أحد الصيارفة .. إلى الجامع العتيق بمصر ليصلي صلاة المغرب،

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٥٣ .

فتبعه رجل من اهل الجَوف، فراى معه كيسا تحت ثيابه فيه ماله، فضربه بسكين كبـير كـان معه، فسقط الصيرفي على ماله، وسقط على كيسه وصاح، ورام ذلـك الرجـل الجوفـي ان يخلّص المال من تحته، ويأخذه ليذهب به، فلم يتمكن، وتكاثر عليه الناس، فخرج من الجـامع هارباً من باب البرادع إلى دار هناك بجـوار الباب، فلحقه العامة، وقبضوا عليـه، وصـاروا به إلى الشرطة السفلى، فاعتقل هناك، وحُمل الصيرفي، وكان حمله إلى منزله في قفص علـى اخر نفسه، واستأذن متولي الشرطة السفلى في ضرب رقبة الجاني على دو ي الصيرفي هـذا، فأمر بضرب رقبته، فضربت عنقه على باب البرادع، وأركب صاحب الشرطة مع الصـيرفي شاهديْ عدل حتى أوصلوه إلى منزله، وسلموا ماله إليه بمحضر من أهله، وولده . ثم صُلـب الذي ضرب الصيرفي على جذع في كوم دينار .))(١) .

أما فيما يخص جهاز الاستخبارات في مصـر الفاطميـة، فبطبيعـة الحـال أن المعلومات المتعلقة بالجوانب الإدارية العامة هي شحيحة ونادرة إذا ما قيست مـع معلومـات الجوانب السياسية، والعسكرية، والدينية، وحتى الاجتماعية، والاقتصادية، بالتـاريخ العربـي الإسلامي عموماً، فكيف بالأخبار الإدارية لمثل هذا الجهاز تحديداً الذي لفه الغمـوض أساسـاً بين اجهزة عمل الدولة، لكونه أخطر جهاز فيها، لاحتوائـه عنـاصر الاسـتخبارات داخـل، وخارج مصر، ولسطوته على الفئات المدنية، والتشكيلات العسكرية، فضـلاً عـن احتفاظـه بأسرار أمن الدولـة، وهو المسؤول المباشر عن ملاحقة الأخبار السرية جداً، والتي منها مـا يمكن أن يؤثر على سير أمن السلطة والبلاد، وقد برع الفـاطميون باسـتخدام هـذا الجـهاز لخبرتهم، واشتهارهم بالسرية، والتقية منذ أن كانوا في بدايات حياكتهم الخطوط السرية الأولـى للدعوة الإسماعيلية، فقد بلغت درجة السرية في أعمالهم حداً شكل أساس نجاحاتـهم، وظلـوا يحيطون جهاز الاستخبارات بالسرية، والغموض، والكتمان حتى عن أقرب المقربيـن منـهم باستثناء صاحب الباب، وولي العهد وقلة آخرين، على الرغم من قيام خلافتهم ونشوء دولتـهم في المغرب وبعد انتقالهم إلى مصر، لكن اضطرارهم الكبير للاعتماد على عمل هذا الجـهاز خصوصاً بالمرحلـة المغربية (التأسيسية) عرفه العامة باسم " ديوان الخبر "، أو " مصلحـة الخبر "، وسمي متوليه " صاحب الخبر "، لكن من اللافت أنـه بعـد انتقالـهم إلـى مصـر، وبلورتهم عمل جميع مؤسساتهم الإدارية المدنية، والعسكرية، وتخصيصهم غرفاً، ومنشآت لـها مع اجنحـة داخل، وخارج قصورهم الخلافيـة، وإظهارهم الجديد، والعديد مـن المؤسسات،

---

(١) المسبحي، (أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ١٦٨ والتي تليها .

والأجهزة الفرعية، والإدارات، والمناصب، والوظائف الجديدة لم يبلوروا أمام أحد عمل جهاز المخابرات في دولتهم، ولم يفردوا له ديواناً خاصاً بـه، ولـم يوضحـوا أسـماء شـخصياته ومنتسليه، ولا حتى العناصر التي شكلت الأدوات التنفيذية لخططه، وأعماله، التي كانت تحبط المؤامرات قبل أن ترى النور، لكن ومن خلال الدراسة، والبحث أرى على سبيل الملاحظات، والاستنتاجات، والاستقراءات، أن هذا الجهاز كان واسع الانتشار عند الفاطميين وقـد لاقـى عناية خاصة، واهتماماً كبيراً جداً من الخلفاء الفاطميين الذين قـاموا بتوزيـع مهامـه علـى المقربين جدا منهم، ونشروا القياديين فيه، سراً بين ديواني البريد، والإنشاء، وقد عملت شبكته العامة بالتنسيق الدقيق للغاية بين الديوانين المذكورين لدرجة أن المرء يخال للوهلة الأولـى أن صاحب ديوان الإنشاء هو المسؤول عن جهاز الاستخبارات للأهمية الكبيرة التي نالـها أمـام الجميع، وللحظوة الخاصة التي لقيها عند الخلفاء الفاطميين، وهذا لم يكن إلا إيهاماً من جهـة، واهتماماً حقيقياً به من جهة أخرى لأهمية ديوانه فعلاً، فقد كان شبه ملازم لتحركات الخليفـة، وعُدّ جهازه أكبر جهاز إداري مدني بين مؤسسات مصر الفاطمية كلها، غـير أنـه وبـالوقت عينه لم يكن يقل ديوان البريد بفرعيه البري، والجوي، وصاحبه، أهميةً، وحساسيةً، وخطـورةً، من الناحية العملية عند القيادة الفاطمية عن ديوان الإنشاء، الأمر الذي جعل المرء يخال أيضـاً أن صاحب ديوان البريد هو المسؤول عن عمل جهاز الاستخبارات، وإدارة شؤونه، فقـد ذكـر " ابن الصيرفي " عن الصفات الواجب توفرها بصاحب هذا الديوان الـذي أسـماه " صـاحب ديوان الرسائل " أنه : ((أول ما يجب أن يكـون رئيس ديوان الرسائل ومتولي الكتابـة عـن حضـرة الملك، ذا دين وورع وأمانة فإنـه بمنزلة كبيرة ورتبة خطيرة، يتحكم بها فـي أرواح الناس وأموالهم، لأنه لو زاد أدنى كلمة أو حذف أيسر حرف أو كتم شيئاً قد علمـه، أو تـأول لفظاً بغير معناه أو حرّفه عن جهته، أدى ذلك إلى ضرر من لا يستوجب الضرر، ونفع مـن لا يستوجب النفع ...))(١)، لكن بالوقت ذاته لم تكن أعمال صاحب ديوان البريد تسمح له بـإدارة شؤون جهاز الاستخبارات لوحده، نظراً لعمله كمدير ديوان البريد الذي تطلـب منـه الوقـت الطويل، والجهد المكثف، والملاحقة المستمرة لفرعي جهازه الهام، ولشبكته التي كانت واسـعة الانتشار براً وجواً، وبناءً على ذلك أرجح من خلال البحث، والتقصي الذي قمت به أن جـهاز الاستخبارات قد وزعت عناصره داخل ديواني البريد، والإنشاء برئاسة صاحب الباب، الـذي أداره مركزياً من قصر الخليفـة، لأن المعلومات الاستخباريـة كانت ترفع إلى الخليفة عـن

---

(١) (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٧ .

طريقه حصراً، من صاحبي الديوانين المذكورين، علاوةً على قصص المظالم الحساسة، كـالتي يكون أحد طرفيها من المتنفذين في الدولة . فضلاً عن أنه كان رئيس ديوان المجلس (مجلس قيادة الدولة)، وقـد مثّل بذلك أرفـع شخصية وأخطر رجل في مصر الفاطميـة عملياً، بعـد الخليفة مباشرةً، وصحيح أن ترتيبـه جاء بعـد الوزير لكن ذلك كان ظاهرياً، والتمويه فقـط كما سبق الذكر، فصاحب ديوان المجلس كان من الناحية الفعليـة المستشـار الأول للخليفـة، ومقدّم المعلومات الخطرة، والسرية، والغامضة إليه سواء التـي تعلقـت بداخـل مصـر، أو بخارجها، من خلال عناصر المخابرات المركزية التي انتشرت فـي الديوانيـن المذكوريـن، والتي نسقت، وتعاونت، وحصلت على المعلومات من الشبكة الخارجية التـي وزّعـت فـي أرجاء مصر، وخارجها، وحتى داخل أراضي دول أعداء الفاطميين، تلك الشبكة التي عملـت بتنسيق مدهش، وسري للغاية مع العناصر الداخلية التي أرسلت واستقبلت المعلومات بوسـاطة العناصر البريدية التي فرزت للعمل بمصلحة جـهاز المخـابرات حصـراً، وكـانت تُصـاغ المراسلات، وتُشرح أو تختزل، وتفك، رموزها من قبل الكتبة المختصين في ديـوان الإنشـاء الذين تبعوا سراً إلى جهاز الاستخبارات، وعملوا تحت رقابة صاحب الباب، وهم الذين كـانوا يوجهون بالوقت نفسه الأوامر التي تصدر من الخليفة عن طريق صـاحب البـاب بوسـاطة عناصر البريد الاستخباراتية إلى الجهات المطلوبة من خلال العناصر البريدية ذاتها وذلك بعـد تشفيرها، وهكذا كانت آلية عمل جهاز الاستخبارات التي انتشرت عناصره، وقادتـه انتشـاراً واسعاً بشبكة محكمة غطت أرجاء الخلافة الفاطمية وما تبع لها، فكـل صـادر، ووارد عـن، وإلى الخليفة مرّ بديواني الإنشاء والبريد، لا بل إن احتمال دخول الخليفة شخصياً، وفجأة إلـى ديوان الإنشاء، أو مركز قيادة البريد العام كـان أمـراً وارداً جـداً، وليـس للمحتسـب ذي الصلاحيات التفتيشية الواسعة دور فعلي هنا، وإلا لما اقتصر تفتيـش كـوادر معينـة بكـلا الديوانين على الخليفة، وصاحب الباب دون غيرهما حصراً، ولعلّ المعاونَيْن الاثنين لصـاحب ديـوان الإنشاء اللـذين عُرفا بالمهمات الدقيقـة، وسـمي أحدهمـا " المخـرّج "، والثـاني "المتصفح"(١)، كانا من ضمن شعبة المخابرات الفاطمية، مـع الموظفَيْـن اللذيـن خُصصـا لمراقبتهما، ولمقارنة المسودات مع المبيضات على أساس أنهما مفروزان من عمـال البـريد، بحجة أنه كان على مسؤوليتهما إيصال الرسائل بأمانة وبعضـها بسـرية، رغـم أن المهمـة الأسـاسية للمخرّج والمتصفح، كانت المراجعـة، والتصفح، والفحص الدقيق جـداً للوثائق،

---

(١) انظر كتاب ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٦ .

والأوراق التي تعلقت بشؤون الاتصالات المباشرة بين كافة الجهات من جانب، وبين الخليفة من جانب آخر عبر صاحب الباب فبدا الموظفان وكأنهما متفحصان على المتفحصيَن، وقد كانا مكلفَين بالإخبار عن أية إشارة، أو أقل أمر، أو أدنى تحرك مشكوك به، لاسيما وأنهما عملا بالتنسيق الشديد مع موظفَين من ديوان المظالم هما " صاحب القلم الدقيق "، و" صاحب القلم الجليل "، لتحويل بعض القضايا الخطرة، والجنائية من التي لها مساس الصلة بأمن الدولة مع الشروحات المتوفرة عنها إلى الخليفة بوساطة صاحب الباب الذي لم يكن يطلب بهذه الحالات من صاحب جهاز الشرطة تحريك عناصره للتحقيقات، بل من عناصره هو أي من جهاز المخابرات عن طريق موظفين معاونين له، لتتم المعالجة الدقيقة، والملاحقة المستمرة للاحداث بالتعاون مع عناصر المخابرات المنتشرة داخل ديوان الإنشاء، والممتدة إلى ديوان البريد العاملة مع العناصر الخارجية التابعة للإدارة المركزية بقصر الخليفة الفاطمي في القاهرة، هذا وربما أن " موقّع القصص " الذي خُوّل بالتوقيع على بعض القضايا عن الخليفة في ديوان الإنشاء كان له دورٌ في العمل بشبكة المخابرات الفاطمية السرية الداخلية بمثابة منسق شؤون العناصر المخابراتية بين ديواني الإنشاء، والبريد، هذا ومما يلفت الانتباه أن درجة التنسيق بين ديواني الإنشاء، والبريد قد وصلت حداً أن صاحبيهما أمكنهما تبادل المناصب، مثلهما مثل صاحبي إدارة الشرطة، وإدارة الحسبة، وقد عاد ذلك إلى المرونة في العمل الإداري التي حرِص عليها الفاطميون منذ بداياتهم، لإمكانية حلول أي موظف كبير أو صغير مكان الآخر خشية الوقوع تحت أزمة الحاجة للموظفين، وللإداريين وللمختصين، ويمكن القول إن الفاطميين قد اشتهروا بدقة عمل جهازهم الاستخباري شهرةً فائقةً لاسيما بعهد الخليفة الحاكم بأمر الله الذي بلغ اهتمامه بعمل وإدارة هذا الجهاز حداً جعل بعض الفئات تُدهش بطرائق، وأساليب حصوله على المعلومات، والأخبار، والتفاصيل الدقيقة كالتي كان يواجه بعض الناس بها إبان جلسات ديوان المظالم، حتى خاله البعض عالماً بالغيب، ومما ساهم في جعل بعض الناس يظنون به ذلك الظن هو اهتمامه بعلم النجوم، ورصده لها من مرصدٍ كان قد أمر بإقامته على جبل المقطّم، فالحاكم بأمر الله قد اتخذ جواسيس كُثر له كانوا يطوفون الشوارع متنكرين لجلب الأخبار له عما يدور بين الفئات العامة .

ويمكن القول أيضاً إن أغلب عناصر جهاز الاستخبارات الفاطمي قد انتشروا في ديوان الإنشاء أكثر من ديوان البريد، نظراً لطبيعة عمل كلا الديوانين، فديوان الإنشاء احتاج

---

(١) انظر كتاب ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٣٨ والتي تليها .

أكثر إلى موظفين بطبيعة الحال لكثرة اختصاصاته، ولتتم سيطرته على بقية الدواوين التي كانت تمرر معاملاتها عبره من أجل صوغها، وتدقيقها قبل رفعها إلى الخليفة، أو الوزير، أو صاحب الباب حسب نوعيتها ودرجة أهميتها، وسريتها، ومن خلاله أمكن مراقبة عمل شتى مؤسسات الدولة، ففي هذا الديوان وجدت كوادر من الموظفين وزّعت على اختصاصات متنوعة منها لتحصيل معلومات عن ديوان الجيش، وأخرى عن ديوان الصناعة، الخ ... فمديره سمي كبير الكتّاب لافتراض الأمانة، والمعرفة، والدقة، والضبط، والحساب به، وعدم التهاون، أو الإهمال، ومنعه الظلم والجور(١) . ولعله كان يعلم بانتشار عناصر مخابرات داخل ديوانه تعمل بالتنسيق مع عناصر مشابهة لها في ديوان البريد، وعلى اتصال مباشر مع شبكتي المخابرات الفاطمية الداخلية والخارجية، لا سيما وأنه كان يقضي معظم وقته بصحبة الخليفة .

---

(١) الطرسوسي، (تحفة الترك)، المصدر المتقدم، ص ٢٢ .

الإدارة السياسية
أو إدارة التوجيه المعنوي عند الفاطميين في مصر

لم يغفل الفاطميون عن ضرورة اقتران الأقوال بالأفعال، وتقديم العطاءات، والجرايات الدورية جنباً إلى جنب مع الدعاية السياسية، وما ذلك، وسواء عبر المشاركات الشخصية من قبل الخلفاء بالأعياد الرسمية والاحتفالات العامة إلا أشكال خطوط الإدارة السياسية عندهم بما انسجم مع التوجيه المذهبي لديهم من خلال إلقاء الخطب الموجّهة أمام الحشود الكبيرة إبان المناسبات، وعبر إرسال الكتب، والنشرات السياسية الدورية التي كانت تُصاغ في ديوان الإنشاء، وتُراجع من قبل الخليفة الذي غالباً ما غيّر، وبدّل، وحذف، وأضاف، وعدّل عليها قبل نسخها، وتوزيعها على الجوامع، والمدارس، والتشكيلات العسكرية داخل، وخارج الأراضي المصرية، وقد ظهر جلياً من نصوص الخطب التي كانت تُلقى أن الفاطميين أتقنوا بمهارة فن الخطابة، وعرفوا كيف يوصلون أفكارهم، ويحققون مبتغاهم، وعلى سبيل المثال أورد جزءاً من النص الخطابي الذي كان قد وجهه الخليفة المعز لدين الله إلى كبار قواده وأجناده مرةً، وبه أسلوب التوجيه السياسي مع التنويه بالدعم المادي، ((... وكل امرئ منكم على نفسه بصيرة، وقد أمرت لكم بأجزل عطاء أعطيته من قبلكم إلى أبعد من مسافتكم، وقد علمتم أنه لم يعط من قبلكم أحد قبلي مثل ما أعطيتكم، ولا استكثرت لكم تلك بل أستقله لأقلكم، والذي لكم عند الله في الذي تستقبلونه أجل وأكبر، فسيروا على بركة الله ويمنه، وسعادته، ونصره، وتأييده، كونوا عندما رجوتكم له من العنا، والكفاية، وصلاح الحال بينكم، أحسنوا عشرة بعضكم لبعض، وعشرة من تصحبونه من غيركم، وأنزلوا من ينفذ معكم من عبيدي منازل إخوانكم وأبنائكم، واجمعوا معهم كلمتكم فهم لكم عضد ولحمة، وموالاتي تجمعكم وإياهم فلا تجعلوا بينكم وبينهم فرقاً ....))(١)، كذلك تجلت البراعة بالتوجيه السياسي عند باقي الخلفاء الفاطميين في مصر ممن حذوا حذو المعز، كالحاكم بأمر الله صاحب الخطاب الكتامي(٢)، ويمكن القول إن فرعين عملا بالإدارة السياسية الفاطمية هما : الفرع

---

(١) القرشي، (عيون الأخبار)، المصدر المتقدم، السبع السادس، ص ٨٦ .

(٢) انظر كتاب القرشي، المصدر نفسه، ص ٢٥٧ والتي تليها .

المركزي الذي أدار شؤونه، ونسّق عمله صاحب الباب، وداعي الدعاة، ومدير ديوان الإنشاء، والفرع الجوّال الذي مثله الدعاة، وعناصر من جهازي الاستخبارات، وديوان الإنشاء، أما مكان الأول فقد كان في الجناح الذهبي أو ما عرف بقاعة الذهب، أي جناح المجلس داخل القصر الخلافي الكبير، وفيه تمّ التنسيق الشديد بين صاحب الباب، وداعي الدعاة، ومدير ديوان الإنشاء مع الخليفة لكتابة الخطب السياسية وصوغها في ديوان الإنشاء، وكان يُؤتى ذلك الجناح الذهبي من خلال باب الذهب أي الباب الرئيسي للقصر الكبير الذي ((.. كان يفتح في وسط واجهته الشرقية الرئيسية المطلة على باب القصرين . يدل على موقعه اليوم بقايا المدرسة الظاهرية عند مدخل شارع بيت القاضي من جهة شارع المعز لدين الله .))(١) . وبالتأكيد أن الخلفاء الفاطميين أعاروا جانب الإدارة السياسية اهتماماً كبيراً، وأساسياً، وربطوا ذلك مباشرة مع تقديم الجرايات، والعطاءات بمعنى أنهم قرنوا القول بالفعل ليصدقهم الناس وليطمئنوا لهم . وصحيح أن الدعاية عرفتها الدول الإسلامية قبل الفاطميين لكنها لم تتبلور بالقوة، والاهتمام، والاقتران، والازدواج بين السياسة والمذهب الديني، والتنظيم، بالشكل الذي بدت فيه عندهم . وقد تغيرت درجة فعالية التوجيه السياسي عند الفاطميين حسب المراحل التي مروا بها، ففي المرحلة المغربية كانت السرية تلف طبيعة النشاط لديهم إذا ما قيس بنشاط المرحلة المصرية، حيث وسّع الفاطميون نطاق العمل السياسي والدعائي الموجّه ليتناسب طرداً مع توسعات شؤون الدولة على جميع الأصعدة، بعدما أضحت مصر مركز قوتهم الاقتصادية، والعسكرية، فأسسوا يبثون داخلها، وخارجها عشرات العاملين بالدعاية السياسة عبر الفرعين المركزي داخلها الذي وجّه من قبل جناح خاص بالقصر، والجوال الذي وجّه من المركز نفسه أيضاً عبر سعاة البريد ممن كانوا يوصلون الأخبار، والخطب، والنشرات إلى أولئك المنتشرين في كل الأراضي التي وصل إليها النفوذ الفاطمي . هذا ويبدو أن السلطات الفاطمية قد اختارت للعمل بشبكة الإدارة السياسية والتوجيه المعنوي، أشخاصاً من ذوي الاختصاصات المتنوعة لديها، عدا عن كونهم بالأصل من المخلصين جداً لها، وفاطميين حتى العظم، منهم من كان قاضياً، أو قاضي قضاة، وداعياً، أو داعي دعاة، ومحدّثاً، وشاعراً، وإخبارياً، وفنانين، وما شابههم . هذا وقد بدا الدمج واضحاً بين عمل التوجيه المذهبي، والسياسي، ليصبا كلاهما في صالح الدولة، وأهدافها رغم وجود تخصصات

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٩٨ هامش(٢) .

بعمل الجهاز الدعائي الفاطمي العام، من خلال تركيز قسم منه بوصفه إدارة مستقلة بالتوجيهات السياسية والمعنوية لرفع شان الدولة الفاطمية، والتعبير عن قوتها الاقتصادية، والعسكرية، وما وصلت إليه من طابع حضاري، وأنظمة اجتماعية . بينما اختصت إدارة أخرى بالدعاية المذهبية مركزة على المفاهيم الدينية، والمذهبية للدولة من خلال طرح موضوعات أحقية الشيعة بالخلافة، وشرح مفاهيم العقيدة الإسماعيلية، وبعض تأويلاتها الباطنية، فضلا عن أمر آخر هو أن ما تعلق بالدعم المادي، وإغداق العطايا على الجيوش الفاطمية كاد ينفصل هو الآخر عن الجرايات، والعطاءات الدورية التي قدمتها السلطات الفاطمية إلى الرعايا المدنيين إبان المناسبات، والأعياد، والاحتفالات المتنوعة، دون التقصير عن القطاع العسكري، فلم يكتف الخلفاء الفاطميون بمنح الأجناد الغنائم إذا عادوا منتصرين من الحروب، بل قدموا لهم أيضا العطاءات الجزيلة في ذكرى الانتصارات، مع استغلال ذلك لإلقاء الخطب السياسية، ورفع معنويات الجند، وكسب ولائهم أكثر، إلا أن ما أوحى بوجود تشابه بين عمل التوجيه المذهبي والتوجيه السياسي أن الإدارة المركزية للدعاية كانت تقيم محاضرات تبعث لكلا الإداريين، ومناظرات دورية داخل الأماكن نفسها التي كان ينشط فيها الدعاة، وداعي الدعاة بالتوجيه المذهبي، وهي باب الذهب، والإيوان، والمجلس، والأزهر، وسواها، غير أن شهرة الفاطميين بالجهاز الدعوي المذهبي قد غلبت على شهرتهم بعمل الإدارة السياسية لأنه كان أساس تمهيدهم لإقامة أهدافهم .

هذا ومن ناحية أخرى فقد ظهر ربط بين النشاطين الدعويين الديني المذهبي، والمعنوي السياسي، من خلال أن بعض الدعاة الكبار كانوا يُكلَّفون من قبل الخلفاء الفاطميين في مهمات سياسية خارجية كبيرة وهذا ما ينسجم مع المرونة التي اعتمدها الفاطميون في شؤون الإدارة وتعدد مهام واختصاصات الكادر الواحد المختص أساساً بعمل معين . مما جعل الطابع الديني يغلب أحياناً على المهام السياسية في عمل إدارة التوجيه المعنوي عند الفاطميين على الرغم من السماح بتنوع مهام الدعاة دينيا، وسياسيا، انسجاماً بشكل او بأخر مع سمة المرونة العامة التي غلبت على طابع العمل الإداري عند الفاطميين كما ذكرت توّاً ومع تناوب الاختصاصات لديهم، ففي عهد الخليفة الفاطمي المستنصر بالله قام الداعية الفاطمي الكبير "هبة الله الشيرازي " بنشر توجيهات مذهبية، وسياسية فاطمية في بلاد فارس، وعند الديالمة، وفي العراق أيضا حتى استدرج الملك " أبا كاليجار البويهي " إلى المذهب الإسماعيلي(١)، في عهد

---

(١) انظر كتاب المؤيد في الدين، (المجالس المؤيدية)، المصدر المتقدم، ص ٧ – ٩ .

الخليفة العباسي " القائم بأمر الله "، لا سيما بعدما أقام له الجند الاتراك الخطبة في بغداد، عقب صراعه مع أخيه " جلال الدولة " إبان استبداد بني بويه بالسلطة في العاصمة العباسية، فقد بلغ هذا الداعية بالعمل الدعائي السياسي، والمذهبي مبلغاً خطراً جداً، بل لعب دورا بارزاً في توجيه الكثير من الأحداث السياسية، ((ولولا أمور لا طاقة له بدفعها لقضى على الخلافة العباسية قضاءً تاماً، ولغير وجه التاريخ الإسلامي، كما أنه استطاع أن يعيد مدينة حلب إلى أملاك الفاطميين بعد أن أعيت جيوشهم ...))(١) وذلك عقب تدرجه بمراتب الدعوة، حتى أمسى حجة جزيرة فارس، وتمكن من التأثير على جمهور أهل السنة فيها كما ورد بسيرته التي أشار فيها إلى كيفية هروبه من شيراز بقوله : ((ثم إن الملك همّ بالمسير إلى الأهواز في عامة العسكر (يقصد أبا كاليجار) ورأيت أنني إذا بقيت مكاني بشيراز لم آمن ما يتم على بغيتهم من حيلة ومكيدة (يقصد العباسيين)، فقلت الأحوط أن أكون في الجملة، ولا أفارق الجماعة، فاستأذنت في المسير معهم فمنعت، واستحكم علي بالمنع سوء الظن، وواصلت الرقاع بالسؤال في الفسحة فيه فما صادفت إجابة ولا في التشدد إلا زيادة، فحملت نفسي على مركب صعب في التملص، ما هجس في خاطري ولا في خاطر أحد أنني قادر على مثله، وأشعرت أقوامي ومن يتعلق بي بشيراز أنه قد وقعت الإجابة إلى ما سألت فيه من التوجه وأنني سائر في الصحبة متنكراً، وأشعرت المتوجهين في الصحبة أنني مقيم بشيراز على جملتي مستتراً، وأنني أحمل معهم شيئاً من رحلي ودوابي وغلماني، وعملت على تنكير الزي والهيأة والدخول في أطمار رثة، واستبعت غلامين مجهولين، وسلكت في بعض المجاهل من الطرق، أكتري من مرحلة إلى مرحلة حماراً أركبه، أو جملاً أو ثوراً على حسب ما يتفق، وأتحمل في خلال ذلك من مشقة المشي وخوض الأودية والوحول، والصبر على مضض البرد والنزول على المواضع القذرة ما يكون الموت عند دائه شافياً . ومن أشد ما كان عليّ أنني كلما اكتريت حماراً أركبه رمت قطع الطريق به على الوحدة لئلا يراني أحد ورام صاحبه أن يكون مع الرفقة اختلاط لبهيمته، وكان يخلف مرادنا في الوسط، فكان يسألني عما يوجب إيثار الوحدة التي جرت العادة بين المسافرين بضدها من طلب الرفقة، فكنت معقول اللسان عن القيام بوجه العذر فيه . وكنت أحل في صوب الطريق بأقوام من الرّيافة وأهل السواد فأسمعهم يذكرونني من القبيح بما أعلم انهم لو شعروا بي لكانوا يصهرون بي

---

(١) سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة ترجمة حياته بقلمه، تقديم وتحقيق، محمد كامل حسين، دار الكتاب المصري، ط ١، القاهرة ١٩٤٩م، ص ١٢ .

ويصلون، وحسبك بمن يقطع طرقات هذه سبيلها ويسمع بنفسه في نفسه مثل تلك العظائم .))(١)، وهذا الرجل هو الذي وجهه الخليفة الفاطمي المستنصر بالله من القاهرة مع الأموال، والعدة، والجيوش، والعدد، لملاقات " البساسيري " قرب حلب إبان خروج الأخير عن الخليفة العباسي " القائم " جراء استعانته بالسلاجقة، ولأسباب سياسية أخرى ليس المقام هنا لذكرها والخوض فيها نظراً لطبيعة هذا البحث الإدارية.

هذا ولم يقتصر عمل الدعاة السياسيين الفاطميين الذين مهروا بمزج التوجيه السياسي مع الدعاية للمذهب الإسماعيلي على الشيرازي فحسب، فالأمثلة كثيرة عنهم فمنهم " النخشبي " مثلاً ممن قاموا بمهمات سياسية خطرة خارج حدود النفوذ الفاطمي، والذي تمكن عبر أساليب الإقناع عنده، ومن خلال تعاونه مع الجهاز الدعوي السري المحكم التنظيم خارج مصر، الذي ارتبط بدقة مع عناصر البريد الاستخباراتية وبالشبكة الداخلية للعمل الدعائي بفرعيها المذهبي، والسياسي، وبالقيادة المركزية، من نشر أفكارٍ فاطمية في " خراسان " حتى انضم للعمل إلى صالح دعاتها أمير الري " أحمد بن علي "، و" حسين بن علي المووزي "، لا بل رغب هذا الأخير بعد أن دهش بتعاليم النخشبي بأن تعم الدعوة بلاد ما وراء النهر، حتى إنه شجع النخشبي للسفر إليها بغية العمل على استمالة حاشية قصر السلطان " نصر بن أحمد الساماني " وقد نجح المذكور بذلك(٢).

ولكن ما ساهم في فرز العاملين من موظفين عاديين، وإداريين، وعسكريين، ودعاة، وقضاة، وسواهم، بالإدارة السياسية عن غيرهم، أو عن مهامهم الأخرى بقسم الدعاية الدينية، هو أن التركيز فيما خص الشأن السياسي كان جُلّه موجهاً إلى الجيش الفاطمي الذي لعبت الإدارة السياسية دوراً كبيراً برفع معنويات عناصره جنباً إلى جنب مع الدعم المادي كما سبق الذكر، فضلاً عن حسن تدريبهم، ودقة تنظيمهم، وجدارة قيادتهم، الأمر الذي انعكس بنتائج إيجابية جراء هذه العوامل مجتمعةً .

هذا ومن الجدير بالتأكيد أن بقاء طابع الدعاية المذهبية مسيطراً أكثر، أو غلبة النشاط الدعائي الديني على عمل القسم الدعائي السياسي، أو على نشاط الإدارة السياسية مرده إلى أصول قيام الخلافة الفاطمية، ونشوء دولتها ذات الطابع الديني الإمامي، فقد ظل ذلك راسخاً في أذهان الناس من المقربين، والمناوئين، وحتى المؤرخين أكثر من

---

(١) الشيرازي، (سيرته لنفسه)، المصدر المتقدم، ص ٦٨ والتي تليها .

(٢) خسرو، (سفرنامة)، المصدر المتقدم، ص ٦ .

تبلور الأهداف السياسية والتوسعية عندها، ولنا فيما ذكره " ابن الصيرفي " بكتابه " القانون في ديوان الرسائل " ما يشير إلى اهتمام الخلفاء الفاطميين بأحد الموظفين الأفذاذ في ديوان الإنشاء، لتمثيله لساناً بليغاً للدولة بخطاباتها التي كانت توجه إلى الآخرين وهو الذي تولى صياغة الأفكار المرادة، و((هو أجل الكتاب المستخدمين في هذا الديوان .. تُلقى إليه الكلمة الفذة والمعنى الواحد فينشئ عليه كتاباً طويلاً وكلاماً كثيراً، وإنما يتكلم فيه عن المَلِك . وكلما كان كلامه أبرع وفي النفوس أوقع، عظمت رتبة الملك وارتفعت منزلته عن الأمة ...))(١) .

أما عن عدم تطرق هذا البحث للإدارة السياسية عند الفاطميين في المرحلة المغربية فلا يعني أنهم لم يعرفوها بتلك المرحلة، أو لم يدركوا درجة فعاليتها التأثيرية في نفوس الأجناد والرعايا، فمرد الأمر يعود إلى الاعتبارات الموضوعية بعدم تبلور أشكال تنظيمية لكثير من مصالح، ومؤسسات، وأجهزة الدولة في تلك المرحلة بالنسبة للمرحلة المصرية، ولطبيعة الظروف السياسية التي أحاطت بها، عدا عن ندرة المعلومات حول جوانب الإدارة عموماً، فقد كان الفاطميون يدركون فعل الكلمة والتوجيهات والمعنويات منذ المراحل المبكرة لنشوء دعوتهم وإقامة خلافتهم، فهم أساساً وصلوا إلى ما وصلوا إليه عبر نفوذ الكلمة، والتأثيرات المعنوية فكرياً، وعقائدياً، وسياسياً، في الآخرين، ولو لم تكن تدرك قيادتهم مدى التأثير المعنوي على نفسيات الفئات الاجتماعية والمقاتلين لما كان كتم " المنصور " نبأ وفاة والده الخليفة " القائم " وظل يرسل البريد باسمه من ميدان المعارك في أراضي المغرب إلى المهدية قرابة سنتين من (٣٣٤-٣٣٦هـ/٩٤٦-٩٤٧م)، فالظروف التي كانت تمر بها الخلافة الفاطمية لم تسمح بإشاعة ذلك الخبر، ولم يعلنه المذكور إلا بعد تمكنه من القضاء على " صاحب الحمار " الذي قاد ضد الفاطميين ثورةً عنيفةً في المغرب، وقد كان المنصور يضرب النقد في تلك الفترة باسم أبيه ليوهم الناس بأنه حيٌ خشية تدهور معنويات أجناده ورعاياه، وخشية تقوية معنويات الأعداء فيما لو عرفوا بذلك قبل تحقيق النصر، والقضاء على الخارجي المذكور . وكذلك كان الخليفة المعز منذ أيامه المغربية يقدر مدى التأثير المعنوي على أنفس الأعوان، والقادة، والأجناد، فقد خاطب مشايخ كتامة من الذين أرسل وراءهم مرةً إلى قصره في " المنصورية " بأسلوب تبدو الحنكة السياسية واضحةً فيه، بهدف التأثير النفسي لكسبهم قلباً، وقالباً، ((.. ونحن محتاجون إلى نُصرتكم بأبدانكم، وعقولكم . واعلموا أنكم

---

(١) (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٢٢ والتي تليها .

إذا لزمتم ما آمركم به رجوتُ أن يقـرّب الله علينا أمر المشرق كما قرب أمر المغرب بكـم . انهضوا رحمكم الله ونصركم .))(١) .

وبدا أن ذلك التوجيه السياسي الذي كان يقوم به الخلفاء الفاطميون إبـان المرحلـة المغربية أجدى فتيلاً لاسيما في صفوف الكتاميين، فقد تحدث المعز لدين الله عن كتامة فقـال : ((.. والله إني لأظن أنـه لو مثّلت لهم النار والجنـة، وقيل لـهم : هـذه الجنـة، وفيـها أعداؤنا، وكلاّ لا يكون ذلك، فأما أن تكونوا معهم فيها، وإلا فهذه النار فادخلوهـا، لاختـاروا دخولها !))(٢) .

وكيف لا يجد المعز نتيجةً إيجابيـةً لسياسته مع الكتـاميين، وهـو الـذي كـان يعاملهم كما كان يخاطبهم ((إني قـد أنـزلتُ كباركم مني منازل الأخـوة، وصغاركم منـازل الأولاد، ..))(٣) .

(١) الحجاري وابن عبد الملك، (النجوم الزاهرة في حُلى حضرة القاهرة)، المصدر المتقدم، ص ٤٠ .

(٢) النعمان، (المجالس)، المصدر المتقدم، ص ٢٠٣ .

(٣) النعمان، المصدر نفسه، ص ٩٦ .

الباب الثالث

{{المرحلة المصرية الثانية " الحقبة الجمالية "(٤٦٧-٥٦٧هـ/١٠٧٥-١١٧٣م)}}

الفصل الأول

- القسم الأول : سمات الإدارة العامة في مصر بالمرحلة الجمالية .
- القسم الثاني : وزارة أرباب السيوف في مصر (الوزارة الاستبدادية) .

الفصل الثاني

موازنة بين الأساليب العامة لإدارة الدولة، والرعايا،
عند الخلافتين العباسية والفاطمية .

الفصل الأول

القسم الأول: سمات الإدارة العامة في مصر بالمرحلة البحرية.

القسم الثاني: وزارة أرباب السيوف في مصر

((الوزارة الاستثنائية)).

القسم الأول
سمات الإدارة العامة في مصر بالمرحلة الجمالية

سمات الإدارة العامة في مصر بالمرحلة الجمالية

لقد غطت المرحلة الجمالية المساحة الزمنية التي استمرت من بدايات تدهـــور الدولة الفاطمية، حتى نهاية حكم الأفضل بن بدر الجمالي، ولكن المقصود بها هنا، هـــو منـــذ وصول بدر الجمالي أبو النجم(١) والي دمشق إلى القاهرة، حتى سقوط الدولـــة، وقـــد أمكـــن إطلاق هذه التسمية (المرحلة الجمالية) على العصر الفاطمي الثـــاني فـــي مصـــر، أو دور الضعف لتزامن بداية الانحدار الحاد في الدولة مع قدوم الجمالي، نظراً لسيطرته الفعلية علـــى الخلافة الفاطميـــة فـــي مصـــر، واستـمرار تدهورهـــا حتـــى سـقوطها أي مـــن (٤٦٧-٥٦٧هـــ/١٠٧٥-١١٧٣م) وكانت بداية الانحدار مع ابتداء النصف الثاني من عهد الخليفـــة المستنصر بالله، غير أن تحرك بذور الضعف تمّ منذ غيبة الخليفة الحاكم بـــأمر الله، مـــروراً بعهد ابنه الظاهر، وصولاً إلى وسط حكم المستنصر حيث بدت تنتشي أوراق بذور الضعف .

وسيتم الحديث هنا عن سمات الإدارة العامة لشؤون مصر في مرحلـــة الضعـــف، والتدهور، مع الإشارات الضرورية إلى سوء الأحوال السياسية التي أثرت مباشرة في تدهـــور الأوضاع الإدارية، وسواها في مصر، وما تبع لها . فقد ازدادت خطـــورة منصـــب الـــوزارة بازدياد الفوضى جراء الازدواجية، واختلاط المصالح بين القيادات المدنية، والعســـكرية، مـــع وصول الجمالي إلى الحكم، ((... ذلك أن كل مجموعة من مجموعات الجيش كان لـــها مـــن يمثل مصالحها بين كبار شخصيات الإدارة المدنية، ...))(٢) .

هذا وقد لاح في الأفق قبل قدوم الجمالي إلى مصر أنه كلما تراجعت قوة الخليفـــة كان يتقدم نفوذ الوزير تحديداً، لأن الخلفاء الفاطميين كانوا يقدمونه ظاهرياً على غيره، حتـــى على صاحب الباب، وداعي الدعاة، وقاضي القضاة، وسواهم من كبار رجال الدولـــة، الأمـــر الذي ساعده على التأثير بالغير عند استخدام نفوذه، وسطوته، مستفيداً من الوهـــج الظـــاهري الذي كان له على نفوس الرعايا والأجناد، الذين لم يكونوا معتادين على نفوذ صـــاحب البـــاب ظاهرياً، مما أثر عليه سلبياً على عكس ما حصل مع الوزير الذي بدأ يؤثر تأثيراً مباشراً في

---

(١) القلقشندي، (المقفى)، المصدر المتقدم، جـ ٢، ص ٣٩٤ .

(٢) فيشل، (يهود)، المرجع المتقدم، ص ١١٨ .

مجريات الأحداث والأمور، حتى أمسى منصبه محط حسد الحساد، وتنافس المتنافسين، واقتتال المقتتلين، مثلما حصل إبان عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله، فعندما قـام بتدبـير شـؤون وزارتـه الأمير نجم الـدين سليمان بن محمد بن مصال، حسده الأمير المظفر " علـي بـن السلار " والي الإسكندرية، والبحيرة، وبعد توتر العلاقات فيما بينهما حشد الأخير قوات تابعـة له، وتوجـه صوب القاهرة للقضاء على منافسه بالـوزارة " ابن مصال " الذي فـرّ، فاسـتقر " ابن السلار " في منصب الوزارة مكانه، ولقب بالعادل، وخشية من أن ينكفئ عليـه خصمـه لاحقه بجيش، حتى قتله(١) . فاضحى من السمات البارزة في هذه المرحلة الاستئثار بشـؤون الحكم، ولكن ليس من قِبل الخلفاء كما في المرحلتين المتقدمتين، وإنما من الـوزراء، فضـلاً عن أن وظيفـة " صاحب الباب " التي كانت خطرة، وحساسة قد تحولت من وظيفـة مدنيـة، ودينية، وعسكرية، وسياسية، وأمنية إلى منصب عسكري صرف، فأمسى " صـاحب البـاب " تابعاً مباشرةً وفعلياً إلى الوزير الاستبدادي بعد زوال أدنى نفوذ وقيمة للخليفة الفاطمي، لدرجـة انه لم يعد من يتسلم هذا المنصب إسماعيليا، ففي عهد الافضل بن بدر الجمالي كان " صـاحب الباب " هو " يانس الأرمني " الذي كُني بأبي الفتح، ولقب " بالأمير السـعيد "، أمـا بـأواخر مرحلة الضعف، فقد لقب صاحب الباب " المعظم "، وكان أول من أطلق عليه هذا اللقب هـو " خمر تاش " مـع وجود نائب للخليفة، غير عسكري سُمي صاحب " النيابة الشريفـة "، لقـب " عدي الملك "، هذا ومن اللافت في هذه المرحلة أيضاً كثرة استـخدام الألقـاب أكـثر من المرحلة التي تقدمتها، ربما لزيادة إظهار نفوذ الشخصيات المتنفذة، لاسيما ممن شـغلوا أدواراً بارزةً مثل بدر الجمالي الذي لُقّب بأمير الجيوش، وكذلك ولديه فقد نال أحدهما لقباً عُدّ هامـاً جدا، وهو " الأفضل " وهذا كما هو معلوم من الفضل أي الزيادة لكونه من أفعـال التفضيـل، وقُصد به الزيادة في الفضيلة، وعلى الرغم من أنه لقب حساس عند الشيعة لإطلاقه على علـي بن أبي طالب كرم الله وجهه، كما ورد في نقش على قطعة ذهبية تعود للقرن الرابع الـهجري / العاشر الميلادي إبان عهد الخليفة المعز كتب عليها ((عليّ أفضل الوصيين ووزيـر خـير المرسلين))، فقد تلقب به شاهنشاه بن بدر الجمالي، حتى قبل وفاة أبيه بدليل نقشـين اكتشـف أحدهما في ضريح السيدة نفيسة يعود لأواخر القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميـلاد، والثاني في جامع أحمد بن طولون يعود إلى المدة نفسها تقريباً، وقد نُعت شاهنشاه في كليـهما بالأفضل، وظل محتفظا بهذا اللقب بعد وفاة أبيه حينما تفرد بإدارة شؤون الدولة، لا بل أمسى

(١) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٣٢٤ .

هذا اللقب بعده نعتاً عاماً أُطلق على كل من خلفه بإمرة الجيش الفاطمي، حتـــى نهايـــة ذلـك العصر . وقد حاول شاهنشاه أن يسير على خطى والده في الاستئثار بشؤون الدولة، فقد كـــان بدر الجمالي يتحكم بشؤون مصر تحكم الملوك تماماً، وفوّض إليه المســـتنصر كـــل الأمـــور فضبطها ضبطاً حازماً(١)، وكانت له بعض الإصلاحات فقد ((.. أطلق الخراج للمزارعيـــن ثلاث سنين، حتى ترفّعت أحوال الفلاحين، واستغنوا في أيامه، وأحضر جماعة من التجار إلـــى مصر ..))(٢)، وفي المرحلة الجمالية تمّ بناء " دار وكالة " للشؤون التجارية(٣) .

هذا ومنْ السمات التي برزت بوضوح أيضا في المرحلة الجمالية، تقلـــص نشـــاط المؤسسات الإدارية عموماً إذا ما قورن بالزخم الذي كان عليه سالفاً، وقد عاد هذا بالطبع إلـــى تدهور الوضع السياسي الذي أثر على كل شيء، مع تراجع حدود النفوذ الفاطمي رويداً رويـــدا منذ بداية الاستئثار الفعلي للوزراء في شؤون الحكم رغم بقاء بعـــض الأرمـــاق، كـــامتدادات حيوية لوهج عصر القوة، فقد ظل بعض النشاط الدعائي المذهبي قائماً حتـــى خـــارج مصـــر نفسها، لأن شبكة الدعاة كانت قويةً جداً، وراسخةً منذ ما قبل قيام الخلافة الفاطمية أساساً فقـــد استمرت بشيء من قوتها داخل المرحلة الجمالية ، إضافة إلى استمرار العمـــل فـــي ديـــوان الإنشاء بشكل مقبول، ذلك الذي تسلمه ابن الصيرفي تاج الرئاسة أمين الدين أبو القاسم علـــي بن منجب بن سليمان الذي كان أبوه صيرفياً وجده كاتباً، وقد ترأسه بأمر الأفضل بـــن أمـــير الجيوش أواخر القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي؛ إبان عـــهد الخليفـــة الآمـــر بأحكام الله (٤٩٥-٥٢٤هـ/١١٠١-١١٣٠م) وبقي فيه قرابة خمسين عاماً، حتى وفاته فـــي أول النصف الثاني من القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، أي إلى نـــهايات عـــهد الخليفـــة الحافظ .

هذا ومن السمات التي ظهرت في هذه المرحلة أيضاً، تبلـــور ظـــاهرة الإقطـــاع لاسيما بأواخرها، فأمسى ديوان الإقطاع واضحاً بأعماله، وبتنظيماته الإدارية لشؤون الأراضـــي التي وزّعت على الأمـــراء ممن سُموا " المقْطعين "، وقد طرأت تغيرات طفيفـــة في داخـــل هـــذا الديوان، وديوان الخراج، على عمل الموظفين والإداريين، فالموظف " الكاتب " اختـــص بتحديد المساحات الزراعية، وقد ظهر " الشاهد العدل " مثّل صلة الوصل بين ممثلي الحكومة،

---

(١) ابن ميسر، (المنتقى)، المصدر المتقدم، ص ٥٢ والتي تليها .

(٢) ابن ميسر، المصدر نفسه، ص ٥٣ .

(٣) ابن ميسر، المصدر نفسه، ص ٩٢ .

و" المتقبلين " لإجراء العقود الخاصة التي تعلقت بالضمانات، وما شابهها، وكان أولئك الموظفون يتبعون مباشرةً لسلطة الوزير، هم والآخرون الذين اختصوا بتحديد الضرائب وجبايتها، فالشاهد العدل كان غالباً يتلقى تعليماته من مسؤول أعلى تبع إلى الوزير، ليقوم بجولاته الميدانية مع المشارف، ويلازمان الكاتب لضبط المساحات، ومعهم أيضاً "الناظر"(١)، الذي اختص بالشؤون المالية، وأشرف على الجبايات النقدية، ولعله هو " العامل " نفسه الذي كان يكتب الحسابات وينظم عملياتها(٢)، وقد يكون ساعده " الصيرفي " الذي كان يتولى قبض الأموال، وصرّفها، وقد عرف فيما بعد بالجهبذ(٣)، فضلاً عن المرافقين العسكريين لتوفير الحماية لأولئك الموظفين .

هذا ومن اللافت أن بعض الدواوين التي كانت صغيرة بالمرحلة السالفة أمست كبيرة نسبياً، وأمكن أن يُوظَّف عليها أشخاص عاديون من دون مراتب كبيرة، فالمهم أن يكونوا من قِبَل الوزير، ويتبعون مباشرةً لسلطته، وهذا لا يعني اختفاء، أو تراجع بعض الدواوين الكبرى، لكن طرأ عليها نوع من التغيير بحكم الظروف الجديدة، كاختلاف حال موظفي بعضها مثل ديوان الإنشاء، فقد أضحى موظفوه يشعرون بنوع من الزهو على القائمين الفعليين بشؤون إدارة الدولة أي على وزراء السيوف، أو وزراء التفويض عموماً لعدم تميزهم بمراتب علمية ولعدم موازاتهم سعة إطلاع سابقيهم (وزراء الأقلام)، أو الخلفاء الفاطميين، ولم ينطبق ذلك على موظفي الديوان المذكور فحسب بل انسحبت على الدعاة، والقضاة، والمستشارين، وغيرهم أولئك الذين لم ينالوا فرصة الزهو هذه إبان المرحلة السابقة لمداناة الخلفاء الفاطميين لهم ثقافياً، بل لتفوقهم عليهم أحياناً . هذا ولم يكن الحكام الذين سبقوا الفاطميين في مصر من طولونيين، وإخشيديين، ولا من جاؤوا بعد الفاطميين من زنكيين، وأيوبيين، بالسوية المعرفية، والثقافية التي عرفت عند الخلفاء الفاطميين، لاسيما بعصر قوتهم، الأمر الذي جعل منصب الكتّاب عند غير الفاطميين يرتفع ليضاهي معنوياً أصحاب السيوف، وحتى كبار القضاة، ففي العصر المملوكي مثلاً لم يكن الحكام المماليك يتقنون العربية، أو على الأقل إتقاناً جيداً مما رفع مكانة الكتّاب لتحكمهم في كتابة وصوغ رسائل الحكام التي كانت توجه إلى الجماهير ورؤساء الأقاليم وغيرها، وهم العارفون بما تخفي سجلات دواوين

---

(١) انظر كتاب القلقشندي، (المقفى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٤٦٥ .

(٢) القلقشندي، المصدر نفسه، ص ٤٦٦ .

(٣) القلقشندي، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

الدولة من أسرار، ومعلومات، حتى إن صاحب ديوان الإنشاء أمسى بمرتبة الوزير لا بل أمكن أن يتخطاه ليصير نائب السلطان، ((ولم يزل صاحب هذا الديوان معظماً عند الملوك في كل زمن، مقدماً لديهم على من عداه : يُلقون إليه أسرارهم، ويَخصونه بخفايا أمورهم، ويُطلعونه على ما لم يُطلع عليه أخص الأخصاء : من الوزراء، والأهل، والولد ؛ ...))(١)، ولكن الأمر لم يصل إلى هذا الحد في مصر حتى بالمرحلة الجمالية، فقد ظل ديوان الإنشاء أهم الدواوين الإدارية الكبرى، وبقي اسمه نفسه، وأحياناً عرف " بديوان الإنشاء والمكاتبات "، وإن أسماه " ابن الصيرفي " المتوفى سنة ٥٤٢هـ/ ١١٤٧م " ديوان الرسائل "، فعلى العكس يمكن القول إن تطوراً إيجابياً لحق أحياناً بعمله فما انفك بعض الخلفاء الفاطميين يحاولون زيادة التعقيدات الإدارية به لمحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من تقصير إداري في المؤسسات، والدواوين الأخرى، لدرجة أنه لم يبق مكان لمزيد إبان عهد الخليفة الآمر بأحكام الله، وقد ظل رئيسه يسمى صاحب ديوان الإنشاء، أو " رئيس "، أو " متولي "، أو " كاتب الدست الشريف "، وبدت أساليب المخاطبات فيمن هم برتب دنيا ((أن يفتتح العهد بلفظ : إن أولى، أو إن أحق، وما أشبه ذلك، وهي طريقة غريبة خارجة عن أصول الكتابة، من حيث إن رتبة الملوك فيما يكتب لهم التعظيم، ومثل هذا الافتتاح إنما يكتب لأصحاب الرتب السافلة التي لا تقارب رتبة الملك، ولا ما دونها ...))(٢)، والدليل على استمرار أهمية ديوان مع الديوان الأساسي الآخر، وهو " ديوان البريد " أن جهاز الاستخبارات استمر سرياً، ومتخفياً فيهما، لا بل لحق نوع من التطور على عمل جهاز الاستخبارات في عهد الخليفة المذكور، فقد أسست عناصر الجاسوسية لديه من الجنسين حيث عملت النساء به أيضاً، واستمرت دقة عمله خلال عهود الوزراء المستبدين، أمثال المأمون البطائحي (٥١٥-٥١٩هـ/١١٢٢-١١٢٥م)، وهو محمد بن فاتك بن مختار بن حسن بن تمام الملقب " كافل قضاة المسلمين، وهادي دعاة المؤمنين "، والذي خدم الأفضل شاهنشاه، وكان مرتبه مائة وثلاثون ديناراً عدا عن الجرايات(٣) فهو الذي أرسل جواسيس إلى كل الأنحاء المستهدفة آنذاك لجلب الأخبار له إبان عهد الخليفة نفسه. لكن إذا كان قد ظهر نوع من الحرص على عمل ديواني الإنشاء، والبريد، وجهاز الاستخبارات في غضون المرحلة الجمالية لأسباب إدارية، وأمنية تفيد استئثار وزراء

---

(١) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ١، ص ١٠١ .

(٢) القلقشندي، المصدر نفسه، جـ ٣، ص ٨٦ .

(٣) القلقشندي، (المقفى)، المصدر المتقدم، جـ ٦، ص ٤٧٨ والتي تليها .

التفويض بحكم مصر، فإن التدهور طرأ على عمل باقي المؤسسات الإدارية الأخرى، فوزير التفويض، ومساعده الكبير الذي أمسى يعمل لصالحه بدل الخليفة، وهو " صاحب الباب " استأثرا " بديوان المظالم " لأن القضاء أضحى خاضعاً لنفوذهما، لدرجة أنهما لم يدرجا قضايا هذا الديوان في سجلات خاصة كما كان الأمر سابقاً، بل عالجا قضاياه نظرياً، ولعلّ الصواب جانب الدكتور عبد الله عنان، بقوله إن منصب صاحب الباب لم يظهر في مرحلة وزراء السيوف، فعلى العكس أمست الحاجة إليه ملحةً أكثر بالنسبة للوزراء المستبدين بوصفه معاوناً خطراً لهم، وهو نفسه الذي لُقّب " حاجب الحجاب "، وتلا الوزير بالرتبة مباشرةً إبان هذه المرحلة، وشؤون النظر بالمظالم أمست جزءاً من اختصاص وزير التفويض مع تغير مكان النظر فيها من قصر الذهب إلى مكان قرب باب القصر جلس فيه وزير السيف، وأحياناً صاحب الباب بعد ضعف الدولة، وذهاب هيبة الخليفة .

هذا وقد طال التدهور جهاز القضاء، فالقاضي أو قاضي القضاة الذي كان يُعين من قبل الوزير المستبد تصرف أحياناً كما لو أنه الخليفة، فمثلاً إن منح الخلع، وتقديمها لنواب قاضي القضاة، وغيرهم لم يكن يتم إلا من قبل الخليفة نفسه، أو على الأقل من قبل كبار القادة، أو الأمراء الذين كانوا يكلفون من قبل الخليفة بذلك، لكن قاضي القضاة غدا ببداية المرحلة الجمالية، هو الذي يعين جميع نوابه، وحتى نواب العاصمة الذين اقتصر تعيينهم على الخليفة، ويمنحهم الخلع، وقد درج هذه العادة فضلاً عن اختياره للشهود، لا بل إن تعيين القضاة، وقضاة القضاة، أنفسهم أمسى من قبل وزراء السيوف، الذين حذفوا لقب قاضي القضاة، واقتصروا على القاضي، عدا عن اعتمادهم قضاة نصارى في هذه المرحلة اختصوا بشؤون الأقباط، وقد فوّض إلى بدر الجمالي منصب قاضي القضاة، ونُعتَ ((بكافل قضاة المسلمين، وهادي دعاة المؤمنين))(١)، وأمكن أن يتم الجمع بين منصبي الوزير والقاضي(٢)، وفي عهد الأفضل بن بدر الجمالي تمّ ترتيب ((.. أربعة قضاة، يحكم كل شخص بمذهبه، ويورّث بمذهبه . فكان قاضي الشافعية الفقيه سلطان، وقاضي المالكية اللّبني، وقاضي الإسماعيلية أبو الفضل بن الأزرق، وقاضي الإمامية ابن أبي كامل . ولم يسمع بهذا قطّ فيما سلف .))(٣) .

---

(١) ابن ميسر، (المنتقى)، المصدر المتقدم، ص ٤٥ .

(٢) ابن ميسر، المصدر نفسه، ص ٥٦ .

(٣) ابن ميسر، المصدر نفسه، ص ١١٤ والتي تليها .

لا بل حتى الدعـــاة، وداعي الدعاة (وهنا ظهرت بدايات التخطيط للإطاحة بالدولة الفاطميـــة ونسف جذورها من الداخل) أمسى تعيينهم يتم من قبل وزراء التفويض مع أوائل الانحـــــدار الساحق بالخلافة الفاطمية، عدا عن الوزير المستبد بدأ يقـوم مقـام الخليفـة بـأمور أخـرى كإصداره سجلات التولية، والتعيين، وإلغائه لقب داعي الدعاة، واعتماده لقب داعي فقط، حتـى أضحى المتحكم الأعلى في شؤون الدولة رغم إبقائه على الخليفة صورياً، وإصداره السـجلات باسمه، فالحابل اختلط بالنابل لدرجـة أن وزراء التفويض السنيين لقّبوا أنفسهم بأواخـر هـذه المرحلة بلقب داعي دعاة إبان العمليات التمهيدية لإزالة الخلافة الفاطمية من الوجود تلك التـي احتاجت بسبب قوتها وعمق جذورها ومتانة أجهزتها، ومؤسساتها الإدارية، إلى فترة طويلـــة من تمهيدات السقوط لإزالتها، ففي عهد آخر خليفة فاطمي، وهو العاضد تلقب بلقـب، داعـي الدعاة " شيركوه " نفسه الذي تسلم الوزارة سنة ٥٦٤هـ/١١٦٩م، مع لقب آخر هـو " كـافل قضاة المسلمين " . وبالطبع انسحب تعيين الولاة أيضاً على قرارات، ورأي وزراء التفويـض بعد أن كان يتم الأمر برأي الخليفة حصراً، وكانت تجدد ولايات بعضهم عند وفاة كل خليفـة، ومنهم من تسلم الوزارة (مع بدء ظهور الميليشيات العسكرية لكل منهم) على أساس أن الوالـي نائب، أو ممثل للخليفة لاسيما ولاة الثغور، فالوزارة لعبت دورهـا عنـد وزراء التفويـض لتعيين الولاة مع تحديد الولاية التي يختارها كل منهم سواء داخل مصـر، أو خارجـها قبـل اضمحلال السيادة الفاطمية تماماً، فبعد أن كان الخلفاء الفاطميون يعينون ولاة الشـام، تدهـور وضعهم، وخرجت الشام من تحت سيطرتهم بمحاصرة " ألب أرسلان " السلجوقي حلب .

هذا ومن السمات التي طغت على مرحلة الوزارة الاستبدادية، تدخل بعض كبـــار الموظفين، والإداريين المقربين من الوزراء المستبدين في شؤون عمـــل الدواويـن، وشـتى مؤسسات إدارة الدولة ليس للتفتيش عن الخلل بصلاحيات أُعطيت لهم، ولا لتوفر خبرة لديـهم، وإنما للتسلط، وفرض النفوذ، وحب الاستبداد، كما جرى إبان عهد الخليفة الآمـر الـذي لـم يحسن اختيار موظفيه، ومعاونيه، ونوابه بل لم يكن له الاختيار أصلاً، فكلهم فُرضـوا عليـه فرضاً من جهة الوزراء المستبدين، " فالمستوفي " في عهده الذي عرف " بابن أبـي نجـاح " الذي كان راهباً بنشأته قد تدخل في كل شـؤون إدارة الدولـة، وتحكـم بعمـل الموظفيـن، والضمناء، والعمال، وضايق القضاة، والسوقة، والكتاب، حتى اضطرهم في نهايـة المطـاف لتدبير مقتله(١)، ليظهر أسلوب الاغتيالات وكأنه سمةٌ من سمات هذه الفترة مثله مثل البـذخ،

---

(١) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ١٦٤ هامش(١) .

والترف، وهذا الخليفة نفسه هو الذي أمر بإعمار الهودج " بالروضة "، و" تنيس "، و" دميلط"، وجدّد " قصر القرافة "، وبنى فوق " بئر دكة الخركاة " أو " المنظرة "، منظرة أُخرى من خشب دُهنت، وتخللتها كوىً أطلّت على السهول الخضراء لبركة الحبش، وأمر كذلك برسم صور لشعراء، وخلفهم بلداتهم، وبكتابة أبيات في وصف كل منهم للمنظرة فوق رأسه، عدا عن زخارف جميلة مذهبة على الجدران التي علقت عليها اللوحات، ((فلما دخل الأمر وقرأ الأشعار أمر أن يحط على كل رف صرة مختومة فيها خمسون ديناراً وأن يدخل كل شاعر ويأخذ صرته بيده، ففعلوا ذلك وأخذوا صررهم، وكانوا عدة شعراء .))(١)، هـذا ولأن إدارة صناعة السفن أضحت مُهملَة فقد ضعُفَ الأسطول الـذي عُدّ تعداده مقياساً لقوة الدولة، ولقد أشار ابن خلدون إلى تلاشي الأسطول في مصر، والمغرب بعد تفكك الدولة الفاطمية بقوله : ((.. وضعف شأن الأساطيل في دولة مصر والشام إلى أن انقطع ولم يعتنوا بشيء من أمره لهذا العهد بعد أن كان لهم به في الدولة العبيدية عنايةٌ تجاوزت الحدّ كما هو معروف في أخبارهم فبطل رسم هذه الوظيفة هنالك وبقيت بإفريقية والمغرب فصارت مختصةً بها وكان الجانب الغربي من هذا البحر لهذا العهد موفور الأساطيل ثابت القوة لم يتحيّفه عدو ولا كانت لهم به كرّة ..))(٢)، فالأمر أهمل هو وسواه شؤون إدارة مثل هذه الصناعة الهامة وغيرها، وعني بعمارة المنظرات بالوقت الذي كان يتفاقم فيه الغلاء، ويزداد الجوع في عهده، وعهد وزيره الأفضل، وقد حاول الأول أن يقلد الخلفاء الفاطميين في عصر قوتهم بالمظاهر الحضارية، دون أن يكون محققاً اقتصاداً قوياً .

وظل يفكر بصنع السروج المجوّفة، والمبطنة بصفائح قصديرية، ليؤمن الماء البارد للفرسان بداخلها على أساس أنها سروج مبتكرة للحروب عندما فكر بغزو بغداد، بدل أن ينصرف لوقف التدهور، والفساد الإداري الذي بدأ يستفحل في مؤسسات الدولة . ومثله كان وزيره الأفضل يصرف الجهود بما يروق له، فقد بنى دار المُلك، وتحوّل إليها من دار الوزارة، ونقل الدواوين من القصر الخلافي إليها، واتخذ مجلساً بها سماه ((مجلس العطايا)) وقد اشتهرت بوجود بستان عظيم بها(٣) . وبدأت تُقرأ السجلات الوزراية في باب مجلس العطايا بعدما كانت تقرأ في الإيوان الكبير داخل القصر، وغدت تتم عمليات تكريس أسماء الأمراء،

---

(١) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٣١٦ .

(٢) المقدمة، المصدر المتقدم، ص ٢٥٥ .

(٣) ابن المأمون، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ١١ هامش(١) .

والأساتذة المحنكين، والأمراء المطوقين بأطواق الذهب، وأسماء أخرى مثـــل متولــي أمـــور الضيافات والرسل، وغيره(١) .

---

(١) ابن المأمون، (نصوص من أخبار مصر)، المصدر المتقدم، ص ٢١ و ٢٥ .

وزارة أرباب السيوف في مصر
(الوزارة الإستبدادية)

إن الفرق كبيرٌ بين وزير من أصل مدني عمل في مرحلة قوة الخلفاء الفاطميين الذين انتقوه كاتباً، وعارفاً، وفق التسلسل الهرمي للشبكة العامة لإدارة الدولة الفاطمية من خليفة إلى وزير، ثم داعي دعاة، ثم دعاة، ثم قاضي قضاة، فقضاة، قادةٌ عسكريون، وبين وزير من سلك عسكري اغتصب منصبه، أو السلطة كلها بقوة، وحكم على الخليفة ليمسي التسلسل الهرمي، خليفة صوري، أو إسمي محكوم عليه، ثم أمير الجيوش، وهو الوزير، فبقية المناصب .

إن أول إشارة وردت عند المؤرخ الصنهاجي حول بدء تسلط الوزراء على الخلفاء الفاطميين كانت في عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله عندما قال : ((وكان وزيره الغالب على أمره الجرجرائي ... لما مات الظاهر نصب الجرجرائي مكانه ابنه معدّ وكان طفلاً أسمر اللون يسمى معداً مثل جده المعز وكناه أبا تميم لكنيته ولقبه المستنصر ، ودبر سلطانه الجرجرائي ...))(١)، ومنذ ذلك العهد تضمنت بدايات تحكم الوزراء بالخلفاء حيث أمست أفكارهم تغزو مخيلة الخلفاء لينفذوها لهم، ففي عهد الخليفة المستنصر بالله بدأت تنفذ للوزراء قرارات سياسية، وأوامر خطرة على مستوى الدولة والحكم، فمثلاً حينما أعلن " المعز بن باديس الصنهاجي " صاحب إفريقية خروجه عن طاعة الفاطميين، ودعوته للعباسيين كان الوزير " اليازوري " الحسن بن علي الذي قتل سنة ٤٥٠هـ/١٠٥٨م هو صاحب فكرة تسهيل مجاز الهلاليين صوب إفريقية(٢)، ويعد آخر الوزراء الأقوياء قبل استدعاء بدر الجمالي، فقد سمح له الخليفة المستنصر أن يقرن اسمه باسمه نقشاً على السكة، واسمه أبو محمد الحسن بن علي بن عبد الرحمن(٣) .

وبسبب الفوضى التي آلت إليها البلاد وصل عدد الوزراء إبان عهد المستنصر إلى

---

(١) (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٧٠ .

(٢) الصنهاجي، المصدر نفسه، ص ٧١ هامش(١) .

(٣) المقريزي (إغاثة)، المصدر المتقدم، ص ١٧ هامش(١) .

أربعة وعشرين وزيراً(١)، كان من أشهرهم بدر الجمالي، وابنه الأفضل . وكانت مـدة حكـم الجمالي إحدى وعشرين عاماً، وقد جعل ابنه الأفضل نائباً عنه، وولياً للعهد، وكأنه أعلن بـهذه التسمية قيام الحكم الملكي بعد الخلافة الفاطمية المنهارة، ليعتبر الجمالي أول وزراء السـيوف الذين حجروا على الخلفاء في مصر، وقد سار الوزراء المستبدون بعده علـى منوالـه حتـى سقوط الدولة لذا أمكن تسمية العصر الفاطمي الثاني بالمرحلة الجمالية .

حقيقةً منذ غيبة الخليفة الحاكم بأمر الله ، وتسلم ابنه الظاهر لإعزاز دين الله الحكـم، وعمره ستة عشر سنة، بدأ مركب الدولة الفاطمية يميل للغرق، إذ أن صغر سن الخلفاء جعلهم وكأنهم كروم على دروب، فأضحت دفة قيـادة الدولـة، وإدارة شـؤونها تتنازعـها قـوى، وتتخاطفها جهات أراد كل منها أن يكون الربان، وكان جلهم لا تتوفر لديه الغيرة على الدولـة بل برز هدف المصلحة الشخصية عندهم فوق كل الأهداف الأمر الذي زاد بالمركب جنوحـاً، وكان معظم المتنفذين المتدخلين المتخاطفين لقيادة الدولة هم من الوزراء الذين ظهروا بصفات ميزتهم عن وزراء المرحلة السابقة، فبعد أن كانوا بتلك المرحلـة وزراء يختـارهم الخلفـاء الفاطميون الأقوياء بأنفسهم ويعينونهم وفق سجلات تصدر عنهم، وسـموا وزراء الأقـلام أو وزراء التنفيذ، وسميت وزارتهم الوزارة المدنية، ونفذوا ما أمروا به مـن الخلفـاء، وإن بلـغ بعضهم شأواً بالاستشارة والتأثير في بعض شؤون الدولة حداً لا بأس به، لكن عـن جـدارة، وكفاءة، وتنسيق مع الخلفاء بعدما أثبتوا إخلاصهم للدولة كابن كلس مثلاً . أما فـي المرحلـة الثانية، فقد انقلبت الأمور رأساً على عقب، فأمسى الوزراء يسـمون وزراء السـيوف ممـن فرضوا أنفسهم بالقوة من السـلك العسـكري، وسـميت وزارتـهم الـوزارة العسـكرية، أو الاستبدادية، أو وزارة التفويض، فسببوا بلبلة بين فئات الرعايا، وساهموا مساهمةً فعالـةً جـداً بزيادة تدهور الدولة الفاطمية، وانتكاسة مركبها للغرق المميت مستغلين صغر سـن الخلفـاء، والتدهور العام الذي حصل في نهايات عهد المستنصر رغم أن الدولة الفاطميـة كـانت قـد وصلت بعهده إلى ما لم تصله في عهد غيره من اتساع النفوذ، هـذا وإن جنـح البحـث هنـا للتاريخ السياسي، فالممر إجباري لاستعراض المرحلة الوزارية الاستبدادية التي شكلت الـهوة السحيقة متمثلةً بالدوامة التي ابتلعت الخلافة الفاطمية تدريجياً من خلال أزمة حـادة ابتـدأت بدورة واسعة لها منذ غيبة الحاكم، تلتها دورة أضيق بتسلم الظاهر، وهو في السادسة عشـرة من عمره، تبعتها دورة أضيق تمثلت بالشدة العظمى إبان عهد المستنصر، عقبتها دورة أضيق

---

(١) ابن ميسر، (المنتقى)، المصدر المتقدم، ص ٥٥ .

بتدخل والدته في شؤون الحكم، ((وكان أبو سعد التستري يتولى ما يخص السيدة الوالدة وعظم شأنه إلى أن صار ناظراً في جميع أمور الدولة، فلا يخرج شيء عما يرسمه ولا يعمل الوزير إلا بما يحدّه له ويمثله، ...))(١)، ثم جاءت دورة في الدوامة ذاتها أضيق من التي سبقتها، وأعنف تجسدت بطلب المستنصر من والي دمشق بدر الجمالي الحضور إلى القاهرة لقمع الفتن الداخلية، وتهدئة الوضع المتفجر جراء القلاقل، والمناوشات العسكرية الداخلية بين بعض الفئات الاجتماعية، والوحدات المسلحة من مغاربة وغيرهم، وكلما كانت تصغر الدوائر كانت تتسارع أكثر، وتضيّق الخناقات على رقبة الإمبراطورية الفاطمية بعدما كانت مرتفعة كالزرافة تنظر إلى آفاق بعيدة لتحقيق طموحاتها، فأضحت تغرق شيئاً فشيئاً ليتلاشى نفوذها، والأحلام، حتى لم تعد تبصر غير الظلمات في أعماق الغرق، ليصل صلاح الدين، ويعقد آخر أضيق دورة حول رقبتها فتسلم الروح .

وبما أن وزراء هذه المرحلة شكلوا الأدوات المحركة، والفعالة لتسيير شتى أمور الدولة الفاطمية بما فيها قيادة الأجهزة، والمؤسسات الإدارية، فحريٌ التوقف هنيهةً عند العوامل التي أدت إلى هذا التدهور .

لقد تحدث المقريزي عن الأوضاع الاقتصادية في مصر مع بدايات العقد الثاني من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي بقوله : ((و ... نزع السعر بمصر وتعذر وجود الخبز ... واشتد الغلاء ... وكثر نقص النيل ... ومنع الناس من ذبح الأبقار لقلتها، وعزت الأقوات بمصر، وقلت البهائم كلها حتى بيع رأس البقر بخمسين ديناراً، وكثر الخوف في ظواهر البلد، وكثر اضطراب الناس، وتحدث زعماء الدولة بمصادرة التجار فاختلف بعضهم على بعض، وكثر ضجيج طوائف العسكر من الفقر والحاجة فلم يجابوا، وتحاسد زعماء الدولة، فقبض على العميد محسن وضربت عنقه، واشتد الغلاء، وفشت الأمراض، وكثر الموت في الناس، وفقد الحيوان فلم يقدر على دجاجة ولا فروج، وعزّ الماء لقلة الظهر فعمّ البلاء من كل جهة، وعرض الناس أمتعتهم للبيع فلم يوجد من يشتريها ...))(٢). وهذه الضربة الاقتصادية الموجعة التي وجّهت للشعب في مصر، والضربة الأوجع منها التي تجسدت في الشدة العظمى جعلت الناس يشعرون بالذعر الشديد، والقلق المرعب مع حصول تدهورات بمصلحتي الوزارة، والقضاء بأواخر فترة القوة الفاطمية،

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٧١ .

(٢) انظر، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٢٧٢ - ٢٧٧ .

سببت خلخلات عنيفة هـزت كيـان الدولـة، فقـد ذكـر المقريـزي عـن أحـداث سـنة ٤٥٠هـ/١٠٥٨م، أنه ((وفي سنة خمسين قُبضَ على الوزير النـاصر للديـن أبـي محمـد اليازوري، وتقلد بعده الوزارة أبو الفرج محمد بن جعفر المغربي بن عبد الله بن محمد، وولـي القضاء بعد اليازوري أبو علي أحمد بن عبد الحكيم ثم صُرف بعبد الحاكم المليجي ... وفيـها (سنة ٤٥١هـ/١٠٥٩م)، صُرف أبو الفرج بن المغربي عن الـوزارة، وعبـد الحكيـم عـن القضاء، وأعيد إلى الوزارة أبو الفرج البابلي، واستقر في وظيفة القضاء أحمد بن أبي ذكـرى. ... صرف الوزراء والقضاة وولايتهم لكثرة مخالطة الرعاع للخليفة وتقدم الأراذل بحيث كـان يصل إليه كل يوم ثمانمائة رقعة فيها من المرافعات والسـعايات، فاشـتبهت عليـه الأمـور وتناقضت الأحوال، ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة، وضعفت قوى الـوزراء عـن التدبـير لقصر مدة كل منهم ؛ وخربت الأعمال وقل ارتفاعها، وتغلب الرجال على معظمها، مع كـثرة النفقات والاستخفاف بالأمور وطغيان الأكابر، إلى أن آل الأمر إلى حدوث الشدة العظمـى .. وكان من قدوم أمير الجيوش بدر الجمالي في سنة ست وستين وأربعمائة، وقيامه بسـلطنة ...، فلم يزل المستنصر مدة أمير الجيوش ملجماً عن التصرف إلى أن مات في سنة سبع وثمـانين، فأقام العسكر من بعده في الوزارة ابنه الأفضل شاهنشاه، فباشر الأمور يسيراً .))(١) .

إذاً ظهرت أمور مردها الخلل بالإدارة، والتسيب، وقلة الحـزم عنـد الخليفـة، وكبار معاونيه، وسوء تصرف بعض الوزراء، وإرباك بالجـهاز القضـائي، مـع التدهـور الاقتصادي ليزداد الطين بلة، فكلمة (ملجماً) الواردة في النص تبدي التحكم على أشدّه مـن قبل بدر الجمالي بالخليفة المستنصر بالله، لا بل بعد أن كان الخلفاء يعينـون الـوزراء غـدا هؤلاء يعينون الخلفاء، ولنلاحظ هذا الخبر كيـف ورد عنـد المقريـزي، ((... فلمـا مـات المستنصر أقام الأفضل بن أمير الجيوش في الخلافة من بعده ابنه المستعلي بالله أبـا القاسـم أحمد .))(٢)، أي أنه عين ابن أخته، وليس الحديث هنا حول الانقسام الكبير الـذي حصـل، وخروج الإسماعيلية النزارية جراء تعيين المستعليّ ابن أخت الأفضل خليفةً، والصدامات التـي نشبت، وتدخل الحسن بن الصباح، وما آل إليه ذلك من إنشاء الدولة الإسماعيلية النزارية فـي آلموت ببلاد فارس، وفيما بعد دولة قلاع الدعوة بسورية، وما رافق ذلك وتبعه مـن أحـداث سـياسية وعسكرية وغيرها، وإنما القصـد الإشارة إلى العـادة التي درجت بتحكم الوزراء

(١) (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٢٨٠ والتي تليها .

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٢ .

المستبدين في شؤون الدولة .

هذا ((ولم يكن للمستعلي مع الأفضل أمر، ولا نهي، ولا نفوذ كلمة، وقيل إنه سُمّ بل قُتل سراً . فلما مات أقام الأفضل من بعده في الخلافة ابنه : الآمر بأحكام الله أبا علي منصوراً))(١) . ومن اللافت تلك الموضوعية التي ظهرت في الكتابات التاريخية لأحد كبار رجالات الدولة الفاطمية وداعي دعاتها " المؤيد في الدين هبة الله بن موسى الشيرازي " الذي أرّخ بصراحة، وبدون انحياز لسيرة إمامه المستنصر بالله الفاطمي، فقد أشار بدقة إلى تحكم وزرائه فيه بقوله : ((.... وإن كان لوجهه إليّ إلتفاتة غير أن عنده وجهاً عني يلفته، ولسانه معي مخاطبة سوى أن له مسكتاً عن خطابي يسكته فلا خير في المقام على باب من يكون محجوراً عليه، ويكون مقاليد أموره بيدي غيره لا بيديه))(٢)، وهذا الكلام ورد في كتابه " سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة " وقد اختفى الكتاب ولم يظهر إلا عند " البُهرة " في الهند بنهايات النصف الأول من القرن العشرين، وكان المؤيد داعي دعاة منذ سنة ٤٥٠هـ/١٠٥٨م، وقد تنبأ بالخطر الداهم الذي يحيط بالخلافة الفاطمية من قبل الوزراء المستبدين، وأن نهايتها ستكون على أيديهم، وأشار إلى ذلك بسيرته التي دوّنها عام ٤٦٠هـ/١٠٦٨م، وطفق ينقل تراث الدعوة من مصر إلى اليمن بوساطة دعاته، ورسله، حيث كان يوجد هناك مؤمنون صادقون بالإسماعيلية، وكانت مخاوفه بمكانها، فبعد وفاته، أُضيف إلى بدر الجمالي من قبل المستنصر الفاطمي الإشراف على القضاء، وأمور الدعوة، مع منصبي الوزارة، وإمرة الجيوش(٣) .

والحقيقة لقد كان المقريزي نافذ البصيرة في كشفه أسباب هذه الأزمة الاقتصادية التي ساهمت جداً بتدهور وضع الخلافة الفاطمية بهذه الحقبة في قوله : ((ثم وقع في أيام المستنصر الغلاء الذي فحش أمره، وشنع ذكره. وكان أمده سبع سنين . وسببه ضعف السلطنة . واختلال أحوال المملكة . واستيلاء الأمراء على الدولة، واتصال الفتن بين العربان، وقصور النيل، وعدم من يزرع ما شمله الري، وكان ابتداء ذلك في سنة سبع وخمسين وأربعمائة .))(٤) . لكن من الجدير بالذكر أن بدر الجمالي استطاع توطيد الأمور سياسياً في مصر، وتسكين الفتن فيها رغم استبداده بالسلطة .

---

(١) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٢٨٤ .

(٢) الشيرازي، (سيرته لنفسه)، المصدر المتقدم، ص ١٤ والتي تليها .

(٣) ابن الطوير، (نزهة المقلتين)، المصدر المتقدم، ص ٤٥ والتي تليها .

(٤) (إغاثة)، المصدر المتقدم، ص ٢٣ .

وقد لخّص " ابن الصيرفي " أخبار الجمالي بدقة، وإجراءاته التنظيمية لشؤون إدارة البلاد في مصر جنباً إلى جنب مع نجاحاته السياسية، والعسكرية، بقوله عنه ((هو من مماليك جمال الدولة أبي الحسن علي بن عمار، صاحب طرابلس الشام وجنسه أرمني . وكان عزوف النفس، شديد البطش، عالي الهمة، عظيم الهيبة، مخوف السطوة . وما زال من شبيبته يتنقل في الخدم ويتدرج في الرتب ويأخذ نفسه بالجد فيما يباشره وقوة العزم فيما يرومه ويحاوله إلى أن ولي دمشق وسائر الشام دفعتين . وفي الثانية منهما قام عليه أهل البلدة وعسكرها، فخرج منها واستقر بعد خروجه بثغر عكا .

وكانت الأحوال يومئذٍ بالحضرة قد فسدت، والأمور قد تغيّرت، وطوائف العساكر قد تبعثرت وتخربت، والفتن بينهم قد اتصلت وتأكدت، والوزراء يقنعون بالاسم دون الأمر والنهي، والرخاء قد أيس منه، والصلاح لا يُطمع فيه، ولواته قد ملكت الريف، والصعيد بأيدي العبيد، والطرقات قد انقطعت براً وبحراً إلا بالخفارة الثقيلة والكُلفة الكبيرة، مع ركوب الغرر، وشدة الخطر، والمارقون ينوي بعضهم لبعض الاحتيال والغدر، ويضمر كل منهم لصاحبه الاغتيال والبغي ... وقد كان وهو بالشام يتحسر على ما يبلغه من أمرها ويتلهف على كونه بعيداً عنها، وينتظر فرصة ينتهزها في المهاجرة إليها . وحين وصل أمر الإمام المستنصر بالله بالقبض على " بلدكوز " واعتقاله في خزانة البنود فلما حصل بها كان آخر العهد به .

ودخل أمير الجيوش في شهر ربيع الآخر من سنة ست وستين وأربعمائة، فخلع عليه وردّ النظر إليه، وبطل حينئذٍ أمر الوزارة، فأصلح الأحوال بالباب وأقام الهيبة ورفع منها منار الدولة، ورتب الدواوين والمستخدمين وقرر أمر الرجال والأعمال على ما هو مستقر .. وتوجه لحرب " لواته " واستردّ ما كان من الأعمال بأيديهم، ثم افتتح بعد ذلك بلاد الصعيد وجعل الأعداء بين قتيل أو شريد أو طريد . ثم وصل " الأتسز " إلى أعمال الريف فخرج إليه وكسره وقتل جميع رجاله، فانهزم ثالث ثلاثة، وكان أمير الجيوش هذا موفّقاً في طاعته، مظفراً في محاربته .

وبعد ذلك قرّرت نعوته وأدعيته وخلع عليه بالطيلسان، وصار المستخدمون في الحكم والدعوة نواباً عنه، وتقاليدهم تكتب من مجلس نظره .

وبدأ في سنة ثمانين وأربعمائة بعمل سور على القاهرة المُعزية وتوفي قبل تمامه . وكان ظهور وفاته في سنة سبع وثمانين وأربعمائة .))(١) . هذا ويبدو أن الخليفة المستنصر

---

(١) انظر (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٩٤-٩٧ .

كان راضياً أول الأمر عن بدر الجمالي ويرى فيه مخلصاً، ومنقذاً بدليل توجيهه كتباً إلى الولايات الخارجية، وسائر الأنحاء التي تبعت إلى مصر ليُعلم القائمين على ولاياتها بمدى أهمية نفوذ الجمالي، وصلاحياته حتى بالسياسات الخارجية .

وإضافة إلى ما تقدم فلربما كان الخلفاء الفاطميون متخوفين من منصب الوزارة منذ المرحلة المغربية لإدراكهم بأن صاحب هذا المنصب يمكن له إذا استطال النفوذ به أن يتحكم في أمور الدولة كلها، لا بل يمكن له أن يشكل انقلاباً عليها تدريجياً، أو مفاجئاً، مما قد يودي بالنهاية إلى سقوطها، فهذا المنصب كان خطراً لأنه افترض أن يكون صاحبه يمثل الرجل الثاني بالدولة، أو بعد ولي العهد على الأقل، ويستطيع أن يفعل ما لا يرضي الخلفاء الفاطميين إذا بيّت ذلك، وحالفه الحظ، وساعدته الظروف، وبالفعل فإن نهاية الدولة الفاطمية كانت على يد الوزراء مادامت وجدت نوايا خفيّة للإطاحة بها، ولم تصل الأمور إلى النهاية فجأةً، أو بسرعة لأن قوة أجهزة الإدارة الفاطمية، ومدى ترسيخ آلية عملها بعمق، وتنسيق، سيرت أمور الدولة بإحكام، وقوت بنيانها، ومتنتها على كل الأصعدة الأمر الذي جعلها تحتاج لعشرات العقود كي تسقط، فعلاوة على الأسباب الرئيسة التي تمت الإشارة إليها، والتي أدت إلى ضعفها، وتدهورها، فقد وجهت ضربات عديدة وموجعة لها من قبل الكثيرين من وزراء السيوف الذين تدخلوا في شؤونها الإدارية مباشرةً، مع ذلك لم يستطيعوا أن يضعضعوا أركانها إلا بمساهمات فعّالة من عوامل أخرى إضافية سياسية، وفتن، ومزيد من التدهور الاقتصادي، مع ذلك تطلبت وقتاً طويلاً لتسقط (٤٦٧-٥٦٧هـ/١٠٧٥-١١٧٣م)، عدا عن غلبة الطابع العسكري على شؤون الإدارة عموماً ببداية مرحلة التدهور، الأمر الذي جعل بقايا وزراء الأقلام، يفشلون بالتصدي لمهام الوزارة خصوصاً، والإدارة عموماً، فمنذ تسلم بدر الجمالي عمد وزراء السيوف إلى إثبات أنهم أمهر من وزراء الأقلام، وغيرهم بالحكم مما صيّر أولئك عاجزين أمامهم لفقدانهم السلطة، والنفوذ، والدعم من الخلفاء الضعفاء، ومنهم من لم يقدر على الثبات في منصبه لبضعة أيام .

إذاً ابتلع منصب الوزارة أول الأمر من قبل الجمالي كيلا يبقى منافسون له في الدولة، وأمسى القضاة، وكبار القادة، والموظفون تحت سيطرته، وقد استمر من جاء بعده في السير على منواله في التحكم بشؤون الدولة، والخلفاء، فقد ذكر " ابن الأثير " عن الأفضل أنه تحكم كثيراً في أمور المستعلي بالله، ((... وكان المدبر لدولته الأفضل ...))(١)، وكذلك

---

(١) (الكامل)، المصدر المتقدم، جـ ٨، ص ٢٠٥ .

فعل مع الآمر بأحكام الله الذي ولي الخلافة، ((... وله خمس سنين ... ولم يكن من تسمى بالخلافة قط أصغر منه ومن المستنصر وكان المستنصر أكبر من هذا ولم يقدر يركب وحده على الفرس لصغر سنه وقام بتدبير دولته الأفضل بن أمير الجيوش ...))(١) . وبالطبع استمر التحكم في شؤون الخلفاء، والدولة بعد الأفضل من خلال ابنه أحمد، وقد عبّر " ابن تغري بردي " بدقة عن مدى تسلط الجماليين في هذه المرحلة بقوله : ((.. فإن أحمد هذا ووالده وجده هم كانوا أصحاب مصر، والخلفاء معهم كانوا تحت الحجر والضيق ... وإنما كان يطلق عليهم بالوزراء لكون العادة كانت جرت بأن الملك للخليفة ...))(٢) .

وكثير من الوزراء ممن تسلموا في هذه الفترة كانوا أصلاً ولاةً، فعلي بن السلار كان والياً على الإسكندرية، والصالح بن رزيك كان والياً على الإشمونين والبهنسة(٣)، أي أنهم قدموا من سلك ذي طابع عسكري . والجدير ذكره أنه تمّ إبعاد أربعة وخمسين وزيراً عن الحكم من سنة وفاة اليازوري عام ٤٥٠هـ/١٠٥٨م، وحتى قدوم الجمالي إلى القاهرة عام ٤٦٧هـ/١٠٧٥م(٤) .

وقد حصلت بعض الحالات الاستثنائية جراء الاضطرابات المتناقضة، والأوضاع المتدهورة في المرحلة الجمالية أو في مرحلة وزراء السيوف، فالخليفة الآمر بقي مدة من عهده دون وزير بعد تدبيره مقتل الأفضل، واستوزر القائد أبا عبد الله محمد بن فاتك البطائحي، ومنحه لقب المأمون، ((فقام بأمر دولته إلى أن قبض عليه في ليلة السبت رابع شهر رمضان سنة تسع عشرة وخمسمائة فتفرغ الآمر لنفسه، ولم يبق له ضد ولا مزاحم، وبقي بغير وزير))(٥)، ولعلّ تقسيم النفوذ كان متوازناً بين الآمر، والبطائحي الذي وصفه ابن الصيرفي بقوله : ((وقد كان السيد الأجل الأفضل، لتوفيق الله إياه ورأفته برعاياه، قد ألقى مقاليده وسياسته الخاصة والعامة إلى الأجل المأمون خلد الله إياه فقوّم كل معوج مائد، وأصلح كل مختل فاسد، وحرص على الخيرات حرصاً شهد له بقوة الدين وصحة اليقين، ونال به الرضى من الخالق تبارك وتعالى ومن المخلوقين .))(٦)، ولعل هذا الوزير حاول أن يقلد

---

(١) ابن الأثير، (الكامل)، المصدر المتقدم، ص ٢٠٥ .

(٢) (النجوم الزاهرة)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٢٤٨ .

(٣) ابن خلدون، (تاريخ ابن خلدون)، المصدر المتقدم، جـ ٤، ص ٧٤ والتي تليها .

(٤) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٦ .

(٥) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٣١٥ .

(٦) (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٠٢ .

وزراء هذه المرحلة ببعض الإجراءات التي بدت إيجابية نوعاً ما .

فوزير التفويض حُقّ له التصرف في شؤون الدولة كما يريـــد، وبالتـــالي انعكســت الأمور إيجاباً، أو سلباً على البلاد والعباد حسب نيته ومدى تفضيله المصلحـــة العامـــة علـــى الخاصة، وهذا ما ندر جداً إبان هذه المرحلة، فحتى السلطتان العسكرية، والقضائية غدتا تحـت سلطان وزير السيف كونه النائب الأول للخليفة، والمتصرف الفعلي الأوحد في شؤون الدولـــة، ومقلد كبار الموظفين مناصبهم في الإدارات المركزية والفرعية، والمحلية، مع شـــتى أنـــواع الوظائف الهامة في مؤسسات الإدارة، أما الوظائف الثانوية داخل الدواوين، وسواها من أجهزة فرعية، فقد تمّ اختيار موظفيها، وتعيينهم، من قبل كبار الموظفين المعينين أصلاً مـــن طـــرف الوزير المتسلط، فهو بطبيعة الحال ومنذ فترة وزراء التنفيذ حُقّ له النظر، والاطـــلاع علـــى شؤون الموظفين، وترشيح من يريد تعيينه، أما بعدما سادت وزارة التفويض، فقد غدا الوزيـــر يتصرف متجاوزاً حدوده، حتى كنائب أول للخليفة، فيبدل موظفـــي الإدارة علـــى هـــواه بمـــا تقتضيه مصلحته، ومقدار الرشوة المدفوعة له، وحسب ميوله المذهبية .

الفصل الثاني

موازنة بين الأساليب العامة لإدارة الدولة والرعايا عند الخلافتين العباسية والفاطمية

- ملخص باللغة الفرنسية

موازنة بين الأساليب العامة لإدارة الدولة والرعايا، عند الخلافتين العباسية والفاطمية .

مما لا شك فيه أن الخلافة العباسية مثلت عصراً زاهراً، وساطعاً في التاريخ العربي الإسلامي، لاسيما بمرحلة من مراحلها التي انحصرت بالمائة سنة الأولى إبان قوتها (١٣٢-٢٣٢هـ/ ٧٥٠-٨٤٧م)، ولعل من الطريف بدء هذه الموازنة بكلام للمقريزي جاء فيه : ((وكان المهدي يُشبه في خلفاء بني العباس - بالسفاح، فإن السفاح خرج من الحميمة بالشام يغالب الخلافة، والسيف يقطر دما، والطلب مراصد، وأبو سلمة الخلال يؤسس له الأمر، ويبث دعوته ؛ وعبيد الله خرج من سلمية - في الشام - وقد أوكبت العيون علي، وأبو عبد الله الشيعي ساع في تمهيد دولته وكل منهما تم له الأمر، وقتل من قام بدعوته .))(١)، والغاية من هذه الموازنة، هي زيادة الترسيخ في الأذهان لمدى فعالية كل من المؤسسات الإدارية عند كلا الطرفين، عبارة عن كشف نقاط التشابه، والافتراق، وأساليب الإدارة، ودرجة تطابقها، وتباعدها عند من كانوا قائمين أقوياء على الخلافتين المذكورتين، مع الأخذ بعين الاعتبار فوارق الظروف المكانية، والزمانية والسياسية وغيرها بينهما . فالخلفاء العباسيون منذ بدايات تكوين خلافتهم التي قامت على أكتاف الشيعة مستغلة الشهاب مشاعر المؤيدين لأحقية آل البيت بخلافة المسلمين أدركت مثلها مثل الخلافة الفاطمية مدى خطورة منصب الوزير ما دام وبعيون الرعية على الأقل يجب أن يمثل الرجل الثاني في الدولة بعد الخليفة، لذا عمد الخلفاء العباسيون الأولون إلى مراقبة هذا المنصب، وسعى أولهم وهو أبو العباس السفاح (١٣٢-١٣٦هـ/ ٧٥٠-٧٥٤م)، إلى التخلص من أول وزير عنده، وهو " أبو سلمة الخلال " على الرغم من تفويضه له حقّ التصرف ببعض الأمور الهامة كالإشراف على عمل الدواوين، وغيرها، لكنه قتله بعد إدراكه عدم توفر القناعة لديه بأحقية العباسيين في خلافة المسلمين، وعلى معرفته به أنه كان ((سمحاً، كريماً، كثير البذل، مشغوفاً بالسلاح والدواب، فصيحاً، عالماً بالأخبار والأشعار والسِّيَر والجدل والتفسير، حاضر الحجة، ذا يسار، ومروءة ظاهرة))(٢)، وأبو سلمة أراد أن يكون الخليفة العباسي مالكاً، وليس

---

(١) (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ١٠٧ .

(٢) ابن طباطبا (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١١١ .

حاكما، فهو لم يكن مؤمنا بالدعوة العباسية، او مؤيدا لها بدوافع دينية، وعقائدية، فقام السفاح مع اخيه بانقلاب عليه، وتم اغتياله على يد الجيش، ولذلك تميز العصر العباسي الأول بالصراع بين الخلافة، والوزارة، واستفاد من ذلك الجيش، فتولى كبار متنفذيه، وقادته السلطة بعد المعتصم . أما عند الفاطميين فعلى العكس تماما كان أبو عبد الله الداعي مؤمنا بدعوة مولاه المهدي، ومخلصاً بدوافع دينية، وعقائدية بإمامه، فقد أراده أن يملك، ويحكم بل طلب منه أن يحتجب عن الناس زيادة في قدسيته، غير أن ميول أبي عبد الله الداعي لحياة التقشف، وخدمته الدعوة بزهد، وظهور المهدي أمام الناس بأبهة الملك ساهم في قدح فتيل الشرارة الأولى بينهما، فتخلص المهدي من المذكور الذي لم يكن بمثابة وزير فحسب، بل مؤسس للخلافة الفاطمية في المغرب، وناشر دعوتها الفعلي حين بدأ المهدي يشعر بامتعاضه منه، لنقده له بأسلوب تعامله مع الرعية مما اضطره للتخلص منه بعد إدراكه سعيه لتدبير انقلاب ضد دولته الناشئة، ولعلّ مقارنة تخلص الفاطميين منه مع تخلص العباسيين من أبي مسلم الخراساني أبلغ، للعب الأخير ما يشبه دور أبي عبد الله الشيعي بالنسبة لقيام وتجاح الخلافة من حيث درجة فعاليته التأسيسية للدعوة ولو بقي " أبو سلمة الخلال " حياً، أو أبو مسلم الخراساني، وأبو عبد الله الشيعي، وعملوا بمثابة وزراء، أو رجال ذوي مرتبة ثانية بعد الخلفاء لربما تغير شيء ما في الأساليب الإدارية، والسياسية العامة في كلتا الخلافتين . ويمكن القول إن الاستئثار في شؤون الحكم عند الفاطميين لاسيما إبان المرحلة المغربية التوطيدية لم يكن يقل عنه الاستئثار عند العباسيين، وإذا كان الخلفاء العباسيون قد تخلصوا ممن شكل خطراً عليهم، فإن الفاطميين تخلصوا من منصب الوزارة كله طيلة المرحلة المغربية على الأقل، وقد علم تمام العلم أبو العباس السفاح (١٣٢-١٣٦هـ/ ٧٥٠-٧٥٤م)، وأبو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ/٧٥٤-٧٧٥م) أن أبا مسلم هذا الرجل القوي لن يتيح للعباسيين التصرف الإداري، والسياسي كما يشاؤون، مما كوّن الدافع الأساسي عندهم للتخلص منه، لاسيما وأنه ((كان في نفس المنصور قديماً حزازات من أبي مسلم، وكان بينهما تباغض وقد كان المنصور أشار على أخيه السفاح بقتله، فامتنع السفاح، وقال : كيف يكون ذلك مع حسن بلائه في دولتنا، فلما ولي المنصور الخلافة أرسل أبا مسلم إلى الشام لحرب عمه عبد الله بن علي بن العباس (لضرب الاثنين ببعضهما) .. فلما ظفر أبو مسلم وغنم جميع ما كان في عسكر عبد الله بن علي، وانهزم عبد الله إلى البصرة، وأرسل المنصور بعض خدمه ليحتاط على باقي العسكر من الأموال، فغضب أبو مسلم، وقال : أمين على الدماء، خائن على الأموال، وشتم المنصور، وكتب بعض أصحاب الأخبار بذلك

إلى المنصور، وعزم أبو مسلم على الخلاف، وأن يتوجه إلى خراسان، ولا يحضر عند المنصور، فخاف المنصور أن يتوجه أبو مسلم إلى خراسان بهذه الصفة، فتفسد عليه الأمور هناك .))(١) . وبالنهاية لجأ المنصور إلى أسلوب المكر، والدهاء، والغدر، رغم كل حرص أبي مسلم منه الذي لم يتوقع غدر المنصور به، وخيانته بكفيله " عيسى بن موسى "، بينما كان المنصور قد أعدّ ((جماعةً من أصحابه خلف الستور، بأيديهم السلاح، فأوصاهم أنه إذا ضرب بإحدى يديه على الأخرى، يخرجون فيقتلون أبا مسلم، فلما دخل أبو مسلم عليه قال له : أخبرني عن سيفين وجدتهما في عسكر عبد الله بن علي . فقال أبو مسلم هذا أحدهما، وكان في يده سيف، فأخذه المنصور ووضعه تحت مصلاه، ... فضرب المنصور بيده على الأخرى، فخرج أولئك النفر، وخبطوه بالسيوف، .. ودخل عيسى بن موسى فقال : أين أبو مسلم يا أمير المؤمنين ؟ فقال المنصور : هو ذاك في البساط، فقال قتلته ؟ قال نعم، قال : (إنا لله وإنا إليه راجعون) بعد بلائه، وفعله، وأمانه ؟ وكان المنصور قد آمنه، وكفل عيسى بن موسى ذلك .))(٢)، وبذلك يكون العباسيون قد تخلصوا من ثاني شخصية كبيرة لديهم أمكن أن تشكل خطراً على استئثارهم في الحكم، وعلى مصالحهم، كما فعل الفاطميون بأبي عبد الله الشيعي، وبهذا قضى أبو مسلم الذي وصف بأنه كان ((رجلاً مهيباً، داهيةً شجاعاً، لبيباً جريئاً على الأمور، فطناً، عالماً قد سمع الحديث، وعلم من كل شيء،))(٣) .

إذاً ظهرت سمة الاستئثار في شؤون الحكم واضحة عند قيادتي الخلافتين المذكورتين سواء بالتخلص من كبار الأعوان ممن أمكن لهم تشكيل خطر على الخلفاء، أو بعدم منح صلاحيات واسعة من الخلفاء العباسيين إلى وزرائهم في عصر قوتهم، وبالغاء هذا المنصب نهائياً عند الفاطميين طيلة المرحلة المغربية، لأنهم كانوا أشدّ قلقاً وحذراً من العباسيين كونهم أسسوا خلافتهم تحت الملاحقة العباسية، وشعروا بالقلق من جماهير السنة الغفيرة قياساً بهم، مع الإشارة إلى أنه ((.. لم يعرف نظام الوزارة كذلك في الدولة الإسلامية قبل وصول العباسيين إلى الحكم، وأول من دعي بالوزير من رجالهم : أبو سلمة حفْص بن سليمان الخلاّل الذي كان يلقب " بوزير آل محمد " ...))(٤) . فالمهدي الفاطمي لم

---

(١) ابن طباطبا، (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١٢٣ .

(٢) ابن طباطبا، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٣) ابن طباطبا، المصدر نفسه، الصفحة ذاتها .

(٤) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ١٢ .

يعتمد على وزير في تونس، كذلك المنصور العباسي لم يعتمد فعلياً على وزير في بغداد، فالدولة الفاطمية بأوائل نشأتها كانت بطور الترسيخ تطلبت إشرافاً شخصياً، وإدارة مباشرة من قبل الخليفة الفاطمي، ومتابعة دؤوبة لأمورها مثلها مثل الدولة العباسية أول نشأتها، فالمنصور العباسي ((لم تكن الوزارة في أيامه طائلة : لاستبداده واستغنائه برأيه وكفاءته، مع أنه كان يشاور في الأمور دائماً، وإنما كانت هيبته تصغر لها هيبة الوزراء، وكانوا لا يزالون على وجل منه وخوف، فلا يظهر لهم أبهة ولا رونق .))(١)، وقد حصل التدرج نفسه تقريباً فيما بعد بكلتا الخلافتين من حيث بدء اعتماد منصب الوزارة، ومساهمة قوة شخصية الوزير وخبرته، وتفانيه بالعمل وإخلاصه للدولة ويعلو شأن هذا المنصب عند العباسيين، والفاطميين على السواء، فالخليفة العباسي المهدي أبو عبد الله محمد ((في أيامه ظهرت أبهة الوزارة، بسبب كفاءة وزيره، أبي عبيد الله معاوية بن يسار .. وكان كاتب الدنيا، وأوحد الناس حذقاً وعلماً وخبرةً))(٢) . وأيضاً فقد لُقّب الوزير العباسي الفضل بن سهل بالوزير الأمير لعلو شأنه(٣) . مع وصول صلاحيات بعض وزراء العباسيين إلى أمور غاية بالحساسية ارتبطت مباشرةً بإدارة دواوين الدولة، فالوزير ابن يسار آنف الذكر كان قد ((.. جمع له (المهدي) حاصل المملكة، ورتب الديوان، وقرر القواعد .))(٤) . ويكفي ذكر ابن كلّس من الجانب الفاطمي مع اليازوري كأمثلة، مقابلة لمدى رفعة مكانة بعض الوزراء حتى بطور قوة الخلافتين، لكن ابن كلّس قد أسس مؤسسة إدارية ودعوية في مصر للفاطميين، ولم يفعل مثل ذلك أي من الوزراء العباسيين . فحقيقة إن الفاطميين كانوا محظوظين جداً بهذه العبقرية عند وزيرهم المذكور . مع ظهور نوع من التشابه أيضاً في خط سير تعامل الخلفاء العباسيين، والفاطميين مع وزرائهم الذي تجسد فيما منحوه لهم من درجة الصلاحيات والنفوذ مع إشعارهم لهم بقدرتهم على كبح جماحهم في أية لحظة، وأنهم لا يترددون بسجنهم، وحتى بقتلهم عند اللزوم، وهذا ما رسخ التشابه في الاستئثار، فعديدون هم الوزراء الذين سُجنوا، أو قضوا قتلاً عند الطرفين بأمر من الخلفاء، فمثلاً قتل أبو جعفر المنصور وزيره " أبا أيوب سليمان المرياني " عقب سعي السعاة به في تهمة سرقة أموال للدولة(٥)، وكذلك الخليفة

---

(١) ابن طباطبا، (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١٢٧ .

(٢) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٣٣ .

(٣) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٦٥ .

(٤) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٣٣ .

(٥) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٢٨ .

العباسي الهادي (١٤٤-١٧٠هـ/٧٦١-٧٨٦م) قد قتل الوزير الربيع، وإن كان السبب المعروف هو شخصي، ((وكان سبب قتله أنه أهدى جارية حسناء إلى المهدي بن المنصور ، فوهبها المهدي لابنه موسى الهادي، فغلب حبها عليه، وأولدها أولاده، فلما صار الهادي خليفة سعى إليه أعداء الربيع، وقالوا له : إنه إذا رأى بنيك قال : والله ما وضعت بيني وبين الأرض أطيب من أم هؤلاء، فعظم ذلك على الهادي ؛ وعلى بنيه، وعلى الجارية أيضاً، فتناول الهادي قدحاً فيه عسل مسموم، فشربه فمات ليومه وذلك في سنة سبعين ومائة.))(١) .
كذلك سجن المهدي وزيره " أبا عبد الله يعقوب بن داود " فترة طويلة لعدم تنفيذه أمراً كان قد كلفه به، وهو قتل رجل شيعي، وقد أبقاه حبيساً مدة طويلة في بئر مظلم، حتى أخرجه هارون الرشيد (١٤٩-١٩٣هـ/٧٦٦-٨٠٩م) فاقداً بصره، ليعيش فترة قصيرة بعد خروجه ويموت(٢) . هذا وأن لقب ذي الرياستين الذي أطلق على من تسلم منصب الكتابة والإنشاء وكان فارساً، أو أميراً، أو قائداً فقد ظهر بكلتا الخلافتين . وكما تشابه خلفاء الدولتين بتعاملهم مع وزرائهم في مرحلة قوتهم تشابهوا بتعامل وزرائهم معهم في مرحلة ضعفهم . فمثلما عين الوزراء المستبدون الخلفاء الفاطميين في طور تدهور دولتهم، فعل الوزراء الأقوياء بالخلفاء العباسيين، فلما ((ماتت المعتضد كان المكتفي بالرقة، فقام الوزير القاسم بن عبيد الله بأخذ البيعة للمكتفي، .. وكتب إليه يعلمه بذلك، ووجه إليه بالبردة والقضيب، فجاء المكتفي إلى بغداد، وأقره على الوزارة، ولقبه ألقاباً، وجل أمر القاسم في أيام المكتفي، وعظم شأنه.))(٣).

لا بل تجاوز بعض الوزراء الأقوياء إبان ضعف الخلفاء العباسيين الوزراء المستبدين إبان ضعف الخلفاء الفاطميين، فلم يكتفوا بتعيين الخلفاء، ومنحهم الألقاب عند العباسيين، بل حددوا من يتسلم الوزارة بعدهم، فالوزير العباسي المذكور حين شعر بدنو أجله قال للمكتفي (٢٦٣-٢٩٥هـ/٨٧٦-٩٠٨م) أن يستوزر بعده العباس بن الحسن الذي كان ضعيفاً بالحساب، وسيئ الصيت للهوه بالملذات، وتمّ له ذلك، و((كان يقول لنوابه بالأعمال، أنا أوقع إليكم . وأنتم افعلوا ما فيه المصلحة . ولم تزل الأمور تضطرب في أيامه .))(٤)، وقد قضى مقتولاً. وإذا تمّ تسليط الضوء أكثر على هذه الموازنة تظهر نقاط تشابه أكبر عند كلا الخلافتين، فإذا كان بدر الجمالي قد شكل البداية العملية لتدهور الخلافة الفاطمية، على الرغم

---

(١) ابن طباطبا، (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١٣٣ .
(٢) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٣٦ والتي تليها .
(٣) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٩٠ .
(٤) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٩١ .

من محاولاته تحسين الإدارة، وإنعاش أحوال البلاد المتردية، وإعادة أمنها من خلال إخماده الفتن التي نشبت فيها، فقد قابله إلى حدّ ما الوزير ابن الفرات عند العباسيين الذي تسلم الوزارة ثلاث مرات إبان عهد المقتدر (٢٨٢-٣٢٠هـ/٨٩٥-٩٣٢م)، والذي وصف بالبراعة في تنظيم شؤون البلاد، وتقويم اعوجاجها الإداري، وضبط أوضاعها عبر تسوية الاضطرابات السياسية في مهارة، وسرعة فائقة تخطى بها سرعة بدر الجمالي، خلا صفات وخصائل حميدة بزّ فيها الجمالي، ((وكان هذا أبو الحسن علي بن الفرات من أجلّ الناس، أعظمهم كرماً وجوداً . وكانت أيامه مواسم الناس، وكان المقتدر لما جرت له الفتنة وخلع، وبويع ابن المعتز، ثم استظهر المقتدر عليه، واستقرت الخلافة للمقتدر، أرسل إلى أبي الحسن علي بن الفرات، فأحضره واستوزره، وخلع عليه، فنهض بتسكين الفتنة أحسن نهوض، ودبر الدولة في يوم واحد، وقرر القواعد، واستمال الناس، ولم يبت تلك الليلة إلا والأمور مستقيمة للمقتدر، وأحوال دولته قد تمهدت وتولى ابن الفرات الوزارة ثلاث دفعات للمقتدر . قالوا كان إذا ولي ابن الفرات الوزارة يغلو الشمع والثلج والكاغد، لكثرة استعماله لذلك، لأنه ما كان يشرب أحد – كائناً من كان – في داره في الفصول إلا الماء المثلوج، ولا كان أحد يخرج من عنده بعد المغرب إلا وبين يديه شمعة كبيرة نقية . صغيراً كان أو كبيراً، وكان في داره حجرة معروفة بحجرة الكاغد، كل من دخل واحتاج إلى شيء من الكاغد أخذ حاجته منها.

حدث عنه أنه قال : ما رأيت أحداً من أرباب الحوائج إلا كان اهتمامي بالإحسان إليه أشد من اهتمامه قال : وكان قبل الوزارة يجعل لجلسائه وندمائه مخاد يتكئون عليها، فلما ولي الوزارة لم يحضر الفراشون للندماء والجلساء تلك المخاد، فأنكر ذلك عليهم، وأمر بإحضار المخاد، وقال لا يراني الله يرتفع شأني بحط منزلة أصحابي . ولما جرت فتنة ابن المعتز، واستظهر المقتدر، واستوزر أبا الحسن بن الفرات، أحضرت إلى ابن الفرات رقاع من جماعة أرباب الدولة، تنطق بميلهم إلى ابن المعتز، وانحرافهم عن المقتدر، فأشار عليه بعض الحاضرين بأن يفتحها ويطالعها، فيعرف بها العدو من الصديق، فأمر ابن الفرات بإحضار الكانون وفيه نار، فلما أحضر جعل الرقاع فيه بمحضر من الناس، ولم يقف على شيء منها، وقال للحاضرين : هذه رقاع أرباب الدولة، فلو وقعنا عليها تغيرت نياتنا لهم، ونياتهم لنا، فإن عاقبناهم أهلكنا رجال الدولة، وكان في ذلك أتم الوهن على المملكة، وإن تركناهم كنا قد تركناهم ونياتهم متغيرة، وكذلك نياتنا، فلا ننتفع بهم، وما زال ابن الفرات ينتقل في الوزارة إلى المرة الثالثة، فقبض عليه وقتل، وذلك في سنة اثنتي عشرة

وثلاثمائة))(١) .

أما فيما خصّ الوزراء السيئين الذين تسلطوا على الخلفاء في أطوار الضعف الكبرى، فالأمثلة وافرة عنهم في كلتا الخلافتين، وقد مرّ العديد منهم عند الفاطميين في هذا البحث، ووجد الكثيرون منهم عند العباسيين مثل أبي علي محمد بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان إبان عهد المقتدر بعد قبضه على ابن الفرات، و((كان الخاقاني سيئ السيرة والتدبير، كثير التولية والعزل . قيل إنه ولّى في يوم واحد تسعة عشر ناظراً للكوفة، وأخذ من كل واحد رشوة، فانحدر واحد واحد، حتى اجتمعوا جميعهم في بعض الطريق، فقالوا : كيف نصنع ؟ فقال أحدهم : إن أردتم النصفة فينبغي أن ينحدر إلى الكوفة آخرنا عهداً بالوزير . فهو الذي ولايته صحيحة، لأنه لم يأت بعده أحد، فاتفقوا على ذلك، فتوجه الرجل الذي جاء في الأخير نحو الكوفة، وعاد الباقون إلى الوزير، ففرقهم في عدة أعمال . وهجاه الشعراء وقبض المقتدر عليه وحبسه، واستوزر علي بن عيسى الجراح .))(٢)، ولكن لم يتخذ الفاطميون وزراء مصريين، فابن كلّس كان يهودياً عراقياً كما هو معلوم، واليازوري فلسطينياً من بلدة يازور، الأمر الذي زاد في الشرخ بين الأهالي المصريين أو الشعب المصري، والحكومة الفاطمية، وبدر الجمالي كان أرمنياً ذلك الذي تلقب " بأمير الجيوش " تلاه ابنه الأفضل، فتلقب "شاهنشاه " ليمسي ملك الملوك، وفوق الخليفة، وأية سلطة في مصر، مما شجع الوزراء المستبدين على الوصول إلى الحكم بالسيف، فقتل الأقوى الأضعف مما ساهم جداً في زيادة تدهور وضع الخلافة، حتى سهُل على صلاح الدين فيما بعد قطع الخطبة للعاضد الخليفة الفاطمي الإسمي والأخير، وبالتالي سقطت الخلافة الفاطمية . أما عند العباسيين فقد كان يوجد وزراء عراقيين مثل ابن الفرات وغيره . ويمكن القول إن الخلافتين اعتمدتا بإدارة دولتيهما على الدواوين الأساسية والفرعية، لكن عدد الدواوين الفرعية، وتشعبات الأجهزة الإدارية ظهرت عند الفاطميين أكثر، وكانت الكبيرة لديهم أبلغ أثراً، وأكثر تعقيداً، وأوسع أعمالاً، وشمولاً من التي عُرفت عند العباسيين، فقد ظهر عند الفاطميين ديوان الجهاد، أو العمائر، ليغطي إدارة التوسع الصناعي على الصعيد العسكري، خلا ديوان المفرد، وديوان المجلس، وديوان المستغلات، وديوان الرواتب، وهذه لم تظهر عند العباسيين، لكن ظهر ديوان عند هم لم يظهر عند الفاطميين بالتسمية نفسها، وهو " ديوان البر "، وإن كان ديوان الأحباس عادلة

---

(١) ابن طباطبا، (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١٩٥ والتي تليها .

(٢) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٩٧ .

عند الفاطميين، بالجرايات المنتظمة التي أشرف عليها الديوان المذكور، علماً أن ديوان البر قد اقترن وجوده بالوزير العباسي الفذ " علي بن عيسى " الذي ((نهض بأمور الوزارة، وضبط الدواوين والأعمال، وقرر القواعد، وكانت أيامه أحسن أيام وزير . قالوا ما كان يعاب علي بن عيسى بشيء أكثر من قولهم إنه كان ينظر كثيراً في جزئيات الأمور، فربما شغلته عن الكليات، ولما ولي الوزارة قلت صدقاته ومبراته، ووقف وقوفاً كثيرة من ضياع السلطان، وأفرد لها ديواناً سماه ديوان البر، جعل حاصله لإصلاح الثغور، وللحرمين الشريفين ...))(١)، ولكن كما جلس وزراء فاطميون في طوري القوة والضعف داخل ديوان المظالم، وأشرفوا على الدواوين الرئيسية، حصل الأمر عينه عند العباسيين، فالوزير علي بن عيسى المذكور جلس في ديوان المظالم من طلعة الفجر حتى العصر لرفع الظلم عن الرعية، وقد وصف بعدله، وبأنه ((.. اقتصر على أقل الطعام، وأخشن الملبوس، وولي الوزارة للمقتدر مراراً، كان هو وأبو الحسن علي بن الفرات يتقاربان الوزارة، مرة هذا ومرة ذاك .))(٢) . مع العلم أن التعددية الوزارية بمعنى الكلمة لم تظهر عند الطرفين، مع وجود تشابه في مهارة استخدام كليهما لديوان البريد، وحسن إدارته بنوعيه البري والجوي، وإن كان الفاطميون قد استخدموا الزاجل منذ أيام المهدي كما مرّ سابقاً، وسبقوا العباسيين بذلك لأن هؤلاء لم يستخدموه إلا في العصر العباسي الثاني، وبطور ضعف وتدهور دولتهم أيام المقتدر، حينما لمعت الفكرة برأس أبي العباس أحمد بن عبيد الله بن أحمد بن الخطيب "، فكافأه المقتدر عليها باستوزاره له، وكان ((صالح الأدب، جيد العقل، مليح الخط، بليغاً، يذاكر بجميل الأخبار والأشعار . كان السبب في ولايته أمراً عجيباً، وهو أن أبا العباس المذكور كان يلاطف أصحاب المقتدر، ويتردد إليهم ويهاديهم، وكانوا يحبونه، ويتعصبون له دائماً، ويصفونه عند المقتدر، فاتفق أن حصل فتق من الفتوق ببعض الجهات فجهز المقتدر جيشاً، وأرسله صحبة بعض أمرائه إلى تلك الجهة، ثم كان المقتدر شديد التطلع إلى أخبار هذا الجيش، فأرسل ابن الخطيب طيوراً صحبة بعض ثقاته مع الجيش، وقال لصاحبه سرح كل يوم طيوراً، وعليها الأخبار ساعة فساعة . فكانت ترد الأخبار على الطيور إلى أحمد بن عبيد الله بن الخطيب، فيعرضها على المقتدر ساعة بعد ساعة، حتى إن المقتدر لم يفته من أمر الجيش شيء، فتعجب المقتدر من ذلك . وقال من أين يعلم أحمد بن الخطيب أخبار هذا

---

(١) ابن طباطبا، (الفخري)، المصدر المتقدم، ١٩٧ .

(٢) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٩٨ .

الجيش ؟ فعرف الصورة . وقيل له من تسمو همته إلى مثل هذا وليس له تعلق بهذه القضية، فكيف يكون جده واجتهاده إذا صار وزيراً ؟ فاستوزره))(١) في حين كان الدعاة الفاطميون المنتشرون في بغداد، والعالم الإسلامي منذ دور الستر الأول (١٩٣-٢٩٦هـ/٨٠٩-٩٠٩م) يراسلون الأئمة الفاطميين في سلمية، فخبرُ معرفة السلطات العباسية بأمر المهدي، وهروبه منها تمّ دون تمكنها من الوصول إليه لأن دعاته كانوا قد أخبروه بوسيلة بريدية أسرع، وهي الزاجل فتمكن من ترك سلمية قبل وصول رجال العباسيين إليها .

هذا وإن كانت أم المستنصر الفاطمي قد تدخلت في شؤون سياسية، وبإدارة الدولة عبر أداتها التنفيذية (التستري)، وهو ابراهيم بن فضل بن سهل أبو نصر اليهودي الذي كان قد تولّى خزانة الخاصّ عقب أخيه أبي سعد سهل التستري(٢)، فإنها قابلت إلى حدٍّ ما أم المقتدر عند العباسيين التي حاولت التدخل في شؤون الإدارة والحكم، فالوزير نفسه أبو العباس أحمد بن عبيد الله بن أحمد بن الخطيب صاحب فكرة استخدام الزاجل في البريد العباسي كان قبل ترقيه إلى منصب الوزارة كاتباً مفرغاً عند السيدة أم المقتدر، ((قالوا وكان أبو العباس عنيفاً متورعاً عن مال السلطة والرعية، مجانباً للخيانة، محافظاً على الأمانة، ثم ضعف أمره وانحرفت عنه السيدة أم المقتدر، وكان كاتبها قبل الوزارة، فعزل وقبضت أمواله . وذلك سنة أربع عشرة وثلثمائة))(٣)

ومن نقاط التشابه بين الجانبين أيضاً اعتماد كل منهما على عناصر غير عربية سواء بالجيش، أو بالإدارة، فالخليفة الفاطمي العزيز بالله كان قد شكل جيوشاً جلها من عناصر مأجورة، بربرية، وتركية، وسودانية، ساهمت بالنهاية في وصول مصر إلى حالة من الفوضى، والاضطرابات كانت عواقبها وخيمة على الدولة الفاطمية، وإن خطورة استخدام العناصر الأجنبية بالخلافتين لم تتوقف عند استفحال خطر هؤلاء، وتدخلهم في شؤون الإدارة، والحكم، وإثارة الفوضى، والفتن ضمن الجيش وغيره بل اعتُبروا أحد الأسباب التي ساهمت في قيام الحروب الصليبية، أو توجه الحملات الصليبية إلى المشرق العربي الإسلامي، " فابن العبري " يزعم بكتابه " تاريخ الزمان " أن الحجاج المسيحيين تعرضوا للمضايقة من قبل مجموعات إسلامية وتركمانية في سورية، وفلسطين، مما كوّن السبب الوحيد لتوجه

---

(١) ابن طباطبا، (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١٩٩ .
(٢) القلقشندي، (المقفى)، المصدر المتقدم، جـ ١، ص ٢٥١ .
(٣) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٩٩ .

الحملات(١) الغاشمة . ولا يسمح المقام هنا بتحليل الدوافع، والأسباب المتعددة التي منها الاقتصادية، والمغامراتية التي تكوكبت مع غيرها في قيام الحملات الصليبية التي لم تتوقف دوافعها على الحجة التي ذكرها " ابن العبري " .

((وبعدما تدخل الجند بالسياسة واستلموا مقاليد الأمور، دخلت السياسة إلى الجيش، وتغلغلت بين صفوف الجند، وحدث أن تضخم الجيش، وضم عدداً من مشاة، وفرسان نبالة، وفرسان سيافة، وفرسان حملة رماح، ومشاة رماة، وحملة رماح، وجاء رجال كل سلاح من هذه الأسلحة من إحدى أمم الدولة، ولذلك كان ما حدث بعدما استلم الجند مقاليد السلطة، أن قام صراع بين فئات الجيش، وغذى هذا الصراع رجال السياسة والمطامح وعناصر الأسلحة لذلك تميز عصر تحكم الجند بعدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات وتبديل الخلافات، وكان ترك المعتصم، ثم الديلم، ثم التركمان هم أبرز فئات الجند التي تحكمت بالخلافة (العباسية)، ...))(٢) .

فالفاطميون عانوا حتى من الكتاميين الذين كانوا مضطرين للاعتماد عليهم، ولكنهم أسرفوا بذلك، فصحيح أن كتامة كانت ((أشد قبائل البربر تعلقاً بالدولة وتأييداً لها .))(٣)، ولكنها أمست بالوقت عينه ((... أصبحت زماماً من طائفة أخرى اصطنعتها الدولة وهي طائفة الصقالبة .

فالصقالبة ليس قياداً لبراعتهم من وعورة العصبية، وقد استخدمهم الفاطميون وأسندوا إليهم دوراً لا يقل عن دور كتامة إن لم يزد ....))(٤)، ولكن مع هذا، فقد جهد الخلفاء الفاطميون لكسب ولاء العناصر العربية في مصر وغيرها التي ناوأتهم مذهبياً، وبالتالي سياسياً، ولم يعملوا كالعباسيين على تقليل أهمية العنصر العربي عبر زيادة صلاحيات غيرهم، ودرجة الاعتماد على سواهم، وإسقاطهم من " ديوان العطاء " كما فعل المعتصم، فقد كان الخلفاء الفاطميون حريصين على المشاعر الدينية لأهالي مصر، وغيرها من خلال تسهيلهم لهم شؤون الحج، وإبقاء الاعتماد على جامع أحمد بن طولون، وعمرو بن العاص، ودعمهما بالتجديدات وغير ذلك .

---

(١) تاريخ الزمان، ابن العبري، ترجمة الأب إسحق أرملة، دار المشرق، بيروت ١٩٨٦م، ص ١٢٣ .

(٢) د . زكار، (الجامع)، المرجع المتقدم، ص ٢٢ والتي تليها .

(٣) الجوذري، (سيرة الأستاذ جوذر)، المصدر المتقدم، ص ١٣ .

(٤) الجوذري، المصدر نفسه، ص ٩ .

هذا ولا مندوحة من القول إن الفاطميين قد تميزوا بشبكة إدارية معقدة تفوقت على غيرها من شبكات الدول الإسلامية الأخرى لحرصهم الشديد على تحقيق النجاحات منذ بدء دعوتهم، وانطلاق أهدافهم مستفيدين من مرحلة الاخفاقات الكبرى، وفشل ثورات الشيعة في العصرين الأموي والعباسي، الأمر الذي جعلهم يتوخون الدقة، والسرية، والحذر منهجاً لهم ظلوا ينهجونه حتى بعد نجاح دعوتهم في المغرب، وانتقال دولتهم إلى مصر، مع وجود تشابه باعتماد كلا الطرفين العباسي، والفاطمي على عناصر يهودية في شؤون الإدارة، وخير مثال عن الجانب الفاطمي الوزير يعقوب بن كلّس سابق الذكر، أما عن الجانب العباسي، فيبدو الأمر كما ورد في كتاب " فيشل " ((.. أنه ما من أحد ممن حمل لقب جهبذ شغل دوراً في بلاط الخليفة المقتدر يساوي الدور الذي شغله اثنان من الصيارفة اليهود، كان اسم الأول يوسف بن فنحاس، واسم الثاني هرون بن عمران، وتقودنا هذه الحقيقة المدهشة إلى مشكلة الموظفين اليهود في أيام العباسيين، فقد وجد الخلفاء على الرغم من تقييدات الشريعة أنهم أنفسهم غير قادرين بالفعل على التخلي عن مواهب، وقدرات أهل الذمة الخاصة في بعض المهارات، وكانوا على هذا مرغمين على قبولهم في صفوف موظفيهم .))(١) .

فكما عند الفاطميين كثر عند العباسيين أيضاً من تولى الوزارة من غير العرب، والمسلمين، ثم أسلموا، فالوزير " الفضل بن سهل " وزير المأمون كان ((من أولاد ملوك الفرس المجوس، وكان قهرماناً ليحيى بن خالد، وكان أبوه سهل مجوسياً في أيام الرشيد .))(٢)، وكذلك وزير المهدي العباسي " الفيض بن أبي صالح "، ((هو من أهل نيسابور، وكانوا نصارى فانتقلوا إلى بني العباس وأسلموا))(٣)، وغيرهما كُثر .

من جهة أخرى فقد كان الولاة التابعين إلى المركز الفاطمي (المهدية، المنصورية، القاهرة) أكثر ارتباطاً والتزاماً من الولاة الذين تبعوا إلى المركز العباسي (بغداد) حتى إبان عصر القوة العباسية، فصحيح أن العباسيين لم يمنحوا سلطات واسعة، وكبيرة لولاتهم على عكس الأمويين، مع إكثارهم من تبديلهم خشية استئثارهم وتحكمهم بالرعية لكنهم بالوقت عينه لم يسيطروا عليهم بالدرجة التي سيطر بها على ولاتهم الخلفاء الفاطميون في

---

(١) (يهود)، المرجع المتقدم، ص ١٨ .

(٢) ابن طباطبا، (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١٦٤ .

(٣) ابن طباطبا، المصدر نفسه، ص ١٣٧ .

مصر قوتهم كولاة " الرملة " إبان عهد العزيز الفاطمي، و" يافا "، وغيرهم من ولاة الأقاليم التي تبعت إلى الفاطميين الذين لم يميزوا إقليماً عن آخر إلا لأسباب استراتيجية، فقد ظلوا على تواصل من مراكزهم مع شتى ولاياتهم الصغرى، والكبرى عبر جهاز البريد، وإيفاد السفراء الكبار إليها، مثلما فعلوا مع المغرب العربي بعد انتقالهم إلى مصر، ففي عهد الحاكم بأمر الله تمّ تخصيص سفير رفيع المستوى لشؤون المغرب كان بمثابة منسق تبعيته الإدارية والسياسية إلى القاهرة، وهو المؤرخ والأديب الجليل أحد كتاب إفريقية " أبو اسحق إبراهيم بن القاسم القيرواني " الذي تنقل مراراً بين المغرب، والعاصمة المصرية، وأوفد عن أمراء صنهاجة لتأكيدهم العلاقة الوثيقة وتبعيتهم إلى المركز الفاطمي(١) .

إضافة إلى أن الطرفين العباسي، والفاطمي كانا قد التقيا في اتخاذ مرجعية عليا واحدة في الإدارة القضائية لاسيما مع بدايات تشكل الدولة، من خلال قاضٍ رئيسي واحدٍ في البلاد، فقد شملت صلاحيات قاضي قضاة مصر الفاطمية، بلاد الشام، والمغرب، من مركزه في القاهرة، وقد تمركز قاضي العباسيين في بغداد بوصفه مرجعية كبرى لكل الأراضي والأصقاع التي وصل إليها النفوذ العباسي، وكما ذكر القلقشندي أنه ((... قد كان القضاء في الزمن المتقدم قاصراً على قاضٍ واحدٍ من أي مذهب كان، ببغداد التي هي قاعدة الخلافة حينئذٍ، ...))(٢)، مع الإشارة إلى أن منصب قاضي القضاة كان معروفاً عند العباسيين قبل أن يعرف عند الفاطميين، فالقاضي " أبو يوسف " المتوفى سنة ١٨٢هـ-٧٩٨م عرف عند العباسيين بهذا المنصب ولُقب أحياناً بكبير القضاة، أو قاضي العاصمة .

هذا وكما عُرف " ديوان المفرد " عند الفاطميين لاسيما إبان عهد الحاكم بأمر الله عرف عند العباسيين أيضاً، وإن اختلف العمل بين الديوانين، فالأول كان هدفه مصادرة الأموال غير المشروعة، والثاني اختص بشؤون الخليفة حتى سمي أحياناً " ديوان التوقيع "، وهو نفسه الذي لاحق رئيسه وموظفوه سير عمل القائمين على شؤون بعض إدارات الدولة، وقد فوّض لبعضهم التوقيع على بعض المعاملات نيابةً عن الخليفة، وكان كاتبه يجلس بحضرة الخليفة في مجالس الحكم والفصل ليرفع له بعض قصص المظالم، والقضايا الشائكة للبت فيها مع الشروحات الوافية عنها، وبعد ذلك يتلقى التعليمات منه بأوجز العبارات(٣) .

---

(١) الصنهاجي، (أخبار ملوك بني عبيد)، المصدر المتقدم، ص ٥٦ .

(٢) (مآثر، طبعة دمشق)، المصدر المتقدم، ص ١٠١ .

(٣) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٣٨ والتي تليها، هامش (٢) .

لكن يبدو ضمن الإدارة الاجتماعية العامة عند كلا الجانبين أن الخلفاء الفاطميين عنوا بالمشاعر الدينية أو المذهبية عند الفئات الاجتماعية أكثر من غيرهم كحرية المعتقد، وممارسة كل فئة طقوس مذهبها المقتنعة به، أو المنتسبة إليه، عدا عن إغداقهم العطايا كما مرّ سابقاً على الجماهير بعموم فئاتها من خلال الجرايات الشهرية الدورية التي قدموها في المناسبات، والأعياد، والاحتفالات المتنوعة لكسب ودّها، بالوقت الذي قمعوا فيه بشدة ظواهر الشغب، ومصادر الضرر، ومسببي الإساءة للعامة، فلم يستفحل أمر " الحرافيش " في مصر إبان عصر قوتهم بينما استفحل أمر " الزعران والشطار " في بغداد، و" الأحداث " في دمشق، وحلب، لعدم وجود ملاحقة دؤوبة، وإجراءات قمعية من العباسيين وازت التي عرفت عند الفاطميين الذين منحوا المحتسبين سلطات واسعة، وأمروهم بضرورة لجم بل سحق مسببي التحرشات مثلهم مثل المخلين باقتصاد الدولة، ومهربي السلع عبر الثغور والحدود، فقد لاقى جزاءً مروعاً، وميدانياً، وعلناً كل من غش، أو هرّب، أو احتكر، أو سبب إزعاجاً للنساء، وغيرهن في الأسواق، والطرقات وسواها، فالحقيقة إن هذا الجهاز بدا متفوقاً جداً على أمثاله من أجهزة الحسبة بالدول العربية الإسلامية، فقد استخدم فيه الفاطميون أسلوب التشهير ضد المفسدين بعد التأكد من إدانتهم، بينما اضطر " المعتصم " لنقل الأتراك من " بغداد " إلى " سامراء " تحت ضغط الشعب، وتهديده له بالدعاء عليه بعدما استفحل شغبهم، وازداد سوءهم، وكثر ضررهم للناس في الطرقات، والأسواق، والبيوت حتى نشبت ثورات ضد السلطات العباسية كان من أسباب بعضها سوء تصرف الزعران .

ويزادُ على ما تقدم أن إدارتي الخلافتين استخدمتا الأختام في ديوان الإنشاء، والبريد، وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك بقوله : ((.. فهذا الخاتم الذي هو العلامة المكتوبة أو النقش للسداد والحزم للكتب خاص بديوان الرسائل وكان ذلك للوزير في الدولة العباسية ثم اختلف العُرْف وصار لمن إليه الترسيل وديوان الكتّاب في الدولة ثم صاروا في دول المغرب يعدّون من علامات المُلك ...))(١) .

ومن المعروف أن العباسيين اعتمدوا على الرايات السوداء، والبردة، والقضيب في شعارات دولتهم، بينما اعتمد الفاطميون على الرايات البيضاء، والمظلة، ودوى الأحبار .

ومن الجدير بالذكر عدم تفاقم ظاهرة الإقطاع عند الفاطميين مثلما تفاقمت عند العباسيين لأن هؤلاء احتاجوا لأجناد، فاضطروا للحصول عليهم إلى منح كبار القادة إقطاعات

---

(١) (المقدمة)، المصدر المتقدم، ص ٢٦٦ .

من الأراضي الزراعية مقابل تقديمهم أجناداً إلى الدولة فالخلافة العباسية لم تكن تستطيع تجميد قوات نظامية إبان الحرب والسلم بشكل دائم لعدم قدرتها على تقديم المرتبات والأجور الشهرية النظامية لهم، بينما لم يحتج الفاطميون إلى ذلك، فجيوشهم كانت وافرة، ونظامية، ومتنوعة، ومترغة، تحت إمرتهم بالسلم والحرب دائماً لكونهم قادرين على تقديم المرتبات الشهرية النظامية إليها، عدا الجرايات، والعطاءات، والمكافآت التشجيعية في ذكرى الانتصارات وغيرها، فقوة اقتصاد دولتهم، وميزانيتهم ساعدتهم على ذلك، وإذا كان قد ظهر نوع من الإقطاع في مصر فإنه في المرحلة الجمالية، وإذا تفاقم فإنه بأواخر هذه المرحلة أي قبيل سقوط الدولة، وإذا كان قد ظهر شيء منه إبان عصر قوة الدولة الفاطمية، فهو على سبيل المكافآت وربط البحارة بالأرض فضلاً عن أن نظام ((الإلجاء)) لم يظهر في مصر الفاطمية، بل ظهر نظام ((الضمان)) لأن الزرّاع لم يشعروا بالخوف إبان عصر القوة الفاطمية من المتسلطين والأمراء لكي يُلجئوا أراضيهم إليهم، أو إلى أقوياء آخرين لحمايتهم، ثم يعملوا أقناناً عندهم مثلما حصل عند العباسيين الذين زاد باستفحال ظاهرة الإقطاع عندهم اعتماد غالبية جماهيرهم على العمل الزراعي أكثر من أي شيء آخر، بينما استقطبت الصناعة المتنوعة، والزراعة، والتجارة، والتنظيم بالقوى المسلحة في الجيش، والعمل في الحدائق، والمشاتل، وشتى الحرف اليدوية، والفنية، مختلف فئات الشعب عند الفاطميين مما لم يخلق تفاقماً في ظاهرة الإقطاع مثلما حصل عند العباسيين، إذ أن الزراعة شكلت الحرفة الغالبة على المجتمع عندهم حتى تبارى كبار المتنفذين، وأمراء الدولة من قواد، وعسكر، ورجال إدارة للحصول على الأراضي كإقطاعات مثلما حصل عند الدولة الأموية التي لم تعرف الكتائب العسكرية المسلحة التابعة للدولة، والفرق النظامية العسكرية بشكل دائم، فالفرقة ((الذكوانية)) وغيرها لم تكن تكفي دائماً للذود عن الديار، وتنفيذ المهام، والقيام بالأعمال الجهادية على نطاق واسع .

ومن الجدير أنه كما اتخذ الفاطميون أكثر من عاصمة لدولتهم (المهدية، المنصورية، القاهرة)، اتخذ العباسيون أكثر من عاصمة لدولتهم (الهاشمية، بغداد، سامراء) .

ومن نقاط التشابه أيضاً بين طرائق التفكير السياسي، والإداري عند خلفاء الجانبين عموماً أنهم كانوا يُحضّرون بعض العناصر ليسلموها مناصب في الجيش أو في مؤسسات الإدارة عبر الاهتمام بها من صغرها، وتنشئتها حتى داخل القصور الخلافية إذا لزم الأمر، ((وتربية أبناء الأعيان من رجال الدولة بإشراف الإمام أمر يراد به تنشيء طبقة من الناس مطبوعة على الولاء مغمورة بشعور العرفان نحو الدولة . والحرص على إيجاد هذه الطبقة

إنما يصدر عادةً عن دولة تدين بالحكم المطلق مثل الدولة الفاطمية . وقد استمر هذا التقليد بعد انتقال الفاطميين إلى مصر وبعد زوال الدولة الفاطمية أيام بني أيوب والمماليك . ففي أيام الفاطميين في مصر كان الولاة والقواد والأمراء يختارون من أبناء الحجر، ومنهم كان يختار أيضاً الأستاذون المحنكون وغيرهم من أرباب المناصب . وخير مثل لمن ربيَ في قصر الإمامة الفاطمية بالمهدية والمنصورية هم بنو الحسن بن علي الكلبي .))(١)، وكذلك ربي العديد من الفرس في قصور العباسيين، وبلاطاتهم، وكان أشهرهم " البرامكة " الذين وصلوا إلى السلطة الفعلية إبان عهد الرشيد، فقد ((حدث بختيشوع الطبيب، قال دخلت يوماً على الرشيد، وهو جالس في قصر الخلد من مدينة السلام، وكان البرامكة يسكنون بحذائه، من الجانب الآخر، وبينهم وبينه عرض دجلة، قال : فنظر الرشيد، فرأى اعتراك الخيول، وازدحام الناس على باب يحيى بن خالد، فقال جزى الله يحيى خيراً ؟ تصدى للأمور وأراحني من الكدر، ووفر أوقاتي على اللذة . ثم دخلت إليه بعد أوقات . وقد شرع يتغير عليهم، فنظر فرأى الخيول كما راها تلك المرة، فقال استبد يحيى بالأمور دوني فالخلافة على الحقيقة له، وليس لي منها إلا اسمها، قال فعلمت أنه سينكبهم . ثم نكبهم عقب ذلك .))(٢) .

وفضلاً عما تقدم فقد ظهرت نقاط تلاقٍ، وافتراق فيما خص مفهوم الخلافة، والإمامة، واتخاذ الألقاب، عند إدارة الجانبين العباسي والفاطمي، مما شكل تأثيرات إدارية، فلقد ساس الخلفاء العباسيون الناس سياسة حاولوا من خلالها إضفاء طابع ديني على أنفسهم بدليل الألقاب التي اتخذوها، وأسلوب حكمهم بأنهم خلفاء الله تعالى في الأرض، فوجب على الناس طاعة السلطة المقدسة الممتزجة مع الطابعين المدني، والعسكري، وبالرغم من اتخاذ الخلفاء العباسيين ألقاباً متنوعة مثل " المنصور "، و" المهدي "، و" الهادي "، وغيرها، واستعمالهم لقب " أمير المؤمنين " بكثرة، فإنهم ركزوا على لقب " خليفة " بينما تجافى الفاطميون عن تلقيب أنفسهم بالخلفاء، فلم تثبت النقود، والمراسلات الرسمية في الدولة الفاطمية استعمالهم لهذا اللقب، بالرغم من أن الخليفة يعني زعيم العالم الإسلامي منذ انتقال الرسول العربي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم إلى جوار ربه، فأصل كلمة خليفة من فعل خَلَفَ كما هو معروف، وبالمعنى الفقهي تعني الاستخلاف في الزمن، والمجيء بعد الآخر، وتعني أيضاً النيابة، وتشير إلى الشخص الذي جاء عقب النبي محمد صلى الله عليه وسلم،

---

(١) الجوذري، (سيرة الأستاذ جوذر)، المصدر المتقدم، ص ١٨٥ هامش (١٢٧) .
(٢) ابن طباطبا، (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١٥٥ .

كنائب عنه لقيادة أمته، وهذا لا يعني أن الخلفاء الفاطميين لم يُطلق عليهم هذا اللقب لكنهم فضلوا عليه لقب إمام لأن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كان قد تلقب به، ولأن هذا اللقب يشير أكثر إلى استمداد السلطة من الله تعالى . ولا يقتصر معناه على المجيء بعد النبي صلى الله عليه وسلم، بينما ظهر الأمر على العكس عند الخلفاء العباسيين، فقد فضلوا لقب خليفة على لقب إمام لتمييزهم عن أئمة الشيعة، رغم أنهم استعملوه أيضاً، ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الإمامة عند الفاطميين قلل جداً من إمكانيات تعرض خلفائهم لصراعات الوصول إلى العرش، لأنه ومن المبادئ الأساسية لديهم الصفة الخاصة للإمامة التي تنتقل بالضرورة من الأب إلى الابن وراثياً، فكل إمام فاطمي كان يوصي بالإمامة من بعده لابنه، وقد استمر ذلك طوال عصرهم باستثناءات ثلاث هي : حين أوصى الحاكم بأمر الله لابن عمه عبد الرحيم أو عبد الرحمن بن الياس، أو ابن أحمد الذي دبرت ست الملك سجنه داخل القصر بعد إحضاره من الشام عقب مقتل الحاكم، لتولي ابنه الظاهر، وقد انتهى مصيره بالقتل أو الانتحار، وكانت المرة الثانية عقب موت " الآمر " قبل أن يُعقب، فانتقلت الخلافة إلى الحافظ، وهو ابن عمه، والثالثة بعد الخليفة " الفائز " الذي توفي وعمره إحدى عشرة سنة أي قبل أن يتزوج، فخلفه ابن عمه العاضد(١)، لكن مفهوم الإمامة هو الذي اضطر الإمام لتعيين ولي عهده مهما يكن صغير السن الأمر الذي تم استغلاله من قبل الأوصياء والوزراء الذين استبدوا بشؤون الحكم فيما بعد .

وفي ختام هذه الموازنة أود التأكيد على أمر هام هو أنني لم أقصد تفضيل أي من الإدارتين العباسية، أو الفاطمية على غيرها، أو أيهما كانت الأفضل في تنظيم الدولة، وإدارة شؤون الرعايا، والفئات الاجتماعية، فالجميع حكمتهم ظروفهم، وكل الخلفاء الذين سموا في حياة الخلافتين المذكورتين هم قادة عرب نعتز، ونفخر بهم، وبمن سبقهم، وبمن لحقهم، وإنما غايتي من هذه الموازنة هي محاولة إغناء هذا البحث البسيط رغم إمكانياتي المتواضعة، وليلتقي عبر هذه الموازنة، ومن خلالها عصف قوة نظام الإدارة الفاطمية، مع نخوة المعتصم العباسي .

(١) المقريزي، (اتعاظ)، المصدر المتقدم، ص ٣١١ هامش (١) .

- خاتمة
- ملخص باللغة الفرنسية

خاتمة

هكذا ومن خلال ما تقدم في هذا البحث يتبين أن الدولة الفاطمية قد تميزت بمؤسسات إدارية بالغة التعقيد، والأهمية، والدقة، أدت إلى قوتها السياسية، والاقتصادية .

وبدت علائم القوة التنظيمية لشؤون الإدارات المتنوعة داخل الدولة الفاطمية منذ بدايات نشوء دعوتها في المغرب العربي، وقد ساهم في تلك القوة ما اكتسبه الفاطميون من الخبرة التي استمدوها من دور الستر الأول (١٩٣-٢٩٦هـ/٨٠٩-٩٠٩م)، فكانوا قد تعاملوا في سرية بالغة لبث مفاهيم دعوتهم من خلال نشرهم شبكة متخفية وواسعة من الدعاة السريين تمكنت بالحرص الشديد، وفنون التنكر من تحقيق النجاحات بالتنسيق المدهش مع قيادتها التي تمثلت بالدعاة الكبار ممن شكلوا الحلقة التي أحاطت بعقل الدعوة وموجهها الأول وهو الإمام . فمنذ أن طار الحمام الزاجل من بغداد موجّهاً من قبل كوادر الدعاة الفاطميين وأوصل الرسائل المشفرة إلى المهدي في سلمية عقد عزمه هذا الأخير على التوجه من حيث الظاهر إلى اليمن ضامراً في نيته المغرب عبر مصر بعد أن كانت قد وصلته معلومات من داعيته الأكبر أبو عبد الله الشيعي رحبت بقدومه إلى المغرب الذي انتشى عشبه، وأينعت ثماره جراء الغرس والحرث لبذور وثمار الدعوة بعدما اقتلع أبو عبد الله الداعي الأعشاب الضارة حولها، وقلم الأغصان، وفرش البساط لاستقبال مولاه المهدي، ثم قضى بأمره مأسوفاً عليه منه ذاته، ليطفق المهدي مثبتاً، ومجدداً لإجراءات أبي عبد الله الإدارية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية مستفيداً من الموروث الإداري الأغلبي، ليستمر التاريخ الفاطمي ستين سنةً في المغرب على الرغم من عناد الزناتيين، وأمويي الأندلس، وليتصدى الخليفتان الفاطميان القائم بأمر الله (٢٧٨-٣٣٤هـ/٨٩١-٩٤٦م)، والمنصور بالله (٣٣٤-٣٤١هـ/٩٤٦-٩٥٣م) لصاحب الحمار أبي يزيد مخلد بن كيداد النكاري الأباضي الذي خرج ضد الفاطميين، وانتهت حركته بالفشل بعد أن أرهقتهم، وهددت دولتهم الناشئة بالسقوط وأنزفتهم الكثير من الدماء، إلا أن انتصار المنصور استأنف الحكم الفاطمي في المغرب، وتمّ الانتقال إلى مصر بمثابة مرحلة ثانية من مراحل خطة السيطرة الفاطمية على العالم العربي الإسلامي، تحت الراية البيضاء، حيث اللون الأبيض شعار آل البيت، وقد تمّ تأسيس عواصم،

ومدن فاطمية في المغرب العربي منها المهدية، والمنصورية، والمسيلة، وأشير، وزلول، والرمانة، والقاسمية، حتى تنعطف التاريخ انعطافاً كبيراً في حياة هذه الدولة إثر الانتقال إلى مصر لتظهر البراعة الإدارية الفاطمية على أشُدِّها، حيث وجب أول الأمر التغلب على أسباب المجاعات المضنية التي كانت تضرب مصر، وتمّ النجاح إلى حد كبير في ذلك، مع الشروع بتفعيل عمل المؤسسات الإدارية، وجعلها نابضةً بالعمل، والدقة، والتنظيم، لتغطية التوسع الذي وصلت إليه الدولة الفاطمية، حتى قال ابن طباطبا ((وكادت هذه الدولة أن تملك ملكاً عاماً، وأن تدين الأمم لها))(١)، فتوسعت الدواوين المركزية، وكثرت الأجهزة الفرعية لتغطية جوانب التفعيل الاقتصادي الذي أدارته المؤسسات، وسائر تشعباتها للاستفادة من كامل قوة الطاقة البشرية التي توفرت على اختلاف فئاتها، ومشاربها في مصر بغية تقوية الاقتصاد، وكل ذلك تحت رقابة صارمة لإدارة الحسبة التي لم تسمح بأدنى أنواع الخلل، أو الغش، والتي لم يَسْلَمْ منها حتى كبار الموظفين إذا أفسدوا، ولا الصبية إذا تسكعوا، وذلك لفرط عناية الفاطميين في الإدارة الاجتماعية كسباً للرعية سواء بالعطاءات والجرايات، أو بوسائل الترفيه، وقد وصلت صلاحية أجهزة الحسبة إلى مراقبة عمل الطواحين، ومدى طرحها الطحين نقياً، ونظيفاً، عدا عن مراقبة عمليات الاستيراد، والتصدير خشية التهريب على الثغور، وحتى ملاحقة الكلاب والأبقار الموبوءة، ومنع ذبح المواشي السليمة إبان الضائقات الاقتصادية، وقد نهج الفاطميون على آلية إدارية خاصة في مؤسسة الحسبة منذ الأيام الأولى لهم في مصر معتمدين على أسلوب التشهير ضد المخالفين لحفر آثار نفسية لا تنسى عندهم، وأول من تسلم مؤسسة الحسبة لهم في مصر، وأدار شؤونها هو جوهر الصقلبي الذي ((.. منع .. بيع الشواء إلا بعد سلخ الغنم، وكان يباع مسموطاً بجلده .))(٢)، مع إدارة شؤون النيل من القاهرة التي شكلت حصناً للفاطميين دون غيرهم من المصريين مما زاد في عزلة الشعب المصري عنهم، فقد ((وردت كتب الإخشيدية، والكافورية من الشام بطلب الأمان، فأمنهم ووافى منهم في ذي الحجة ستة آلاف، فأنزلهم جوهر خارج القاهرة))(٣) .

وهذه المسيرة المادية، والمعنوية كانت تمضي في قلب الأحداث السياسية، والعسكرية، بما تعرضت له الديار المصرية، والأقاليم التي تبعت إلى المركز (القاهرة) من

---

(١) (الفخري)، المصدر المتقدم، ص ١٩٣ .

(٢) القلقشندي، (المقفى)، المصدر المتقدم، جـ ٣، ص ١٠٦ .

(٣) القلقشندي، المصدر نفسه، ص ١٠١ .

تمردات داخلية، وصدامات خارجية، وقد جهد الخلفاء الفاطميون لإبقاء الأطراف مرتبطة بالمركز ارتباطاً وثيقاً قدر الإمكان بهدف الاستمرار إلى النجاح المنشود، فلم يرضوا بأن ينافسهم أحد حتى لو كان من ضمن إداراتهم، لا بل إن الأولين منهم إبان المرحلة المغربية استغنوا عن منصب الوزارة، ولم يتخذوه رسمياً إلا عقب انتقالهم إلى مصر، وضمانهم أن زمام الأمور أضحى تحت سيطرتهم تماماً، فليس بمجرد الانتقال أعلنوا الوزارة وإنما بعد انقضاء عهد الخليفة المعز لدين الله، وبعدما أثبت ابن كلّس اليهودي الإخلاص للفاطميين إبان عهد العزيز بالله، فتمّ التصريح له بتسلم منصب الوزارة، وبذلك خالف الفاطميون شرط " ابن الصيرفي " الذي رأى أن من يتسلم مناصب إدارية بالدولة يجب أن يكون على مذهب حكامها لاسيما المناصب الحساسة كالوزارة، ((.. ومع ذلك فيجب أن يكون متمذهباً بالمذهب الذي عليه الملك ليكون أنقى جيباً وأنصح غيباً، فإن المسلمين – وإن جمعتهم كلمة الإسلام – فقد اختص كل واحد منهم بمذهب يباين به بعضهم بعضاً، حتى حدث بذلك بينهم من التباعد والتنافر قريبٌ مما بين المسلمين والمشركين. فكما وجب أن يكون المؤهل لهذه المرتبة مسلماً، كذلك يجب أن يكون على مذهب الملك الذي اختص به من بين مذاهب المسلمين، ليكون مجتهداً في خدمته مبالغاً في نصيحته يمنحه الرأي عن صفو نية لا يخالطه كدر، وخلوص محبة لا يشوبه مذق، ويكون الملك قد أحسن لنفسه الاختيار، وأجاد لدولته النظر، وأراح نفسه من كلفة التحفظ منه والحذر له ..))(١)، هذا ولم يعتمد الفاطميون على وزراء مصريين مما ساهم في إبعاد الأخيرين عن حكمهم أكثر فأكثر بل ساهم في تدهور دواتهم فيما بعد، ليس هذا فحسب، فحتى القادة العسكريون لم يكونوا مصريين، ومنهم مثلاً الحسين بن جوهر، وهو أبو عبد الله ابن القائد أبي الحسن الرومي الذي سلمه الحاكم بأمر الله قيادة الجيش، وحتى شؤون البريد، وديوان الإنشاء(٢)، كذلك، فقد ((تولّى ديوان الإنشاء الفاطمي جماعة من أفاضل الكتاب، وبلغائهم ما بين مسلم، وذمي على عكس ما شرط ابن الصيرفي ..))(٣)، الذي ذكر بكتابه " القانون في ديوان الرسائل " أنه ((.. يجب أن يكون دينه الإسلام لأنه من الملك بمنزلة الوزير ... ولا يجب أن يتّخذ لهذا الأمر من يخرج عن دين الإسلام ..))(٤)، بينما

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٩ .
(٢) القلقشندي، (المقفى)، المصدر المتقدم، جـ ٣، ص ٤٩٥ .
(٣) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٨ هامش (١) .
(٤) ابن الصيرفي، المصدر نفسه، ص ٨ .

شرط الفاطميون توفر الخبرة، وإتقان العمل مع الإخلاص للدولة، فمثلاً استخدم الخليفة الفاطمي المستنصر بالله الوزير الأجل تاج الرئاسة فخر الملك " صدقة بن يوسف الفلاحي " الذي ((كان يهودياً وهداه الله إلى الإسلام، وكان موصوفاً بالبراعة في صروف الكتابة، وكان ناظراً على الشام ....))(١) .

ولكن إلى متى بقيت الفعاليات والحيوية المفعمة على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، نشطة في مصر الفاطمية، الجواب إلى فترة حددت بزمن قدوم من سمي أمير الجيوش " بدر الجمالي " الأرمني غلام جمال الدين ابن عمار أحد عمال الفاطميين في طرابلس، وكان سبب قدومه هو الخلل الذي لحق في مصر جراء تفاقم ظروف سلبية أدت إليها فتن العسكر، والنعرات المذهبية، والمنافسات العنصرية، ومعاودة الأزمات الاقتصادية لنقصان مياه النيل، وتدهور القوة الإدارية، واستغلال الطامعين في السلطة صغر سن الخلفاء الفاطميين، عدا عن الانفصال الكبير بين " المستعلية "، و"النزارية "، ودفع الفاطميين ثمن سياستهم بعدم الاعتماد على المصريين بالوزارة وشؤون الحكم الأخرى، إلا أن المرحلة الجمالية قد تميزت من الناحية الإدارية بوجود تشعبات أخرى على الرغم من كل التعقيدات التي تميزت بها شبكة الإدارة الفاطمية منذ المرحلة المصرية الأولى، فعلاوة على ديوان الإنشاء، وديوان الصناعة، والرواتب، والعمائر، والجيش، والمفرد، والخاص، والتحقيق، وغيرها من المؤسسات والإدارات كإدارة الحسبة، والشرطة، والاستخبارات، وسوى ذلك من المناصب والوظائف العديدة التي مرّ ذكرها سالفاً، فقد ظهرت في هذه المرحلة وظائف جديدة مثل " الساقي "، و" المشرف " والأول هو ((لقب على الذي يتولّى مد السماط، وتقطيع اللحم وسقي المشروب ...، و(المشرف) هو الذي يتولى أمر المطبخ، ويقف على مشارفة الأطبخة ...))(٢) .

مع كثرة ظهور الألقاب التي كثير منها تمّ إلغائه بعد سقوط الدولة الفاطمية مثل لقب ((صاحب المظالم)) الذي كان يفصل في الخصومات، و((صاحب الصلاة)) الذي كان يتحدث بشؤون المساجد، والصلوات، ولقب ((الوسيط))، و ((صاحب الباب))، و ((داعي الدعاة))(٣).

هذا وقد اشترك الفاطميون مع العباسيين، أو تشابهوا معهم بصفة الاعتماد على غير

---

(١) ابن الصيرفي، (القانون)، المصدر المتقدم، ص ٧١ .

(٢) القلقشندي، (صبح الأعشى)، المصدر المتقدم، جـ ٥، ص ٤٥٤ .

(٣) القلقشندي، المصدر نفسه، ص ٤٥٢ .

المسلمين، وغير العرب في شؤون الجيش، وإدارة الدولة، إلا أن العباسيين اعتمدوا على وزراء عراقيين الأمر الذي لم يظهر عند الفاطميين لعدم اعتمادهم على وزراء مصريين .

هذا وقد ظهر لقب " أمير الجيوش " عند الفاطميين لتنوع طوائف جندهم، ولاختلاف أساليبهم في استخدام الأسلحة بين سيّافة، ونبّالة، ورمّاحة، ونشّابة، مع طغيان العنصر الأرمني على غيره من العناصر في الجيش كالسودان، والبربر، والمماليك، وظهر لقب " أمير الأمراء "، أو إمرة الأمراء عند العباسيين الذي حاول مع غيره من كبار المتنفذين الوصول إلى مرتبة أو لقب السلطان، فلم يتمكنوا حتى مجيء " طغرلبك " الذي وصل إلى هذه المكانة حينما تقلد السلطنة عن القائم بأمر الله العباسي، فقد ((جلس له الخليفة على كرسي .. وأقبل طغرلبك في جماعته، .. ثم جلس على كرسي نُصب له، ثم قال رئيس الرؤساء وزير الخليفة للسلطان عن لسان الخليفة : إن أمير المؤمنين قد ولاّك جميع ما ولاّه الله تعالى من بلاده، وردّ إليك أمر عباده ...))(١)، وقد ظهر أيضاً عند الفاطميين إبان المرحلة الجمالية لقب " شاهنشاه " ليمثل ملك الملوك، ويكون أعلى من الخليفة الصوري، والإسمي، وليتحكم بكل شيء في إدارة شؤون البلاد والعباد بغياب رجالات الفعل المصرية لعدم اعتماد الفاطميين أصلاً على وزراء، أو قادة، أو موظفين كبار منهم .

وفي نهاية مطاف هذا البحث المتواضع فإن خير ما يمكن أن نختم به موضوع المؤسسات الإدارية في الخلافة الفاطمية هو ما ذكره الأستاذ الدكتور سهيل زكار بأنه ((.. في مصر تمّ إحكام بناء الدولة الفاطمية، ووضع لها نظام إداري يمكن وصفه بالعلمية لرقيه، ودقته، كما أُحكم نظام الدعوة الإسماعيلية بشكل رائع جداً .))(٢) .

---

(١) القلقشندي، (مآثر، طبعة الكويت)، المصدر المتقدم، جـ ٢، ص ٢٣٨ .

(٢) (الجامع)، المرجع المتقدم، ص ٩٣ .

المصادر

ابن الأثير (محمد الشيباني) – الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، ط٢ بيروت ١٩٦٧، ٩ أجزاء .

الأنصاري (عمر) – تفريج الكروب في تدبير الحروب، تحقيق وترجمة جورج سكانلون، القاهرة ١٩٦١م .

ابن تغري بردي (جمال الدين) – النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مقدمة د . محمد عبد القادر حاتم، القاهرة ١٩٦٣م .

الجاحظ (عمر) – كتاب الحيوان، تحقيق فوزي عطوي، ط ١، بيروت ١٩٦٨م، جزآن .

الجوذري (منصور العزيزي) – سيرة الأستاذ جوذر وبه توقيعات الأئمة الفاطميين، دار الفكر العربي، مصر ١٩٥٤م .

الحجاري وابن عبد الملك (عبد الله بن ابراهيم وأحمد) – النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، تحقيق د. حسين نصار، وزارة الثقافة المصرية، دار الكتب، القاهرة ١٩٧٠م .

الحنفي والشريف السيد أحمد – النفحات المسكية في صناعة الفروسية، تحقيق عبد الستار القرغولي، بغداد، ١٩٥٠م .

ابن حوقل (أبو القاسم النصيبي) – صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت د.ت .

خسرو (ناصر) – سفرنامة، ترجمة د. يحيى الخشاب، دار الكتاب الجديد، ط ٣، بيروت ١٩٨٣م .

ابن خلدون (عبد الرحمن) – المقدمة، تحقيق المعلم عبد الله البستاني، ط ٤، بيروت ١٩٩٠م .

– تاريخ ابن خلدون، دار البيان، د.ت، سبعة أجزاء .

ابن خلكان (شمس الدين) – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٠م .

الزبيدي (محمد مرتضى) – تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت ١٩٧١م، ٢٢ جزءاً .

الزياني (محمد بن يوسف) – دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي البو عبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ١٩٧٨م .

ابن شداد (عز الدين) – الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تاريخ لبنان والأردن وفلسطين، تحقيق د .سامي الدهان، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق ١٩٦٢م .

الشيرازي (هبة الله) – المجالس المؤيدية، تقديم وتحقيق محمد عبد الغفار، ط ١، القاهرة ١٩٩٤م .

– سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة ترجمة حياته بقلمه، تقديم وتحقيق محمد كامل حسين، دار الكتاب العربي، ط ٢، القاهرة ١٩٤٩ .

إخوان الصفا وخلان الوفاء – (الرسائل) تقديم بطرس البستاني، دار صادر، بيروت، د.ت، أربعة مجلدات .

الصنهاجي (محمد) – أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق، جلول أحمد البدوي، الجزائر ١٩٨٤م .

ابن الصيرفي (علي بن منجب) – القانون في ديوان الرسائل والإشارة إلى من نال الوزارة، تحقيق وتقديم وحواشي د . أيمن فؤاد سيد، الدار المصرية اللبنانية، ط ١، القاهرة ١٩٩٠م .

ابن طباطبا (إسماعيل بن محمد) – الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، نشر إبراهيم زيدان، مصر، د.ت .

الطرسوسي (نجم الدين) – تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك، حققه وترجمه إلى الفرنسية محمد منصري، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ط١، دمشق ١٩٩٧م .

ابن الطوير (عبد السلام بن الحسن) – نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، أعاد بناءه وحققه وقدم له د . أيمن فؤاد سيد، دار النشر فرانتس شتوتغارت ١٩٩٢م، طبع على نفقة الجمعية الألمانية للبحث العلمي بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت .

ابن عبد الظاهر – الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق عبد العزيز الخويطر، ط ١، الرياض ١٩٧٦م .

ابن العبري (جمال الدين) – تاريخ الزمان، ترجمة الأب اسحق أرملة، دار المشرق، بيروت ١٩٨٦م .

ابن عذاري (محمد المراكشي) – البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج . س كولان وإ . ليفي بروفنسال، دار الثقافة، ط ٢، بيروت ١٩٨٠م .

الغندجاني (الحسن بن أحمد) – أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها، حققه وقدم له د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة، دمشق ١٩٨١م .

القرشي (إدريس عماد الدين) – عيون الأخبار وفنون الآثار في فضائل الأئمة الأطهار، تحقيق د. مصطفى غالب، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت د. ت .

ابن القلانسي (حمزة) – ذيل تاريخ دمشق، بيروت ١٩٠٨ م

القلقشندي (أحمد) – صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ١٤ جزء، القاهرة ١٩٦٣م .

– من كتاب مآثر الإنافة في معالم الخلافة، السفر الأول، اختار النصوص وعلق عليها وقدم لها شوقي أبو خليل، مطبوعات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٥م .

– من كتاب مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ثلاثة أجزاء، الكويت ١٩٦٤م .

ابن كثير (إسماعيل) – البداية والنهاية، منشورات مكتبة المعارف، بيروت ١٩٩١م .

الكرماني (أحمد حميد الدين) – راحة العقل، تحقيق د . مصطفى غالب، دار الأندلس، ط ٢، بيروت ١٩٨٣م .

ابن المأمون (جمال الدين) – نصوص من أخبار مصر، تحقيق ومقدمة وحواشي وفهارس د . أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٨٣م .

الماوردي (علي) – الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مراجعة د . محمد فهمي السرجاني نشر المكتبة التوفيقية، القاهرة، د . ت .

المسبحي (محمد بن عبيد الله) _ أخبار مصر في سنتين (٤١٤-٤١٥هـ)، تحقيق وليم ج . ميلورد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠من الجزء الأربعون .

المقدسي (شهاب الدين) – عيون الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق أحمد البيسومي وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩١م، قسمان .

المقريزي (أحمد) _ اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق د. جمال الدين الشيال، دار الفكر العربي ١٩٤٨م .

– إغاثة الأمة بكشف الغمة، أو تاريخ المجاعات في مصر، تقديم د . بدر الدين السباعي، دار ابن الوليد، حمص ١٩٥٦م .

– المقفى الكبير، تحقيق محمد اليعلاوي، ثمانية أجزاء، دار الغرب الإسلامي، ط ١، بيروت ١٩٩١م .

ابن مماتي (أسعد بن مهذب) – قوانين الدواوين، مطبعة إدارة الوطن الجميلة ١٢٩٩هـ .

مؤلف مجهول – خزانة السلاح، دراسة عن خزانة السلاح ومحتوياتها على عصر الأيوبيين والمماليك تحقيق د . نبيل محمد بن عبد العزيز، القاهرة ١٩٧٨م .

ابن ميسر (محمد بن علي)
– المنتقى من أخبار مصر، انتقاء تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، تحقيق وتقديم وحواشي وفهارس د . أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي للآثار الشرقية بالقاهرة ١٩٨١م .

النعمان (القاضي بن محمد)
_ المجالس والمسايرات، تحقيق الحبيب الفقي وإبراهيم شبّوح ومحمد اليعلاوي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ١٩٧٨م .
_ دعائم الإسلام، تحقيق آصف علي فيضي، دار المنارة للطباعة والنشر بيروت ١٩٦٠م، جزآن، جـ ١ .
– رسالة افتتاح الدعوة (رسالة في ظهور الدعوة العبيدية الفاطمية) تحقيق وداد القاضي، دار الثقافة، ط ١، بيروت ١٩٧٠م .

النويري (أحمد بن عبد الوهاب)
– نهاية الأرب، الجزء الخاص بتاريخ القاهرة، مخطوط .

النيسابوري (أحمد بن إبراهيم، أو ابن محمد)، ومحمد بن محمد اليماني،
– مذكرات في حركة المهدي الفاطمي (استتار الإمام وسيرة جعفر الحاجب)، تحقيق إيفانوف، ترجمة محمد كامل حسين، القاهرة ١٩٣٧م .

ابن الوردي (زين الدين عمر)
– تتمة المختصر في أخبار البشر، تحقيق أحمد رفعت البدراوي، دار المعرفة، ط١ بيروت ١٩٧٠م، جزآن .

المراجع العربية الحديثة

الباشا (حسن) – الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٨م .

بحاز (إبراهيم) – القضاء في المغرب الإسلامي من تمام الفتح حتى قيام الخلافة الفاطمية (٩٦-٢٩٦هـ/٧١٥-٩٠٩م)، رسالة دكتوراه، إشراف أ . د إبراهيم فحار، الجزائر، ١٩٩٦-١٩٩٧م .

زكار (د . سهيل) – الجامع في أخبار القرامطة في الإحساء – العراق – اليمن، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق ١٩٧٨م، جزان، ج ١.

العصر العباسي منذ القرن الرابع وحتى سقوط بغداد، دمشق ١٩٨١ – ١٩٨٢م .

أبو سديرة (السيد طه السيد) – الحرف والصناعات في مصر الإسلامية منذ الفتح العربي وحتى نهاية العصر الفاطمي (٢٠-٥٦٧هـ/٦٤١-١١٧١م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١م .

سعيد (خير الله) – عمل الدعاة الإسلاميين في العصر العباسي، دار الحصاد، ط ١، دمشق ١٩٩٣م .

الشيال (جمال الدين) _ مجموعة الوثائق الفاطمية " وثائق الخلافة وولاية العهد والوزارة "، مطبعة دار الشرق الأوسط، ط ٢، الإسكندرية ١٩٦٠م .

الصالح (مرمول محمد) – السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٨٣م .

الصغير (أجفان) - القلاع في فترة الحروب الصليبية ودورها الاقتصادي والاجتماعي والإداري عند المسلمين في بلاد الشام، رسالة ماجستير، إشراف أ . د . سهيل زكار، دار الينابيع دمشق ١٩٩٥م .

طقوش (محمد سهيل) _ تاريخ الفاطميين في شمال إفريقية ومصر وبلاد الشام، دار النفائس، ط ١، بيروت ٢٠٠١م .

فيشل (ولتر . ج) - يهود في الحياة الاقتصادية والسياسية الإسلامية في العصور الوسطى، ترجمة وتقديم الدكتور سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٨م .

لقبال (موسى) - دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية منذ تأسيسها إلى منتصف القرن الخامس الهجري (١١م)، الجزائر ١٩٧٩م .

ماجد (عبد المنعم) - الإمام المستنصر بالله الفاطمي، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٦١م .

- نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، ط ٣، القاهرة ١٩٨٥م، جـ ١ .

- ط ٣، القاهرة ١٩٧٨م، جـ ٢.

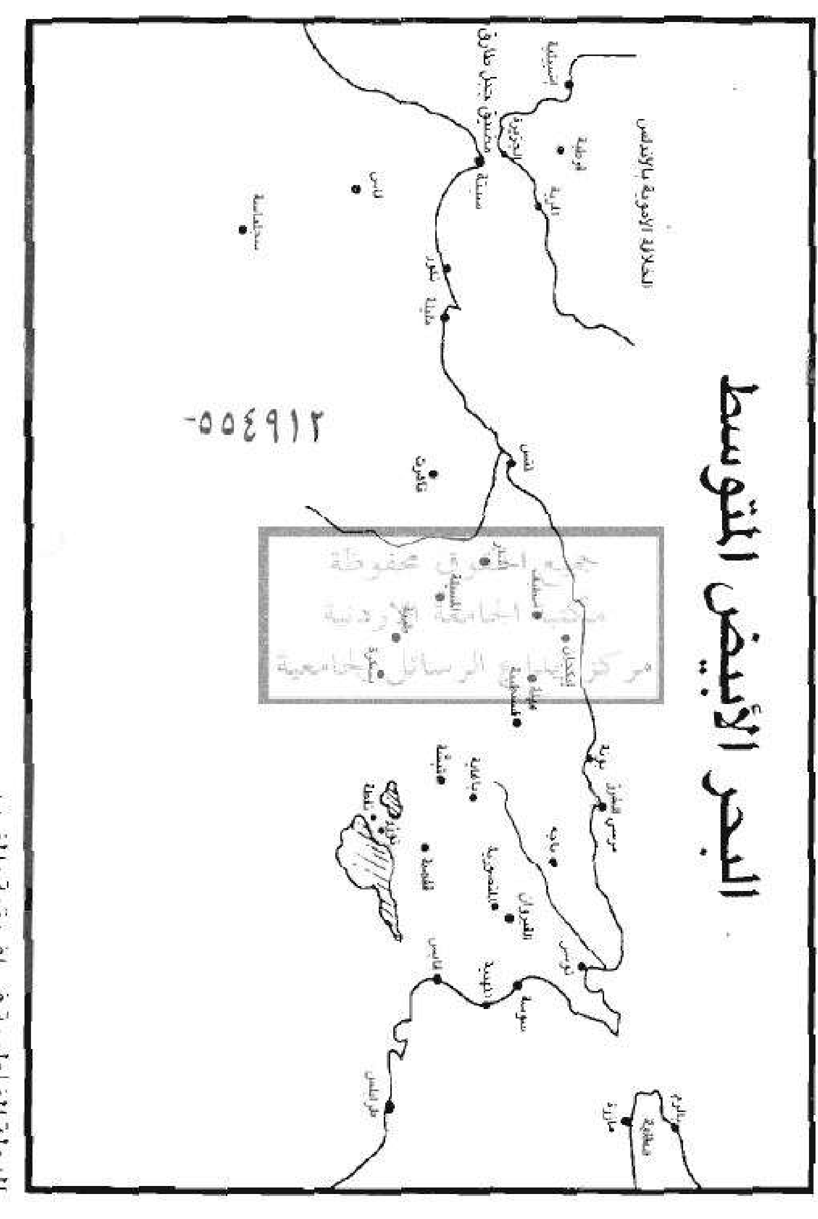
المناوي (محمد حمدي) - الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، دار المعارف بمصر ١٩٧٠م .

موسى عبده (عبد الله كامل) _ الفاطميون وآثارهم المعمارية في إفريقية ومصر واليمن، دار الآفاق العربية، ط ١، القاهرة ٢٠٠١م .

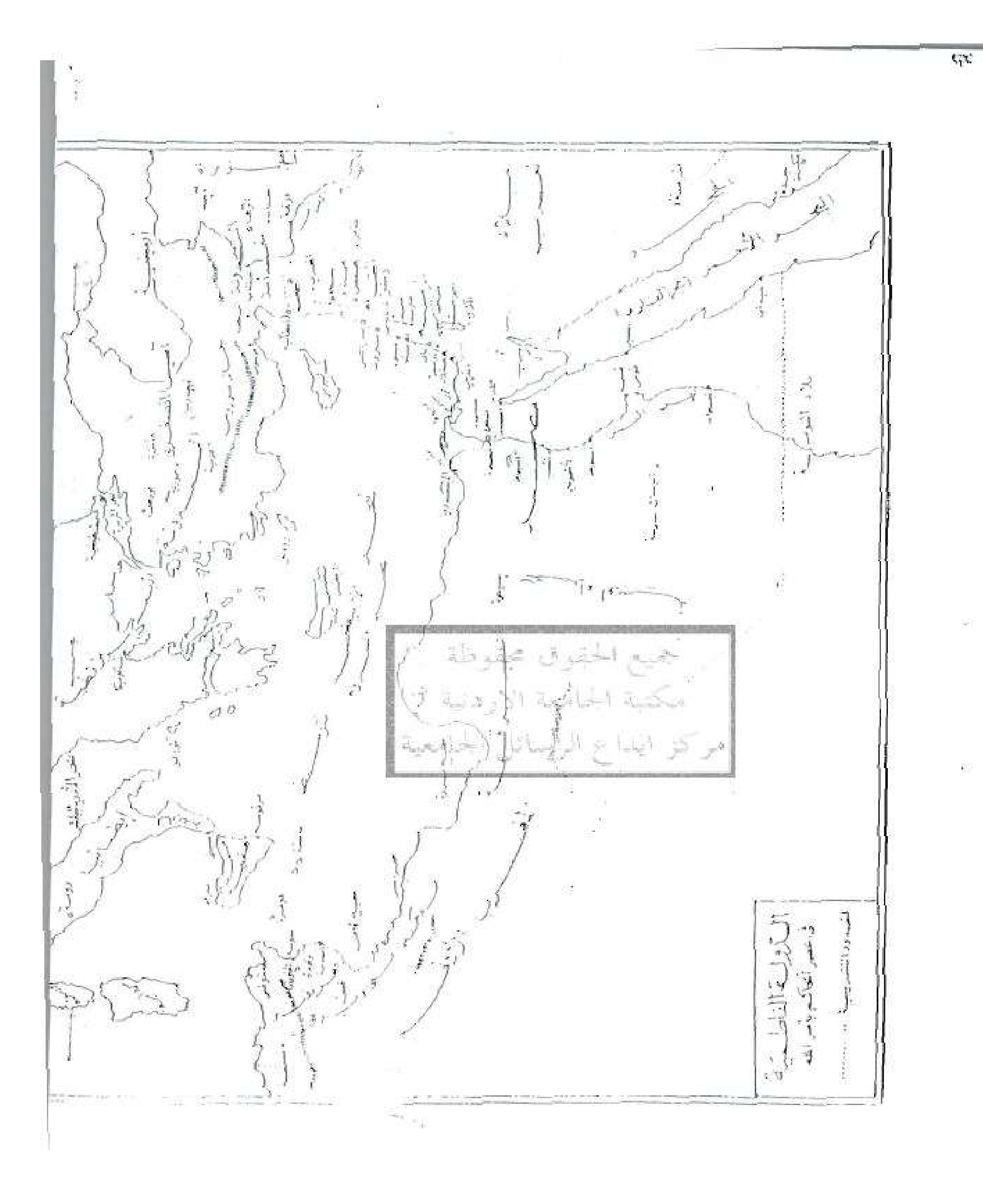
مؤنس (حسين) - معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، ط ٢، القاهرة ١٩٩٧م .

المراجع الأجنبية

Paul E . Walker , Hamidal – Dinal – K iramani
Ismaili thought in the age of al – Hakim , (I . B . Tauris , London and Neu Yourk , 1999)
Trésors
Fatimides
du Caire
1998 Institut du monde arabe , Paris , snoeck – ducaju c zoon , gand .
les Fils De la SAGESSE
les ismaéliens et l'Aga Khan
Bernard Nantet
Edith Ochs
Éditions Jean – Claude
Lattès , 1998
Lmprimé en France
Dépôt légal : Février 1998



الدولة الفاطمية في إفريقية والمغرب



RÉSUMÉ

L'importance de ce sujet est qu'il aborde une étude academique et objective d'un point de vue historique qui a été insuffisamment étudié : l'histoire administrative , à plus forte raison que ce sujet concerne l'état fatimide qui a gouverné durant 260 ans et a régné sur de vastes superficies de l'ouest (Maghreb) à l'est (Mashreq) arabes et qui a dominé la mer Méditerranée pendant une longue durée . Cet état s'est distingué par sa civilisation fleurissante et par la complexité de son étonnant réseau administratif qui a attiré l'attention des chercheurs .

Le sujet en question est nouveau par son universalité, par son exposition et par son sondage de toutes les ramifications administratives résultant du côté administratif de tous les organismes, institutions et de leurs différentes ramification – majeures et mineures – avec le soin d'une documentation appuyée par les trouvailles et les découvertes archéologiques modernes, soutenues par la diversité des sources et des références, nouvelles et anciennes, quelles que soient les opinions et les sentiments de leurs auteurs vis à vis de l'état fatimide .

J'ai réparti cette recherche en trois parties . Dans la première, j'ai étudié l'étape maghrébine (296-362 de l'Hégire/909-973 de l'ère Chrétienne) . Cette partie contient deux chapitres . Chacun de ces chapitres se subdivise en deux sections .

Dans le premier chapitre, j'ai étudié la généalogie des fatimides et la naissance de leur état au Maghreb et toutes les mesures administratives primaires qui ont résulté de cet état . j'ai prouvé que la question de la généalogie est un fait admis et sûr, mais que la partialité et l'intolérance exercées par l'état Abbaside ont entaché cette généalogie étant donné que les Abbasides ont échoué militairement à renverser les Fatimides lors de la naissance de leur état . C'est pourquoi, les Abbasides ont essayé d'attaquer la politique, la morale et le dogme des Fatimides pour minimiser et dénigrer leurs principes et leurs valeurs en tant qu' arabe musulmans .

J'ai étudié ensuite les préparations politiques, militaires qu'a effectuées Abū Ābd Allāh al Shi'i avant l'arrivée de l'imam Al MAHDI à Ruqada au Maghreb et la poursuite des mesures administratives que le premier a instaurées : à titre d'exemple, le bureau d'inspection avec la

possibilité de recours à l'aide d'employés aghlabides bien que l'état Fatimide en Tunisie ait remplacé leur état renversé .

Dans la deuxième section, j'ai abordé les caractéristiques générales du réseau administratif et civil chez les Fatimides au Maghreb arabe et j'ai montré comment toutes les autorités exécutives étaient exclusivement aux mains du calife de telle sorte que le calife s'est dispensé du premier ministre vu que la nature de l'étape à cette époque – là était imprévue et inopinée et que, pour des saisons de sécurité, il a fallu que le calife Fatimide, chef suprême de l' État, détienne toutes les autorités et dicte toutes les instructions adminstratives .

Dans la première section du deuxième chapitre, j'ai parlé de la gestion militaire et du Bureau des industries Navales chez les Fatimides au Maghreb arabe . j'ai montré aussi que dans la plupart des autres états arabes islamiques, le terme de ((Bureau de l'industrie)) désignait les industries navales sauf chez les Fatimides pour qui ce bureau réunissait et l'industrie navale et les autres industries . Ultérieurement, ce bureau s'est divisé en un bureau spécifique pour la gestion des industries navales et un autre pour les autres industries civiles et militaires .

Dans la deuxième section, j'ai abordé et traité l'état des villes Fatimides en leur qualité de grands centres administratifs au Maghreb arabe et j'ai insisté surtout sur leur rôle administratif et ce, en harmonie avec la nature de ma recherche .

Quant à la deuxième partie, elle s'est limitée à la 1ère période égyptienne (358-467de l'Hégire/969-1075de l'ère chrétienne) la quelle contient deux chapiters . Chacun de ces chapitres se subdivise en deux sections .

Dans la première section du premier chapitre, j'ai parlé du transfert de l'état Fatimide du Maghreb en Égypte et des mesures administratives qui ont accompagné ce transfert et comment les autorités Fatimides ont pris des mesures agricoles administratives et techniques pour mettre fin, ou tout au moins pour alléger, le fléau des famines qui frappaient l'Égypte ; j'ai exposé comment Jawher le Cécilien a eu recours à une administration bipolaire en embauchant des employés et agents maghrébins et égyptiens de toutes les qualifications administratives .

Dans la deuxième section, j'ai parlé des caractéristiques du réseau administratif public de l'état Fatimide en Égypte et du ministère des affaires administratives . j'ai montré qu' une évolution s'est produite consistant en ce que, bien que le calife Fatimide ait maintenu en ses mains les pouvoirs exécutifs et les directives administratives durant la période de l'apogée de l'état en Égypte, le poste du ministère s'est

entièrement cristallisé et a assumé son rôle après le transfert des Fatimides en Égypte .

Dans la première section du deuxième chapitre, j'ai abordé l'administration civile chez les Fatimides en Égypte qui se compose des institutions suivantes ; Le Bureau des constructions, le Bureau de la justice, le Bureau des Finances et du Fisc, le Bureau des Rémunérations (qui est propre à l'état Fatimide au Moyen – Âge) et enfin le bureau de l'industrie .

J'ai parlé aussi de la Gestion Religieuse Publique qui se composait des institutions suivantes :
La Gestion de la jurisprudence (les juges et le juge suprême), le Système du contrôle des prix, poids et mesures et la Gestion de l'Orientation Confessionnelle (les dā'īs = << missionnaires >> et le dā'ī suprême) .

Dans la deuxième section, j'ai abordé l'étude de l'administration militaire chez les Fatimides en Égypte qui s'est ramifiée aux institutions suivantes : Le Bureau de l'Armée, le Bureau de la Guerre Sacrée (Al Djihad), le Bureau des constructions c'est –à– dire le bureau qui supervise la fabrication des bateaux militaires et commerciaux et celle des armes, le Bureau des postes, le Bureau des Gouverneurs, les services de police et de renseignements et le Bureau de l'Administration politique .

Le troisième chapitre, je l'ai consacré à la deuxième période égyptienne (période d'affaiblissement de l'État Fatimide) connue sous le nom de << période Jamaliah >> (467-567de l'Hégire/1075-1171de l'ère Chrétinne) . j'ai de même divisé cette partie en deux chapitres divisés à leur tour en deux sections .

Dans la première section du premier chapitre j'ai parlé du Ministère des Hommes d'Épée en Égypte Fatimide (le ministère despotique) et comment l'autorité du calife Fatimide commence à S'affaiblir et à régresser clairement et gravement par le fait de l'extension de l'autorité des ministres despotiques dans les affaires de l'administration et du gouvernement .

Dans la deuxième section, j'ai parlé du << Caire >> en sa qualité de grand centre administratif des Fatimides en Égypte .

Dans le deuxième chapitre de cette partie, j'ai fait une comparaison entre le califat abbaside et le califat Fatimide en vue de dresser un bilan des procédés généraux de l'administration de l'état et des citoyens et montrer comment les califes des deux califats ont géré les affaires de l'état et des citoyens ; et comment était la situation économique et le niveau des activités des institutions dans ces deux califats . j'ai pris en considération, dans cette étude, les périodes de force et celles de

faiblesse chez eux et quelle était la période de force la plus longue . Ceci est apparu clairement dans l'État Fatimide avec son progrès manifeste dans sa civilisation prospère, son aisance économique et sa force militaire étant donné que ce califat était connu par sa tolérance religieuse et par la pluralité confessionnelle et son épanouissement économique, qu'il a brisé le blocus économique qu'exersait Byzance sur les pays arabes du côte de la Méditerranée . par une étude comparative, des résultats sont apparus dont: le retard de l'apparition du régime féodal dans l'état Fatimide . En effet, les soldats qui, sous le califat abbaside, omeyyade ou autre, étaient envoyés par les grands commandants et les seigneurs féodaux qui obtenaient, en contrepartie, des villages et de vastes étendues de terres, ces soldats n'étaient pas nécessaire à l'état Fatimide . Certes, l'état Fatimide n'en avait pas besoin parce qu'il avait une armée régulière permanente bien entraînée et qu'il pouvait payer régulièrement les traitements mensuels à ses sujets à cause de la force de son système économique résultant de ses organisations administratives et de sa politique intérieure et extérieure .

Parmi les conséquences, il est à noter aussi l'absence du phénomène de chômage enter les citoyens de l'état Fatimide . Àsouligner que le but de cette étude comparée n'est pas de faire prévaloir un califat sur l'autre, les deux étant très importants dans l'histoire des Arabes et de l'Islam . Le but vise plutôt à connaitre le degré d'évolution de la réflexion administrative et stratégique chez les arabes au Moyen – Âge musulman à travers les bilans et les études comparées . Si nous constatons un certain avantage d'un califat sur l'autre dans un domaine quelconque, cela ne veut pas dire que ce califat est meilleur que l'autre . Chacun des deux ayant ses côtés positifs, ses circonstances régionales, économiques et politiques qui l'ont influencé et orienté sa progression historique .

J'ai également abordé, dans la deuxième section du deuxième chapitre de cette partie, les projections et rayonnements civilisationnels et administratifs du califat Fatimide sur notre période actuelle . jai essayé, dans cette section, d'établir un bilan et une comparaison du niveau technique dirigé et les opérations administratives de l'état de même que l'intérêt des citoyens y compris les forces économiques et le mécanisme d'administration et la manière par laquelle l'état Fatimide a pu vaincre certains phénomènes et problèmes tels que ceux du féodalisme et du chômage ; comment il a pu réprimer les corrupteurs et tous les autres problèmes identiques dont souffrent certains grands états dans le temps moderne .

Tout cela ayant pour objectif d'aboutir à une vérité : L'état